

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية



مَجَلَّةُ الْوَأَحَاتِ لِلْبَحْثِ وَ الْحِرَاسَاتِ

مجلة أكاديمية دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي غرداية - الجزائر



نقد منهجية تحليل الخطاب الروائي من خلال كتاب - تحليل الخطاب الأدبي - للأساتذة إبراهيم صحرأوي

مصطفى بن الحاج بكير حمودة

قسم اللغة العربية وآدابها المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000 الجزائر

توطئة:

تخرجت من جامعة الجزائر، وكانت مناهج الدراسة الأدبية آنذاك المنهج التاريخي بالدرجة الأولى، والمنهجين النفسي والاجتماعي، بينما المنهج البنوي كان حضوره محتشما؛ وعند عودتي إلى الجامعة أستاذًا وجدت المنهج البنوي بمختلف فروعه قد اكتسح الجامعة، وكاد لا يترك متفصلاً لغيره من المناهج، ولا أدل على ذلك من مذكرات التخرج، في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة ورقلة، بحكم تدريسي فيها لفترة؛ كما كاد يبع لزاماً على الطالب إذا أراد أن يسجل موضوعاً للدكتوراة -مثلاً، وهو ما خبرته- أن يطرق أبواب هذا المنهج، ولو جزئياً، حتى يكون له حظ أوفر لقبول موضوعه؛ لقد أصبح المنهج البنوي وما تفرع منه يشكّل على حدّ تعبير أ/ إبراهيم صحرأوي -موضة العر⁽¹⁾.

لقد أبدت عند اصطدامي بهذا الواقع -خاصة في مذكرات الطلبة- تحفظات على تطبيق هذا المنهج في الدراسة الأدبية من حيث إضافته وإثراؤه لها، بما يحقق الجدوى من تطبيقه فيها، غير أنّ مذكرات الطلبة لا يمكن أن تعتبر محكاً صحيحاً لهذا المنهج أو ذاك.

أقتنيت بعد ذلك نسخة من كتاب أ/ إبراهيم صحرأوي "تحليل الخطاب الأدبي"، الذي يحلّل فيه رواية جرجي زيدان "جهاد المحبين"، وكنت قد درّست لطبقي رواية "الانقلاب العثماني" لجرجي زيدان، بتوظيف المنهج التاريخي⁽²⁾، فوجدت ضالتي في هذه الدراسة الأكاديمية الرصينة لما سبق، وللأسباب التالية:

1- تركيز هذه الدراسة على الجانب الفني في الرواية، بعيدا عن محاكمة جرجي زيدان فكرياً أو تاريخياً، فهو يقول: «فإنني لم أتردد في محاولة دراسة إحدى رواياته دراسة أدبية محضة، أي تبحث في الشروط الأدبية الفنية بعيدا عن الجانب التاريخي، وإمعاناً في الابتعاد عن هذا الجانب ان مَّ اختياري على رواية "جهاد المحبين" التي لم تكن تاريخية، بقدر ما كانت اجتماعية أدبية»⁽³⁾.

2- اعتماده في الدراسة -كما يقول- خلفية نظرية بنوية «لأتجاهات مختلفة في إطار المنهج، لذلك كانت المراجع المعتمدة هي أعمال "جيرار جونات"، و"كلود برعمون"، و"جوليان ألجيرداس قريماس" وتلامذته، و"رولان بارت"، و"جوزف كورتيس"، و"تريفيتان تودوروف"، و"فيليب هامون"، و"ميك بال"، وغيرهم من منظري المدرسة البنوية الفرنسية باتجاهاتها المختلفة»⁽⁴⁾.

3- تحكمه في المنهج، واقتداره في تطبيقه، ووضوح تعبيره في دراسته، مقارنة بغيرها من الدراسات.

4- نيل دراسته هذه لجائزة على مستوى الوطن العربي، مما يجعلها دراسة مرجعية في بابها.

رواية "جهاد المحبين" لجرجي زيدان:

هي رواية أدبية اجتماعية، وهي الاستثناء الوحيد ضمن اثنتين وعشرين رواية كتبها في حياته الأدبية، فسائر رواياته تاريخية. وقد كتب هذه الرواية سنة 1893، وهي من رواياته الأولى، وقد بدأ مسيرته الروائية بـ"المملوك الشارد" 1891م⁽⁵⁾.

وهذه الرواية تروي قصتين من قصص الحب متقاطعتين: بين سليم وسلمي، وبين حبيب وأدما، وتجمع الدقة بين هذه الشخصيات أيضا باستثناء سليم وأدما.

سليم يحب سلمى، ويلقى القبول لدى أسرتها، وتعارض والدته زواجه بها، بإيعاز من السيدة وردة، صديقة والدته، التي تريد سليما لابنتها إميلي، وتوظف لتحقيق هذا الغرض داود، والخدمة سعيدة؛ ويتوصلون إلى غرضهم بزور الشك لدى سليم في أخلاق خطيبته، وبأنها على علاقة بـ مديقه الحميم حبيب.

أما حبيب فتراسله أدما معترفة له بحبها من غير إمضاء، وعندما يتحقق بأنها صاحبة

مصطفى بن الحاج بكير حمودة

الرسالة يبادلها الحب، ويعزم على خطبتها، غير أن سعيه في حلّ مشكلات صديقه سليم، وتردده باستمرار بسبب ذلك على منزل سلمى، يزرع الشك لدى أدما في وجود علاقة بين حبيب وسلمى. وفي الأخير تنفكّ خيوط المؤامرة، ويزل سوء التفاهم، وتزول الشكوك، ويتمّ الزفاف؛ وتدور على الباغي الدوائر.

إنّ الرواية من خلال هذا الملخص الموجز بسيطة في بنائها، لا تختلف كثيرا عن قصص الحبّ المعروفة في الأدب العالميّ أو العربيّ؛ والذي يهمنّا في هذا المقال بيان مدى قدرة هذا المنهج من خلال هذا الكتاب المرجعيّ على الوقوف على مواطن القوة أو الضعف في الرواية، بعد بيان ظواهرها، وتفسيرها؛ وعليه فالمقال يركّز بالدرجة الأولى على المنهج لا على التأليف وصاحبه.

رواية "جهاد المحيّن" في كتاب "تحليل الخطاب الأدبي" للأستاذ إبراهيم صحراوي:

يقول أ/إبراهيم صحراوي: إنّ البنية «كمنهج أدبيّ [...]»، تقترح مبادئ جديدة في التعامل مع الأثر الأدبيّ، تحدث القطيعة مع الممارسات السابقة، وتجعل -أو تنوّع إلى جعل- دراسة الأدب علما، أو تجعل الأدب -على الأقل- موضوعا للتحليل العلميّ، مثله مثل أية ظاهرة اجتماعيّة أخرى»⁽⁶⁾.

هذه العلميّة تظهر واضحة في الكتاب، فالدراسة تحليليّة تطبيقية، تتميز باستقراء الرواية بمنهج صارم، وتتبع أدقّ التفاصيل فيها، عبر معايير ومقاييس محدّدة سلفا، كاختبارات تجري على الرواية، «تهدف إلى إبراز الخواص الفنيّة للخطاب الزيدانيّ، عبر النموذج المختار»⁽⁷⁾.

ولعلّ ما ذكرناه يظهر واضحا في أوّل فـ ل من الباب الأوّل الخاصّ بالشكل الروائيّ، وهو: تقنيات السرد: قضايا الزمن (ص43-90)؛ وفي أوّل فـ ل من الباب الثاني الخاصّ بالمضمون، وهو: البنية السردية (ص121-152)، وهما فـ لان هامان يركّزان على البناء الروائيّ، يتتبعان صيرورة الرواية من بدايتها إلى نهايتها، عبر الأحداث في علاقتها بالزمن، وفي علاقة بعضها ببعض، بتتبع سلسلة الأسباب والنتائج فيها؛ فنجد أ/ إبراهيم صحراوي في مبحث زمن الحكاية وزمن السرد يقسم الرواية إلى واحد وأربعين مقطعاً، ثمّ يتتبعها مقطعا مقطعا، لبيان موقع كلّ مقطع من زمن الحكاية، والوظيفة التي يؤديها بحسب موقعه في زمن السرد، فهو يقول على سبيل المثال: «وينتقل بنا السرد في المقطع الثالث عشر،

وكذا في المقطع الرابع عشر إلى محور آخر للحكاية الأساسية، هو محور وردة، إميلي، داود، وسعيدة. فالمقطع الثالث عشر تقديم لداود -وكنا قد تعرفنا عليه في المقطع الثامن، في مكتب سليم- ووردة، وإميلي، ووالدة سليم وشقيقه فؤاد، وعلاقة هؤلاء الأشخاص بعضهم ببعض، وهو متقدم زمنياً عن المقاطع السابقة كلها، ذلك أن كل أحداثه قد وقعت قبل انطلاق أحداث الرواية، وما استحضاره للأحداث المتعلقة بكل شخصية من الشخصيات المقدمة فيه، إلا تأصيل لهذه الشخصية، وشرح لما قامت به فيما تقدم من أحداث الرواية، وما هو آت منها⁽⁸⁾. وفي دراسته للبنية السردية يركز على «البحث عن القوانين التي تحكم في العالم المروي، وتتمثل هذه القوانين في العلاقات التي تسير الأفعال والحركات، فتجعل منها نتائج لما قبلها، وأسبابا لما بعدها إلى أن تنتهي بها إلى نقطة النهاية»⁽⁹⁾.

إن هذا النوع من الدراسة الفاحشة دقيقة للرواية من شأنها أن تقرب الباحث من نسج الرواية، وأن توقفه على لحمتها وسداها، وكيفية انسجامهما وتلاحمهما ليعتبرا من مختلف العناصر الفنية بناءً روائياً يميز صاحبها، فيدرك الباحث من خلالها صنعة الفنان، ويقدر ملكته في فنه:

في ختام الفصل الأول من الباب الأول يقرر الباحث ما يلي: «هكذا نرى إذن أن البنية الزمنية لرواية "جهاد الحبين" معقدة، ويرجع هذا التعقيد إلى كثرة الشخصيات العاملة بالرواية، وكثرة المحال التي تتواجد بها هذه الشخصيات، بالإضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة نسبياً (عشر سنوات)، التي غطتها الرواية»⁽¹⁰⁾.

وينتهي في الفصل الأول من الباب الثاني إلى القول: «نلاحظ أن البنية السردية للرواية في حكايتها الأساسية والملحقة تبرز في البرامج السردية، والبرنامج السردية الضد في الحكاية الأساسية، حيث يتضح أن هذه البرامج هي برامج معقدة، لاحتواء كل منها على برامج رديفة [...] يهدف كل منها إلى توفير شرط أساسي وضروري لتحقيق الأهداف الأساسية للفاعلين. تتسلسل هذه البرامج في شكل متتاليات تلعب كل منها دوراً في تطور الحدث، سواء أكان ذلك في القسم الأول من الرواية، أم في القسم الثاني منها»⁽¹¹⁾.

وقد انتهى أ/ إبراهيم صحراوي في خاتمة بحثه إلى هذا الحكم النقدي: «ختاماً نرى أن رواية "جهاد الحبين" تعتبر رواية لا بأس بها، إن لم نقل إنها ناجحة -فنياً بالطبع- في العمل الذي ظهرت فيه -نهاية القرن التاسع عشر، وقد يكون من الخطأ أن نعاملها بالمعايير،

والمقاييس الشائعة اليوم التي نعامل بها الإنتاج المعاصر، فبالإضافة إلى كون الرواية فنّا حديثاً حينها في العالم العربي، لم يتجاوز طور النشأة، فإنّها لم تكن هدفاً لدى المؤلّف [...] بقدر ما كانت وسيلة، استغلّها لغايات، ومرامي أخرى»⁽¹²⁾.

إنّ هذا الحكم النقديّ العامّ يمدّق ما ورد في الحكمين النقديين الجزئيين. وإذا تتبّعنا الدراسة لاستخلاص الاختلالات التي لاحظناها على الرواية من تتبّع الدقيق لجمالها وتفصيلها، وجدنا أربعة اختلالات وردت عرضاً في الفلن اللذين يركّز عليهما هذا المقال، وهي:

1- ملاحظة تناقض في الإشارات الزمنية «الدالّة على الفترة المنقضية بين رحلة الأهرام وسفر حبيب إلى الإسكندرية، فعند تتبّع هذه الإشارات [...] نلاحظ أنّ هذه الفترة تتمثّل في يومين: تلقّى سليم في الأوّل منها كتاب سلمى (السبت)، وانتقل في نهاية الثاني (الأحد) إلى حلوان، وفي نهاية هذا اليوم اتّخذ حبيب قراره بالسفر إلى الإسكندرية»⁽¹³⁾؛ بينما كانت رحلة حبيب إلى الإسكندرية يوم جمعة، وهو ما اعتبره الباحث قطعاً «مدته ستّة أيّام انحرافاً فيما بين اليوم الثالث والسادس، ممّا تلا رحلة الأهرام (أي من الإثنين إلى الخميس، على أساس أنّ الرحلة تمّت يوم الجمعة)، وهو قطع لم يشر إليه الراوي، بل لم ينتبه له أصلاً غير أنّ الإشارات الزمنية المتناقضة تثبتّه، ممّا أوقع الكاتب في اضطراب وتناقض كان في غنى عنه لو اهتمّ بمراجعة روايته»⁽¹⁴⁾.

2- ملاحظة تناقض بين حدثين، يقول عنه: «وهنا أيضاً نلاحظ غموضاً آخر في بناء الرواية، فلقد قرأنا في نهاية المقطع الرابع أنّ داود عاد إلى الإسكندرية إثر مقابلته سليم، وأنّ الجميع كان في انتظار ردّ هذا الأخير على كتاب والدته، ثمّ نقرأ الآن أنّه تلقّى كتاباً من وردة تستعجله فيه إنجاز المهمّة، وتدارحه بخشيتها من الفشل، وتطلب منه الرأي [...] وهو ما نعتبره تناقضاً بين حدثين [...]، والغالب على الظنّ أنّ الراوي-المؤلّف لم ينتبه لهذا التناقض، ولو انتبه ما كان ليوقع نفسه فيه، فالراوي-المؤلّف اندفع في التبرير الآتي للأحداث، دون مراعاة الانسجام فيما بينها»⁽¹⁵⁾.

3- ملاحظة عدم التوافق بين مجموعة أحداث والفترة الزمنية المحدّدة لوقوعها فيها، فيقول: «يتضمّن المقطع رسالة تلقّاها سليم من سلمى ردّاً على تلك التي بعث بها إليها قبل سفره إلى الإسكندرية، لم تخل هي الأخرى من تناقض في تحديد الفترات التي تفصل بين الأحداث: (ولبثت أيّاماً أندب وأبكي)، يتعرّز هذا التناقض ببعض ما ورد في المقطع الرابع

والثلاثين، الذي يعود بنا إلى الوراء، إلى ظروف كتابة هذه الرسالة، ومنها أن داود علم بذهاب سليم إلى الإسكندرية، عن طريق رسالة من صديقه وردة، فإن كان الأمر كذلك، فهو يتطلب وقتاً أكبر مما هو مَحْبُوح به في الرواية، إذ لا يفـلـح بين قدوم سليم إلى الإسكندرية، وإطلاعه على رسالة تبعث بها إلى القاهرة، ويخبر هو سعيدة بالأمر نفسه، لتخبر هي الأخرى سلمى، فتمكث هذه الأخيرة أياماً تندب، وتبكي، لتقرر بعدها كتابة رسالتها التي تحتفظ بها إدارة البريد حتى يطلبها صاحبها... إلخ، ويتم كل ذلك في يومين»⁽¹⁶⁾.

4- ملاحظة تحكم الراوي- المؤلف في صيرورة الأحداث، بتوظيف المدقة في المنعرجات الحاسمة في أحداث الرواية، فيقرر بحرج كبير: «غير أننا نجد أنفسنا في الواقع مجبرين على اعتبار هذا النجاح من فعل الراوي الذي تحكم في توجيه المدقة، يجعلها تتعارض وهدف سليم، لما كان مخطط الأحداث وسيرها يستلزم ذلك، ثم يجعلها تخدمه لدى استفاد الغرض الذي من أجله كتبت الرواية»⁽¹⁷⁾.

كل هذا يعطي الانطباع بأن الرواية لا بأس بها فنياً، وناجحة بالنظر إلى ريادةها، وهو ما يوافق فيه أ/ إبراهيم صحراوي الدكتور محمد يوسف نجم في كتابه "الكتابة في الأدب العربي الحديث 1870-1914"، حيث يقرر في بداية المبحث المختص لها: «ومن المحاولات الناجحة في الكتابة الاجتماعية "جهاد المحبين" 1893م لرجي زيدان»⁽¹⁸⁾؛ ثم يبين نجاحها في دراسته لكل عنصر من العناصر الفنية في الرواية؛ وهو ما يجعل الاختلالات التي سجلها أ/ إبراهيم صحراوي عليها عرضاً استثناءات تؤكد صحة القاعدة.

إن ما توصلنا إليه من خلال دراستنا لهذه الرواية، ولرواية "الانقلاب العثماني" 1910-1911⁽¹⁹⁾ قبلها -باعتقاد المنهج التاريخي- مخالف تماماً لما انتهت إليه دراسة أ/ إبراهيم صحراوي باعتداده على المنهج البنوي، ويمكن أن نبين ذلك من خلال زمن الرواية، وأحداثها، ثم بناء الشخصيات، وهو ما يتبين من خلاله بوضوح تحكم المؤلف في الرواية، ويؤثر تبعاً لذلك على المعنى الأدبي الذي لأجله كتبت الرواية:

زمن الرواية:

لقد انطلقت أحداث الرواية بالاحتفال العظيم الذي شهدته حديقة الأزبكية بالقاهرة، بمناسبة مرور خمسين سنة على تولى الملكة فيكتوريا عرش انكلترا، يوم 21 جوان 1887م، وإذا بحثنا عن اليوم من أيام الأسبوع الذي يوافقه تاريخياً وجدناه يوم الثلاثاء؛ وهو

موافق لما جاء في الرواية، لأنّ رابع يوم في الرواية كان يوم جمعة، وهو ما يدلّ على شدّة تأثير المؤرّخ في جرجي زيدان على الأديب في هذه الرواية الأدبيّة الاجتماعيّة.

وهكذا من خلال تتبّع أحداث الرواية، بالموازاة مع الإشارات الزمنيّة فيها⁽²⁰⁾، نستنتج بأنّ أحداث الرواية تمتدّ من يوم الإثنين 06/20 إلى يوم الأحد 03/07/1887م؛ بالإضافة إلى الأحداث التي تخرج عن هذا الأطار الزمني، فيما يتعلّق بتاريخ الشخصيات، أو فيما يتعلّق بحفل الزفاف الذي لم يحدّد تاريخه في ختام الرواية.

وإذا كان التوازي بين الأحداث والإشارات الزمنيّة في بداية القصة سليماً، في الأيام السبعة الأولى من الإثنين 06/20 إلى الأحد 06/26، فإنّه سرعان ما يختلّ إذ يجعل الكاتب اليوم الثامن يوم جمعة عوض أن يكون يوم الإثنين، لا لشيء إلاّ ليتمكّن حبيب -وهو الموظّف الحكومي- من السفر إلى الإسكندرية؛ وكذلك نجد اليوم ما قبل الأخير في الرواية، وهو يوم السبت 07/02 يوم جمعة؛ ليذهب حبيب برفقة والدته وشقيقته إلى منزل سلمى ليبلغ لها رسالة هامة من سليم؛ وهكذا نجد في الرواية ثلاث جمعات في تسعة أيّام من 06/24 إلى 07/02.

الأحداث:

إنّ مسارات سرد الأحداث متعدّدة في الرواية، بتعدّد الشخصيات التي يتعلّق بها الحدث، وهو ما يفرض الانتقال بين الشخصيات، لسرد الأحداث المتعلّقة بكلّ شخصية على حدة، غير أنّ هذه المسارات متقاطعة فيما بينها؛ ولكي يكون البناء الروائيّ سليماً يجب أن يكون التطابق تاماً بين هذا المسار وذاك، لأنّ القصة في النهاية واحدة.

لقد وقع اختلال كبير في هذا الجانب، ويمكن الوقوف على ثلاثة أمثلة هامة منها، وهي:

1- عندما يروي جرجي زيدان أحداث الرواية المتعلّقة بحبيب في حدث سفره إلى الإسكندرية ليزيل عن والدته سليم سوء فهمها لابنها وخطيئته، وإحضارها إلى القاهرة لتعود ابنها المريض؛ نجده يسافر يوم الجمعة صباحاً، ويعود إلى القاهرة برفقتها مع قطار منتصف الليل، في صباح يوم السبت إلى القاهرة.

أمّا عندما يروي الأحداث المتعلّقة بسليم في هذا الحدث بالذات نجد سليمان يمضي يوم الجمعة كاملاً في بيت حبيب بحلول، وفيه يجد رسالة أدما إلى حبيب، ويتوهّمها رسالة من

سلمى، فيقيم على مضض في بيت حبيب، إلى مساء يوم السبت، حيث يغادر حلوان إلى القاهرة، ومنها إلى الإسكندرية يوم الأحد صباحاً.

وعندما يرجع الحديث إلى حبيب ووالدة سليم نجدهما يفاجئان عند وصولهما إلى حلوان صباح يوم السبت بأنّ سليماً قد خرج من بيت حبيب مساء يوم الجمعة، ولم يعد، ويذهب للبحث عنه في القاهرة فلا يجده فيها؛ وهو كما سبق لم يغادر حلوان إلاّ مساء يوم السبت، ولم يغادر القاهرة إلاّ صباح يوم الأحد.

2- الأحداث الأخيرة في الرواية عندما تتعلّق بسلمى تنتهي يوم السبت 07/02، وتمتدّ عندما تتعلّق بسليم إلى يوم الأحد 07/03، وهكذا نجد سليماً في ذات اليوم وفي ذات الساعة في مكانين مختلفين، ففي يوم السبت نجده في المساء في بيت حبيبته، وقد حلّ إشكاله مع سلمى، وعادت الأمور إلى مجاريها، وانتهت المتاعب والعبوات؛ وفي مساء نفس اليوم نجده في الإسكندرية يرتّب أمر عودته إلى القاهرة غداً، بعد كشفه لمؤامرة وردة وابنتها إميلي.

3- حينما يروي جرجي زيدان الحدث الواحد في مسار واحد بينهما فاصل من أحداث أخرى، فنجد سليماً يوم السبت 07/02 في وقت القيلولة تلمه الخطابات التي تكشف له المؤامرة بجميع تفاصيلها، ففي ص128 نقرأ العبارة الآتية: «وبعد الغداء آوى الجميع إلى الفراش للقيلولة»، وينتقل الكاتب إلى أحداث أخرى، ثم يعود إلى حيث توقّف في هذا الحدث، فنجدّه يتحدّث في ص149، و150 عن تناولهم الغداء، ثم جلوسهم في الشرفة يشربون القهوة، ثمّ ذهاب سليم للقيلولة لمدة ساعة كاملة؛ وهكذا عاد الزمن إلى الوراء، ووقعت أحداث في ذات الزمن غير التي قد وقعت من قبل.

بناء الشخصيات:

وعند التأسيس لشخصياته تاريخياً يقع في أخطاء جسيمة تؤثر على بناء الشخصية، ومنه على بناء الرواية تأثيراً سلبياً كبيراً، ونتوقف عند مثالين بارزين:

1- نجد جرجي زيدان يرح بأن العلاقة بين سليم وسلمى تمتد لعشر سنوات، فهي تقول له في رسالة: «فنحن منذ الآن كما كنا قبل عشر سنين، لا عهود بيننا، ولا روابط»⁽²¹⁾، أي منذ 1877م، وهي الفترة التي انتقل فيها إلى القاهرة للعمل محامياً، وتعرف بعد أشهر من إقامته بها بسلمى، فتعلق قلبه بها، واعتزم خطبتها لنفسه، لكنه لم يخبر والدته بذلك أول الأمر، فلما أطلعها عليه بعد حين فوجئ بعدم موافقة والدته على هذه الخطبة، وعدم موافقتها كان بإيعاز من وردة، وعلى غير علم من سليم بذلك، فراجعها مراراً، واستمرت المكاتبة بين سليم ووالدته حيناً، وهو لا يزداد إلا ثباتاً في الحب، وهي لا تزداد إلا إباءاً؛ وإذا المسألة بينه وبين والدته في شأن خطبته لسلمى ممتدة لما يزيد على تسع سنوات على أقل تقدير، والمكاتبات ممتدة بينه وبين والدته، ومكاتبات والدته كانت تكتبها وردة.

وعليه كيف يمكن لتلك الرسالة التي وصلت بعد تسع سنوات -على الأقل- من بداية هذه المسألة أن تحدث فيه ما أحدثته، وتفتح الانطلاقة الحقيقية لأحداث القصة؟

ثم كيف يمكن للابن البارّ بوالدته الذي يتأثر تأثراً بليغاً لرفضها لسلمى حتى يفكر في الانتحار، لحيرته بين والدته وحبيبته، كيف يمكنه أن يبقى عشر سنوات كاملة من غير أن يزور والدته، ولو على سبيل مطالبتها بمرافقتها في خطبة سلمى خطبة رسمية؟ وما هو مدى حبه لسلمى إذا لم يستطع السفر إلى والدته ليبدل ولو محاولة واحدة معها، لإقناعها، واكتساب رضاها على زواجه بسلمى؟ وكيف لا يتساءل عمن كان يكتب لها رسائلها؟ وكيف تكتب لها رسائلها، وهي تعيش مع أخيه وقرينته؟

2- حبيب وعائلته غادروا مصر، بعد أن اشتغل خمس سنوات في خدمة الحكومة المصرية، وكان سبب مغادرته لمصر قيام الثورة العربية⁽²²⁾، أقام بعدها وعائلته ببيروت، وفي مدرسة من مدارسها تعرفت أخته شقيقة على أدما، ومن بيروت أرسلت أدما خطاباً لسلمى، وكانوا حينها في عمر الأطفال⁽²³⁾؛ ثم عاد حبيب وعائلته إلى مصر في بداية سنة 1886م، وأقام بجلوان.

كلّ المؤشرات في الرواية تدلّ على أنّ عمر سليم وحبيب ينيف عن الثلاثين سنة، لأنّ الأوّل يعمل في المحاماة منذ عشر سنين، والثاني اشتغل خمس سنوات قبل قيام الثورة العراقيّة في الحكومة المميّة؛ وخلال الفترة بين 1882م و1886م كانت سلمى وأدما وشقيقة في عمر الأطفال في المدارس، فإذا اعتبرنا بأنّ رسالة أدما قد كتبتها سنة 1882م كأقصى تقدير، واعتبرنا أنّ عمر الأطفال -على أحسن تقدير- قد يعني به سنّ الخامسة عشر، فإنّ سليما قد تعرّف -وعمره في حدود العشرين، أو يزيد- على سلمى وعمرها لا يزيد على عشر سنوات.

التحكّم في أحداث وشخصيات الرواية:

إنّ تحكّم جرجي زيدان في روايته واضح، فهو الذي يسيّر الأحداث والشخّيات في الاتجاه الذي يريده لروايته، ولا يتركها تتحرّك بحض إرادتها، فلم تكن شخّيات إنسانية، وإنّما كانت دمي بين يديه يحركها أينما شاء؛ ولعلّ أبرز مثالين على ذلك:

1- إرسال سليم من الإسكندرية خطابا إلى صديقه حبيب بعد انكشاف المؤامرة يطلب منه أن يبادر إلى مقابلة سلمى، ليبلغها بأنّه شفي من مرضه، وأنّه يطلب منها أن تفتح عن ذنوبه في حقّها، وأن يقنعها بزوال ما كان يعترض سبيل خطبتهما، وأنّه يعدّها وإياه بأن يقصّ عليهما تفاصيل القصة العجيبة الغريبة. لقد كان بإمكان سليم أن يرسل ذلك الخطاب رأسا إلى سلمى من غير وساطة من أحد، كما فعل سابقا؛ ولكنّ جرجي زيدان يفعل ذلك ليفتعل تأزّما في قصة حبيب وأدما، فيجد حبيبا يطلب من والدته أن تعينه في هذه المهمّة، لأنّها تتطلّب الاختلاء بسلمى، فتعده بأن تدبّر الأمر ليبلغ رسالة سليم إلى سلمى من غير أن يشعر بذلك أحد، فيذهب حبيب ووالدته وأخته إلى منزل سلمى، وتنقذ والدته خطتها، لينفرد حبيب بسلمى، غير أنّ شقيقة -لسذاجتها- تنتهز الفرصة لإحضار أدما، لتفاجئها بمقابلة حبيب لأوّل مرّة بعد أن خطبت له، فتدخل بها غرفة سلمى، وكان حبيب قد قرأ خطاب سليم لسلمى، فبكت، وبكى، وأخذ يهمس في أذنها بعبارات التعزية والتشجيع، فلمّا رأت أدما المنظر تملكها الغضب ظلّما منها بأنّه ما زال على حبّه لسلمى رغم خطبته لها، فغادرت الغرفة. وهل نقل رسالة يفضي بالضرورة إلى هذا الوضعية المريية المشبوهة؟

2- الوظيفة التي أرادها جرجي زيدان لشخّية فؤاد، شقيق سليم في الرواية، هو تبرير بقاء والدّة سليم بعيدة عن ابنها في الإسكندرية، فهي تعيش مع ابنها الثاني وقرينته؛ وهي بعد ذلك شخّية مغيّبة تماما لا فعل لها، ولا انفعال إزاء ما يحدث تحت سقف بيتها، في قضية أخيه

ووالدته، ووردة وابنتها إميلي، فإن كان هو منشغلا بعمله، فزوجته موجودة بالبيت:

- أخوه سليم لا يستتجد به لمساعدته في كسب رضا والدته على خطبته لسلمي.

- ورده تكتب الرسائل لأخيه باسم والدته، فلا يعلم هو بذلك، وأخوه لا يريه هذا الأمر.

- وحينما سافر حبيب إلى الإسكندرية سعيًا منه لكسب رضا والدته سليم عن ابنها، واكتشف نوايا السيّدة ورده، ثم آخر سفره ليلتقي بفؤاد لأنه كان له صديقًا، يبدو أنه لم يخبره بشيء عن الخلاف بين سليم ووالدته، وما اكتشفه من أمر السيّدة ورده وابنتها إميلي.

- عندما يأتيه أخوه مريضًا بعد غياب طويل، يسمح له في ذات اليوم بمغادرة منزله إلى منزل السيّدة ورده، لا شيء إلا لأن بيتها في منطقة الرمل يتميز بنقاء هوائه، فينقل أخاه إليه، ويندرف وقرينته بعد العشاء، ثم لا يروه بعد ذلك مدة إقامته مريضًا بمنزل ورده، والتي دامت ثلاثة أيام.

لقد كان مغيبًا تمامًا في الرواية، لأن الكاتب حذر مهمته فيما ذكرناه سابقًا، ولم يتركه يرفّ ترف أيّ أخ لا يوجد ما يبرّر عدم اهتمامه بأمر أخيه من خلاف، أو شقاق، أو ما شابه ذلك.

المعنى الأدبي:

لقد اختار جرجي زيدان عنوانًا لروايته "جهاد الحبين"، وقدم لها بما يلي: «رواية أدبيّة غرامية، تدور مأساة من مآسي الحبين، وما يقاسونه في سبيل الحب، ثم كيف يجزون على صبرهم ووفائهم، وتدور الدوائر على أهل البغي والعدوان».

والجهاد يعني الفعل والمثابرة فيه، وتحمل المتاعب في سبيله، فعندما تعرف الذات مطلوبها تحقر ما بذلته وتبذله؛ لكنّ الشخصيات الأساسية في الرواية أرادها جرجي زيدان - في الأغلب الأعم - منفعة وسلبية؛ والشخصية الوحيدة الفاعلة نسبيًا بينها هو حبيب، لكنّ فعله إنّما هو في صالح صديقه سليم، ليوقعه الكاتب في متاعب مع حبيبته أدما؛ ثم إنّ الكاتب يحيط شخصياته بسياج من الموت عند اللقاء، فلا تمارح، أو يمنع لقاءها لكي لا تمارح أيضًا؛ وما كان بالإمكان حلّه وحسمه في اليوم الأول أمدّ جرجي زيدان عمره أسبوعين كاملين.

لقد كانت الرواية ضعيفة ضعفا كبيرا في بنائها، وهذا الضعف له مبرراته، وهي:

- رواية "جهاد الحبين" من أولى رواياته كما أسلفنا.

- هي رواية اجتماعية أدبية كان عليه أن يضع هيكلها وتفصيلها، بينما كان يستند بقدر كبير إلى التاريخ في رواياته التاريخية.

- الطريقة الخاصة التي كان يكتب بها رواياته على حلقات في مجلة الهلال: فقد كان يضع الهيكل العام للرواية، ثم يكتب الف ل الأول وينشره، ثم ينتقل إلى الف ل الثاني، وهكذا؛ ولم يكن يكتب الرواية كاملة، ثم ينشرها على حلقات⁽²⁴⁾؛ ويقول في ذلك: «من غريب ما يتفق لنا من هذا القليل أننا ننشر الف ل من الرواية، ونحن على غير بينة من الف ل الثاني؛ أي: أننا نضع حوادث كل ف ل، أو بضعة ف ل في حينها، ويبقى سائر القصة في عالم الغيب، فلو سئلنا أن نقص ما بقي منها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، إلا إذا سئلنا عن غرض الرواية بوجه الإجمال [...]، فلا نظن القارئ أكثر تشوقا إلى مطالعة الرواية منا إلى كتابتها»⁽²⁵⁾.

□انتمة:

لقد اعتمد أ/إبراهيم صحراوي المنهج البنوي في تحليل الخطاب السردى الزيداني في رواية "جهاد الحبين"، في إطار الهدف العام لهذا المنهج، وهو جعل - دراسة الأدب علما، أو جعل الأدب - على الأقل - موضوعا للتحليل العلمى؛ وبهدف إبراز الخائص الفنية للخطاب الزيداني؛ فإذا نتيجة دراسته تقوم للرواية بعيد عن النتيجة التي توصلت إليها بتطبيق المنهج التاريخي؛ فالرواية على ضعفها الكبير من حيث بناؤها، وهو الأساس في الرواية، أصبحت - بتطبيق هذا المنهج - رواية لا بأس بها، إن لم نقل ناجحة باعتبار ريادةها.

إن الدراسة الأدبية والنقدية هي التي تستطيع تمييز الأجود بين جيدين، وإذا غامت الحدود فيها بين الجيد والردىء، فما جدواها؟ ومن أين تستمد شرعية وجودها؟

إنّ الخلل في تحليل الخطاب السردى وفق المنهج البنوي - في تقديري -، ومن خلال احتكاكي بدراسة أ/إبراهيم صحراوي لرواية "جهاد الحبين" تكمن فيما يلي:

1- تحييد النص الأدبي، وفله عن محيطه، وظروفه وملابساته من جهة؛ وغياب مقاييس نقدية يقوم على أساسها العمل الأدبي في جملة وتفصيله من جهة أخرى، لتكون هذه المقاييس مرجعية يستند إليها النقد، وتكون اللغة المشتركة بين الناقد وقارئه، وبين النقاد

فيما بينهم؛ لأننا عندما ندرّس حكماً نقدياً بأن هذا العمل أو ذاك جيد، فهو جيد بالنسبة لأيّ عمل، أو لأيّ نموذج؟

2- طغيان الطابع التقني على عملية التحليل، كرس النظرة الجزئية الذي تهتمّ بالجزء في علاقته بسابقه ولاحقه، وغيب النظرة الكلية التي تلمّ شتات العمل، وتهتمّ بعلاقة الجزء فيه بجميع الأجزاء.

3- وكنتيجة منطقية للملاحظاتين السابقتين نجد التحليل ينتهي إلى نتائج لا تكاد تميّز العمل، لأنّ ما يذكر من نتائج يمكن أن تشترك فيه أعمال جدّ كثيرة؛ ففي ختام دراسة إبراهيم صحراوي لزمن الحكاية وزمن السرد (ص44-71) ينتهي إلى أنّهما مختلفان في ترتيبهما، فيعلّل ذلك بتوزيع الأحداث على حكايتين، وسردهما بالتناوب من جهة؛ وبكثرة الأشخاص العاملين في الرواية من جهة أخرى؛ ثمّ يلاحظ صوراً أخرى لاختلاف ترتيبهما، فمنها الرجعات إلى الوراء، والتنبؤات والتوقعات⁽²⁶⁾؛ فهل هذه النتائج ممّا يميّز الخطاب الروائيّ الزيدانيّ عن أيّ خطاب روائيّ آخر؟ أم هي ممّا يشترك فيه عدد كبير جدّاً من الخطابات الروائيّة في الأدب العالميّ والعربيّ على السواء.

وبناء على ما سبق فإنّ التساؤل التالي يفرض نفسه علينا كدارسين للأدب: ما جدوى تطبيق هذا المنهج في تحليل الخطاب الروائيّ خاصّة؟ وفي تحليل الخطاب الأدبيّ عموماً؟ وما الذي أضافه للدراسة الأدبية والنقدية؟ وهو سؤال لا تدعي هذه الدراسة الجواب عليه، لأنّها دراسة لهذا المنهج من خلال دراسة تطبيقية واحدة، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تعميم الحكم من خلالها على سائر الدراسات، وإنّما حسبها أن تنبّه إلى ضرورة تقويم هذا المنهج، من خلال إنجازاته التطبيقية النموذجية، للوقوف على حدوده، التي تمكّن من الاستفادة منه، في بح ومناهج الدراسة الأدبية الأخرى طرقاً متعدّدة للوصول إلى الحقيقة الأدبية، نرتاد الواحد منها متى ما كان يحقّق الغاية في موضوع ما أكثر من غيره.

الهوامش:

- 1- ينظر: تحليل الخطاب الأدبي، دراسة تطبيقية: رواية "جهاد الخمين" لرجي زيدان نموذجاً، أ/إبراهيم صحراوي، دار الآفاق، الجزائر-الجزائر، ط1: 1999م، ص3.
- 2- أعني بالمنهج التاريخي الأساس المعرفي الذي يقوم عليه في نظره إلى الأدب، مع التفتح على المناهج الأخرى، باستعمال الأدوات الإجرائية المفيدة التي اخترعتها، وتوصلت إليها.
- 3- تحليل الخطاب الأدبي 5.
- 4- تحليل الخطاب الأدبي 4.
- 5- ينظر: القصة في الأدب العربي الحديث، للدكتور محمد يوسف نجم، دار الثقافة-لبنان، د.ت.ط، ص87، و189 هـ1.
- 6- تحليل الخطاب الأدبي 3.
- 7- تحليل الخطاب الأدبي 4.
- 8- تحليل الخطاب الأدبي 61، 62.
- 9- تحليل الخطاب الأدبي 121.
- 10- تحليل الخطاب الأدبي 90.
- 11- تحليل الخطاب الأدبي 145.
- 12- تحليل الخطاب الأدبي 223.
- 13- تحليل الخطاب الأدبي 65.
- 14- تحليل الخطاب الأدبي 87.
- 15- تحليل الخطاب الأدبي 67.
- 16- تحليل الخطاب الأدبي 68.
- 17- تحليل الخطاب الأدبي 139.
- 18- القصة في الأدب العربي الحديث 87.
- 19- القصة في الأدب العربي الحديث 189 هـ1، وتقع في الرتبة التاسعة عشر.
- 20- لقد قمت بتلخيص الرواية جامعا فيه خيوطها في 32 صفحة، متوقفاً عند أهم الأحداث، وأهم الوص الواردة فيها؛ ثم ختمتها مرة ثانية في 10 صفحات، في شكل جدول زمني لأحداث الرواية، قسمته على أيام الرواية، وجمعت في كل يوم الأحداث الواقعة فيه، وهذا الإجراء مفيد جداً في دراسة الرواية الزيدانية خاصة، لأن الزمن كان مشكلة أساسية في رواياته، وهو ما خبرته في نقدي لروايته "الانقلاب العثماني"، وهي من أواخر رواياته.
- 21- الرواية 63.
- 22- تم القضاء عليها سنة 1882م.
- 23- «الجيدي يدعى طفلاً حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم» لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت-لبنان، د.ت.ط، مج11، ص102.
- 24- ينظر: القصة في الأدب العربي الحديث 178، 179.
- 25- القصة في الأدب العربي الحديث 179.
- 26- ينظر: تحليل الخطاب الأدبي 69-71.

النسائية في الجزائر وإشكالاتها

تجربة المرأة في ثورات زهور ونيسة نهوضاً

يمينة عجنك (إشي)

قسم اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر

إن المتتبع للنشاط الأدبي والسياسي في الجزائر قبل الثورة، يلاحظ غياب المرأة سواء في الحركة الثقافية أو في أي نشاط سياسي، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة: منها ما له علاقة بظروف الاحتلال، ومنه ما له علاقة برواسب اجتماعية، ويمكن تلخيص أسباب تأخر الكتابة النسائية في الجزائر في العوامل التالية:

أسباب تأخر الكتابة النسائية في الجزائر:

- العامل الاستعماري: الذي انتهج سياسة استراتيجية مناهضة للغة العربية، حيث وضع الثقافة القومية في وضع شل فاعليتها وحركتها، مما نتج عنه تأخر الأدب الجزائري عامة، ولاسيما أحدث فنونه: وهو القصة القصيرة، ومن ثم تأخر ظهور الحركة الأدبية النسائية نتيجة الحصار المضروب على الثقافة والأدب العربيين، في حين شجع لغته القومية، الأمر الذي سمح لكثير من الأسماء النسائية، اللاتي كنّ يتخذن من اللغة الفرنسية وسيلة للكتابة بالظهور في الساحة الأدبية خارج الجزائر⁽¹⁾.

- التقاليد الاجتماعية: التي كانت تنظر إلى المرأة نظرة دونية تنطوي على كثير من الاحتقار، وترى أن تواجدها في الحركة الاجتماعية يثير الفتنة، ويشجع الانحلال، لذا فُرِضَتْ عليها ظروف العزلة والتهميش تجريد طاقتها الإبداعية والفكرية⁽²⁾. يضاف إلى الذهنية الاجتماعية الضيقة، والتقاليد المارمة، وضع المرأة الأدبي والثقافي الخاص في هذه الفترة، لم يكن يسمح لها بالاختلاط والمشاركة في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، والثقافية⁽³⁾.

والملاحظ، أن الكتب التي تناولت الأدب الجزائري المعاصر لم تذكر اسم شاعرة أو أديبة سوى (زهور ونيسي)، وكان ذلك مروراً عابراً، وإن كانت هناك كتب تناولت الأدب الجزائري بالفرنسية، وتعرضت للأدبيات الجزائريات اللواتي يكتبن بالفرنسية، وهن لسن أكثر ممن كتبن بالعربية⁽⁴⁾.

ولعل سبب قلة الكتابات في الجزائر بعد الاستقلال؛ يتمثل في حواجز التقاليد والعادات، حيث أن كثيراً من الأسماء ما تزال تنشر تحت أسماء مستعارة، أو تشير إلى أسمائها برموز تترك الدارس لا يعتمد عليها لكون الأسماء الحقيقية مجهولة، حتى أن إحدى الأدبيات التي قطعت مرحلة في الساحة الأدبية تجيب على سؤال في مقابلة أدبية عما إذا كان هناك ما يعترض دربها بقولها: "الكثير.. منها التقاليد، الجهل، الأسوار، الحجاب"⁽⁵⁾.

ولم تكن هذه الإجابة في الخمسينيات وإنما في عام 1978م. وهناك أكثر من حوار أدبي أو لقاء مع أدبيات يملكن القدرة والموهبة، ولكنهن لا يظهرن خشية المجتمع⁽⁶⁾.

وهذه القامة (جميلة زنير) في لقاء مع الصحافة، تؤكد ذلك في استجواب لها مع إحدى الجرائد قائلة: "هناك تجربة نسائية، ولكنها ضئيلة إذا قيسَت بالتجربة الرجالية، ولست أدري لما تحجم المرأة عن السير في درب الأدب، أعرف الكثيرات يكتبن الجيد، ويحتفظن به في الأدراج"⁽⁷⁾.

وليس وحدها التي تؤكد على ذلك، إنما هذه إجابة مشتركة، ولا بأس أن نقرأ ما تقوله الشاعرة الشابة (مريم يونس) في لقاء معها: "كانت دروي في هذه المدينة الجميلة - (جيجل) - كلها أشواك وعقبات. كانت عذاباً واضطهاداً، خاصة عندما بدأت الكتابة، فقد عُثرت في دوامة من القيل والقال، لكنني لم أستسلم، قاومت في هدوء ومازلت إلى أن أنتهرو لوجودي بين الأدبيات الجزائريات إن شاء الله"⁽⁸⁾.

ويبدو أن مقاومة مريم للمجتمع لم تستمر فقد غابت عن الساحة وتلاشى اسمها تماماً إلا من ذاكرة من عايشوها، وربما فعلت ذلك لإنقاذ سمعتها حين تحولت الكتابة إلى ممر أذى يسيء للسمعة.

أما شهادة الكاتبة الجزائرية (جميلة زنير) عن انتحار الشاعرة (نفية كتو) فتقول:

يمينه عجنك (شي)

"الموت المأساوي رسالة احتجاج قاسية اللهجة من ذات كاتبة أنثوية عانت القهر والقمع الاجتماعي، لا لشيء إلا لأنها متهممة بخطيئة الكتابة"⁽⁹⁾.

ورغم أن المرأة في الجزائر بعد الاستقلال كانت لها مشاركة فعلية في الميادين الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وليس هناك من ينكر دورها وحقوقها، لكن هذا لا يبرر وجود فارق بين ما يشرع، وبين ما يطبق في الواقع⁽¹⁰⁾. لكن رغم هذه الأسباب المختلفة التي كانت سببا مباشرا في تأخر انطلاق القطاع الأدبي الذي سيقود الحركة الأدبية النسائية في الجزائر، إلا أن الساحة الأدبية لم تكن خالية تماما من الأقلام النسائية.

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: متى كانت الإرهاصات الأولى للكتابة النسائية في الجزائر؟ وما هي الأسماء التي قادت قافلة الأدب النسائي في الجزائر؟

إرهاصات الكتابة النسائية في الجزائر:

لعل الإرهاصات الأولى للكتابة النسائية في الجزائر، بدأت في الظهور مع مجموعة من النساء في شكل نخبة تدعى الحركة النسوية الإلحاقية بالجزائر، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح البعض منهن يكتبن وينشرن في الصحف والمجلات، ويؤلفن القصص، وينظمن الأشعار، ويشاركن في النشاط المسرحي، ويمتهن التدريس والتمريض، ويعالجن الموضوعات النسوية، ومشاكلهن، ويفكرن في ميراث البلاد والعباد، وكن بمثابة رائدات للنساء الجزائريات اللاتي سيكون لهن دور فريد من نوعه خلال ثورة التحرير الكبرى، ثورة أول نوفمبر (1954-1962م)⁽¹¹⁾، حيث برزت المرأة الجزائرية ببطولة، وشجاعة فائقة سجلها لها التاريخ هذه البطولة التي حررتها من رواسب الماضي، أهلتها بعد ذلك للانطلاق بحثا عن ذاتها لاكتشاف قدراتها الفكرية، والأدبية.

وجدير بالملاحظة الإشارة إلى أن جهود جمعية العلماء في تعليم المرأة قد أثمرت، ولعل أولى هذه الثمار هي بظهور حركة ثقافية متواضعة، وذلك سنة 1954م على صفحات جريدة (البائس) العربية، ببروز الكاتبة (زهرة ونيسي) التي تخطت الحواجز، وخرجت إلى الحياة الثقافية بكل شجاعة لتسهم في بناء الحركة الأدبية النسائية في الجزائر.

وتعتبر (ونيسي) من أوائل الأسماء النسائية البارزة اللاتي استطعن أن ينطلقن في الساحة الأدبية، ويفرضن وجودهن، ويعبرن عن آرائهن وأفكارهن بكل شجاعة من خلال

نضالها الثوري وأعمالها الأدبية في مجال القصة، والرواية، ثم توالى بعدها مجموعة أخرى من الأدبيات⁽¹²⁾ نذكر منهن: الراحلة (زليخة السعودي)، و(جميلة زنير)، و(أحلام مستغانمي) وغيرهن. ولا شك أن هذه الأسماء استطاعت أن تثبت وجودها في الساحة الأدبية من خلال انتشار كتاباتهن في الصحف، والدوريات.

ونظرا لما عرفته الجزائر قبل وبعد الاستقلال من أوضاع في مختلف الميادين، فقد كانت هذه القضايا والموضوعات ممدداً خصباً لكتاباتهم، في مختلف الأجناس الأدبية من شعر، ومقالة، وقصة، ورواية.

ويلاحظ أن الكاتبة الجزائرية بشكل عام، والقاصة بشكل خاص، كانت موجودة بإبداعاتها وكتاباتها الأدبية وإن كانت قليلة، ويعود سبب ذلك إلى وضعية المرأة في المجتمع الجزائري، والظروف المعقدة التي كانت تحيط بها.

لهذا فالعقبات النسائية في الأدب الجزائري المعاصر يجب أن يأخذ أبعاده ويقف مقدماً عطاءه، وليس الذنب هو الرجل أو المجتمع، وإنما يعود إلى تشخيص الحقيقة من كل الجهات، فالمبدع لا يخفي نفسه مهما كان جنسه⁽¹³⁾.

(فحسية بن بوعلي) عندما أقدمت على الجهاد، لم يكن في حسابها أنها امرأة، حينها كان الوطن هو المهم وهو الثورة، وهو الشهادة.

لذلك فإن من يبحث عن الأدب النسوي الجزائري في هذه الفترة، فلا شك أنه سيدرك قلة الأسماء النسائية في الساحة الأدبية، لكن هذا لا يمنع من القول: إن قصص (الريف النائم) (زهور ونيسي) كتبت قبل الاستقلال، وإن كانت طباعة هذه المجموعة القليلة جاءت فيما بعد، كما نستدل من كتابات (زينب الإبراهيمي) على أنها شهدت بأعينها معارك التحرير، وإذا غابت (ليلي بن دياب) عن الساحة الأدبية، فإن الأجيال السابقة تذكر مقالاتها، وكان لهذه الأقلام على قلبها شرف التعبير عن كفاح الشعب الجزائري في وقت استوعبت فيه الثورة الجزائرية كل شيء⁽¹⁴⁾.

أما الرواية فقد ظلت غائبة حتى 1979م، لتطل علينا رواية (من يوميات مدرسة حرة) لـ (زهور ونيسي)، وكان هناك مشروع رواية في أدب الرحالة (لزيخة السعودي) إلا أن رحيلها حال دون ذلك⁽¹⁵⁾.

ولعل المتنبع لنشأة الكتابة النسائية العربية في الجزائر يجدها في البداية شحيحة سواء من حيث الكم أو الكيف، وقد مرّت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: ظهر فيها المقال نتيجة انتشار الثقافة الحفوية لسهولة التعبير فيها ولقربها من مشاعر و ذهن القارئ، ثم جاءت مرحلة المأولة القوية.

وكانت الموضوعات المعالجة متنوعة منها: التاريخي، والثوري، والاجتماعي، والذاتي، وغيرها من المواضيع المستقاة من واقع وعمق المجتمع الجزائري مع تسجيل الفارق الفني بينها. والملاحظ أن الأدب النسوي لم يخرج عن كونه أدبا ملتزما بقضايا المرأة والمجتمع، بل أكثر تركيزا على المرأة، وحرية المرأة، وحرية التعبير، والعامة كإنسانة تسعى لتوكيد الهوية، ورفع الحيف والجور عنها، نظرا لما عايشته من ظروف قهر وتخلّف خلال فترة الاحتلال⁽¹⁶⁾.

وإذا تتبعنا المرحلة الأولى التي تبدأ من سنة 1954م؛ أي مقترنة زمنيا بانطلاق ثورة التحرير الوطنية، من خلال مساهمات نثرية تمثلت في مقالات اجتماعية تمحورت حول قضية المرأة في المجتمع الجزائري، وموضوعات أخرى لها علاقة بالتنشئة الاجتماعية السليمة، والتربية الحكيمة للفرد الجزائري.

من هذه المقالات، مقال بعنوان: (إلى الشباب)⁽¹⁷⁾ ل (زهور ونيسي) تدعو فيه إلى ضرورة الاهتمام بتربية المرأة وتعليمها، وإعدادها للمشاركة الإيجابية في حركة التنمية. ومقال آخر بعنوان: (قيمة المرأة في المجتمع)⁽¹⁸⁾ ل (أحبتة) (باية خليفة)، الذي تطرح فيه موضوع المرأة ودورها في تنقيف المجتمع، وضرورة اعتمادها على إمكانياتها الذاتية وتسخير قدراتها الفردية، وعدم اتكالها على الرجل في كل شيء، إذ أنّ عليها تبعة جسيمة تتمثل في بناء المجتمع والمشاركة في تطوره تماما مثل الرجل.

ولقد نشطت الحركة الثقافية في جانبها الحفوي عند المرأة في هذه المرحلة، وهي ميزة إيجابية بالقياس إلى وضع المرأة في المجتمع الجزائري آنذاك، ونظرتها الدونية إليها إلى جانب حرمانها من أهم حقوقها، وهو حق التعليم، لولا مساعي (جمعية العلماء المسلمين) الحثيثة إذ تنبّهت إلى ضرورة تعليم المرأة، إضافة إلى الظرف الاستعماري العسير⁽¹⁹⁾.

ولعل ما يشير إلى نشاط الكتابة النسوية في هذه الفترة؛ هو متابعة الكاتبات لما كنّ

ينشرون في الحف، إما من باب التنويه والشكر، أو بالمشاركة في إثراء الموضوع المطروح للنقاش. (فلويزة قلال) ترد في مقال لها بعنوان: (حول المرأة الجزائرية) ⁽²⁰⁾ على (زهور ونيسي)، وتشاطرها الرأي في ما ورد في مقالها.

أما (فريدة عباس) في مقالها: (شكر وأمل) ⁽²¹⁾، تنوه بما أثارته (زهور ونيسي) في مقالها (إلى الشباب)، وتقدم شكرها (للويذة قلال) على إسهاماتها لإثراء الحركة الثقافية النسائية في الجزائر، ومما جاء فيه قولها: "لكم كان سروري عظيمًا حيث عثرت على مقالات لأوانس جزائريات كأنها أزهار تفتحت عن أقاح، فهي تدل على شعور مرهف، و ذوق سليم، وأدب رائع، مع أنها تحتوي على توجيهات مفيدة ونائح ثمينه" ⁽²²⁾.

من خلال هذه العناوين وغيرها، تتضح بدايات نشاط الحركة الحفية لدى المرأة في المرحلة الأولى، وهي مؤشر إيجابي قياسا للوضع العام للمرأة في المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار، إلا أنه رغم هذه الظروف العبة لم تتوقف الكتابة النسائية في الحافة خلال الثورة، بل استمرت وانتشرت بفضل الوعي، والمتابعة، والاهتمام، لما كان يكتب وينشر من قبل الكاتبات أنفسهن، والتشجيع لبعضهن البعض، وبذلك ظهرت أشكال قبة كثيرة تحمل مضامين فكرية وفنية جديدة، وهذا التطور سجلته المرحلة الثانية من الكتابة النسائية في الجزائر.

أما المرحلة الثانية: من ظهور الماولة القبة لدى المرأة في الجزائر، فتمثلها الماولات القبة التي يمكن عدّها بداية حقيقية للقبة النسائية، بتبدئ الماولة القبة المعنونة بـ (جناية أب) ⁽²³⁾ لـ (زهور ونيسي)، وقد نشرت في ركن تحت عنوان (من ميم الواقع)، وفي نفس السنة تنشر (ونيسي) ماولة قبة أخرى بعنوان (الأمنية) ⁽²⁴⁾، ثم (من الملوّم) ⁽²⁵⁾، ثم (جلسة مع مديقات) ⁽²⁶⁾.

من خلال هذه الماولات التي تتراوح بين المقال القبي والماولة القبة ذات الموضوعات الاجتماعية التي نشرتها الكاتبة في الثورة التحريرية، فهي تعكس تلك المرحلة؛ كالتفاوت الطبقي بين المعمرين الفرنسيين والسكان الجزائريين، وأخطار التعليم في المدارس الفرنسية، والدعوة إلى تعليم اللغة العربية، كما جسدت بعض الآفات الاجتماعية، وكانت الكاتبة متأثرة بالفكر الإلحاحي ومبادئ (جمعية العلماء المسلمين)، يظهر ذلك في الخطاب الوعظي الذي يغلب على القص. وبهذه الماولات القبة تبرز مدى قدرة الأدبية الجزائرية،

والقائمة بشكل خاص؛ على الإبداع الفني ذو المميزات الفنية، والإمكانات العالية، ولا يقتصر القول على هذه القائمة - (ونيسي) - فقد وإنما أغلب القامات اللواتي وُجِدْنَ آنذاك وإن كانت كتاباتهن متفرقة في الحف والمجلات الأدبية.

وحين كان صوت المرأة المناضلة في الجزائر يعلو إلى جانب أخيها وزوجها وابنها غاب وقتها الآخر، وأقدم غيابها أدبيا، وبخامة في الشعر والقلم، على الرغم من ذلك ظهرت الأدبية (زهور ونيسي) وتلا ينافسها أحد، بل استطاع أن يتعدى حدود التقاليد ليكون مناضلا في جبهة التحرير. فكانت تتحمل أعباء مسؤولياتها كمواطنة، ومسئولة قضية من خلال الكلمة المقاتلة، خاصة وأنها اتخذت من اللغة العربية سلاحا في وقت أحوج ما تكون فيه الجزائر إلى كلمة عربية، ولهذا نقول: أنها ملئت أكثر من سلاح في أتون الثورة⁽²⁷⁾.

المرأة قضية اجتماعية في كتابات ونيسي

إن المتابع لكتابات (ونيسي) في مختلف الأشكال الأدبية: من مقالة، وقصة، ورواية، سيلاحظ تواجد عنصر المرأة بشكل يلفت الانتباه سواء في كتاباتها ذات البعد النضالي الثوري أو الاجتماعي، كما خست معظم مقالاتها، وأحاديثها، لقضية المرأة، ودورها في المجتمع، خاصة بعد الاستقلال عندما تبنت قضاياها، فكان لزاما عليها أن تسعى إلى تعليمها وإخراجها من الجهل، وتدعو إلى الحملات التطوعية لتعليم النساء في الريف، وانطلاقها مع النصف الآخر من المجتمع⁽²⁸⁾.

كما دعت بعد الاستقلال إلى تكوين منظمة نسائية تتولى قضايا المرأة الجزائرية، تكفل لها الإسهام النضالي من أجل حياة أفضل لها ولجتمعهما، ومن خلال منظمة الاتحاد العام للنساء الجزائريات شاركت المرأة في القضايا الوطنية، والاجتماعية، والسياسية.

وتضاعفت اهتماماتها بقضية المرأة خاصة حين أصبحت مديرة لمجلة (الجزائرية) إذ تقول: "في سنة 1970م، دُعيت لإنشاء أول مجلة نسائية في الجزائر تهتم بقضايا المرأة وتشكل منبرا لاهتماماتها، وهو حدث ذو أهمية قصوى في تلك المرحلة، منبر يعنى بهذه القوة الاجتماعية المهمشة، والمبعثرة، منبر جديد فتح لي آفاقا واسعة لمعرفة خبايا المجتمع وخلفياته الذهنية، وتراكماته الفكرية"⁽²⁹⁾.

فهي ترى أن الهدف الأول والأساسي من إنشاء هذه المجلة؛ هو إنارة طريق المرأة،

وتسهيل دورها المطلوب في بناء المجتمع الاشتراكي، والسعي بدون كلل لتوفير توازن في وضع المجتمع، وذلك بتحسين ظروفها الاجتماعية والفكرية، والاقامة مادية³⁰.

وهذه فقرة من الكلمة الافتتاحية الأولى التي درت في العدد الأول من مجلة (الجزائرية)، تقول فيها (ونيسى): "يا ربات البيوت، ويا فتياتنا زهرات المستقبل، ويا رجالنا الأفاضل، إن هذه المجلة (الجزائرية) ستبدأ من هذا العدد تخاطبكم، وتفتح فحاتها لكم، آملة أن تبادلوها بالمثل، مما يجعلها قريبة منكم، ويجعلكم قريبين منها"³¹.

يتبين من خلال هذا الخطاب أن مجلة الجزائرية ليست موجهة للنساء فقط، بل هي مجلة موجهة لكل الفئات الاجتماعية، وهدفها استقطاب المجتمع ككل، ليحدث التفاعل الإيجابي بينهما في طرح كل القضايا التي تهم الأسرة والمجتمع. ولأن (ونيسى) ترى أن قضية المرأة لا يجب أن تُطرح مُنفصلة عن مشكل أو قضية الرجل، فكلاهما يشكل الفرد في المجتمع، والتخلف قاسم مشترك بين أفرادهم، سواء في بلادنا أو في العالم الثالث كله، يبقى أن المرأة تخلفها أكثر من الرجل، هذا أمر له أسبابه وعوامله، حيث كانت الهيمنة التي تعاني منها المرأة مضاعفة عن الرجل؛ فهي تعاني من الهيمنة الاستعمارية بشكل عام، ومن هيمنة الرجل نفسه بشكل خاص³².

يتضح من كلامها أن مشكل المرأة في بلادنا ليس مشكلاً نبخته منفرداً عن مشكل الرجل، فهما يشكلان في حقيقتهم مشكلاً واحداً هو مشكل الفرد في المجتمع، فالمشكلة في اعتقادنا لا تُحدد في الجنس اللطيف فحسب، بل هي فوق ذلك تتعلق بتقدم المجتمع ككل، أي بمدى استعداده وتقبله لعمليات التغيير، والتحول الاجتماعي³³.

إن الحل لهذه المعضلة الاجتماعية - حسب (ونيسى) - يجب أن يكون حلاً مشتركاً بين الرجل والمرأة، كما يستوجب الاستعداد له أولاً ثم توفير الآليات الضرورية والشروط الكفيلة بتحقيق هذا التغيير الاجتماعي.

المرأة وقضية التغيير الاجتماعي

إن عملية التغيير الاجتماعي لن تتحقق - حسب رأي (ونيسى) - إلا إذا توفرت له الشروط المناسبة إذ تقول: "نريد إنساناً يؤمن بتجنيد الرجل والمرأة على السواء لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهما كمواطنين، الحين، لأن الرجل وحده لا يمثل إلا نصف طاقة

الشعب، وسوف لن يمل بدون جناحه الثاني إلى تحقيق كل أهداف الوطن، إن التغيير الاجتماعي سيحدث لا محالة، نتيجة لكثير من العوامل الفكرية وغير الفكرية التي يكتسبها المجتمع، والمرأة جزء منه واجبنا أن نأخذ بيدها ونقودها إلى روافد الوعي والإدراك، لنحفظها من التأثير بالخارج حتى لا تندفع نحو الانحراف عن جادة الطريق السوي، لأننا نريدها أن تتطور داخل مجتمع له مميزاته وخصائصه³⁴.

تلك هي الشروط الضرورية التي تراها (ونيسي) كفيلة بإنجاح عملية التغيير الاجتماعي في المجتمع، ودفع عجلته إلى الأمام سواء بالنسبة إلى المرأة أو الرجل، أما عن كيفية تحقيق هذا التغيير من الداخل فتضيف قائلة: "فكان من المنطق السليم أن يحدث تطور المرأة من الداخل وفي الداخل، من مجتمعتها، وعلى خطوات مدروسة وبتخطيط تبعاً لأهداف هذا المجتمع ومتطلباته. وتطهير المرأة من الداخل، وبتخطيط هادف، وحسب متطلبات وأهداف، مجتمعتنا يكسب المجتمع إنساناً جديداً، سليماً، مكتمل الشخصية"³⁵.

وحقاً يحدث هذا التطور داخل المجتمع للمرأة وللرجل على حد سواء، لا بد من وضع استراتيجيات وآليات لتحقيق ذلك، ولكن الأهم - على حد تعبيرها - سيظل قطعاً هو تحرير الرجل كي تتحرر المرأة، فإذا لم يتحرر الرجل في بلادنا ويتخلص من الرواسب الجاثمة في دماغه، وينظر إلى الواقع الجديد نظرة عقلانية، فإن حرية المرأة وتحررها ستظل لسنوات طويلة منقوطة، حتى يزول هذا الجيل التقليدي المترمت، ويظهر جيل جديد يحمل لواء نظام تربوي نابع من قيمنا وأخلاقنا، تساهم المرأة الجزائرية في وضعه وتطبيقه³⁶.

لا شك أن التغيير الإيجابي المرجو لن يتحقق في أي مجتمع، إلا بتحرير الإنسان من أي استغلال مهما كان نوعه، ومساهمة كل من المرأة والرجل في تأسيس وبناء قيم حضارية، واجتماعية، نابعة من أسس تربوية أصيلة، والتخلي عن كل الرواسب القديمة.

لذلك فإن (ونيسي) ترى أن مشكلة المرأة قضية من قضايا التحرر الإنساني، وهي من أوسع أنواع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان في البيت الواحد، والأسرة الواحدة. فهي قضية من أهم قضايا التطور السليم في عالمنا العربي، التي لا بد أن تدخل في عوامل وأهداف الثورة الثقافية، بدءاً من عملية التطوير الذاتية عند الرجل والمرأة³⁷.

فعملية التغيير الاجتماعي تقوم على فهم عميق، ومعطيات واضحة، وقواعد ملزمة

لدراسة المجتمع ككل: (مناخ فكري، تطورات افتد ادية، تغير سلوكي...)، وبشكل أعم ثورة فكرية اجتماعية³⁸.

إن هذه الثورة الفكرية والاجتماعية الشاملة التي نستشفها من كلام (ونيسي) هي الكفيلة بتغيير نمطية التفكير والسلوك، مما سيؤدي حتما إلى التغيير الاجتماعي، الذي يستوجب بدوره تحرير ذات الرجل وذات المرأة، و تطوير قدراتهما حتى يحدث هذا التغيير الاجتماعي الشامل.

إن النظر في قضية المرأة يجب أولا أن تبدأ من الواقع وحيثياته بعيدا عن النظريات كما تقول (ونيسي): "نظرة على اناكم في بلادنا العربية الإسلامية، وعلى ملفات الأحوال الشخصية، ومشاكل المرأة والرجل، وبالتالي الأسرة والأطفال، نظرة كهذه تجعلنا نترى كثيرا عندما نتحدث في قضية المرأة"³⁹.

هكذا تطرح (ونيسي) قضية المرأة كقضية اجتماعية شاملة على بساط البحث بأبعادها وجوانبها المختلفة غير معزولة عن قضايا الأسرة والمجتمع ككل، لذا فإن حل هذه القضية معناه حل قضية المرأة والرجل على حد سواء، فهي قضية اجتماعية مشتركة.

إن النظرة الكلية الشاملة التي طرحت من خلالها (ونيسي) قضية المرأة لأجل معالجة إشكالياتها الاجتماعية المتعددة، كفيلة بحل كثير من المعضلات الاجتماعية الأخرى التي لها صلة وثيقة بقضية المرأة الأساسية، لأنها مرتبطة بها أشد الارتباط، لذلك فلن تجد قضية المرأة بمفردها حلا نهائيا إلا إذا عولجت سلسلة من القضايا تشكل حلقات متشابكة في القضية الأساسية؛ ألا وهي قضية المرأة وتداعياتها الاجتماعية. بات واضحا أن (ونيسي) أولت قضية المرأة عناية خاصة من خلال آرائها وكتاباتهما، وجعلت منها قضية اجتماعية تهم الجميع.

إن الباحث المتفحص لكتاباتهما يلمس هذه الحسنة الأثنوية لدى الكاتبة سواء في كيفية طرحها أو معالجتها لقضايا المرأة بأبعادها المختلفة، وهذه الحسنة تتضح خاصة في مقالاتها الاجتماعية وفي خطابها الذي يسي النسوي المتميز في معالجة قضية المرأة.

الهوامش

¹ - ينظر: التجربة القومية النسائية في الجزائر، فوغالي باديس، (ط:1، دار هومة، الجزائر، 2002م)، ص10.

- ² - ينظر: المرجع نفسه، ص11.
- ³ - ينظر: بنية القامة الجزائرية عند المرأة، فوغالي باديس، ص5-6.
- ⁴ - ينظر: د. مفقودة مالح، "النسوي في الأدب الجزائري المعاصر"، مجلة الموقف الأدبي، مارس 2005م/ع407، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص10.
- ⁵ - لقاء أجرته جريدة الجمهورية (وهران) مع القامة (جميلة زني) بتاريخ 13 سبتمبر 1979م، ص6.
- ⁶ - ينظر: دوغان أمد، "الروت النسائي في الأدب الجزائري المعاصر"، مجلة آمال، 1982م/عدد خاص، الجزائر، ص9.
- ⁷ - لقاء أجرته جريدة الجمهورية (وهران) مع القامة (جميلة زني)، بتاريخ 13 سبتمبر 1979م، ص6.
- ⁸ - لقاء أجرته الأدبية نورة السعدي مع الشاعرة (مريم يونس)، في جريدة الشعب، 4 مارس 1981م، الجزائر، ص5.
- ⁹ - شهادة الكاتبة (جميلة زني) عن انتحار الشاعرة (غنية كتو)، أسبوعية الشروق الثقافي، 24 مارس 1994م/ع35، الجزائر، ص38.
- ¹⁰ - ينظر: د. مفقودة مالح، "النسوي في الأدب الجزائري المعاصر"، ص10.
- ¹¹ - ينظر: المرأة الجزائرية وحركة الإحلال النسوية العربية، د. بوعزيز يحيى، ص34-35.
- ¹² - ينظر: بنية القامة الجزائرية عند المرأة، فوغالي باديس، ص2-4.
- ¹³ - ينظر: دوغان أمد، "الروت النسائي في الأدب الجزائري المعاصر"، ص10.
- ¹⁴ - ينظر المرجع نفسه، ص8-10.
- ¹⁵ - ينظر: دوغان أمد، "الروت النسائي في الأدب الجزائري المعاصر"، ص9.
- ¹⁶ - ينظر: د. مفقودة مالح، "النسوي في الأدب الجزائري المعاصر"، ص10.
- ¹⁷ - ينظر: ونيسي زهور، "إلى الشباب"، جريدة البومائر، ديسمبر 1954م/ع297، الجزائر، ص3-7.
- ¹⁸ - ينظر: بابة خليفة، "قيمة المرأة في المجتمع"، جريدة البومائر، 24 ديسمبر 1954م/ع298، الجزائر، ص8.
- ¹⁹ - ينظر: التجربة القامة النسائية في الجزائر، فوغالي باديس، ص12-13.
- ²⁰ - ينظر: لويزة قللال، "حول المرأة الجزائرية"، جريدة البومائر، 14 جانفي 1955م/ع301، الجزائر، ص4.
- ²¹ - ينظر: فريدة عباس، "شكر وأمل"، جريدة البومائر، 14 مارس 1955م/ع310، الجزائر، ص7.
- ²² - المذكر نفسه، ص7.
- ²³ - ينظر: ونيسي زهور، "جناية أب"، جريدة البومائر، ديسمبر 1955م/ع345، الجزائر، ص7.
- ²⁴ - ينظر: ونيسي زهور، "الأمنية"، جريدة البومائر، 11 مارس 1955م/ع309، الجزائر، ص3.
- ²⁵ - ينظر: ونيسي زهور، "من المعلوم"، جريدة البومائر، 13 ماي 1955م/ع318، الجزائر، ص3.
- ²⁶ - ينظر: ونيسي زهور، "جلسة مع مديقات"، جريدة البومائر، أكتوبر 1955م/ع337، الجزائر، ص7.
- ²⁷ - ينظر: سلامة عبد الرحمن، "ونيسي ألمع أدبيات المغرب العربي"، مجلة الموقف الأدبي، جوان 1988م/ع205-206، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص331.

- ²⁸ ينظر: دوغان أ د، "الوت النسائي في الأدب الجزائري المعاصر"، مجلة آمال، 1982م/عدد خاص، ص 100-101.
- ²⁹ ونيسي زهور، "شهادة مبدعة بين العطر واللون والنغم"، مجلة الثقافة، جويلية 2007م/ع 13، وزارة الثقافة، (الجزائر)، ص 64.
- ³⁰ ينظر: ونيسي زهور، "المرأة والنضال الإعلامي"، مجلة الجزائرية، فيفري 1975م/ع 142، الجزائر، ص 19.
- ³¹ ونيسي زهور، "المرأة والثورة"، مجلة الجزائرية، جانفي 1970م/ع 1، الجزائر، ص 1.
- ³² ينظر: تركية ديب، "لحظات مع زهور ونيسي وقضية المرأة"، مجلة الجزائرية، 1977م/ع 60، الجزائر، ص 12-13.
- ³³ ينظر: ونيسي زهور، "قضية المرأة والتحرر، والثورة الاجتماعية"، مجلة الثقافة، (أفريل-ماي) 1975م/ع 26، الجزائر، ص 75.
- ³⁴ ونيسي زهور، "وعي المرأة ومجالات العمل والبناء"، مجلة الجيش، فيفري 1970م/ع 7، السنة 7، الجزائر، ص 23.
- ³⁵ ونيسي زهور، "وعي المرأة ومجالات العمل والبناء"، ص 23.
- ³⁶ ينظر: ونيسي زهور، "حرية المرأة من حرية الرجل"، مجلة الجزائرية، 1977م/ع 61، الجزائر، ص 23.
- ³⁷ ينظر: ونيسي زهور، "حرية المرأة من حرية الرجل"، ص 23.
- ³⁸ ينظر: ونيسي زهور، "قضية المرأة والتحرر، والثورة الاجتماعية"، ص 76.
- ³⁹ تركية ديب، "لحظات مع زهور ونيسي وقضية المرأة"، ص 12-13.

إسراء المعرفة ونسيير الكفاءات

مستلزمات تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية

سماح صولح

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

شهد العالم مع نهاية القرن العشرين تراكم معرفي مذهل أدى إلى تراكم رأسمالي وسرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي تجسد فيما سمي ب: ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأصبحت بذلك المعرفة موردا هاما بل إستراتيجيا لما لها من تأثير في حياة البشر؛ ولأح اقتصاد المعرفة الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور العلم والمعرفة والابتكار والرأسمال البشري... في تحقيق غايات التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... حيث حول "مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى المعلومة والمعرفة ومراكز التعليم والتدريب والبحث العلمي"؛ وتضاءلت فيه أهمية الموارد اللامادية وكل النشاطات المرتبطة مباشرة بالإنتاج لصالح تنمية المعارف وتطوير نظم المعلومات؛ لهذا نعتقد أن المؤسسات الاقتصادية ضمانا لبقائها واستمرارها وتدعيما لتنافسيتها ضمن إطار إنتاجها للسلع و/أو الخدمات؛ ملزمة باعتماد أنسب المناهج وأحسن الطرق لتحقيق الأمثلية في إنتاجها كما ونوعا وتوقيتا وتكلفة، بالإضافة إلى تحمل مسؤولية أساسية قد تكون جديدة على البعض تهتم بالبحث والتطوير والإبداع والذكاء الجماعي... أو ما يسمى بمسؤولية إنتاج وتسيير المعرفة وتسيير الكفاءات... والتي تعود بالفائدة على تكوين وتحسين أداء المورد البشري وبالتالي تدعيم الوضع التنافسي، لهذا نرى أن مستلزمات نجاح وفعالية المؤسسات الاقتصادية ليست في امتلاك المعرفة فقط بل في القدرة على تسييرها

سماح صولح

وإدارتها باعتبار أن هذه المعارف ممثلة أساسا في الفكر الإنساني كمخزون للكفاءات، لذلك نرى أن الإهتمام بجانب إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات معا يشكل أحد المقومات الأساسية للحصول على ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، وعليه فإننا نتساءل عن:

ماهية المعرفة وما هو اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة؟ وما هو دور إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل هذا المحيط العالمي المتغير؟

أولا: المعرفة واقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة:

يتجه عالم اليوم نحو الاقتصاد الجديد الذي أصبحت فيه المعرفة تشكل محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي باعتبارها سلعة غير منظورة لا تخضع لقانون تناقص الغلة، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى كل من المعرفة واقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة.

1- مفهوم المعرفة: يقصد بالمعرفة لغة: "إدراك وفهم الشيء على ما هو عليه"¹ أو "مجموع المعارف أو العلوم المكتسبة"²، أما اصطلاحا فقد عرفت على أنها: "منتج التفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمؤسسة"³، وعرفت على مستوى الأفراد على أنها: "مزيج من الخبرات والقيم والمعلومات... التي تشكل قاعدة لتقييم وتحليل ودمج الخبرات والمعلومات من خلال تولدها وابتكارها لدى العلماء" أما على مستوى المؤسسات فهي "تلك المعلومات المدونة في الوثائق والمستندات والملفات ومخازن المعلومات ومختلف الأعمال والسياسات والمناهج والإستراتيجيات والتطبيقات لإنجاز مهام ووظائف المؤسسة"⁴،

والتحدث عن المعرفة أو المعارف يتطلب التمييز بين أربع مستويات نوعية:⁵

المستوى الأول: يتعلق بالمعارف الخام التي لم تتعرض إلى أي معالجة؛ ويقصد بها المعطيات "les données".

المستوى الثاني: يتعلق بالمعلومات المختارة على مستوى مراكز الإهتمام ويقصد بها المعلومة "l'information".

المستوى الثالث: ويتعلق بالمعلومات المهيكلة والتي توافق نشاط محدد ويقصد بها المعارف "connaissances".

المستوى الرابع: يتعلق بتطبيقات المعرفة في الميدان ويقصد بها الكفاءات " les compétences"

فالمعرفة إذا تجسد خلاصة أو نتاج مجموعة كبيرة من المعلومات المعالجة والمفسرة والمحللة؛ وهذه المعلومات مستخرجة من قاعدة أخرى كبيرة من البيانات المختلفة؛ فهي إذا (المعرفة) منتوج عملية تجميع وتسجيل ومعالجة وتفسير وتحليل وترجمة ثم تجسيد لكم هائل من البيانات والمعلومات الموجودة؛ أي مجموع البيانات والمعلومات المعالجة ومجموع البحوث والدراسات والخبرات والتكنولوجيا ونظم الإدارة والمناهج والمهارات التي يتمتع بها الأفراد أو المؤسسات و...؛ وهذا المنتوج قد يكون خاصا محتكرا من قبل صاحبه أو متروك هكذا للاستفادة العامة، وعلى هذا الأساس تقسم المعرفة إلى نوعان:

معرفة خاصة: أو باطنية (connaissances tacites): ويقصد بها: ماهو محتكر ومخزن لدى الفرد ومحلها العقل، وتشكل جانبا من الرأس المال البشري وقد تظهر في شكل إدراك معرفي أو فني ذاتي؛ وتتماز بعدم سهولة انتقالها أو تحويلها إلى الآخرين وقد لا تكون مجانية في انتقالها، هي التي تكون رهان إدارة المعارف (l'enjeu de la gestion des connaissances)

معرفة عامة أو ظاهرة: (connaissances explicites) ويقصد بها: ماهو موجود أو مدون ومسجل في الكتب والنشريات والأرشيف وما شابه؛ وهذا النوع يتميز بسهولة انتقاله أو تحويله إلى الآخرين مع مجانية الانتقال عموما.

2- اقتصاد المعرفة: نتيجة للتطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا؛ شهد العالم مع نهاية القرن العشرين تراكم معرفي مذهل أدى إلى تراكم رأسمالي وسرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي، وأصبحت المعرفة موجودا أساسيا" وموردا هاما من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، بل أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في اياة الاقتصادية"⁶، ومن هنا نشأ تداخل كبير بين مجموعة من الظواهر والعمليات والمفاهيم التي استخدمت للتعبير عنها ومن هذه المفاهيم: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد المبني على المعرفة، الاقتصاد الجديد، الاقتصاد ما بعد الصناعي، الاقتصاد الرمزي، اقتصاد المعلومات، التكنولوجيا الرقمية، الفجوة المعرفية، الفجوة الرقمية... الخ⁷؛ الذي أصبح "يمثل اتجاها حديثا في الرؤية الاقتصادية العالمية، بحيث ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، ذلك أنها

تلعب الدور الأساسي في خلق الثروة التي تعتمد كلياً على الرأسمال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيفها للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي⁸، ونرى في تعريفه بضرورة التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة؛ هذا الأخير الاقتصاد المبني على المعرفة: وهو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة أما؛

اقتصاد المعرفة: (KNOWLEDGE ECONOMY) فهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومة (المعرفة)؛ أي أن المعرفة أو المعلومة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وهي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته فهو الاقتصاد " الذي يحول مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى المعلومة والمعرفة ومراكز التعليم والتدريب والبحث العلمي " ⁹ فالمعرفة هي الموجه للنمو الاقتصادي فهي من تخلق الثروة وتعود لها القدرة على تعظيم القيمة المضافة، وبذلك فإن هذا الاقتصاد الجديد يتأسس ويقوم على ضرورة توافر:¹⁰

الرأسمال البشري: ويقصد به هنا المهارات والخبرات و... التي تحوزها العناصر البشرية.

مزيج معين من الثقافة (ثقافة المعلومة) : ويقصد بها القيم اللازمة للتعامل مع عصر المعلومات.

قيمة للمكون المعرفي: أي أن قيمة هذا المكون تتحدد باستخدامه وليس بمجرد اقتنائه أو حيازته أو اكتنازه (لأن قيمة المعرفة تساوي صفراً عند اكتنازها).

قدرة تحرير الاقتصاد: إن هذا المكون المعرفي يحرر اقتصاده من مشكلة الندرة التي عاش لها وبها علم الاقتصاد، فليس في المعارف والمعلومات ندرة بل تزداد المعارف والمعلومات بالاستخدام، فاستخدام المعلومة تولد معلومات واستخدام المعرفة يولد معارف.

قدرة الإفلات من القيود: أي أن هذا المكون المعرفي له القدرة على الإفلات من القيود الزمانية والمكانية والقانونية مثل القيود الضريبية والجمركية و... الخ.

إضافة إلى الأسس التالية:

- ✓ الاستثمار في إنتاج المعرفة وفي المجالات ذات العلاقة بدعم وتجسيد وتسويق المعرفة.
- ✓ توفر الإمكانيات اللازمة المادية والمالية والبشرية والنصوص القانونية لتطوير التعليم وترقية البحث العلمي.
- ✓ شبكة جديدة لإدارة المعرفة والتحكم فيها تهتم بمختلف نواتج واستخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ✓ القدرة على إدراك القيمة الاقتصادية للمعرفة، فهي مورد اقتصادي هام ينتج القيمة المضافة...
- ✓ الاستثمار اللازم لاستيعاب المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها (الاستثمار في البرمجيات، الأجهزة الإلكترونية، البنى التحتية...).
- ✓ تواجد بيئة مناسبة للعلم والمعرفة بما يمكن من احتضان الإبداعات والابتكارات وتجسيد نتائج البحوث وتعظيم العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته...
- ✓ فيه يتناسب التقدير والتعويض والتحفيز المادي والمعنوي مع الجهود المبذولة من العلماء والباحثين والمبدعين في مختلف المجالات.
- ✓ دعم ونشر ثقافة الإبداع والابتكار لأن ذلك يدعم نمو اقتصاد المعرفة ويجدد نواتجه وعوائده.
- ✓ الإهتمام بالعنصر البشري من ناحية التعليم والتكوين والتدريب سعياً للوصول به إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة على اعتبار أن الرأسمال البشري يشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداع والاختراع ومختلف النواتج الفكرية والتكنولوجية.
- ✓ الإهتمام بقوة العمل بالتكوين والرسكلة سعياً للوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة والتحكم؛

وبهذا ينشأ مجتمع المعرفة "الذي يقوم على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في خدمة التقدم... ويتأتى ذلك من خلال أربع جوانب مهمة للسياق الاجتماعي لمنظومة اكتساب المعرفة وهي:

العلاقة مع النشاط المجتمعي خاصة في الإنتاج، ودور الدولة، والبعد القومي، والبيئة العالمية"¹¹

ويتميز اقتصاد المعرفة بخصائص عديدة؛ يعتبرها البعض مفاتيح محرّكة له نجّح أهمها في:

العولمة (Mondialisation): ويقصد بها لفظاً "اكتساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً"¹²؛ أي أن لفظ العولمة تعبيراً يشير إلى أن المجتمع الدولي بكل مكوناته ينتج نحو المزيد من التقارب، أما مصطلحاً فقد عرفت على أنها: "ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة، تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان ودون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"¹³؛ فهي عملية لتوحيد وتنميط للفكر والسلوك البشري في مختلف المجالات الميّنة تتلاشى فيها الهوية والخصوصية الدينية والجغرافية وتضعف عندها السيادة الوطنية (القطرية) باعتبار أن الكل يصبح من خلالها في شبه قرية نموذجية منمطة في التفكير والسلوك... وغيرها.

التنافس على خدمة المستهلك: باستخدامه لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من انترنت والشبكة العنكبوتية... والوصول إلى المعلومات بمختلف أنواعها استطاع المستهلك في عصر اقتصاد المعرفة أن يصبح الملك الحقيقي وصاحب القرار النهائي؛ مما جعل المؤسسات بمختلف أنواعها ونشاطاتها -خدمة لتنافسياتها وضماناً لبقائها- مطالبة ليس بمنتجات جديدة فقط بل مطالبة بتقديم إجراءات متنوعة من تسهيلات وخدمات وميزات جديدة بما يرضي المستهلك سعياً لكسبه، وهذا ما حول مجال التنافس بين المؤسسات من مجال الإنتاج والتسويق... إلى مجال آخر محدد في نوعية الخدمات المقدمة للمستهلك بعد معرفة رغباته وأذواقه واحتياجاته المختلفة..

توسيع مجال الخدمة الذاتية: وفرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال (تقنية الذكاء الاصطناعي وأنظمة الاستجابة الصوتية والشبكة العنكبوتية..) بيئة يستطيع من خلالها المستهلك الحصول على ما يحتاجه بفعالية أكبر وبأقل تكلفة ودون اللجوء إلى الغير، وإرضاء له فإن المؤسسات ا مديثة تسعى إلى توسيع مجال الخدمة الذاتية لأن ذلك يعتبر الوسيلة الأكثر جدوى وملاءمة لكسب المستهلك وإشراكه في توضيح رغبته وبالتالي إشباع حاجاته بنفسه.

التجارة الإلكترونية: ويقصد بها: "عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كومبيوترية ومن ضمنها الانترنت"؛ وتعرف من وجهة نظر عالم الاتصال على أنها "وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكومبيوترية أو أي وسيلة تقنية"، أما من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي "عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة" في حين من وجهة نظر الخدمات على أنها "أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض تكلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع إيصال الخدمة " وأخيرا تعرف بالنسبة لعالم الانترنت على أنها "التجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الانترنت"¹⁴، فهي إذا التجارة التي تمكن من ربح الوقت وتخفيض التكلفة من خلال تقليد عدد ودور الوسطاء، وهي التجارة التي يعتقد البعض أنها ستصل خلال السنوات القادمة إلى 50% من التجارة العالمية¹⁵.

3- إدارة المعرفة: أو تسيير المعارف ويقصد بها "عملية نظامية تكاملية تستهدف تنسيق فعاليات المؤسسة بقصد تحقيق أهدافها، كما تعد منهجاً للارتقاء بالأداء المؤسسي باعتماد الخبرة والمعرفة، وهنا يظهر البعد التطبيقي لإدارة المعرفة الذي يشير إلى توفير الأساليب والممارسات والوسائل المناسبة لتوليد المعرفة وتداولها ويظهر هذا البعد متجسداً في المركز التنافسي للمؤسسة"¹⁶، فإدارة المعرفة "هي الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل مؤسسة ما من أجل التقاط وجمع وتصنيف وتنظيم وخزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفرادها وأقسامها ووحداتها بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي"¹⁷ وتتضمن إدارة المعرفة عناصر عديدة منها:¹⁸

. التعاون: وهو المستوى الذي يستطيع فيه الأفراد ضمن الفريق مساعدة بعضهم البعض في مجال عملهم.

. الثقة: أي ا فهاظ على مستوى مميز ومتبادل من الإيمان بقدرات البعض على مستوى النوايا والسلوك والثقة يمكن أن تسهل عملية التبادل المفتوح، ا قيقى والمؤثر للمعرفة.

. التعلم: أي عملية اكتساب المعرفة الجديدة من قبل الأفراد القادرين والمستعدين لاستخدام تلك المعرفة في اتخاذ القرارات أو بالتأثير على الآخرين، والتركيز على التعلم يساعد المؤسسات على تطوير الأفراد بما يؤهلهم للعب دور أكثر فاعلية في عملية خلق المعرفة.

. المركزية: تشير إلى تركيز صلاحيات اتخاذ القرار والرقابة بيد الهيئة التنظيمية العليا للمؤسسة، وإن خلق المعرفة يحتاج إلى لامركزية عالية.

. الرسمية: أي المدى الذي تتحكم به القواعد الرسمية، السياسات والإجراءات القياسية بعملية اتخاذ القرارات وعلاقات العمل ضمن إطار المؤسسة، وخلق المعرفة يحتاج إلى مستوى عالي من المرونة في تطبيق الإجراءات والسياسات مع تقليل التركيز على قواعد العمل.

. الخبرة الواسعة والعميقة: وتعني أن تكون خبرة الأفراد العاملين في المؤسسة واسعة أفقيا ومتنوعة وعميقة؛ أي مركزة ومتخصصة.

. تسهيلات ودعم نظام تكنولوجيا المعلومات: أي مستوى التسهيلات التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات لدعم إدارة المعرفة، وهي بذلك تشكل عنصر حاسم في عملية خلق المعرفة.

. الإبداع التنظيمي: أي القدرة على خلق القيمة، والمنتجات، والخدمات، والأفكار أو الإجراءات المفيدة عن طريق ما يبتكره الأفراد الذين يعملون معا في نظام اجتماعي حادق ومعقد، والمعرفة تلعب دورا مهما في بناء قدرة المؤسسة لتكون مبدعة وخلاقة.

وهذا يعني أن المؤسسة مجبرة على كشف والتقاط المعرفة التي يمتلكها العاملين واستغلالها والمشاركة في استخدامها لتحقيق ميزتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية.

ثانيا: مفهوم الكفاءات وتسيير الكفاءات:

يحتل مفهوم الكفاءات مكانة أساسية في إستراتيجية المؤسسة وفي تسيير وتأهيل

مواردها البشرية باعتبارها مؤشر مهم للموارد غير الملموسة، التي تمثل الكفاءات والمعارف أساسها، وبالنسبة لـ:

1- الكفاءات: فهي تتحلى بأبعاد ثلاثة هي: المعارف (Savoirs)، المعارف العملية (Savoirs-faire) ومعارف التحلي أو المعارف السلوكية أو التنظيمية (Savoirs-être)؛ تعرف على أنها: "تحمل مبادرة أو مسؤولية فيما يخص الممارسات المهنية، في التوجهات كما في الأداء، الكفاءة مقدرة اجتماعية... التزام يأتي من الفرد... الكفاءة هي معرفة معمقة، معرفة عملية معترف بها والتي تعطي الحق بالكم في هذا أو ذاك المجال، من مجال الكفاءات" ¹⁹، بعبارة أخرى هي: "القدرة على تنفيذ مجموعة مهام محددة قابلة للقياس والملاحظة في النشاط، وبشكل أوسع هي استعداد لتجديد وتجميع وتجسيد الموارد المعرفية (المعارف، المعارف العملية، معارف التحلي) في العمل، وهي لا تظهر إلا أثناء العمل" ²⁰.

فهي توليفة من المعارف النظرية، والمعارف العملية (الممارسات)، ومعارف التحلي (السلوكية).

وتتجمع الأبعاد الثلاثة للكفاءة في تنسيق ديناميكي مكيف ضمن متطلبات وضعية محددة للوصول إلى أداء متميز يمكن من القول أن الفرد أو المؤسسة تمتلك كفاءة في ذلك المجال.

2- تفسير الكفاءات: يعرف على أنه "مجموع الأنشطة المخصصة لاستخدام وتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسين أداءات الأفراد" ²¹.

أي استعمال وتطوير الكفاءات الموجودة أو المستقطبة نحو الأحسن، حيث تمثل أنشطة تطوير المسار، والتكوين، والتوظيف والاختيار... وسيلة لتحسين أداء المؤسسة وليست أهدافا في حد ذاتها بحيث يكون هناك تكامل عمودي وأفقي، وتحقيق تسيير ناجح للكفاءات مرتبط بتطبيق تكامل أفقي أكثر من العمودي ²²، حيث نبحث في التكامل العمودي عن تكيف الكفاءات البشرية مع مهمة المؤسسة، ونظرتها وإستراتيجيتها، إذ يجب أن تكون هذه الكفاءات مختارة ومنظمة ومطورة بطريقة معينة تساهم في تحقيق مهمة المؤسسة، أما في التكامل الأفقي فنبحث عن تكيف مختلف أنشطة تسيير الموارد البشرية فيما بينها، والكفاءات هنا تكون وسيلة مثلى لهذا التكيف؛ أي تصبح كل أنشطة تسيير الموارد البشرية

تتمركز حول الكفاءة وهو ما يوضحه الشكل رقم -01-.

يعتبر كل من S.Michel و M.Ledr تسيير الكفاءات مصطلح نوعي يمكن تفصيله ب:²³

* وصف الكفاءات المربوطة بالمناصب المالية والمستقبلية.

* تحليل الكفاءات التي بحوزة الأفراد.

* مقارنة الكفاءات من أجل اتخاذ القرار.

* تحضير الكفاءات الضرورية للتسيير.

ولكي تشتغل عملية تسيير الكفاءات يجب أن:²⁴

* يكون الفرد محفز بشكل كافٍ من أجل تطوير قدراته الفكرية التي تسمح له بتحقيق تعلم عملي انطلاقاً من المآلات التي تصادفه في حياته المهنية.

* تمتلك المؤسسة تجميع لرؤسما الكفاءات (التي تعلم نفسها بنفسها).

ولا يصبح تسيير الكفاءات حقيقة إلا إذا اتبع بالتنفيذ؛ ولا تعتبر مؤسسة ما أنها تطبق تسيير الكفاءات إلا إذا كان يوجد ربط بين نتائج التقييم الدوري للفرد وتكوينه وبين ترقية²⁵، حيث نجد في تسيير الكفاءات المرونة والقدرة على التأقلم وتطوير قابلية الشغل (L'employabilité) لدى الأفراد²⁶، ولهذا نقول أن تسيير الكفاءات ليس فقط تصور، وإنما أداة تطبيق وطريقة تفكير وأسلوب تسيير لا يتجزأ لمختلف نشاطات الموارد البشرية بطريقة واعية ومنهجية طبقاً لمهمة وإستراتيجية المؤسسة²⁷.

ثالثاً: دور إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية:

1- مفهوم الميزة التنافسية: تعرف الميزة التنافسية أنها ميزة ما تحتج بها مؤسسة دون غيرها: "بما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المؤسسة مجموعة من المنافع أكثر من المنافس أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل"²⁸، وبالتالي: "فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المؤسسة دون خصومها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية، أو فيما يتعلق بمواردها البشرية أو الموقع الجغرافي..."²⁹، أي: "مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع

الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين هما:

* إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون؛

* تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها"³⁰.

فالميزة التنافسية إذا تعتمد على تحليل كل من نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتحليل الفرص والمخاطر الموجودة في المحيط، والأهم أن المؤسسة من أجل أن تحقق أداء متميزا شاملا لكل عملياتها يضمن لها ولاء الزبائن وزيادة حصتها السوقية وتعظيم ربحيتها مجبرة بامتلاك موارد متميزة والتي تمثل المعارف والكفاءات الإستراتيجية أهمها في ظل اقتصاد المعرفة.

2- خصائص الميزة التنافسية: يظهر المفهوم الأوضح للميزة التنافسية من خلال خصائصها، التي نجعلها في أنها:³¹

- تشتت من رغبات وحاجات الزبون.
- تقدم المساهمة الأهم في نجاح الأعمال.
- تقدم الملاءمة الفريدة بين موارد المؤسسة والفرص في البيئة.
- طويلة الأمد وصعبة التقليد من قبل المنافسين.
- تقدم قاعدة للتحسينات اللاحقة.
- تقدم التوجيه والتحفيز لكل المؤسسة.
- إضافة إلى أنها:
- تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين.
- تنبع من داخل المؤسسة وتحقق قيمة لها.
- تنعكس في كفاءة أداء المؤسسة وفي أنشطتها أو في ما تقدم للعملاء أو كليهما.
- تؤثر في العملاء وتحفيزهم على الشراء من خلال إدراكهم الأفضلية فيما تقدم المؤسسة.

- تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها.

3- إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات مستلزمات لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية:

نحاول جمع أهم ممارسات إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات المساعدة في بناء ميزة تنافسية في:

1. تشخي الكفاءات. 2. تطوير حافظة الكفاءات. 3. تسيير سلوكيات التعاون. 4. التحفيز.

5. تسيير الكفاءات الفردية. 6. رأسمة المعارف المستخدمة ووضعها في كل مستويات الشبكة.

1.3- تشخي الكفاءات: "تشخي الكفاءات هو أسلوب يركز على تحقيق مقابلات لمجموع المعارف الموجودة لدى العاملين المعنيين وعلى تحليل الوثائق الداخلية للمؤسسة، وينفذ استنادا لمرجعية الكفاءات (كقاعدة للتشخي)"³²، حيث يقدم تشخي الكفاءات الفردية والجماعية عمليات متكاملة تتم بالتوازي تسمح بتحليل الكفاءات في إطار فهم وتحقيق اكتساب الكفاءات الناقصة أو تدعيم النق.

ويتعلق تشخي الكفاءات الفردية بالتوافق أو التلاؤم الفردي بين (العامل/المنصب) ويتم التحليل هنا بالاعتماد على مواصفات المناصب التي تقدمها مرجعية العمل أو المهنة (Référentiel d'emploi)، وتمثل هذه الأخيرة قاعدة تسمح بتوضيح أو إعداد مرجعية الكفاءات المطلوبة التي تتضمن مواصفات هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى تمكننا ميزانية الكفاءات (Bilan de compétences) من تحليل الخبرة واكتشاف الكفاءات وتقييم إمكانياتها وبالتالي معرفة الكفاءات الموجودة أو المكتسبة لدى المؤسسة.

وبتحليل وقياس الفرق بين الكفاءات المطلوبة (المنتظرة) والكفاءات المكتسبة تتضح الكفاءات الناقصة لكل فرد للنجاح في وظيفته المالية أو المستقبلية وتتضح مخططات العمل التي تسمح باكتساب وتطوير الكفاءات من تكوين وتدريب...³³، أما تشخي الكفاءات الجماعية فيتعلق بالتوافق الجماعي بين (المنظمة/المهام) (Organisation/ mission) ويتم في ذلك تحديد الكفاءات المنتظرة (المطلوبة) (compétences requises) من خلال الإطار

المرجعي للكفاءات، كما يتم تحديد الكفاءة المكتسبة (compétence acquise)) ومن ثم قياس الفرق بينهما الذي يسمح بتوقع أنظمة اكتساب مختلفة.

ويتضح تشخي الكفاءات الفردية والجماعية بالتوازي في الشكل رقم 2-.

2.3 - تطوير حافظة الكفاءات: إن السياق التنافسي فرض على المؤسسات تطوير حافظة كفاءاتها وذلك بالعديد من الممارسات من أهمها فتح أمامهم إمكانيات التكوين والتعلم...

* التكوين La formation: يعرف التكوين على أنه "عملية تستهدف تحسين مؤهلات وكفاءات الفرد من أجل تشجيعه على معرفة خفايا مهنته وملاحظة كل التقنيات والتحسينات الجديدة التي فكر فيها أو واجهته، كما يجعله قادرا على الابتكار والتصور وإنجاز كل المهام المطبقة في مهنته"؛ ويفترض التكوين تطوير قدرات الأفراد في خمسة ميادين أساسية هي:³⁴

* طريقة حل المشاكل: تتركز القدرة هنا على النظرة النظامية أي الاقتناع بمساهمة جميع العمال في تحسين المنتج أو الخدمة المقدمة.

* استعمال طرق جديدة: مما يسمح باكتساب كفاءات جديدة.

* استغلال التجارب والكفاءات السابقة التي قد تسهل تثبيت الكفاءات الجديدة.

* الاستعانة بتجارب وخبرات الآخرين.

* تحويل المعارف والكفاءات لتعميم الاستفادة.

كما يعتبر "التكوين في إطار تسيير الموارد البشرية المجال الذي يعنى الكثير من الوسائل ويفترض أن يحقق الكثير من المتطلبات، فهو من طرق تحقيق القابلية للشغل بالنسبة للفرد والتنافسية بالنسبة للمؤسسة"³⁵، ويعتبر إنتاج الكفاءات الضرورية واحدة من الغايات الأساسية للتكوين من أجل التحكم في الوضعيات المهنية وتطويرها، والتكوين:³⁶

• لا ينتج الكفاءات وإنما ينشأ اكتساب الموارد.

• لا يعطي ثماره كاملة إلا إذا استعمل مع وسائل أخرى لإنتاج الكفاءات.

• يساهم في تقليد الفرق بين الكفاءة المطلوبة والكفاءة الحقيقية وبالتالي يفرض تحليل الفروق على المستوى الجماعي والفردى.

* التعلم L'Apprentissage: يمثل "مظهر للتغيير من حيث تنوع الأداء كما يعتبر ميكانيزم بشري لاكتساب المعارف (النظرية، العملية، السلوكية)، فهو يسمح بالتمييز بين الأشياء المادية والمجردة"³⁷ ويتكون من ثلاثة أنواع من حلقات التعلم (les boucles d'apprentissages)³⁸:

النوع الأول: التعلم ذو 1 ملقة البسيطة: يتم التعلم بتصحيح العمل بالنسبة للأهداف دون إحداث أي تغيير أساسي.

النوع الثانى: التعلم ذو 1 ملقتين: يتم التعلم هنا بوضع الأهداف وأساسياتها فى المناقشة وهذا النوع يسمح بتطوير المخططات العملية والعروض وإعادة النظر فى نظريات العمل.

النوع الثالث: التعلم ذو 1 ملقات الثلاث: فى هذا النوع يتم تعلم كيفية تغيير أو تطوير طريقة التعلم وأخذ الدروس من الخبرات، وهو يساهم فى تحسين عمل 1 ملقتين السابقتين، وهنا يتم التعلم من أجل التعلم، ويظهر هذا النوع للتعلم أهمية العمل على تهيئة استراتيجيات التعلم وتقييم فعاليتهم فى إطار من الممارسة التأملية (réflexivité)، حيث أن العمل التأملى لا ينفذ تلقائيا لأن تعلمه وتحقيقه يفترض فى الغالب تدخل وسيط (médiateur) أو مدرب (coach)، كما يجب أن يمارس فى جو من الثقة التى تسمح بالوصول إلى جلاء أو وضوح أكبر فى صورة الذات.

3.3- تسيير سلوكيات التعاون: التعاون هو رابط يتشكل بين أعضاء تنظيمات تقدم توليفة من الأصول اللامادية و/ أو المادية من أجل انجاز أعمال مشتركة بهدف الترابط أو الوصول إلى أهداف مشتركة أو فردية، وبالتالي فهو وسيلة لتوليف المعارف الباطنية والتكميلية التى تحصل عليها المؤسسات، أو هو وسيلة لاكتساب أو تبادل المعارف.

وفى هذا الإطار يوضح كل من Weiss و Lender أن أهم شيء يساعد فى التطوير الجماعى للكفاءات هو تطوير روابط التعاون بين المؤسسات، حيث يأخذ التعاون أحيانا شكل الأخرجة واستعمال كفاءات مهنية مشتركة يهدف الوصول إلى شبكة الكفاءات

³⁹ (Réseau de compétence).

إن التعاون هو طريقة خلق وتحويل الكفاءات كما يسمح بالوصول إلى كفاءات الشريك وتطوير كفاءات مشتركة، لذلك على المسير المسؤول معرفة التنظيم الذي يسهل التعاون وكيفية تسيير تدفقات المعلومات وتنظيم توزيعها وتبادلها ومناقشتها بين الكفاءات من أجل تحسين الأداء المنتظر.

4.3- التحفيز: هو "ظاهرة معقدة...ويمكن القول أن لكل فرد تحفيز خاص به، ويشمل جو العمل والعوامل المثمّنة ومحتوى العمل حيث يمثل إثراء العمل والأنظمة محدد أساسي في عملية التحفيز"⁴⁰، ويعتبر محرك للكفاءة حيث تعطي للعامل الثنائيات (كفاءات/تحفيزات) وعي جيد بكل الأوراق الراجعة في تطوير مساره وتحسين أدائه بدفعها للكفاءات إلى زيادة تثبيت معارفها النظرية والعملية والسلوكية بالتكوين وغيرها من أساليب تطوير الكفاءة، كما تعمل على زيادة قابلية الشغل لديه ومن ثم محاولة تطبيق هذه المعارف وإبراز هذه الكفاءات في مجال العمل وهو ما ينعكس على الأداء.

5.3- تسيير الكفاءات الفردية: إن تسيير الكفاءات الفردية يتطلب من المسير المسؤول معرفة واكتشاف الكفاءات الموجودة لديه في المؤسسة بالتنسيق مع المسؤول عن تشخيص الكفاءات حيث تحدد هذه الإجراءات في ثلاث مراحل:

- تحضير قائمة الكفاءات المتميزة (المطلوبة) وتحضير بطاقة المهن.

- قياس الفروق بين الكفاءات المطلوبة والكفاءات المكتسبة (المتوفرة).

- تحضير مخطط العمل.

وبعد تشخيص الكفاءات يتم تحديد الإمكانيات الأساسية لتسيير كفاءات المؤسسة؛ ويتمثل أهمها في:

* ١ ركية (Mobilité): يمكن أن تكون أفقية: بتغيير موضع نفس المنصب أو في منصب مماثل، كما يمكن أن تكون عمودية بالترقية أو الاثنين معا.

* التنظيم: ويكون بتنظيم محتوى المناصب؛ إما بنزع أو إضافة نشاطات من خلال التوسيع، التنوع، الإثراء، أو بتحديد العلاقات السلمية وحجم الفرق...

* التكوين والتعلم: وذلك بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية ووضع الكفاءات في وضعيات تعلم جديد وتحديات ومشاريع تمكن من تثبيت الكفاءات الموجودة واكتسابها لأخرى جديدة، وكذا معرفة مواطن الضعف لديها لتعزيزها والاستفادة من ذلك في تشكيل الفرق والكفاءات الجماعية.

6.3- رأسملة المعارف المستخدمة ووضعها في كل مستويات الشبكة: تسمح رأسملة المعارف بتحويل نتائج الخبرات السابقة إلى وسائل إنتاج نتائج جديدة، وهذه العملية تمكن من اقتصاد الوقت، حيث أن ما يضيع الوقت في المؤسسة هو عملية إعادة إيجاد حلول للمشاكل المالية، وهي شرط أساسي للإبداع، لأنه لا يمكن إنتاج الجديد دون أخذ في عين الاعتبار ما هو موجود.

مراحل عملية رأسملة المعارف: تتكون عملية رأسملة المعارف من عدة مراحل تتمحور حول مفهوم المعرفة الإستراتيجية، حيث تتمثل:⁴¹

المرحلة الأولى: في اكتشاف المعارف أو تحديد هوية الموارد (معرفة، معرفة عملية) وتوضيعها وتحديد مميزاتها وتنظيمها.

المرحلة الثانية: في المحافظة على المعارف وتكييفها وتشكيلها وحفظها في سجلات وهذا ما يسمح لمجموع أعضاء المؤسسة بالوصول إليها والقيام بنشرها واستغلالها وتولييفها بهدف خلق معارف جديدة.

المرحلة الثالثة: التحديث المستمر لهذه المعارف وإثرائها وإنعاشها بالرجوع إلى الخبرة.

ومجموع هذه المراحل يعطي لتسيير المعارف مظهرها الديناميكي وليس التوازي ولكل واحدة من هذه المراحل يوجد عدد من الطرق والأدوات والبرمجيات التي أخذت مكان تقنيات يدوية وتقليدية، ويوضح الشكل رقم (03) مراحل عملية رأسملة المعارف. كما تساعد رأسملة المعارف في حفظ المعارف والإجراءات والخبرات وتنظيمها ووضعها في كل مستويات الشبكة بشكل يسهل الوصول إليها بطرق أسهل وأسرع والاستفادة منها في رفع مستوى الجودة وتحقيق أحسن النتائج بالإضافة إلى توفير جو الإبداع.

وعن دور إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية نقول أنه لكي تضمن المؤسسة بقاءها واستمرار ميزتها التنافسية عليها أن تستثمر ليس فقط

في الرأسمال المادي (منتجات، تجهيزات...) وإنما عليها اكتساب وتحويل المعارف، ورأسمتها واستغلالها، هذه المعارف المتراكمة في الرأسمال البشري كمخزون للكفاءات وهو ما يفرض الأخذ بتسيير الكفاءات كطريقة تفكير وتسيير لا يتجزأ، ومحاولة الإلمام بأهم ممارساته ومجالاته من تشخي و تقييم وتطوير، بالإضافة إلى تسيير الكفاءات الفردية والجماعية وغيرها من الممارسات الكفيلة بخلق وتطوير كفاءات استراتيجية مسؤولة عن ميزة المؤسسة. وحتى يتجلى دور ومساهمة إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات في بناء ميزة تنافسية نقدم الشكل رقم 4-.

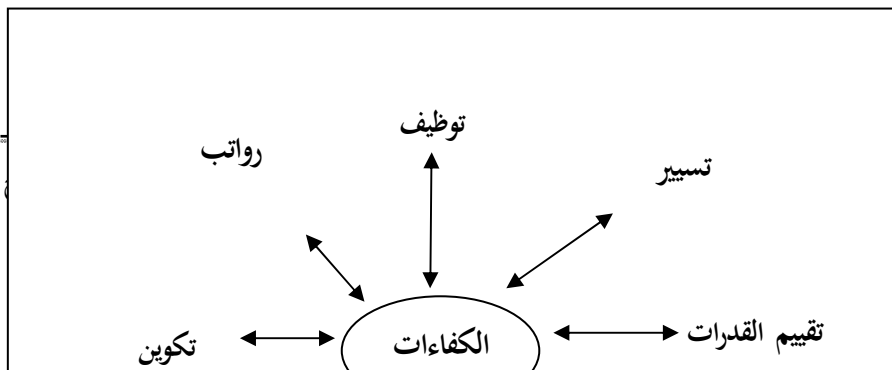
خاتمة:

إن القيمة الحقيقية للمؤسسة تكمن في قيمة كفاءاتها الفردية والجماعية كرأسمال بشري، وقدرة توظيفها للمعرفة الكامنة فيه، وتحويلها إلى تطبيقات تحقق لها أداء متميزا عن منافسيها، وبالتالي تحسين قدراتها التنافسية، فالتسيير الفعال لهذه الكفاءات يعد محمدا أساسيا لأداء وفعالية المؤسسة الاقتصادية، مما يتطلب من المؤسسات الراغبة في التفوق التنافسي أن تحسن استقطاب الكفاءات الإستراتيجية وتسييرها بما يجعلها تتجذر في ثقافة المؤسسة، والعمل بالتوازي مع ذلك على إدارة المعارف الباطنية والظاهرية كمدخل استراتيجي لتسيير الكفاءات.

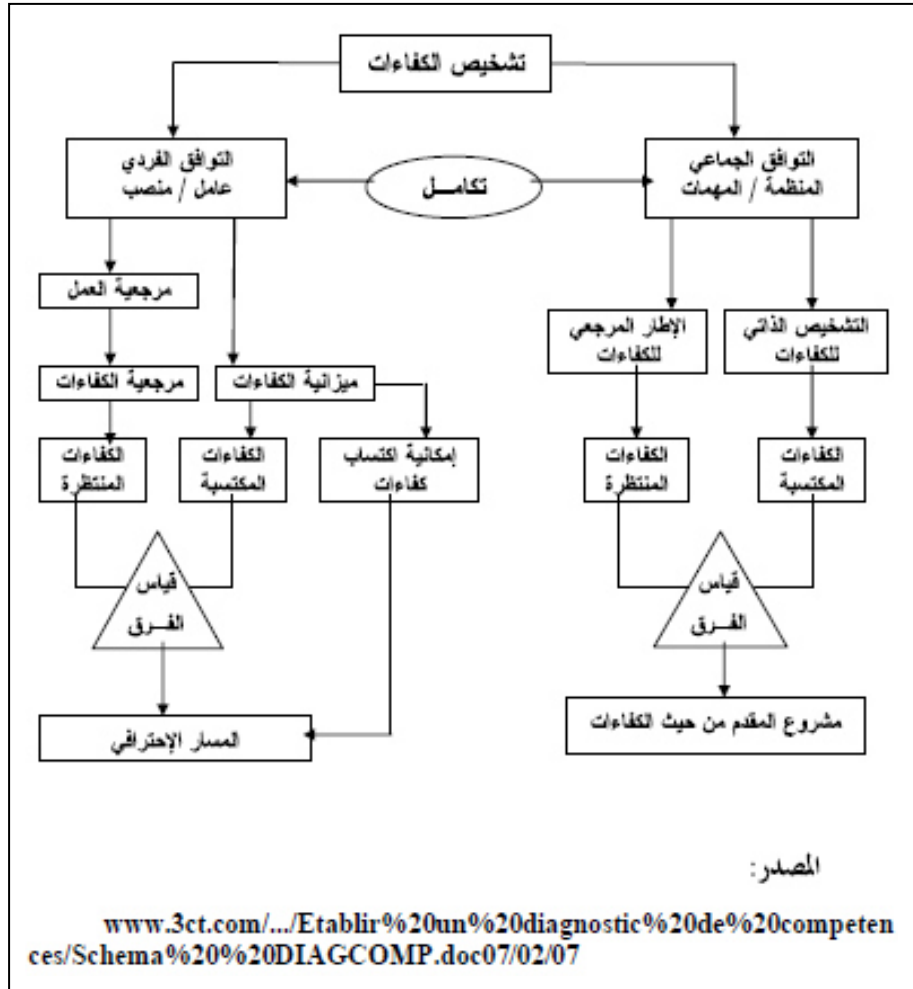
وتتمثل أهم ممارسات إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات المساعدة في بناء ميزة تنافسية كما سبق أن أشرنا في: تشخي الكفاءات، وتطوير حافظة الكفاءات، وتسيير سلوكيات التعاون، وتسيير الكفاءات الفردية، ورأسمة المعارف المستخدمة ووضعها في كل مستويات الشبكة، والتحفيز. وبهذه الممارسات والأسس تستطيع المؤسسة الاقتصادية من تحقيق ميزة تنافسية بل من ضمان استمرارية هذه الميزة لمدى أطول.

الأشكال:

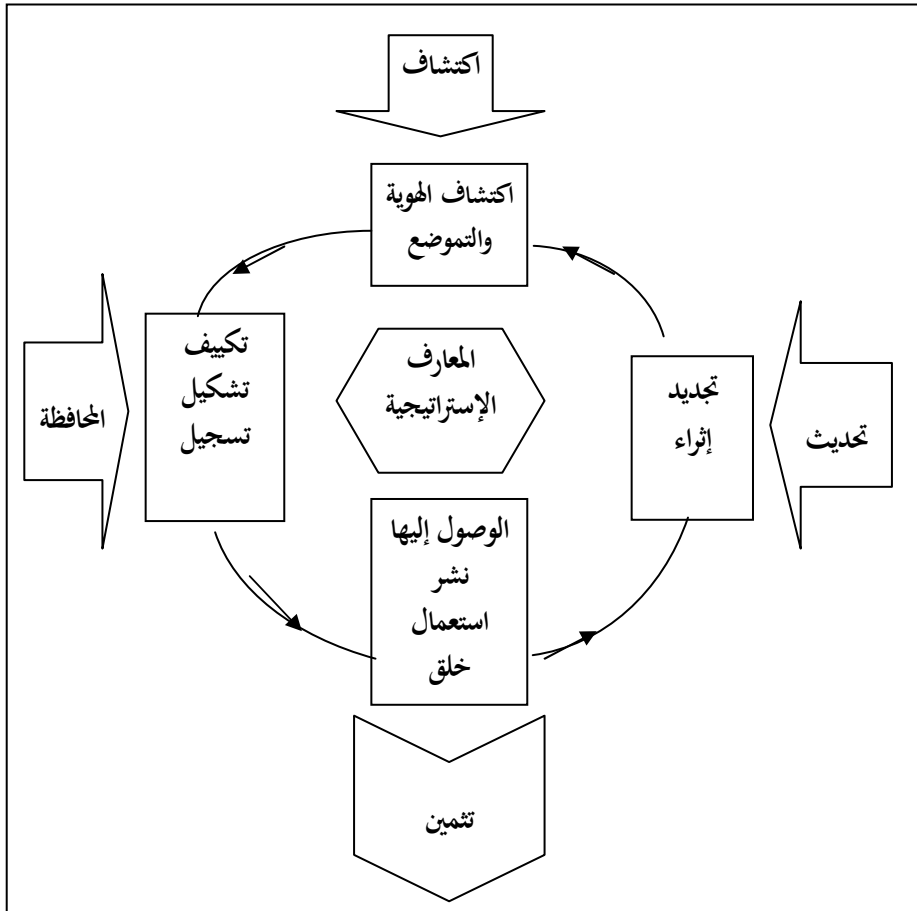
الشكل رقم (01): الكفاءات محور تركز أنشطة تسيير الموارد البشرية



الشكل رقم (02): تشخيص الكفاءات

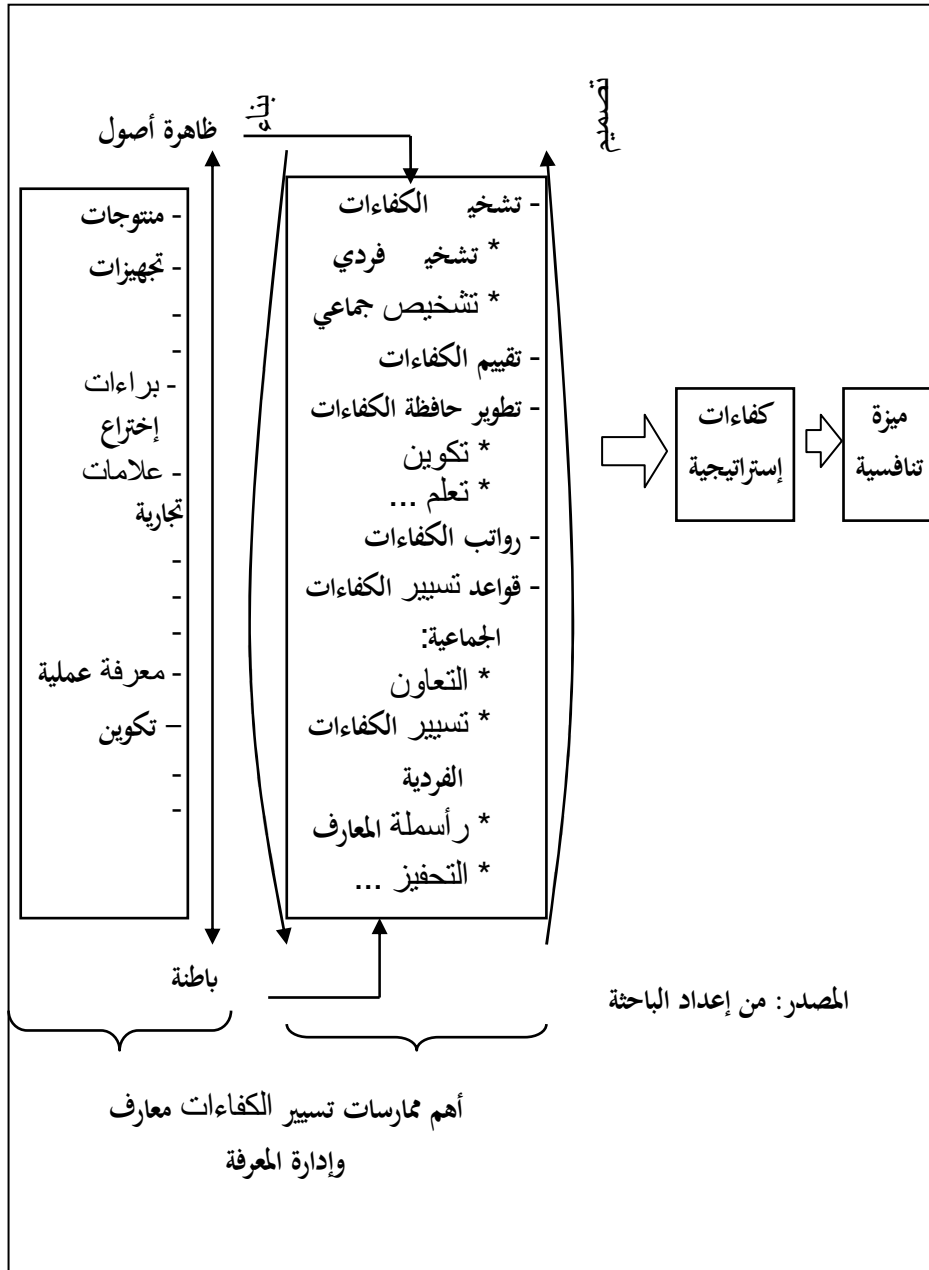


الشكل رقم(03): عملية رأسملة المعارف



المصدر: Ahcen BENAYACHE, op.Cit, p51

الشكل رقم (04): مساهمة إدارة المعرفة وتسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية



الهوامش:

- ¹ - "المنجد في اللغة والإعلام"، دار المشرق، بيروت، 1975، ص 500.
- ² - "petite Larousse illustre", paris, 1988, p912
- ³ - Moody, d.v ; " using knowledge management and the internet to support evhdence based practice, 1999.
- ⁴ - Davenport t. hand & Prusokl ; "working knowledge"; harvard business school, 1998, p42.
- ⁵ Olivier vaisman, la gestion des connaissances au services de l'organisation, ovaismen. On line.fr/dossiers/Dossier-KM-internet-pdf (24/01/07), p06 .
- ⁶ - محمد دياب؛ إقتصاد المعرفة أين نحن منه ؟ ؛ مجلة العربي، عدد مارس 2004 .
- ⁷ - صالح سالم زرنوقة، " قراءة في مفهوم إقتصاد المعرفة "، جريدة الاهرام المصرية، عدد 24/01/2005، ص 24:
- بتاريخ 25/06/2005 <http://www.ahram.org.eg/acpss/>
- ⁸ <http://www.doroob.com/?p=45312007/07/22>) فاطمة البريكي، إقتصاد المعرفة،
- ⁹ - United Kingdom dep of trade and industry ; our competitie future – building the knowledge economy ; London, 1988, p417.
- ¹⁰ - صالح سالم زرنوقة، مرجع سابق. ص 24.
- ¹¹ - برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي؛ " تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003"، نيويورك،
- ¹² محمد آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبأ ص 21، تصدر عن المستقبل للثقافة والعلوم، بيروت العدد 42، فيفري 2000.
- ¹³ إسماعيل علي محمد، العولمة الثقافية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 8.
- ¹⁴ - راجع الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت في العنوان التالي:
<http://www.c4arab.com/shpwac.php?acid=120>
- ¹⁵ - جورج نوبار سيمونيان؛ الثقافة الالكترونية؛ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2004، ص 98.
- ¹⁶ - بسمان فيصل محبوب، عمليات إدارة المعرفة: مدخل للتحوّل إلى جامعة رقمية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الأردنية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 26-28 نيسان (أبريل) 2004 م، الأردن، ص ص 3- 8
- ¹⁷ - عبد الستار حسين يوسف، إدارة المعرفة كأداة من أجل البقاء والنمو، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الأردنية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 26-28 نيسان (أبريل) 2004 م، الأردن، المرجع السابق، ص ص 3- 9.
- ¹⁸ عبد الستار حسين يوسف، المرجع نفسه
- ¹⁹ - Bernard Galambaud, Si La GRH était de la gestion, édition liaisons, Paris,

2002, p 2002.

²⁰ - Luc Boyer, Noël Equilbey, Organisation : théories et applications, éditions d'organisation, Paris, 2003, p246.

²¹ - Lou Van Beirendonck, Tous compétents !: Le management des compétences dans l'entreprise, éd: de boeck, Belgique, 2006, p33.

²² - Ibidem, p 34.

²³ - Celile Dejoux, Organisation qualifiante et maturité en gestion des compétences, www.strategie-aims.com/lille/com1802.pdf (02/02/2007), p5.

²⁴ - Ibidem

²⁵ - Benoit Grasser, Thierry Colin, La gestion des compétences : un infléchissement limité de la relation salariale, <http://www.travail.gouv.fr/publications/revue-travail-et-emploi/pdf/93-1940.pdf>, (02/02/2007), p2.

²⁶ - Bruno Dufour, Yves Réale, Le DRH stratège : le nouveau mix stratégique des ressources humaines, éd d'organisation, Paris, 2006, p 107.

²⁷ Lou Van Beirendonck, op.cit, p41.

²⁸ - حسن علي هامان، الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية، التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإدارية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 653.

²⁹ - عبد ا. ميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية (لواجهة تحديات القرن ا مادي والعشرين)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999، ص 27.

³⁰ - أمال عياري، رجم نصيب، الإستراتيجيات ا مديئة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات الحيط، 29-30 أكتوبر 2002، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 13.

³¹ - وهيبه حسين داسي، إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية في المصارف ا كومية السورية، بحث أعد لتيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2006 - 2007 (غير منشورة)، ص81.

³² - Bref, management des compétences et construction des qualifications, www.cereq.fr/pdf/b201.pdf (15/11/2007), p 03.

³³ - Ibidem.

³⁴ - حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2004، ص106.

³⁵ - Jean Marie Peretti, gestion des ressources humaines, éd Vuiber, Paris, 1998, P195.

³⁶ - Le management des compétences,

www.3ct.com/ridf/Cedip/productions/En%20lignes/Fiche%20technique/numero%2008/fichetech8.PDF (15/11/2007), p10 .

³⁷ - Jean-Mari Bruneau, Jean-François Pujus, le management des connaissances dans l'entreprise (ressources humaines et system d'information), préface de Jean-

Pierre Bouyssonnie, éd : organisation, Paris, 1992, pp 64-65.

³⁸ - Guy Le Boterf, construire les compétences individuelles et collectives, éd : Organisation, Paris, 2000 -2001, pp 97-98.

³⁹ - Kamel Jouili, Jamil Chaabouni, Acquisition et développement des compétences dans les sociétés de services et d'ingénieries informatiques medforist.grenobleem.com/Contenus/Conference%20Tunisia%20IEBC%202005/papers/June25/24pdf, (28/02/2007). , p8

⁴⁰ - Jean-Mari Bruneau, Jean-François Pujus, op.cit, p29.

⁴¹ -Ahcen BENAYACHE, op.cit, p51.

العوامل المحركة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية

— دراسة الجزائر —

عبد الرزاق مولاي لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتخفيف دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. وفي إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز على الساحة في الأعوام الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية. وتكمن أهمية تنمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل وتخفيض أعداد الفقراء ومساعدة الناس على تحسين أحوالهم المعيشية. وبدون القوة الديناميكية للمبادرات الخاصة التي تنظمها الأسواق التنافسية سيظل الناس تحت وطأة الفقر. إن تنمية القطاع الخاص لا تعني الخصوصية العشوائية وإنما إعادة تركيز دور الدولة لإفساح الطريق أمام الأعمال الحرة ودعمها وعندما يتكامل القطاعان العام والخاص بعضهما البعض، ستتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: ماهي المحددات الإستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر مناسب لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص؟

1. القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية:

1-1- ماذا نقصد بتنمية القطاع الخاص: يعرف القطاع الخاص بشكل عام بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية" ، أما من وجهة نظر الخاسبة القومية فإن "القطاع الخاص يشمل: المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين (أو غير المقيمين) للشركات الخاصة"¹

يشار إلى تنمية القطاع الخاص على أنه "رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نمواً اقتصادياً"².

وتشمل تنمية القطاع الخاص النقاط التالية³:

-تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلاً على صعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.

- تعزيز المؤسسات وتطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص

- إصلاح بيئة الأعمال والسياسات القانونية الذي تواجهه الشركات بما فيها المنشآت الصغيرة جداً

- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لا سيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال

- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، وخاصةً المنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

- تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام

1-2- أهمية تنمية القطاع الخاص: من الواضح للكثيرين في عصرنا هذا، أن نظام السوق والقطاع الخاص لديهما دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات فنظام السوق، للتنمية الاقتصادية يعمل على إحداث الشروط التي يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ومساعدة البيئة المهيأة لأنشطة القطاع الخاص والإطار الاقتصادي المحقر للأداء المؤسسي والفردى الجيد، فإن قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، مثلما أن تطوير السوق

يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يذكر أن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي منذ العقدين الماضيين قائم على الافتراضات التالية⁴:

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها

- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد

- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية

- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة

- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصراً أساسياً في نمو الاقتصاد المستدام؛ فعبء توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفي، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صاراً يشكلان شيئاً فشيئاً عنصراً أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي.

-زيادة التوظيف

- الاستثمار في	- ارتفاع مستوى الدخل	- نمو اقتصادي
القطاع الخاص	- زيادة الإنتاجية	- خدمات أحسن

-ارتفاع مستوى إنفاق الأسر
-انخفاض معدل الفقر

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تبني في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية، وتوفير الحوافز المطبقة بعدالة وثبات لكافة المشاركين فالعديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية أيدت أن هناك علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وبينت كذلك أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق مع الاستثمارات الخاصة .

ويتضمن الجدول رقم (1) نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية وتقرن بين فاعلية الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

جدول رقم (1) يوضح :استثمار القطاعين الخاص والعام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1970-1998) %

البيان	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.6	19.9	18.3
- الاستثمار الخاص	15	11.9	9.9
- الاستثمار العام	9.5	8	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	أكبر من 5%	بين 3% و 5%	أقل من 3%

المصدر: د/عدي قصيور، الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص ومشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ص101

يبدو واضحا من الجدول وجدود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15 في المائة سنويا تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل 5 في المائة سنويا

عبد الرزاق مولاي لخضر

وعندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 11.9 في المائة تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3 في المائة و5 في المائة سنويا وأخيرا فإنه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9 في المائة انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3 في المائة سنويا وذلك على الرغم من نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا ومستقرة وإذا كانت هذه الإحصائيات تدل على شيء فهي تدل على أن الكفاءة النسبية التي يتميز بها استثمار القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام هذا على افتراض أن باقي عناصر المعادلة لو تغيرت⁵.

كما تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، وقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة .

كذلك يمكن القول بأن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب، بل أكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهني البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية .

هذا ويبين البروفيسور "مايكل بورتز" أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز التنافسية الدولية في ظل العولمة والتجارة الحرة وفق سياسات منظمة التجارة العالمية وهذا ما حدا بالعديد من الدول، حديثا إلى العمل على تطوير قدراتها التنافسية والانتقال تدريجيا، من مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الاستثمار كخطوة إلى التحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار، ويولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا

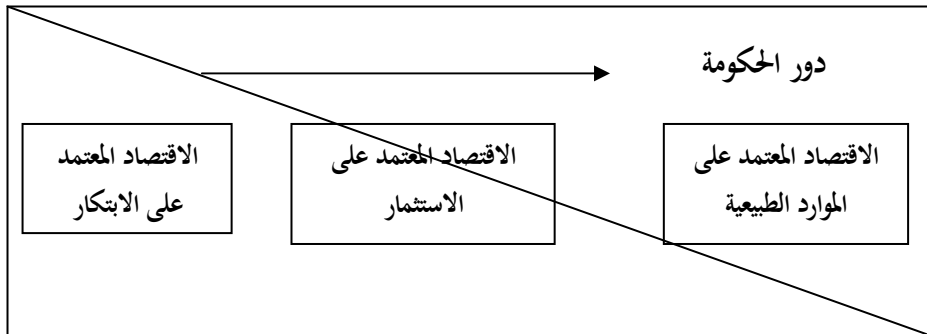
التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي، ويقلص ويغير من دور الحكومات فكما يذكر "مايكل بورتير" بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدواراً إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة، تدريجياً ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

ففي المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، أما في المرحلة الثانية فيتمثل دور الحكومة في خلق البيئة التحتية المناسبة وأن تركز أولوياتها على البنية التحتية ونوعيتها، الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للإخراط في الاقتصاد العالمي⁶.

أما في المرحلة الثالثة فيتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دوراً حكومياً مباشراً في تقوية مستوى عالي من الابتكار، من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير، والتعليم العالي، تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

ويمكن أن يبين تطور دور القطاع الخاص وتغير دور الحكومة وفقاً لمراسل تطور اقتصاديات الدول، كما ير بها بورتير، على النحو الوارد في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): تطور دور القطاع الخاص في التنمية



دور القطاع الخاص ←

المصدر: د/زهير عبد الكريم الكايد:الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص70

ويذكر بورتير أن التنمية الاقتصادية الناجحة هي عملية تطوير متعاقبة يتواجد فيها قطاع الأعمال والبيئة الداعمة له لتقوية طرق الإنتاج والتنافسية الحديثة وزيادتها.

2. العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبي وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"⁷

ومن اهو العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية نذكر ما يلي⁸:

أ- معدل نمو الناتج: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم "جرتين" و"فيلانوف" (Greene and Villanueva 1991) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن باقتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁹.

ب- القروض المصرفية: يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملة المحلية والأجنبية، سواء تم تديره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ت- سعر الفائدة فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فما زالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكثرية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر -والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكينون -شو" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي -طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفاء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار، فضلا عن أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها¹⁰.

ث- سعر الصرف: يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تميله عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت

الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص وقد أوضح "بافي" (Buffe 1986) في مقالة أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار. لمياً بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على جانب العرض ونتيجة للتحويل في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية، فالارتفاع في الأسعار لمياً يكون مركزاً على أسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية (Traded Goods) بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالاً تجريبياً.

ج- الضرائب: تؤثر الضرائب المباشرة سلباً على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساساً على أصحاب الدخل المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم - نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل - سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم زيادة الادخار الخاص، وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك، (وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات) إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر

للضريبة.

ح- الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولاً: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلباً على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

ثانياً: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق؟، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والاتصالات، والصرف الزراعي والصناعي، والمدن والمجمعات الصناعية والأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد وبحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل لتكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجدياً ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفن وسوليمانو (Serven and Solimano 1991) مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي¹¹.

ثالثاً: يرى آخرون أمثال بلاس (Blass 1988) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الانفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال

المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص. وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثارا تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو صلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، ولا يمكن تجديده إلا بالتحليل القياسي.

خ- الديون الخارجية: برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم مددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأبالية من آلات ومعدات ومصانع. فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الإقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص.

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا

على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

د- الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل^(*) بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)¹²

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة بنديك كما أوضح "جرتين" و"فلانوف" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات:

أولاً: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

ثانياً: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

ثالثاً: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنٍ في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلباً على إجمالي الاستثمار الخاص.

والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الادخار القومي) لا بد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود. وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي إبان الأزمة المالية

الأخيرة لدول النمرور الآسيوية.

ذ-الاستقرار السياسي: أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري وهن بكل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.

والمواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر -من جهة - من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفرض بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

وفيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار -على المستوى التجريبي - أولت الدراسات لهذه العلاقة بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية والأمور السياسية والاستثمار الخاص، توصل كل من "Sule. O. and Dani R. 1992" إلى أن المتغيرات السياسية (درجة تحضر السكان، والحقوق السياسية والحريات المدنية) تؤثر على استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الخارجية (ظروف التبادل التجاري، أسعار النفط، سعر الفائدة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضر تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات الخارجية في الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية، ومن الناحية العكسية، فإن زيادة الحريات السياسية يخفف أثر الصدمات الخارجية السالبة.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية، أظهر "R. S. Basi" أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث

قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية - إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي فز للاستثمار¹³.

ر- الاستقرار التشريعي: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد... الخ.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فيقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلاً عن أن تكون المرونة هيمة قوانين وقرارات الاستثمار.

وعلى ذلك، فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع. وقد أبرزت إحدى الدراسات أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحياناً للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن البحري،

والأعمال المصرفية والمباني وشؤون المدن والبيئة... الخ

ز- البنية التحتية المادية والاجتماعية: تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، وتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، ألا تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنجني الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إقبال المنجني الكبار بعبء مشاكل نقص في المدخلات الأساسية أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب ولذلك صار ضمان الإتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمراً بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البنى التحتية المادية غير المناسبة تشكل إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزء من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية العصرية¹⁴. الحفاظ على بنية تحتية مادية عالية الجودة هو من المسائل الهامة المرتبطة بتوظيف رؤوس الأموال، ومن هذه المسائل أيضاً التعاقد الفعال، والعروض المفتوحة.

إن مستويات الإستثمار العالية في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة إن الإستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وإن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

س- حكم القانون: يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقاً لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها، إن القواعد مطبقة بصورة ثابتة ومتناسكة، تديرها هيئة بيروقراطية تترفع، وتخضع لسلطة قضائية عادلة وشفافة تكافأ على عملها بشكل ملائم. كما تشكل القوانين أساساً جوهرياً لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تخدم المساعي الأخرى التي تهدف

إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، بالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة" أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات يجعلها قابلة للنفاذ فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات.

إن الأنظمة القانونية المركبة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الربية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر في أحد التقديرات أن 80% من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رية وغالبا ما يلقي اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1% في السنة¹⁵

3. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم دور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والتنمية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

3-1- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الاقتصادي، ومنه ستكون بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كل قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص، هذا ويمكن تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، ويبين لنا الجدول التالي مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

الجدول رقم (2): تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر حسب كل قطاع %

البيان	1967	1971	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %	65.8	55.9	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون الحرفوات %	46	44.7	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء والأشغال العمومية %	71.7	50.2	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل والاتصال %	27.8	18.9	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة والخدمات %	74.2	73	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

إن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر ظلت متدنية ولم تصل الى المستوى الطموح مقارنة بدول العالم حيث يساهم القطاع الخاص في معظم دول العالم بنسبة تتراوح بين 70% و 85% من إجمالي الناتج المحلي وكذلك القيمة المضافة، ففي روسيا مثلاً يساهم القطاع الخاص بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا يساهم بنسبة 75%، جمهورية التشيك 80%، رومانيا 70%¹⁶، مصر 67.8% إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة قطاع المحروقات.

على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967-1981 وأيضاً ارتفاع نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 28.22% سنة 1970 إلى ما يزيد عن 40.08% سنة 1978، إلا أن الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر، إذ انخفضت مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة 65.8% سنة 1967 إلى حوالي 29.7% سنة 1981، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام، نظراً لما منح له من إمكانيات في إطار إستراتيجية التنمية المنهجية آنذاك، وتعاضد دوره وكذا تنوع نشاطاته في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% سنة 1970 إلى حوالي 12.02% سنة 1978.

أما في الفترة 1982-1990 قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالمهمة، ويعود ذلك أساساً إلى: برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية، التي عرفت نوعاً من التذبذب في تنفيذها، مما أثر سلباً على أداء المؤسسات العمومية ويبدو أيضاً أن الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتكوين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الإستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08%.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والإسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضاً الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001، وأيضاً ارتفاع نسبة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 1994، ثم إلى 28.84% سنة 2006، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة¹⁷.

3-2- دور القطاع الخاص في التشغيل:

يوضح الجدول رقم (3) مدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر.

الجدول رقم (3): يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2003-2005 الوحدة: ألف عامل

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
الزراعة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
المجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (نشرة 2007)

إن القطاع الخاص يشغل أكثر من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما نسبته 63% من حجم التشغيل مقارنة بـ 37% للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمنصب الشغل إن هذه الإحصائيات تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل

إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون له في

عبد الرزاق مولاي لخضر

المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 ثم إلى 5080 سنة 2005 في المقابل بقي حجم التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة .

كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الاقتصادي في جميع الدول، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل. وربما يرجع ذلك إلى¹⁸:

- ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعنى أن تكون هناك رؤية واضحة تبني عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هامه مؤثرة في هذا المجال وهى الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- قصور في الوعي بأهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التقدم والازدهار ومدى تأثير إسهاماته في التنمية والتشغيل.

- قطاع خاص ضعيف لا يحب المخاطرة.

- غياب الحوافز الداعية إلى العمل خارج القطاع العام المهيمن.

- الرأ مال البشري غير المتطور..

- نوعية التعليم المتدنية.

- عدم الموائمة بين العرض والطلب على التشغيل.

4. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

4-1- التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري: تستند البيئة الاقتصادية

المستقرة والخفزة لنمو الاستثمار الخاص على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وفي المديونية الخارجية (توازن خارجي) وبالتالي فإن المؤشرات الأساسية لتقييم مناخ الاستثمار هي:

- مؤشر النمو الاقتصادي
 - مؤشر التضخم
 - مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية)
 - مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري)
 - مؤشر المديونية الخارجية
- ويوضح لنا الجدول رقم (4) أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2007.
- الجدول رقم (4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2007)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام (مليار PIB بالدولار)	54.749	54.745	56.748	67.802	85.144	102.721	114.831	131.568
معدل نمو PIB	2.15	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	4.6
معدل البطالة	29.77	27.30	25.00	23.70	17.7	15.3	15.7	14.1
ف أو ع في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.8	4.05	0.23	8.36	7.11	11.88	12.91	11.80
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7
رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)	8.93	7.06	4.36	8.48	11.12	21.72	28.95	31.5
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	16.3	12.8	7.7	13	13.1	21.2	24.86	23.33
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4	16.5	5.05	4.2
خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)	4.52	4.47	4.32	4.20	4.44	4.09	2.67	1.68

2.8	4.67	8.38	12.6	17.7	21.7	22.8	19.8	خدمة الدين الخارجي % الصادرات
69.36	72.64	73.83	72.61	72.61	79.72	77.26	75.25	سعر الصرف (مقابل الدولار)
99.33	-	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.9	احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

— تقرير وزارة الخارجية (معطيات اقتصادية واجتماعية) - <http://el-mouradia.dz/arab/algerie/Economie/economie.htm>

— صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008/2007

يتضح مما سبق أنّ الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1998/1994) المدعّم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تمّ التحكم في معدلات التضخم والبطالة، كما لأنّ ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، وتمّ تقليص المديونية الخارجية وشهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

4-2- وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار: لأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتوجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتمّ التطرق لبعض من هذه المؤشرات وهي:

— مؤشر الحرية الاقتصادية

— مؤشر التنافسية العالمي

— مؤشر سهولة أداء الأعمال (الصادر عن البنك الدولي).

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية : يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية وتعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع.

كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في القطر لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.

وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بين 1 و 5 وتدل إذا تراوحت بين ¹⁹ :

(1-1.95) بحرية اقتصادية كاملة.

(2-2.95) بحرية اقتصادية شبه كاملة.

(3-3.95) حرية اقتصادية ضعيفة.

(4-5) انعدام الحرية الاقتصادية.

ويوضح لنا الجدول التالي تطور ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية

جدول رقم (5) يوضح: تطور ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في مؤشر الحرية

الاقتصادية 2006/2001

الدولة	قيمة المؤشر والترتيب	2001/من	2002/من	2003/من	2004/من	2005/من	2006/من
الجزائر	الترتيب	90	79	94	100	114	119
	قيمة المؤشر	3.20	3.10	3.25	3.31	3.49	3.46
تونس	الترتيب	63	58	68	67	83	99
	قيمة المؤشر	2.90	2.85	2.95	2.94	3.14	3.24
المغرب	الترتيب	48	76	68	66	85	97

عبد الرزاق مولاي لخضر

3.21	3.18	2.93	2.95	3.05	2.80	قيمة المؤشر
------	------	------	------	------	------	-------------

المصدر: رضا عبد السلام, مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية, المكتبة الأكاديمية, مصر 2007 ص120

مؤشر الحرية الاقتصادية

www.competitiveness.gov.jo...Heritage%20Foundation%202004%20Report.pdf

من الجدول يتضح أن الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة حيث تراوحت قيمة المؤشر بين 3.10 و 3.49 خلال الفترة 2006/2001 أما تونس فتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة في أغلب سنوات الدراسة حيث تراوح مؤشر الحرية بين 2.85 و 2.94 ما عدى في سنتي 2005 و 2006 أين سجل مؤشرها 3.14 و 3.24 على التوالي.

أما الحرية الاقتصادية في المغرب فقد تراوح المؤشر بين 2.80 و 3.21 وبالتالي تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة في السنوات (2001 و 2002 و 2003) أما في السنوات المتبقية فان الحرية الاقتصادية فيها ضعيفة.

ب- مؤشر التنافسية العالمي: يعتبر تقرير التنافسية العالمي والذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداة لفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلداتهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

جدول رقم (6): ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر التنافسية العالمي

2007/2003

الدولة	2003/م	2004/من	2005/من	2006/من	2007/من
الجزائر	74	71	82	76	81
ن104دو لة	04دولة	117دولة	125دولة	131دولة	

32	30	37	42	38	تونس
64	70	76	56	61	المغرب

المصدر : World Economic Forum, The Global Competitiveness. Report

2007-2008, Geneva 2007 p.14-20 د/رضا عبد السلام : نفس المرجع السابق ص53

يتضح من الجدول السابق أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي قد شهد تحسنا خلال السنتين 2003 و 2004 حيث انتقل ترتيب الجزائر عالميا من 74 إلى 71 ولكن لم تحافظ الجزائر على هذا الترتيب حيث انتقل ترتيبها إلى المرتبة 82 ثم المرتبة 76 عالميا خلال السنتين 2005 و 2006 أما في سنة 2007 فلقد تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة 76 سنة 2006 إلى المرتبة 81 للسنة المذكورة كما أن الجزائر رتبت بعد تونس والمغرب في جميع سنوات الدراسة وبالتالي يعتبر مناخ الاستثمار في تونس والمغرب أحسن من الجزائر.

ت- مؤشر بيئة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال):²⁰ يقيس المؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، يغطي المؤشر 178 دولة شملها تقرير بيئة أداء الأعمال 2008،

ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح.

وتشمل تلك المؤشرات بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

وشير الجدول رقم (8و7) إلى وضعية الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب

لسهولة أداء الأعمال .

جدول رقم (7): ترتيب الجزر

اثر مقارنة بتونس والمغرب في المؤشر المركب لسهولة أداء الأعمال

2007/2006/2005

الدولة	الترتيب عالميا 155/2005 دولة	الترتيب عالميا 175/2006 دولة	الترتيب عالميا 178/2007 دولة
تونس	58	80	88
المغرب	102	115	129
الجزائر	123	116	125

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2006/2007/2008 www.worldbank.or

جدول رقم (8): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر "سهولة أداء الأعمال"

178/2007 دولة مقارنة بتونس والمغرب

مكونات المؤشر الفرعية	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	131	68	51
التعامل مع التراخيص	108	96	88
توظيف العاملين	118	113	165
تسجيل الملكية	156	66	102
الحصول على القروض	115	97	135
حماية المستثمرين	64	147	158
دفع الضرائب	157	148	132
التجارة عبر الحدود	114	28	67
تنفيذ العقود	117	80	114
إغلاق المشروع	45	30	60

المصدر: البنك الدولي، تقرير أداء الأعمال 2008 gwww.worldbank.or

يتضح من الجدول السابق أن وضع الجزائر جاء متأخرا في أغلب المؤشرات الفرعية،

عبد الرزاق مولاي لخضر

وتعتبر تونس عموما من أحسن بلدان المغرب العربي ترتيبا في هذه المؤشرات، وهذا ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة في المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2007".

وقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر، وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمية وهذا يعني أضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر²¹.

5. المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحاول دون نمو الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية.

ولقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود والمعوقات - حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال وتقييم مناخ الاستثمار - باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، وهي: سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العقارات الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية الكبيرة و محدودية القدرة على الحصول على المعلومات، وأوجه القصور في اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية، وعدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي²².

و يمكن إجمالاً تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص: يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي .

يبين لنا الجدول رقم (9) تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام

جدول رقم (9) يوضح: تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسبة %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص / % PIB	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة إلى 50% في نهاية 2005 مقابل 80% في سنة 1998، في المقابل نسجل ارتفاع لنصيب للقطاع الخاص في القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 و 2004 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا²³.

أما عند تحليلنا نسبة التغير السنوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و 2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003 وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص وتراجعا للقطاع العام.

أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005، وتبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40% أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس.

ب- المعوقات الإدارية والتنظيمية: يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها²⁴:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد²⁵

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار²⁶.

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصونها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة²⁷.

ت- مشكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.
- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية.
- الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسة واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.
- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية).

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30 % من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م² بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²، ولهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.²⁸

ث- مشكل الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تسوية صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.²⁹

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 أما تونس فاحتلت المرتبة 63 والمغرب المرتبة 76،³⁰ وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات.³¹

ج- مشكل القطاع الموازي: في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، - ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.³²

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

الخاتمة

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة لمبًا ودوليًا لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة وتأمين الاستقرار في الإيرادات.

وهناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص وفرص الاستثمار ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني، حيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافٍ ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل وضع الميزانية العامة للدولة، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم، إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار الخاص مثل توافر سوق للأوراق المالية، وتطور الجهاز المصرفي، وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية، وسياسة الدعم والتحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين، وخاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المقررة، والإعفاءات الممنوحة، وهناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط السابقة مثل، نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي... الخ.

أما فيما يتعلق بحالة الجزائر فيمكن عرض النتائج التالية:

– مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%

– يعد ضعف المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الجزائر من أهم العوامل وراء ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية وهو ما أظهرته مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر من واقع تقارير البنك الدولي لسنة 2007 حيث الجزائر تأتي في المرتبة 125 من 178 دولة على المستوى العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال, ويعد مجال دفع الضرائب وتسجيل حقوق الملكية, وبدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين... من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر ويعتبر مؤشر حماية المستثمرين المؤشر الوحيد الأحسن من بين المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال (المرتبة 64 عالميا).

– بالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص, غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص, إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

الهوامش:

¹ – أحمد الكواز: بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع, المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p2.pdf

² – رندة بدير: دور المرأة في نمو القطاع الخاص, المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009 http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf

³ – نفس المرجع السابق.

⁴ – د/عدي قصيور, الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ص101

⁵ – د/عدي قصيور, نفس المرجع السابق ص101

⁶ – د/زهير عبد الكريم الكايد: الحكمانية قضايا وتطبيقات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص69

- ⁷ - علي عبد القادر علي، مددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004، ص 5.
- ⁸ - محمد سعيد بسيوني الجوراني : مددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية 2002 ص 74-ص163
- مريم احمد محمد فؤاد، ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها على الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1974-2001 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة 2004 ص72-84
- د/فريد بشير طاهر، مددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون العدد 51، يونيو 2000 ص20-26
- ⁹ - د/فريد بشير طاهر، نفس المرجع السابق ص 20
- ¹⁰ - محمد سعيد بسيوني الجوراني، نفس المرجع السابق ص142
- ¹¹ - فريد بشير طاهر، مددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، نفس المرجع السابق ص21
- (*) للتوضيح فإن التوظيف الكامل لا يعني أن البطالة تساوي صفر بل معدل مقبول من البطالة يقترب من الصفر ونسميه بمعدل البطالة الطبيعي ويتراوح هذا المعدل بين 0% و5%
- ¹² - مود علي إبراهيم القصاص، "فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 82-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995، ص31
- ¹³ - محمد نظير محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986، ص317.
- ¹⁴ - رندة بدير: دور المرأة في نمو القطاع الخاص، نفس المرجع السابق .
- ¹⁵ - نفس المرجع السابق http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf
- ¹⁶ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاما: الانجازات والتحديات، ديسمبر 2005 ص 68.
- د/بول هولندي، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتنمية القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص8
- ¹⁷ - شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: معدل الاستثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009
- http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf
- ¹⁸ - د. الدكتور لولو المطلق، مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية 2008 ص 71

- ¹⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (الدول العربية في المؤشرات الدولية)، الكويت، 2003، ص 82
- ²⁰ - WORLD BANK, doing business- the world Bank Group htm, page consultée le :28/10/2007
- ²¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، مرجع سابق، ص 90
- ²² - البنك الدولي موجز إعلامي بشأن الجزائر، التقدم المحرز في عملية التنمية، www.worldbank.org
- ²³ - صديقي مليكة، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ص 198
- ²⁴ - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008، ص 163
- ²⁵ - قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2007 www.worldbank.org/doingbusiness
- ²⁶ - World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, June 2003 in <http://siteresource.worldbank.org/INT/PSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf>(septembre 2006).
- ²⁷ - World Bank ; op cit ; p11
- ²⁸ - CNES La configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique, 24^{eme} session plénière, p.p60-64 ; Mai 2004, in www.cnes.dz
- ²⁹ - المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العربية 2007، لائحة ترتيب الدول العربية، ص 12
- ³⁰ - منظمة الشفافية الدولية. مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007. ص 5-8
- www.transparency.org/publication/gcr
- ³¹ - World Bank, pilot Algeria In vestment Climate Assessment, op, cit, p24
- ³² - www.Worldbank.Org/documents/papers/links/InformelEconomy.pdf .

مؤسسة الزوايا بالقرن زوايا القرنين 12-13 هـ / 18-19 م بين الإشعاع العلمي والانتشار الصوفي

صالح بوسليم

قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000، الجزائر

مقدمة:

ما يزال البحث في دور الزوايا بالجزائر لم يتبلور بالشكل الذي يقف فيه المتطلع على كل ما يود معرفته، وذلك في غياب معطيات كثيرة يعود بعضها إلى السوسيولوجي، وبعضها إلى التاريخي، وبعضها إلى السياسي، وبعضها إلى الاهتمام بالتوثيق والمراجعة والبحث الذي تعرقله أسباب لا يتأتى تذليلهما إلا للقليل، وبعضها إلى المصالح والسياسيات.

وإذا كان هذا حال زوايا لا يتجاوز عمرها الثلاثة قرون إلى الأربعة فماذا يقال عن زوايا توات التي واكبت الإسلام منذ أن أضاء هذه الأرض، بل إن أصحابها ومؤسسيها هم المسؤولون عنه بعد إسلامهم كما تفيد أكثر الروايات؟. ماذا يستطيع الباحث أن يقدم عن زوايا منتشرة عبر مناطق الإقليم الثلاث (قورارة- توات الوسطى - تيديكلت)؛ إضافة إلى هذا الكم الهائل من التراكم التاريخي الواضح وغير الواضح، المستمد من آثار ووقائع ومواقف جليلة وجليلة، أو من تخمينات وشهادات شفوية لا تخلو من الغلو والانبهار المصحوبين بالإفراط والتهويل.

وللإشارة فإن جل هذه الزوايا قد تحولت خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (18 و19م) إلى مؤسسات علمية أو صوفية حقيقية تمكنت بفضل ما توفر لها من إمكانيات مادية ومالها من أتباع بين مختلف القبائل أن تقوم بدور في تأطير المجتمع، والتخفيف من وطأة الأزمات الاجتماعية إبان فترة الجفاف أو الفراغ السلطوي.

-الزاوية: بين المفهومية والتعريف

إن كلمة "الزاوية" مستمدة من الفعل "انزوى"، والذي يعني اتخاذ المرء مكاناً معزولاً ليتجنب مخالطة الناس، أو ليحد من هذا الاختلاط حتى لا يشغل باله بشيء غير الشيء الذي يفكر فيه، ولا ينتهي بأمر غير الأمر الذي يسعى إليه كالصلاة والتسبيح والدعاء، وتلاوة القرآن، وقراءة الأوراد وغيرها من الأمور الدينية¹.

والزاوية لغة تعني الركن أو المكان المنعزل، وتسمية الزاوية يدل ابتداءً على أنها بقعة من الأرض جاءت من انزوائها بعيداً عن بقية المناطق المتقاربة من بعضها². وهي في الأصل ركن البناء، وكانت تطلق بادي الأمر على صومعة الراهب المسيحي، ثم أطلقت على المسجد الصغير أو على المصلى، ولا تزال اللفظة هذه تحتفظ بنفس المعنى عند المسلمين، ذلك أنهم يفرقون بينها وبين المسجد الذي يفوقها شأنًا، على أن مصطلح الزاوية³ ظلّ تنفظا به في شمال إفريقيا بمعنى أكثر شمولاً من ذلك، إذ يطلق على بناء أو طائفة من الأبنية ذات طابع ديني، وهي تشبه الدير أو المدرسة، فنجد في الزاوية جميع الأشياء التالية، أو الكثير منها، غرفه قُصرت على تلاوة القرآن، مكتبا أو مدرسة لتحفيظ القرآن، ثم غرفا مخصصة لضيوف الزاوية وللحجاج والمسافرين والطلبة، ويلحق بالزاوية عادة مقابر أولئك الذين أوصوا في حياتهم بأن يدفنوا فيها⁴.

ويرى "جورج مارسيه" أن تطور الزاوية ارتبط بتطور ا ركة الصوفية في بداية القرن الثالث عشر الميلادي (القرن السابع الهجري)، ويذكر أيضاً أن الزاوية في المغرب الإسلامي، ما هي إلا أربطة فقدت وظيفتها ا ربية، وتمسكت بالجانب الديني التعبدية⁵.

ويذكر الدكتور يحي بوعزيز أن مؤسسوا هذه الزوايا هم رجال دين متصوفون، متزهدون، بدأت حركتهم تظهر في المشرق الإسلامي منذ القرن الثاني الهجري على يد رابعة العدوية، ثم أبي يزيد طيفور البسطامي الفارسي، وأبي القاسم الجنيد العراقي في القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري)، وا لاج في القرن الرابع الهجري، وأبي حامد الغزالي في القرن الخامس الهجري، و ي الدين بن العربي الأندلسي في القرن السابع الهجري⁶. وهكذا انتقل الزهد والتصوف إلى بلاد المغرب وانتشر بها أواخر العصر الوسيط ومطلع العصر ا مديث حيث كثرت الزوايا وانتشرت بشكل واسع ومكثف في القرن السابع عشر وما بعده⁷.

ورغم اختلاف الفرق الصوفية والأولياء الذين يت هذه الزوايا بأئمتهم، إلا أن الدور الذي كانت تقوم به يكاد يكون متشابهاً من حيث أن كلاً منها كانت تستقبل المتعبدين والذاكرين، وقارئ القرآن، وطالبي العلم، وإن كلاً منها كانت مكاناً لإيواء الفقراء وعابري السبيل واستقبال الضيوف، وفي هذا الصدد يقول الدكتور حسن إبراهيم حسن: "وكانت الزوايا المغربية (أي المغربية)، مدرسة دينية ودوراً لضيافة الأعراب"⁸.

ولم تكن الزاوية حبيسة المنطقة الجغرافية، أو الدور الذي أنشئت من أجله، بل أرست المتطلبات التي فرضتها عليها الأحداث الداخلية والخارجية، وما استمرارها ووجودها إلى اليوم إلا دليل على مسيرتها كلما حث الظروف بذلك، وسواء كانت الزاوية وليدة الطرق الصوفية⁹ كما هو الشائع، والتي تسعى إلى مقاصد معينة، فإن المتفق عليه هو أن الزوايا يرجع لها الفضل في انتشار الإسلام خاصة في أقاليم إفريقيا الغربية التي تعتبر بوابة لها، والتي كان مركزها الأساسي الطرق الصوفية¹⁰. وكان بعض مشايخ وفقهاء توات يبنون الزوايا ويتخذونها أماكن للخلوة والتعبّد بجانب تخصيص أجزاء منها للتدريس¹¹.

- انتشار الزوايا: هناك العديد من الأدلة العقلية والأسباب الجوهرية التي كانت تحتم وجود الزوايا خارج نطاق المسجد وانتشارها في مناطق متفرقة، ويمكن أن نورد ثلاثة منها:

أولاً: كثرة الأدوار المنوطة بالمسجد، فقد كان للمسجد أدوار كثيرة مثل الدور الديني والدور العلمي، والدور الثقافي، والدور السياسي والعسكري، هذا بالإضافة إلى وجود أعداد هائلة من المسلمين الذين كانوا يرغبون في حياة الانزواء والاختلاء في زواياهم، فكل هذه الأدوار والمسؤوليات وغيرها من الأسباب التي ذكرناها فيما سبق جعلت من الضروري أن يستقل أصحاب الزوايا الموجودين داخل المساجد بزواياهم خارجة، وفي أماكن مختلفة لتتاح لهم فرصة أكبر في ممارسة شعائهم الدينية، وفي نشر رسائلهم العلمية، وفي قراءة أورادهم، وفي إنشاء أذكاهم¹².

ثانياً: كثرة الوافدين على المساجد: إن أبناء المسلمين يترددون على المساجد أفراداً وجماعات، فمنهم من يأتي إليها لأداء فرائض الصلاة، ومنهم من يأتي ليحفظ القرآن ويتعلم العلم، ومنهم من يأتي إليها باعتباره عابر سبيل، وخلال هذه اللقاءات والاجتماعات لا بد وأن يصحب ذلك العديد من المناقشات والمآورات حول مختلف الموضوعات، مما يؤدي إلى

أحداث بعض الأصوات وعدم الهدوء والسكينة، الأمر الذي لا يعطي الفرصة لبعض المتصوفين والمتعبدين والعاكفين والمتهجدين والذاكرين وغيرهم بأن يختلوا إلى أنفسهم ويمارسوا نشاطاتهم الروحية والعقلية بالصور المطلوبة، كما لو كانوا في أماكن أكثر انعزلاً واستقلالاً. وانطلاقاً من ذلك أصبح احرص على إقامة هذه الزوايا في أماكن معزولة مطلباً لا مناص منه، وبذلك كثرت الزوايا في الصحاري، وفي القرى والأرياف، وفي مفترق الطرق الصحراوية، وفي المناطق شبه المهجورة.

ثالثاً:- كثرة المتنقلين بين المناطق المختلفة: إن وجود الأعداد الكبيرة من أبناء المسلمين، والذين يعيشون في الصحاري وفي القرى النائية، وينتقلون بين مختلف البلدان الإسلامية، إما لطلب العلم، أو لأداء فريضة الحج، أو لممارسة الأعمال التجارية، أو لأي سبب آخر، كل هذه الأسباب حتمت على المسلمين أن يقيموا مراكز علمية وخدمية في هذه المناطق من أجل تقديم الخدمات إلى كل المسافرين عبر هذه المناطق الوعرة سواء كانت هذه الخدمات علمية، أو دينية أو إيوائية، أو ما إليها. فالمسلمون أثناء تنقلهم في هذه المناطق يحتاجون إلى من يأويهم ويمد لهم يد العون فيما يحتاجونه من زاد ومأوى، ومن يعلمهم بعض الذي يجهلونه من أمور دينهم ودنياهم أثناء حلهم وترحالهم عبر هذه المناطق.

وهكذا يلتقي رجال القوافل القادمون من الشمال مع العائدين من الجنوب، حيث يجلسون إلى مشايخ الزوايا، وينغمسون في جوهم الديني، ويتبادلون معهم الأحاديث المختلفة من البلاد التي جاءوا منها أو مروا بها، وبذلك تظل هذه الزوايا على صلة بالعالم الخارجي¹³.

ومن أقدم زوايا توات نذكر منها على سبيل الذكر لا اصر:

- زاوية الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي¹⁴:

أسس زاويته الشهيرة بقصر بوعلي سنة 885هـ/1480م، فتوافد عليه الطلبة من جميع الأقاليم المجاورة والقصبة بقصد طلب العلم والمعرفة، وتميزت زاويته بالجمع ما بين المهمة التعليمية والمهمة الربية¹⁵، حيث كانت قاعدة لانطلاق جيشه في حربه على يهود توات، وقد وصلت شهرة الزاوية إلى أقاليم وجهات عدة، كبلاد السودان الغربي والأوسط، وحرص شيخ الزاوية رحمه الله على إقامة نظام إسلامي لبناء مجتمع متوحد تحكمه مبادئ شريعة الإسلام¹⁶.

- زوايا أخرى بالاقليم: شهد إقليم توات انتشار العديد من الزوايا على امتداد مناطقه الثلاثة، ومن أبرز هذه الزوايا نذكر منها:
- زاوية بادريان: التي أسسها الشيخ محمد بن عبد الله الصوفي بمنطقة قورارة في القرن ١٠ مادي عشر للهجرة (1004هـ/1595م).
- زاوية سيدي باسيدي بقصر فاتيس لمؤسسها الشيخ سيدي عومر بن أحمد بن الصالح في القرن ١٠ مادي عشر للهجرة (1008هـ/1599م).
- زاوية مهدية: أسسها الشيخ سيدي أعمر المهداوي في القرن الثاني عشر للهجرة (1119هـ/1707م).
- زاوية بودة: لصاحبها الشيخ الجعفري الملقب (صاحب سبع حجات) بقصر بودة السفلانية في القرن الثاني عشر للهجرة (1161هـ/1748م).
- زاوية زاجلو: التي أسسها سيدي علي بن حنيي، وتعود إلى القرن الثاني عشر للهجرة.
- زاوية سيدي عبد القادر، نسبة لمؤسسها الشيخ سيدي عبد القادر بن عومر، وتعود إلى القرن الثاني عشر الهجري (1113هـ/1701م).
- زاوية سيدي زايد: أسسها سيدي زايد، بقصر تبرغمين بمنطقة قورارة، وتعود إلى القرن ١٠ مادي عشر للهجرة.
- زاوية تنيلان: التي أسسها الشيخ سيدي أحمد بن يوسف الوانقالي التنيلاي (ت1078هـ/1667م)، وذلك لما أتم بناء المسجد بقصر تنيلان في منتصف شهر شعبان من عام 1058هـ/1648م، و آما (رزق الله الواسع لعباده النافع)، وقد اشتهرت بنواحي توات وأصبحت قبلة لطلبة العلم وعابري السبيل¹⁷.
- زاوية الشرفاء : التي أسسها السيد مولاي علي¹⁸ بن مولاي محمد، بقصر تيط بمنطقة تيديكلت ، وقد غادر مؤسس هذه الزاوية قصر الهبله¹⁹ بغرض أن يقيم في بلدة اينغر، لكن ابنه مولاي علي استقر به المقام في بداية الأمر ببلدة أولف، ثم قدم بعدها باتجاه قصر تيط ، حيث أسس زاويته في عام 1194هـ/ 1780م، وبعدما أقيمت الزاوية الواقعة غرب

القصر سُلمت إلى الطريقة القادرية، وقد توقفت عن مهمة التعليم منذ زمن بعيد، وأغلب البيوت انهارت وأصبحت أطلالاً، وغالبية سكانها نزحوا إلى قصر تيط²⁰.

3- أصناف الزوايا التواتية:

انطلاقاً من الوظائف الأساسية لهذه الزوايا أمكننا التمييز بين صنفين من الزوايا بتوات وهما:

أ- الزوايا العلمية: وهي الزوايا التي أنشأها بعض العلماء لتقوم بدور علمي، وكانت هذه الزوايا من بناء مجموعة من العلماء سواء من مشايخ توات أو من العلماء الذين هاجروا من المغرب الأوسط (الجزائر)، أو المغرب الأقصى باتجاه توات في مدد زمنية مختلفة، ويأتي في طليعتهم الشيخ مولاي سليمان بن علي، والشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، ومن أبرز هذه الزوايا العلمية المنتشرة عبر القصور نذكر:

- زاوية سيد البكري بتمنطيط.
- زاوية مولاي هبية بأولف الشرفاء (تمقطن).
- زاوية سيد علي بن حنيي بزاجلو.
- زاوية كنتة.
- زاوية سيدي حيدة بقصر بودة السفلانية.

ولو أخذنا على سبيل المثال زاوية الشيخ أبي نعامة الملقب بشيخ الركب النبوي، فنجد بحق أنها كانت في القرن الثاني عشر الهجري (18م) مركزاً علمياً ثقافياً، ذلك لما قامت به من دور فكري وثقافي تجاوز حدود الإقليم إلى منطقة الأهقار وإلى إقليم قرآن²¹ جنوب ليبيا وكانت إحدى فروع الزوايا الكتبية بالصحراء الكبرى، لذلك شكلت حلقة وصل بين الماضي و الماضر، تحيا في أركانها لغة القرآن، ويتصل سند هذا الكتاب الكريم فيها بين أجيال المعلمين والمتعلمين رواية وضبطاً و ماعاً وحفظاً، وتتردد بين جنباتها مرويات السنة ومباحثها سنداً وممتناً من أجل ذلك لازمها المجاورون وشده إليها الأبعاد الرحال، وكانت طلة التوقف للرحالة و حاج يميرون بها²²، و يقيمون هنا ضيوفاً يحصلون فيها الدروس أو يقومون لطلابها بالتدريس ويتحاورون مع أساتذها.

إن صور الحياة العلمية والثقافية في تاريخ هذا الصرح العلمي قد تبدلت وإن تقلبت

الزمن ومؤثرات العصر قد غيّرت من معالم هذه الزاوية ونالت من رسالتها وأصالتها... مراحل تاريخية متعددة مختلفة وأجيال متعاقبة شهدت أنشطة علمية وفكرية وثقافية، ومما يؤسف له أن شيئاً من ذلك لم يوثق - فيما أعلم - إلا شذرات متناثرة هنا وهناك لا تتناسب ومكانة هذه الزاوية وعظم رسالتها التي اصطدمت بها، وأهمية الدور الذي قامت به في ظروف اجتماعية وثقافية ضاغطة في أغلب الأحيان.

وكان من أهداف هذه الزاوية العمل من أجل تحفيظ القرآن الكريم لأبناء المسلمين وإقامة الدروس في تفسير القرآن وشرح السنة مع الاهتمام بدراسة بعض فروع العربية وأصول التشريع الإسلامي.

ومن الملفت للنظر أن هذا التقليد في تسلسل نظام التعليم بقي سائداً إلى وقت قريب، فالطالب يلزمه أن يُجيد حفظ القرآن، وقد يكفي بما حصله إذا اقتضت منه ظروف أسرته المعيشية ذلك، أوقد يواصل تحصيله الدروس العلمية إن وجد إلى ذلك سبيلاً.

ومن المتعارف عليه بين الناس في هذه المنطقة أن الطالب في هذه الزاوية إما طالب قرآن أو طالب سنة، وطالب القرآن هو الذي لم يحفظه بعد، أما طالب السنة فهو الذي حفظ القرآن ثم واصل التعليم. ودلالة هذا التقسيم العرفي أن كل ما يحصله الطالب من معرفة في جميع فروع العلم بالمعنى العام لا يخرج عن هذين الأصلين القرآن والسنة، وقد بقي هذا الوضع التعليمي في هذه الزاوية على هذه الهيئة من التكامل في التعليم مما خلق ظروفًا مواتية للتحصيل في كل المستويات، فمن قصرت به خطاه اكتفى بحفظ كتاب الله، ومن لديه استعداد للمزيد استقر به المقام وواصل تعليمه في بيئة استوطنها وطاب له البقاء، إذ تعرّف على الأقران فيها، وهو كل يوم يتعرف على المزيد، ويؤلف مع هؤلاء وأولئك علاقات الود والألفة ويكتشف طرق المعاملة ومقتضيات المعاشرة. وقد استقطب هذا الجو القراءني العلمي الاجتماعي الخاص أعداداً كبيرة من طلاب العلم فوفدوا على هذه الزاوية وانقطعوا للتحصيل والدراسة بها. وقد ساعدتهم على ذلك بساطة الحياة ويُسر المعيشة، ومن المرجح أن هذه الزاوية منذ تأسيسها لم تخرج عن هذا النمط، وإذا تقلد أو زاد عدد الطلاب، أو المدرسين بين فترة وأخرى فمرجع ذلك إلى ظروف اجتماعية، أو معيشية ميسرة أو ضاغطة، ونشير هنا إلى أن موارد الوقف الخيري على هذه الزاوية كانت في كل الظروف والأوقات عاملاً مساعداً على استقرار نظام التعليم في هذه الزاوية واستمراره واستقلاله، فالطلاب لهم

من ريع الوقف ما يكفي مؤونتهم، والأساتذة المعتمدون لهم مرتبات جارية تتناسب مع حصيلة مواسم الزرع والتمر، وضيوف الزاوية من ا حجاج والعلماء لهم من مدخرات الوقف نصيب مفروض. ولعل هذا الوضع المالي المستقل قد مكّن لهذه الزاوية، وساعدها على القيام بأداء دورها بحرية واستقلالية دون أن تتأثر بقوة لمية متصارعة أو توجه بأوامر من سلطات أجنبية حاكمة.

ولا يختلف الوضع في زاوية كتنة بتوات ،ولعل من أبرز أعلامها الشيخ الفقيه سيدي عمر بن مصطفى الرقادي²³، وقد كان بارعا في فنون كثيرة مع إتقان تام للعربية والفقه واسباء والقراءات، وكانت له همة عالية في التدريس حيث كان يخصه جل وقته للطلبة، ولا يكاد ينتهي من تقرير مسألة في فن معين حتى ينتقل لغيرها دون ملل ولا تكرار.²⁴

وتعد الزاوية البكرية مركز إشعاع فكري وثقافي في منطقة توات، وقد أسست لتحفيظ أبناء المسلمين القرءآن وتعليمهم العلم²⁵. وبها حجر كثيرة لسكن الطلبة الغرباء ، ولها أوقاف كثيرة رصد ريعها على الصرف منه على المدرسين والطلبة ا تاجين للإعانة، وعلى ما تحتاج إليه من إصلاح. وقد اشتهرت هذه الزاوية شهرة لا نظير لها ونسبت إلى مؤسسها الشيخ سيد البكري ، وإن كان الفضل في بزوغ شمسها يعود إلى الشيخ محمد بن البكري بن عبد الكريم(ت1188هـ)، هذا الأخير الذي أقام هذه الزاوية بمباركة من شيخه سيد علي بن أحنيني²⁶، وقد نظم هذا الأخير قصيدة في مدح الزاوية البكرية جاء في مطلعها:

ا مد لله العظيم الأحد	الواجد ا ي العزيز الصمد
ثم الصلاة والسلام أبدا	على النبي العربي أحمد
وءاله وصحبه الأخيار	من المهاجرين والأنصار
إلى أن يقول:	

يا ربنا أنزل بهذه الزاوية	سترا ولطفًا ودوام العافية
زاوية بكرية قديمة	علوية شريفة كريمة
بحرمة ا لك العظيم الأعظم	وبرسولك النبي الأكرم ²⁷

وبمنطقة قورارة اشتهرت الزاوية البديريانية بدورها ا ضاري ويرجع لها الفضل في تعليم

أبناء تلك الناحية، وتخرج من هذه الزاوية علماء أفذاذ يشار إليهم بالبنان، ويرجع الفضل في علو كعب الزاوية وديمومتها للوصية الجامعة والمانة لتنظيم وتسيير الزاوية²⁸.

وبقصر زاجلو المرابطين توجد زاوية الشيخ سيدي علي بن حنيني، وكان هذا الأخير شيخاً ورعاً صالحاً غزير العلم، ذاع صيته واشتهر شهرة لا نظير لها، منكبا على العلم مخلصاً لطلابه لا يهمه شيء سوى نشر الثقافة بين طلابه وإعطائهم به²⁹.

وقد تتلمذ عليه الكثير من أبناء توات، واستمرت هذه الزاوية في البذل والعطاء على مر العصور تؤدي رسالتها العلمية الرائدة، فذاع صيتها داخل توات، وفي بلاد السودان الغربي، وذلك عن طريق رحلات طلبتها ومشايخها، وأعن طريق القوافل التي كانت تمر بمناطق الإقليم باتجاه بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج.

أما زاوية مولاي هبية التي أقامها الشيخ أبو الأنوار بن عبد الكريم التتلافي في القرن الثاني عشر للهجرة (18م) فقد طارت شهرتها، كزاوية علمية في جنوب الإقليم، وتحولت إلى قبلة لطلاب العلم من بلاد السودان الغربي ومن مختلف جهات الإقليم، وقد توفي هذا الشيخ الجليل سنة 1168هـ ودفن بالمسجد حيث لا يزال ضريحه قائماً إلى اليوم، وبوفاة الشيخ أخذ العلم ينقطع شيئاً فشيئاً من الزاوية.

وهكذا يلاحظ أن الدور العلمي لهذه الزوايا كان ينتهي بانقراض أهل العلم مثل زاوية الشيخ سيدي عبد الله السبع وزاوية سيدي أعمر، أو بوفاة الشيخ المتصدر للتدريس كما هو الحال بالنسبة لزاوية مولاي هبية السالفة الذكر.

وبالرغم من تراجع الدور العلمي لهذه الزوايا فإنها ظلت قائمة في شكلها الاجتماعي كقصر لا يختلف في تنظيماته الداخلية وعلاقته بمن حوله عن باقي قصور توات، كما يتحول سكان الزاوية إلى قبيلة - قصر - لا يختلف في شكلها ومضمونها عن باقي قبائل القصور بالمنطقة. وما تزال أطلال المدارس العلمية بهذه الزوايا إلى اليوم تحكي ما كان لها من إشعاع علمي في الماضي القريب.

ب- الزوايا الصوفية: وهي عبارة عن معقل لأتباع الطرق الصوفية، يتخذ أتباعها ورداً خاصاً من الأذكار يتلوها عقب الصلوات، ويتصدون لتعليم القرآن أساساً للأطفال وتلاوته، كما يقومون بتعليم بعض العلوم الدينية واللغوية بأنفسهم إن كانوا مثقفين³⁰.

وبواسطة حفاظ القرآن الكريم يحرصون على تعليمه لعوام الناس في حلقة ١ زب الراتب. ويلتف الطلبة والمريدون حول الشيخ، ينهلون منه شتى فنون المعرفة، ويلتقون عنه طريقته في التصوف، واختلف نظام هذه الزوايا من زاوية إلى أخرى حسب اتجاه كل شيخ، وأسلوبه في تربية المريدين، ودرجة إلمامه بالعلوم الثقلية والعقلية. ولعل من أبرز الزوايا الصوفية بتوات نذكر:

- زاوية الشيخ مولاي عبد الله الرقاني³¹: نسبة لمؤسسها الشيخ مولاي عبد الله بن مولاي علي الشريف، ونسبته إلى رقان لأنها منشأه الأول ومسقط رأسه، وقد بنى قصره للسكن والضيافة، وأسس زاويته الموجودة حالياً، وتشير بعض الكتابات ١ لمية أنه كان من المخلصين العاملين، وقد شهدت له أعلام عصره بالولاية العظمى والمقام الأسمى³²، كالعلامة محمد بن أب المزرمي والشيخ الإمام الصوفي الرقادي الكنتي.

ومما يؤثر عنه كثرة قراءة الأوراد واشتغال الوقت بالطاعات، إذ كان في حلقاته صاحب هيبة ومهابة وديانة وصيانة وأمانة ورعاية حتى انتقل إلى رحمة الله عام 1148هـ/1737م³³. وقد ذكر صاحب مخطوط (نسيم النفحات): "أن للزاوية أوقاف موقوفة على المسجد والفقراء وأبناء السبيل وعلى الطلبة الذين يقرؤون ويحتمون في كل يوم ختمة (سلكة) من القرآن العظيم على تلك الأضرحة، وهذه الزاوية لا يسكنها إلا أبناء الرقاني مع مواليهم وأولاد الشيخ مولاي عبد المالك"³⁴.

وإلى جانب قيام الزاوية بتعليم القرآن وتحفيظه فقد كانت دار للإقامة والضيافة، إذ يأتي إليها سكان الصحراء والمسافرون لمختلف الأغراض، ولا يزال ضريح مولاي عبد الله الرقاني مزاراً للعديد من القاصدين إليه من مختلف الجهات، وتقام له سنوياً زيارة يختم فيها القرآن الكريم ويتم فيها تذاكر مآثر هذا الولي الصالح³⁵. وفي الجيل اللاحق له كان يلقب (بالقطب) وهو لقب صوفي لا يناله إلا من تدرج في مدارج الطريقة وشهد له الناس بالصلاح.

وقد ذكر صاحب مخطوط (الدرة الفاخرة) بعض أعيان الصلحاء والمشاهير الفضلاء الزهاد بتوات، وذكر منهم السيد مولاي عبد الله الرقاني الذي قال عنه: "كان زاهدا عابدا كثير الخير، وكان للناس فيه اعتقاد كبير، وكان يضرب بعبادته المثل، وكان ذا منزلة عظيمة في نفوس الناس"³⁶ إلى أن قال: "واستمرت الولاية في ولده سيدنا ومولانا عبد المالك وكان كبير

القدر وافر ا رمة وله كرامات وعجائب" ³⁷

ويذكر البرتلي بخصوص تصوف مولاي عبد المالك أنه: "أخذ الأوراد والطريقة عن والده الشيخ مولاي عبد الله الرقاني، عن الشيخ سيدي محمد بن عبد الرحمان بن أبي زيان، عن سيدي مبارك العنبري الغزواني، عن الشيخ سيدي محمد بن ناصر الدرعي، عن سيدي عبد الله بن حسين الرقي، عن سيدي أحمد بن يوسف الملياني، عن الشيخ العارف بالله تعالى الجامع بين علم الشريعة و ا قيققة سيدي أحمد زروق الفاسي، عن سيدي أحمد بن عقبة ا ضرمي، عن سيدي أبي ا سن علي بن أبي وفا، عن القرافي، عن سيدي أبي العباس أحمد بن عطاء الله الإسكندري، وفي بعض النسخ عند ذكر السيد أحمد بن عقبة ا ضرمي، عن سيدي يحي القادري، عن سيدي علي بن وفا، عن والده سيدي محمد بن وفا، عن سيدي داوود بن الباخلي، عن الشيخ تاج الدين أبي الفضل أحمد بن عطاء الله، عن سيدي أبي العباس المرسي، عن القطب الكبير أبي ا سن الشاذلي، عن سيدي مولاي عبد السلام بن مشيش ا سيني الإدريسي، عن سيدي عبد الرحمان المدني، سيدي أبي أحمد، عن سيدي أبي مدين شعيب، عن سيدي علي حزرهم، عن سيدب أبي يعزى، عن سيدي أبي بكر بن العربي، عن سيدي أبي حامد الغزالي، عن أبي محمد الجوني، عن الشيخ أبي طالب المكي، عن الشيخ الجري، عن إمام الطائفة سيدي أبي القاسم الجنيد..." ³⁸

ومن صلحاء توات المتصوفين السيد محمد بن مولاي هبية الله، والسيد مولاي المهدي بن مولاي عبد السلام ³⁹ صاحب المآثر العديدة. وقد أقبل بعض التواتيون على بناء الزوايا الصوفية والتهافت على المشيخة، وكان يشرف على الزوايا الفرعية داخل توات نخبة من فقهاء توات، ولم يمض وقت طويل حتى اكتسب التواتيون خبرة في هذا المجال، فتراهم قد أسسوا زوايا أم مستقلة تعمل في نفس ا قل الديني ⁴⁰. ويبقى الإشكال القائم هو: ما هي مميزات الزوايا الصوفية؟ وما هي العوامل التي ساعدت على استمرارها؟

إن أهم ما تتميز به الزاوية الصوفية عن الزاوية العلمية، هي روح ا بيوية الذي يتسم به نشاط الزاوية الصوفية، الأمر الذي ساعدها على الاستمرار، وقابلية التطور والتكيف مع كل المستجدات بعد وفاة الشيخ المؤسس، وقدرتها على التعامل مع يطها القريب، وأصل هذه ا بيوية في مسيرة الزوايا الصوفية يرجع إلى العوامل الآتية:

1- اختيار مكان التأسيس: لم يكن اختيار مكان بناء الزاوية الصوفية اعتباراً ولا عشوائياً بل كان الشيخ المؤسس يتحرى الدقة في اختيار المكان⁴¹ وهكذا نلاحظ أن عدداً من الزوايا الصوفية ، قد أسسها أصحابها في ملتقى طرق القوافل، وعلى طول الممرات الطرية التي تربط واحات توات بالمناطق المجاورة لها، فزاوية الرقاني مثلاً كانت مأوى للعديد من سكان الصحراء والمسافرين، وكان شيوخ الزاوية يوفرون كل لوازم الراحة والضيافة والأمن للقوافل التجارية.

2- شخصية الشيخ الصوفي: تلعب شخصية الشيخ المؤسس للزاوية الصوفية دوراً أساسياً في استمرارية الزاوية بوضع أسس تطورها مع مرور الزمن، فقد كان الشيخ يختار من بين أتباعه من يأنس فيه القدرة على التكلف، والكفاءة في التدبير والرص على تطوير إمكانيات الزاوية المادية وضمان استمرار دورها التصوفي للعثور على تلميذ موهوب يكون بإمكانه استخلاف الشيخ في علمه وتدريسه وهذا هو حال زاوية كنتة.

3- مرونة الأذكار: من العوامل التي ساهمت أيضاً في استمرار الزاوية الصوفية بتوات مرونة الذكر، فقد كان شيوخ الطرق الصوفية بهذه المنطقة يراعون العوامل النفسية والقدرات العقلية لأتباعهم ومريديهم، فكانوا يعينون لكل فئة من الناس ما يصلح لها من الأذكار، فالطالب الذي يحفظ القرآن الكريم له نصيب من الذكر أقل من حصص العامي، وحصص المرأة من الذكر أقل من الرجل وأدنى مراتب الورد عدداً معيناً من الاستغفار والهيلة وأعلىها أن لا يفتر لسان المريد عن الذكر في كل وقت وحين⁴². وتتفق الزوايا الصوفية بتوات على التدرج في الأذكار، كما يتضح ذلك من أورد زاوية كنتة القادرية بالإضافة إلى زاوية قصر الجديد.

4- فتح باب الرجاء أمام الأتباع: كان غالبية شيوخ الطرق الصوفية ومقدمي الزوايا، يتمتعون بذكاء فيه حدة، وحس قوي يهتكون به سدافة النفوس، وفطنة يكشفون بها ما خفي من الأمور، وهدهود في الطبع لا تحركه الهزاهز، وقدرة عالية على استكناه مكنونات النفوس البشرية، هذه الصفات كانت تؤهل شيوخ الطرق دون غيرهم للتحكم بمهمة عالية في إدارة إرادة المريدين⁴³، الذين يختلفون أصلاً من حيث الانتماء القبلي، ومن حيث تراتب الشرائح الاجتماعية، والعمل بدأب وحذب على تشذيب غلواء الروح البدوية في أعماق نفوسهم، والانتقال بهم من سلوك تغلب عليه الأنانية والانفرادية إلى سلوك يركز على التسامح وروح الجماعة. وفي هذا الإطار كان شيوخ الطرق الصوفية بمناطق توات يفتحون باب الرجاء والخلاص أمام مريدهم وذلك من خلال ماكانوا يثبثونه في الأتباع من أقوال تفتح

باب الرجاء واسعا على مصراعيه أمام كل الذين يشعرون أنهم أسرفوا على أنفسهم فيما سلف من العمر، وأن طريق الخلاص هو الالتحاق بهذه الطريقة أو تلك.

وهكذا نلاحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه الزوايا العلمية تتفوق على نفسها بموت العالم المؤسس وانقراض أهل العلم بها، كانت الزوايا الصوفية تضع لنفسها إطارا صوفيا يركز على بعض الأدبيات والأذكار الخاصة يتجدد مع كل شيخ يتولى تدبير شؤون الزاوية.

بفضل هذه العوامل التي حاولنا إبرازها، تمكنت الزوايا الصوفية بواحات توات من خلق مجال حيوي يحمي وجودها ويضمن لها الاستمرار، وهذا ما يحل عدد من شيوخ الزوايا الصوفية من التفكير في توسيع مجال نفوذها والإكثار من الأتباع والمريدين.

أما عن الزوايا الكنتية فقد تجاوزت الإطار المحلي للإقليم وامتدت إلى مجالات جغرافية مختلفة من الصحراء الكبرى، ويبيّن ذلك نسيدي محمد بن المختار الكنتي (ت1242هـ): "إن كنتة قبيلة من قبائل الزوايا، المتقدمة التي لا نسبة لها في الرابة والبغي وليسوا من عرف ذلك واتسم به متقدم، دخلوا في غمار الزوايا الذين هم على أنحاء منهم الذين لا يحملون السلاح ولا يتخذون الأتباع ولا يواسون للصوص وهم مع ذلك متسيرون بسيرة الزوايا متدينون، يتعلمون العلم ويعلمونه وفيهم العلماء والأولياء، ثم من تعدى عليهم مدفوع المواساة من لوارب، دفعوه عن أنفسهم وأموالهم وحرمتهم بما بأيديهم، جالبا ذلك عليهم ما هو جالبه.. فإن وقع بين القبيلتين منهم نزاع وتشاجر في ثائرة ردها إلى الله ورسوله.."⁴⁴

ومن خلال هذه الوثيقة نستشف بعض الأدوار الطلائعية التي قامت بها الزوايا الكنتية داخل توات وخارجها، علاوة على إسهاماتها الفكرية والعلمية التي أثرت بها خزائن المنطقة، كما عملت على ترسيخ الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في إفريقيا جنوب الصحراء.

2- دور الزوايا ووظائفها بتوات:

في الأدبيات المتوفرة لا يوجد تصنيف ولا تعريف سوسيولوجي للزاوية وربما وجب رفض هذه التسمية التي تركز على وضع مظاهر جد متنوعة تحت نفس المفهوم ودراسة كل منها على أساس ظاهرة مستقلة.⁴⁵

إن النقطة الأساسية التي يجب الإشارة إليها دائما هي أن الزاوية متعددة الوظائف،

وا اصل أن الزاوية في معناها الأكثر بساطة والأكثر فهما تظهر أساسا مثل هيئة اجتماعية، وهو الشكل الذي ظل محتفيا وراء المضمون السوسيولوجي الأكثر غنى. وقد تصبح الزاوية- كشكل مؤسسي- عندما تقاس بحجم الخدمات التي تقدمها في بيئتها وتنوع الأدوار الموكلة إليها.⁴⁶

وقد ذكر صاحب مخطوط (نسيم النفحات) زوايا توات واصفا بعض عوائدها في قوله: "ومن عاداتهم إكرام الضيف، والمسافر لا يحتاج إلى حمل الزاد معه، لأن في كل قصر من قصورها عادات، فإذا كان القصر فيه زاوية لها أحباس على إطعام الطعام للضياف، فإن المسافر يقصد دار الزاوية فيجد فيها كل ما يحتاج إليه ومن معه، فيجد حتى علف الدواب.. وما أكثر هذه الزوايا في ذلك القطر العزيز المبارك"⁴⁷. ومن هذه المهام أو الخدمات النبيلة التي كانت تقوم بها الزاوية منذ النشأة ولا زالت تؤدي بعضها نذكر منها على سبيل الذكر لا ا صر:⁴⁸

- تحفيظ القرآن،
- تعليم اللغة العربية قراءة وكتابة ونشرها مع تعاليم الإسلام،
- جمع الزكاة والصدقات والندور والكفارات وصرفها على أهلها من الفقراء والمساكين وإيواء السابلة،
- حل المشاكل ا ياتية والفصل في القضايا الدينية،
- خلق نوع من الاستقرار والتوازن بين القبائل المتنافسة،
- اربة اليهود وطردهم من توات وغيرها من المناطق المجاورة،
- التكفل باليتامى والتكفل بشؤونهم،
- الإشراف على قافلة ا ح 49 وتنظيمها،
- القيام بصيانة وتجديد شبكة الفقافير وغرس النخيل،
- بناء دور الضيافة،
- بناء ا صون والقصور المتمثلة في القصبة حماية السكان من الاعتداءات والغارات الخارجية،
- اربة الدواب ذات السموم كالأفاعي والعقارب،
- نشر الإسلام في كثير من المناطق المجاورة والقصية للإقليم،

— حفر الآبار في الطريق التي تربط بين البلدان الصحراوية،

— نسخ الكتب واقتنائها ووضع خزائن للمخطوطات،

— التصدي للحملات التبشيرية التصيرية،... الخ

أ- دورها الديني والعلمي:

تعددت وظائف الزوايا التواتية وشاھت كثيرا مثيلاھا في كونھا مركز إشعاع ديني بحيث كان الهدف الأساسي هو خدمة الدين الإسلامي ونشره، وتخرج منها نوابغ العلماء وكبارهم أمثال:

— الشيخ سيدي أمجد بن أبي محمد التواتي التمنيطي (ت1008هـ)،

— الشيخ محمد بن أب المزري (ت1160هـ)،

— الشيخ سيدي عمر بن عبد القادر التلاني (ت1152هـ)،

— الشيخ محمد بن عبد الرحمان البلبالي (ت1244هـ)،

— الشيخ عبد الرحمان بن عمر التلاني (ت1189هـ)، وغيرهم كثيرون...

ويتجلى الدور الديني للزوايا في كونها مكانا تقام بها الصلوات، ويتلى فيها القرآن والأذكار. والدراسة داخل الزاوية غير مددة، وتتوقف المدة على استيعاب الطالب المواد المقررة للحفظ والتعلم.⁵⁰

وتحولت الزوايا إلى مراكز إشعاع ونشاط فكري عظيمين، بل أحيانا الملجأ الوحيد للتعليم وتبادل الأفكار والنقاش. ولم تغفل زوايا توات الدور الاجتماعي والثقافي، إذ كانت تنظم السفر إلى الحج عبر شبكة أمنية ولوجيستية هامة في زمن انتشرت فيه الفتن والروب، وكانت تشرف على توفير الإيواء لعدد كبير من أبناء السبيل ومن طلبة العلم، وقد تجلّى الدور العلمي في كونها مركز للدراسة والمعرفة في مجال تواجدها.

ب- دورها الاجتماعي:

تعددت مساهمة الزوايا اجتماعيا، ومن الخدمات المتعددة أنها كانت مأوى اجتماعي للسابلة والمنقطعين والمتاجين، توفر لهم الطعام والنزل. وقد ذكر صاحب مخطوط (نسيم النفحات) زوايا توات في معرض حديثه عن عادات سكان الاقليم بقوله: "ومن عادتهم إكرام الضيف، والمسافر لا يحتاج إلى حمل الزاد معه، لأن في كل قصر من قصورها عادات،

فإذا كان القصر فيه زاوية لها أحباس على إطعام الطعام للضياف، فإن المسافر يقصد دار الزاوية فيجد فيها كل ما يحتاج إليه ومن معه، فيجد حتى علف الدواب.. وما أكثر هذه الزوايا في ذلك القطر العزيز المبارك"⁵¹.

وهي مركز استشفائي حيث توفر الراحة النفسية للمتعبين والمرضى، ولها دور قانوني يتمثل في قيام مشايخها بالفصل في المنازعات و كبح دور الخلافات، فكان يتم الانتقال من الزاوية بالتهليل إلى القصور المجاورة لإقامة الصلح⁵².

- دور الوساطة: وهي خلاف دور التحكيم بين الجماعة نفسها، أو بين الجماعة والهيئة الإقليمية.

- دور إيديولوجي: يربط القبيلة أو الجماعة بالأمة.

والزاوية هي مكان للاجتماع، ويتضح المظهر الاجتماعي بكل وضوح في البادية، فهي طلة لإيواء التاجر أو المسافر العادي، وهي المكان الذي تقام فيه المواسم بانتظام.

وقد قامت الزوايا في أغلب الأحيان بتقديم خدمات اجتماعية عديدة منها:

- خدمات صحية قتل وجمع اشرات الضارة المتواجدة في القصور.

- اخته بعضها بركب ا جيج لوقوعها على الطريق مثل زاوية سيدي ا ماج بلقاسم بتميمون، وزاوية سيدي عبد الله السبع، وزاوية سيدي بونعامة بأقبلي⁵³.

- ساهمت في تنظيم التعاون بين الأفراد في القصر أو القرية مثل التوزيع التي يتعاون فيها جميع الناس.

- ساهمت بعض الزوايا الكبرى في إيجاد عمل مستقر لكثير من الأشخاص سواء داخل الزاوية أو في البساتين أو الأراضي التي تملكها خارج يط القصر.

- لقد كانت الزوايا منذ تأسيسها مركزا لوحدة القبيلة، وملجأ للفقراء والمساكين، و طلة لعابري السبيل، ومأوى اليتامى، كما أنها كانت قبلة للمتخاصمين من أجل فض نزاعاتهم.

- هي صمام أمان في مجال العقيدة، وقد ملئت الفراغات الإيديولوجية، وبالتالي

وقفت أمام الاندثار الضاري للمجتمع. كما عملت على تطوير العمران، وازدهار الدراسات اللغوية و الفنون الأدبية، كالشعر الملحون، كما ساهمت - في الوقت ذاته - في انفاظ على التوازن الروحي و الذاكرة التراثية للأمة.

خاتمة:

وانطلاقاً مما سبق يتبين لنا أن الزاوية هي مؤسسة دينية روحية اجتماعية إسلامية، وقد أصبحت مع مرور الزمان مركزاً للحياة الدينية والعلمية، حيث عمل أهلها على تربية وتعليم الجماهير، فأصبحت مراكز تستهوي قلوب الناس من مختلف الفئات والطبقات، يأتون إليها تقرباً لله وطلباً للعلم.

لقد وازن التواتيون بين كل القيم والمثل الرائعة وبين ما تتطلبه الحياة، ولهذا حرصت كل زاوية على تأسيس مدرستها العلمية والقرآنية، فإن أعجزها الظرف على الإنفاق بالنسبة للأولى، فإن الثانية كانت في ازدهار كبير، ومن ثمة نشطت حركة حفظ القرآن الكريم والتفقه في قراءاته ور 4.

كما يمكننا القول أن زوايا توات عرفت أوج عزها خلال القرن 12-13هـ/ 18 و19م وقد ساهمت في إحياء الحركة العلمية بتوات، كما أن إشعاعها الصوفي قد تجاوز صحراء المغرب الأوسط (الجزائر) وجوارها مثل إقليم فزان جنوب ليبيا، وبلاد الجريد جنوب تونس، وإقليم السودان الغربي والأوسط.

وبالجملة، فإن هذه الزوايا كانت بحق مراكز إشعاع علمي وثقافي وروحي تربوي، وكان دورها عظيماً في إفاضة على مقومات أمتنا الإسلامية، ولا يمكن أن ننكر ما قامت به الزوايا الصوفية في توات من دور في الإصلاح ودعم ركائز الجهاد والمقاومة ضد التل الأجنبي الغاشم⁵⁴.

الهوامش:

¹ ورد في الموسوعة الصوفية تعريف الزاوية أنها: ركن في المسجد، أو دار مستقلة تقام فيها الصلاة، وتعتقد حلقات الدرس والذكر داخلها... وكانت الزاوية وما تزال من بيوت الصوفية، ولعلها الأرخ تكلفة والأكثر شيوعاً عن الخانقاه والرباطات.

ينظر: د. عبد المنعم الفني، الموسوعة الصوفية، ط1، مكتبة مديبولي، القاهرة، 1424هـ/ 2003م، ص 779 الجليلاني جبريل، مرجع سابق، ص 152. وقد قدم الأستاذ محمد حجي جملة من المفاهيم للزاوية، وذلك حسب الأدوار التي تضطلع بها في الزمان والمكان، يراجع: محمد حجي، الزاوية الدلانية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988م، ص 23 وما يليها.

² جبريل الجليلاني: تعليم الكبار في ظل الحضارة الإسلامية، منشورات جامعة الفاتح ليبيا 1998م، ص 152.

³ تطرح الزاوية إشكالا في تعريفها، وهذا ما دفع الشيخ العلامة المرحوم الشيخ محمد باي بلعالم إلى اولة فك الإشكال القائم في بعض الأبيات في معاني الزاوية حسب اختلاف المناطق والزمان يقول فيها:

أما الزاوية فهي ركن يبنى	كدير أو صومعة في المبنى
وفي شمال القارة السمراء	ينمي لما خ بالأولياء
وقيل اسم لبناء قد جمع	مدرسة وغرفا لها تبع
فيجد الطالب فيها مثوى	وهي للضيوف أيضا مأوى
فهي على الجملة دار الدين	ومنزل للضيف دون مين
وهي في الشرق تسمى بالرباط	وكل منشأ يُعد للنشاط
وعرفت في صدر ثامن القرون	بأنها المسجد وا رز الحصون
فيها المرافق لكل طالب	وهي ا حامية لكل هارب
فهي دار الصلح والملاءمة	وهي دار الخبر والمسالمة

ينظر: محمد باي بلعالم، الرحلة العلية إلى منطقة توات، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 316.

⁴ أنظر: دائرة المعارف الإسلامية، العدد التاسع من المجلد العاشر، ص 331-332.

⁵ George.Marçais : L'art Musulman, universitaire de France, Paris 1962, p129.

Et L'architecture Musulmane d'occident, Paris 1954, p284.

⁶ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 131.

⁷ المرجع نفسه، ص 131.

⁸ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961م، ص 923.

⁹ الطرق الصوفية: الطريق في العربية معناه السبيل، وهي عبارة عن منهج أخلاقي يحدد عمليا ضروب السلوك الفردي، ثم أصبحت عبارة عن جملة مراسيم للتدبير الروحي المعمولة به من أجل المعاشرة في الجماعات الإخوانية، وبذلك تتمايز بينها بحسب غاياتها ومقاصدها، وقد تكون هناك الطريقة الواحدة، وإنما تختلف باختلاف الأمصار والعصور. وبالطريقة يتحقق للشيخ أن يصل بالمريدين إلى مطلوبات التصوف وهي في نهاية المطاف التحقق باق سبحانه وتعالى.

ينظر: عبد المنعم الفني، المرجع السابق، ص 780.

¹⁰ أنظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19/20م، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، الجزائر، 1998م، ص 340-341.

¹¹ محمد بن عبد الكريم المكي، جوهره المعاني في تعريف ما ثبت لدي من علماء الألف الثاني، مخطوط، خزنة مدرسة سيدي أحمد ديدى - تمنطيط، أدرار، الجزائر، ص 30-31.

¹² يذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله أن من بين الأدوار الإيجابية للزوايا الريفية حرصها على التعليم، فألى جانب وظيفتها الدينية، كانت معهداً لتعليم الشباب وتنوير العامة وهو ما لاحظته الباحثة عند الوقوف على بعض زوايا توات.

يراجع: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998م، ص 268 وما بعدها.

¹³ رافت الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس 1972م، ص ص 94-95.

¹⁴ هو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن محمد المكي التلمساني، ولد بالقرب من تلمسان وعلى الأرجح بمواطن قبيلة مغيلة البربرية بالغرب الجزائري، نشأ بتلمسان، حيث تلقى تعليمه على يد شيوخها، ثم تحول إلى مدن أخرى بالمغرب الأوسط والأقصى لمتابعة دراسته، فأخذ عن الشيخ يحي بن يدير وعن الشيخ عبد الرحمان النعالي عالم الجزائر ووليها (ت 875هـ/1470م)، كما درس على الشيخ أبي العباس الوغليسي ببجاية، فاكسب ثقافة دينية وأدبية أهلته لأن يعد من علماء عصره، فنال التقدير وحظي بالإحترام من العديد من العلماء العلماء. جاء بعد ذلك إلى توات وبالتحديد إلى حاضرة تمنطيط - عاصمة الاقليم حينها - عام 882هـ/1477م، وكان المكي من أكابر علماء القرن التاسع الهجري، لما اشتهر به من ثورة على تخلف وانحراف المنطقة التي هاجر إليها عقب ظروف خاصة بالمغرب الأوسط (الجزائر)، وقد اتخذ المكي منطقة توات وتمنطيط مستقراً ومجالاً للدعوة وتجديد روح الإسلام ثم اتصل بحكام الهوسنة الوثنيين بالسودان الغربي، وكانت له مآورات مع الحاج محمد الاسيقا حاكم سنغاي، كما كان للمكي مواقف مهمة من سيطرة اليهود على تجارة السودان الغربي، فحارب نفوذهم ودعاهم إلى الالتزام بالعهود والنصوص الإسلامية والقوانين الضابطة لعلاقات المسلمين بأهل الذمة في الدولة الإسلامية.

أنظر: د. ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999م، ص 266. أحمد بن يحي الوشيري، كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية، نشر وتعليق الأستاذ: محمد الأمين بلغيث، مؤسسة لافوميك للنشر والتوزيع، الجزائر 1985م، (مقدمة الحق) ص ص 05-13.

محمد بن عبد الكريم المكي التلمساني، مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تحقيق وتقديم رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968م، ص 16 وما بعدها.

Bargés (L'abbé), complément de l'histoire des Beni zeïyan, rois de Tlemcen, Paris 1887, p389.

¹⁵ أحمد احمدي، محمد بن عبد الكريم المغيلي رائد ا ركة الفكرية في منطقة توات: عصره وآثاره، رسالة ماجستير في التاريخ وا ضارة الإسلامية، قسم ا ضارة الإسلامية، كلية ا ضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران، 2000/1999م، ص 70.

¹⁶ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

¹⁷ يذكر أن هذا الاسم المسماة به الآن إنما سرى لها من قصر قديم كان بقرها يسمى تينلان وتفرقت أهله، وقام الشيخ المذكور بحبس الفقاقير والبساتين على تلك الزاوية.

ينظر: سيدي عمر عبد العزيز، قطف الزهرات من أخبار علماء توات، دار هومة، الجزائر 2005م، ص 80.
وانظر أيضا: عبد الرحمان باعثمان، "أعلام العائلة التينلانية ودورهم العلمي في اقليم توات خلال القرن 12هـ/18م، دراسة من خلال الوثائق ا لمية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع الموسوم بـ "إسهامات علماء توات في ا ركة الفكرية والثقافية ابان العصر ا ديث 1500-2000م، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، يومي: 19-20 أبريل 2010م، ص 5-14، عمل غير منشور.

¹⁸ أولاد مولاي علي الشريف السجل ماسي يتفرون اليوم في قرى : أولف الوسط ، وتيط ، واينغر وفرع آخر من أولاده يوجد في توات الوسطى.

¹⁹ الهبله: هي إحدى قصور مقاطعة تسابيت.

²⁰ Voinot (L), « Le Tidikelt, étude sur la géographie L'histoire et les Mœurs du Pays », Bulletin de la société de Géographie et D'archéologie de la Province D'Oran, T-29, 1909, p70.

²¹ قام إقليم فزان بدور مشهود في تاريخ الصحراء الكبرى سياسيا واقتصاديا وفكريا، وكان أحد المعابر الهامة التي ربطت بين أجزاء القارة الإفريقية، كما يخترقه أحد طريقي ا ح للذين يمران بليبيا. ومنذ أوائل القرن السادس عشر تمكنت أسرة أولاد محمد التي تنحدر من أصل مغربي من إقامة حكم وراثي بفزان عاصمته مرزق، وقد حاول الأتراك العثمانيون مد سيطرتهم إلى فزان، ولكن الأمور آلت إلى أولاد محمد في ا كم، مع دفع الخراج وهو ما انتظم أيضا خلال العهد القرمانلي حتى سنة 1228هـ.

ينظر: شارل فيرو، ا وليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتعليق: محمد عبد الكريم الوافي، ط2، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1983م، ص 152.

²² يذكر الشيخ عبد الرحمان بن عمر التتلاي (ت 1189هـ) في رحلته لأداء فريضة ا ح أثناء مروره بالزاوية المذكورة فيقول: "... ثم رحلنا لزاوية أبي نعمة نفعا الله به وزرناه وهو الذي أحيا سنة ا ح من بلاد توات وبلاد التكرور فأقمنا بها أربعة أيام واستأجرنا هناك دليلا من الطوارق...". ينظر: محمد باي بلعالم، الغصن الداني في ترجمة وحياة الشيخ عبد الرحمان بن عمر التتلاي، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 62.

²³ محمد باي بلعالم، الرحلة العلية، ج1، مرجع سابق، ص 400.

²⁴ من بين الأعلام البارزين الذين درسوا على يده الشيخ محمد بن أب المزمري. ينظر: أحمد أب الصافي جعفري، محمد بن أب المزمري 1160هـ حياته وأثاره، ط1، دار الكتاب العربي، القبة الجزائر، 2004م، ص

61.

- ²⁵ للتعرف أكثر على أعلام العائلة البكرية ينظر: الحاج محمد العالم البكراوي، الدرة البهية في الشجرة البكرية، مخطوط، خزانة مدرسة سيدي أحمد ديدني بتمنيط، أدرار، الجزائر. أنظر أيضا: عبد الحميد بكري، النبذة في تاريخ توات وأعلامها، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2005م، ص 56.
- ²⁶ عبد الحميد بكري، المرجع نفسه، ص 143-144.
- ²⁷ تحتوي القصيدة على (26) بيتا ينظر: المرجع السابق، ص 145-146.
- ²⁸ الصديق حاج أحمد، التاريخ الثقافي لإقليم توات من ق 10هـ - 14هـ، مديرية الثقافة بأدرار 2003م، ص 62.
- ²⁹ يذكر أن الشيخ سيد علي بن حنيني قد عاصر الشيخ سيدي البكري وكانت تربطه به علاقة قوية، وصداقة متينة وكان كثيراً ما يتردد على تمنيط لزيارة صديقه. وهذا مما يؤكد لنا أن دور هاتين المؤسستين كان دوراً موضوعياً ناضجاً، الغرض منه التعليم والتعلم ليس غير، وأقول إن الشهرة العالمين الجليلين سيد البكري وسيد علي بن حنيني أن اشتهرا قصرا تمنيط وزاجلو بنهضة علمية مرموقة، وبخاصة في العلوم اللغوية والدينية، وهذا متعارف عليه عندنا في توات حتى اليوم.
- ³⁰ يحي بوغزيز، مرجع سابق، ص 132.
- ³¹ وهي تقع غرب قصر تاوريرت أحد قصور رقان - جنوب مدينة أدرار.
- ³² غيتاوي مولاي التهامي، سلسلة النواة في إبراز شخصيات من علماء وصا ي إقليم توات، ج 1، المطبعة ا مدينة للفنون المطبعية، الجزائر، 2005م، ص ص 30-31.
- ³³ المرجع نفسه، ص 31.
- ³⁴ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي، نسيم النفحات في ذكر جوانب من أخبار توات، مخطوط، الخزانة الطاهرية بسالي - رقان - أدرار، الجزائر، ص 150.
- ³⁵ غيتاوي مولاي التهامي، المرجع السابق، ج 1، ص ص 21-33.
- ³⁶ محمد بن عبد القادر بن عمر التلاني، الدرة الفاخرة في ذكر المشايخ التواتية، مخطوط، خزانة سيدي أحمد ديدني تمنيط أدرار، الجزائر، ص 20.
- ³⁷ المصدر نفسه، وقد ذكر صاحب كتاب (فتح الشكور) الكثير من كرامات الشيخ مولاي عبد المالك الرقاني أمسكنا عن ذكرها في هذا المقام مع أننا نؤمن ونصدق بالكرامة للأولياء.
- لمعرفة ترجمة حياة الشيخ المذكور ينظر: البرتلي أي عبد الله الطالب، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني و محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص 201-206.
- ³⁸ البرتلي، المصدر نفسه، ص 205.
- وقد نظم الشيخ محمد ابن أب قصيدة في مدح مولاي عبد المالك الرقاني وتعداد أشياخه ينظر: أحمد أب الصافي جعفري، مرجع سابق، ص 83-85.
- ³⁹ الدرة الفاخرة، المصدر السابق، ص 20..

⁴⁰ كان عدد الزوايا الصوفية بالجزائر في غرة القرن الرابع عشر للهجرة يبلغ 349 زاوية كما كان عدد الإخوان يقرب من الثلاثمائة ألف، ينظر:

Coppolani(x), les confréries religieuses musulmanes, Alger, 1897, p215.
⁴¹ غالبا ما كان شيوخ الطرق الصوفية هم الذين يختارون المكان المعين لبناء الزوايا حيث يوجهون للمكان أحد أتباعهم المقربين.

⁴² يذكر أحد الباحثين أن أغلب الكتبيين كانوا ينتمون إلى الطريقة القادرية، وتتم عملية الأذكار عند التقاء المريدين بطريقة هادئة، سواء أكانت فردية أم جماعية تحت إشراف مقدم الطريقة.

ينظر: د. محمد حوتية، توات والأزواد، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2007م، ص180 وما بعدها.
⁴³ ينظر: الطاهر بو ناي، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و 7 هجرية/12 و 13 ميلادية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004م، ص288.

ويذكر أن الشيخ العالم صاحب الكرامات السيد عبد الله بن عامر بن عبد الخالق سبع الإدريسي بعد تأسيسه لدار العلم والزاوية قدم إليه الطلبة من كل حذب وصوب وقدم إليه المريدون يطلبون سر وطريقة سيدي أحمد الكرزازي الذي بدأ في تلقينها للعامة مع إجازتهم فيها. للمزيد ينظر: "سبع قطب ثقافي وديني" مجلة النخلة، العدد الثاني، مجمع القروط-أدرار، 2006م، ص20-21.

⁴⁴ سيدي محمد ولد سيد المختار الكنتي، الرسالة الغلاوية، مخطوط، خزنة شيخ الركب النبوي، أقبلي-أدرار، الجزائر، ص55.

⁴⁶ Laroui (A), les Origines Sociales et culturelles du nationalisme marocain , maspéro, Paris 1977, PP139-146.
⁴⁶ Ibid.

⁴⁷ نسيم النفحات، مصدر سابق، ص34.
⁴⁸ ينظر: الرحلة العلية، ج1، ص316 وما يليها. سرير ميلود وآخرون، دور الزوايا الثقافي والعلمي في منطقة توات، ج1، جامعة أدرار، (دت)، ص39. (عمل غير منشور).

⁴⁹ لقد دفعت الضرورة إلى تنظيم الحج في رحلات جماعية، طلبا للحماية وتيسيرا على الراغبين في أداء الفريضة، وعرف ذلك بركب الحج الذي كانت تشرف عليه هيئة من شيخ الركب وأعوانه، وقد يكون للركب قاضيه وقائده وحرّاسه من الجنود، والقائمون على خدمته خاصة إذا كان يصحبه بعض رجال الدولة من الأمراء والوزراء والعقائل، وقد يكلف رؤساء الركب بتبليغ الأمانات وتوزيع الصلات والهدايا خلال الطريق وفي الحجج الشريفة، كما كان للركب رايته، وطلبه للنداء للقيام والقعود، وكان يسلك طريقا متبعا مألوف بفدافده وآباره ومراحل، وهو ما خلّده مرافقوه من الرحالة على مرّ القرون. وقد تعددت أركب الحجج بتعدد البلاد، وكانت تلتقي خلال الطريق أو في المدن الكبرى التي خصصت بها مواضع لنزولهم. فالركب التواتي كان يمرّ بفدافده وما يصل إلى طرابلس ينزلون بساحة الأزرارية الواقعة بالمنشية شرقي القلعة. ليواصل طريقه فيما بعد إلى البقاع المقدسة مرورا بمصر.

حول ركب ا ماج ينظر: محمد المنوني، ركب ا ماج المغربي، معهد مولاي ا سن، تطوان 1953م. د. عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحافي، مطبعة فضالة (د.ت)، ص 108-115.

⁵⁰ فرج مود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، المؤسسة الوطنية للكتاب، والديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م، ص 86.

⁵¹ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي، نسيم النفحات في ذكر جوانب من أخبار توات، مخطوط ، الخزانة الطاهرية بسالي - رقان - أدرار، ص 34.

⁵² لعل من أبرز تلك الزوايا زاوية مولاي هيبه بتمقطن - أولف الشرفاء، وزاوية شيخ الركب النبوي بأقبلي، وزاوية سيدي بلقاسم بتيميمون.

⁵³ الشيخ محمد باي بلعالم، مقابلة شفوية أجراها الباحث معه بمدينة أولف بتاريخ: 16 جوان 2006م. وقد توفاه الأجل رحمه الله وأعلى مقامه في الصاين أواخر شهر أبريل 2009م.

⁵⁴ يذكر أحد الباحثين أن ا ماج المهدي باجودا يعتبر هو الممثل ا قيقلي للحركة السنوسية بمقاطعة عين صالح وجوارها، الذي كان له في الأخير شرف الجهاد والاستشهاد في أولى معارك المقاومات الشعبية بمنطقة تيديكلت، والتي تعرف بمعركة "الفقيرة" في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

ينظر: د. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصرة، دار ابن كثير لبنان، ودار البلاغ للنشر والتوزيع الجزائر 1422هـ/2001م، ص 71.

المراصد الفلكية وأبرز أجهزتها الفلكية في الحضارة الإسلامية

بكير بوعروة

قسم التاريخ المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000 الجزائر

إن أهم ما يميز المساهمات العلمية العربية الإسلامية انتهاج سبيل التجريب والأرصاء وسيلة لتنمية المعرفة وتطويرها، لذلك حرص العرب المسلمون على تطوير الآلات اللازمة لتحقيق أفضل الأرصاد وأدقها على عهدهم وقد ذكر حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون" عدداً من الأجهزة الفلكية وقال معرفا لهذا التخصص: "إن علم الآلات الرصدية هو فرع من فروع علم الهيئة، وهو علم يتعرض منه كيفية تصنيع الآلات الرصدية قبل الشروع بالرصد، فإن الرصد لا يتم إلا بآلات كثيرة".

وإلى جانب ما قام به الفلكيون العرب المسلمون من ابتكار وتطوير وتصنيع للآلات الفلكية فإنهم ألفوا الكتب والرسائل التي توضح استخدام الآلات الفلكية، ومن ذلك كتاب الخازن المسمى "كتاب الآلات العجيبة" وغيره. وفيما يلي وصف مقتضب لأهم الأجهزة والآلات الفلكية التي ابتكرها أو طورها العرب المسلمون.

المراصد الإسلامية:

إن الاهتمام بالأرصاد الفلكية له في الحضارة الإسلامية أسباب شرعية وأخرى علمية، فقال (ص) في محكم تنزيله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾¹، لقد درس علماء الإسلام الشؤون الدينية ثم العلمية بالتوازي بل لقد كان الدين دافعا وأساسا

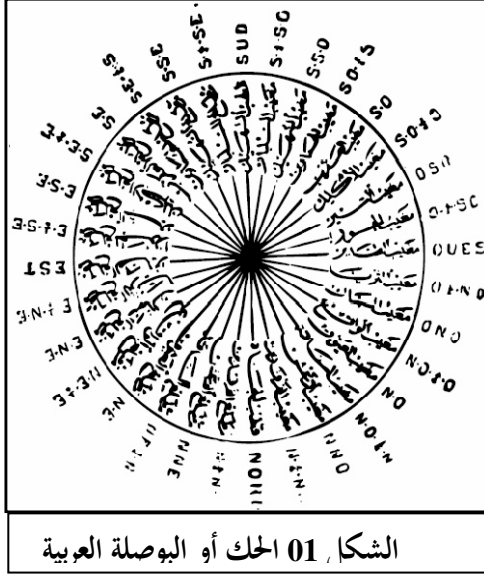
للبحث الدقيق في الأمور العلمية البحتة ومن بينها علم الفلك من أجل استعمالاته التعبدية كمعرفة أوقات الشعائر وكذا للتطلع والبحث في مظاهره المتعددة، مثل: الخسوف والكسوف وتحديد أزياج الكواكب، وخطوط الطول والعرض للبلدان وحجم الكواكب، ونظام الكون المحيط.

كان من نتائج هذا الاهتمام ظهور المراصد الفلكية في أقطار البلاد الإسلامية، وسميت بعدة أسماء فنجدها قد سميت في كتب التاريخ: بيت الرصد²، أو دار الرصد³ أو الرصدخان⁴ أو الرصد⁵ وكلها تسميات لشيء واحد يعد من بين أهم المؤسسات العلمية في الحضارة العربية الإسلامية. فالرصد هو أساس علم الفلك ويعول عليه في تعيين أماكن النجوم وتحديد حركاتها وتصنيفها في أزياج محددة، ولم يتخلف العرب عن نظرائهم اليونانيين في إنشاء المراصد فمنذ القرن 9 الميلادي كانت الأرصاد والمراقبات الفلكية تجري في بغداد ودمشق ومصر ومراغة وسمرقند وفي الأندلس⁶، وكان العلماء المبكرون يقومون بأرصادهم الفردية، ثم بدأت المراصد تؤسس تباعاً لتكون مؤسسات علمية للدراسات الفلكية العلمية.

عرف العالم الإسلامي عددا هاما من المراصد الإسلامية لاستعمالها في أغراض تعبدية وعلمية بحثية، وأول من أنشأ مرصدا فلكيا هو المأمون رغم أن هناك من يرى بأن الأمويين سبقوا العباسيين في هذا المضمار بإنشاء مرصد بدمشق⁷ وذلك بالشماسية ببغداد، كما أنشأ أبناء موسى بن شاكر مرصدين بباب الطاق وسمراء، ومرصد بني الأعمى، وبني الفاطميون عددا منها في القاهرة، وفي بلاد العجم الإسلامية بنيت المراصد في نيسابور وسمرقند، ولعل أشهر المراصد وأكبرها فهو مرصد مراغة الذي بناه العالم الفلكي نصر الدين الطوسي هولاكو.

وكانت هناك العديد من المراصد الفلكية هنا وهناك مشرقا ومغربا واستعمل المسلمون عددا من الأجهزة الفلكية المختلفة وطوروها كذا ابتكروا عددا منها، ولعل أهمها هي:

1. الحلك: عرف العرب المسلمون البوصلة بعدة أسماء فهي "بيت الإبرة" أو "الحقة" أو "الحك" أو "الديرة"، وهي التي هي اختراع عربي-وليس صيني⁸ عرف باستخدامها قبلهم الملاح ابن ماجد الملاح العربي الشهير⁹، الذي كتب فيها شعرا فقال:



وجدد الآلات قبل السفر كحقة أو قياس أو حجر وقد استخدموها لتحديد الاتجاهات ومن أجل تحديد القبلة¹⁰ وأيضا في الملاحة البحرية حيث كانت السفن الإسلامية تبحر عباب البحار شرقاً وغرباً وذلك في القرن 6 و 5 هجريين،¹¹ و 12 من الميلااد وإن أشهر أنواع البوصلات هي تلك التي تدعى بالأخنان وكانت تحوي 32 اتجاه وتسمى وردة الرياح¹¹، وقد ساعدت

المسلمين كثيراً في سير البحار والمحيطات غزوا أو تجارة، أما هذه الأقسام فقسمت إلى ما يسمى "بالأخنان" وكل واحد منها يشير إلى ناحية من نواحي السفينة، وفي الوقت نفسه يشير إلى موقع معين في الأفق كأن يكون مطلع (شروق) أو مغرب (غروب) نجم معين من النجوم الالامعة في بروج معروفة، فاعتبروا نجم القطب الشمالي المعروف عندهم بالجدي يشير إلى الشمال ونجم سهيل يشير إلى الجنوب ومطلع الفرقدين والنعش والناقة تشير إلى اتجاهات شرق الشمال ونجم النسر الطائر الذي يشير إلى الشرق ومطلع الجوزاء والتير والإكليل إلى جنوب الشرق ومطلع القرب إلى الجنوب الشرقي، ومطلع الحمارين وسهيل والسلبار إلى شرق الجنوب ويشير مغرب السلبار والحمارين إلى غرب الجنوب كما تم تقسيم كل خن إلى سبعة أصابع وسمو الإصبع ترفاً، وكل أربعة أصابع تسمى "ذبان" وعلى هذا يكون:

$$\text{الخن} = 360 \div 32 = 11.25 \text{ درجة}$$

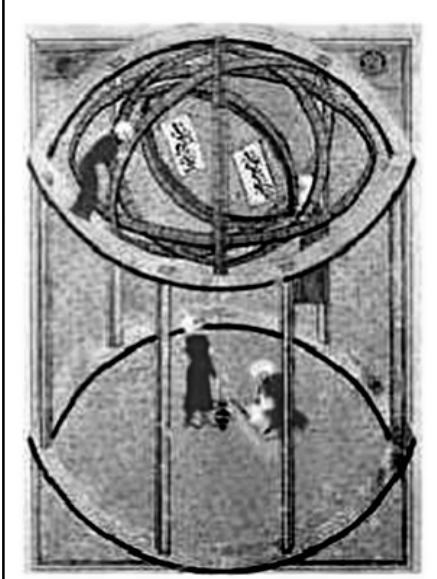
$$\text{الإصبع} = 11.25 \div 7 = 1.6 \text{ درجة}$$

$$\text{الذبان} = \text{أربع أصابع} = 6.4 \text{ درجة}$$

إن أصل نظام الإخنان غير معروف لكن متابعة ماكتب عنه في كتب الملاحة العربية تؤكد أن النظام نشأ وتطور في منطقة البحر العربي والمحيط الهندي وذلك يظهر من خلال النجوم

المعتمدة في شروقها وغروبها مما يؤكد استقلالية هذا النظام عن النظم الأوربية وقد ذكر البحار العربي الماهر ابن ماجد ذلك في كتابه المعروف "الفوائد في أصول علم البحر والقواعد".

2. ذات الحلق: بذات الحلق وهي عبارة عن مجموعة من الحلق المتداخلة تستعمل لتمثيل حركة السماء ومن أجل رصد الكواكب¹²، وتعد من الأجهزة التي عرفها المسلمون،



الشكل 02 ذات الحلق

وصنعوها من أجل الرصد والبحث والمحاولة ادراك وتمثيل حركات الكون فذات الحلق أو المخلقة من بين أضخم الآلات الفلكية التي صنعها المسلمون، بل لعلها الأضخم على الإطلاق¹³، وقد نقلت صناعتها من اليونان، فظهرت بادئا عند المأمون بن هارون الرشيد¹⁴ (198-218هـ/813-833م) إذ كلف بصناعتها خالد بن خلف المروزي¹⁵، إلا أنه لم يتم انجازها كاملة¹⁶ فلما مات المأمون ذهب عمله هباء ونُسي وأُغفل.

أما شكل المخلقة أو ذات الحلق فقد وصفها المؤرخون بأنها جسم حلقي ضخم يتألف من خمس حلقات¹⁷ أو ست

حلقات¹⁸ كما قد تضم سبعا وحتى تسعا¹⁹، وفي وسط هذه الحلقات نجد كرة معلقة²⁰، تمثل الأرض²¹، وهذه الحلقات تمثل كل واحدة منها موضعا في الفلك²².

وقد صنعها عباس بن فرناس التكرياني²³ بلاد الأندلس، وجعلها تتكون من تسع حلقات²⁴. كما صنعها أبو إسحاق الرُّزْقَالِي وسماها بالكرة ذات الحلق²⁵، وكان يستخدمها في معرفة خطوط العرض للنيرين الشمس والقمر وكذا النجوم، وهو حتما يكون قد تأثر بمواطنه عباس بن فرناس بالإضافة إلى مؤلفات المشاركة.

أما أهم وظائف هذه الآلة عند الرصاد الإسلاميين فهي كما عددها اليعقوبي بما

يعادل 39 عملية فلكية²⁶ وكما تستخدم أيضا لمعرفة الأوقات، ويقول فيها ابن خلدون بأنها تمثل حركات الفلك السماوية التقريبية، إلا أنه يصفها بقوله أنها غير دقيقة ولا هي مطابقة للواقع السماوي كما أن الآلة تطابق حركتها مع الأفلاك تقريبا ولا تعطى بالتحقيق فإذا طال الزمان ظهر ذلك التفاوت²⁷، وربما لهذا السبب أهمل صنعها.

3. ذات السمات والارتفاع: وهذه الآلة اخترعت من قبل علماء الفلك العرب المسلمين ولم تنقل أو تطور نقلا ممن سبقهم من الحضارات، وهي عبارة عن نصف حلقة دائرية على قطرها يتصل سطح لأسطوانة متوازية الأضلاع قطرها يساوي قطر الحلق تستعمل في دراسة السمات وزاوية إرتفاع الشمس عند ذلك الوقت.²⁸

4. ذات الأوتار: وهي أربع أسطوانات مربعة يمكن أن تعمل عن استخدام الحلقة الإعتدالية في النهار إلا أنه يمكن الاستدلال بها في الليل أيضاً.

5. ذات الشعبتين: وهي ثلاث مساطر مثبتة على كرسي مسطح يتم به معرفة إرتفاع الأجرام السماوية.²⁹

6. ذات الجيب: وهي عبارة عن مسطرتين منتظمتين مثل مساطر ذات الشعبتين.³⁰

7. ذات الربع أو الربعية: وهي آلة على شكل ربع دائرة مدرجة بمقياس للدراجات مرسوم على طرف قوسها كما يرسم على القوس أرقام تدل على الوقت أثناء النهار ويرسم على الجزء الوسطي من الربعية خطوط تدل على حركة الشمس والقمر. تعلق الربعية بشكل رأسي وذلك بواسطة ثقل رصاصي مربوط بخيط وتستخدم كتاب زوايا الإرتفاع والإنخفاض للأجرام السماوية بدقة، وهناك أنواع كثيرة من الربيعات.

8. السدسية: وهي آلة تستخدم لأغراض قياس الزوايا الفلكية ومنها ما يمكن حساب الأحجام الزاوية للأجرام السماوية وبالتالي معرفة أبعادها عن طريق حساب اختلاف المنظر.

وتوجد آلات فلكية أخرى مثل آلة دائرة المعدل وذات المثلث والصفحة الزرقاوية والكرة السماوية وغيرها.

9. المشبهة بالمناطق: كثيرة الفوائد في معرفة ما بين الكوكبين من البعد وهي: ثلاث مساطر اثنتان: منتظمتان انتظام ذات الشعبتين زمنها الربع المسطري وذات الثقبين والبنكام الرصدي وغير ذلك³¹

10. اللبنة: وهي حلقة أداة مربعة مستوية يستدل بها على الميل الكلي وأبعاد الكواكب وعروض البلدان³²

11. الحلقة الإعتدالية: وهي حلقة معدنية تنصب في سطح دائرة المعدل ليعلم بها التحويل الإعتدالي.³³

12. الأسطرلابات:

يعد الأسطرلاب من بين أبرز الآلات الفلكية التي صنعها المسلمون بل لعلها الأبرز على



الشكل رقم 03 ، الأسطرلاب المسطح

الإطلاق، فهي آلة عجيبة، عرفت عند البابليين، واليونان بتطويرها، ويذكر أن أرسطاخوس اليوناني استعمل الأسطرلاب في رصد النجوم كما أن هيبارخوس صنع إسطرلاباً في القرن الثاني قبل الميلاد.

وقد أهتم الفلكيون العرب المسلمون بالأسطرلاب وطوروه ليكون آلة على درجة عالية من الدقة فأضافوا إليه أجزاء عديدة حتى أصبح جهازاً معقداً ودقيقاً، ويحتاج الى خبرة واسعة للتمكن من إستعماله، فيعد الأسطرلاب

من أشهر وأهم الأجهزة الفلكية التي عرفت في العصور الإسلامية،³⁴ ويستخدمه الفلكيون والمبجمون على حد سواء في شتى المجالات الرصدية والتنجمية وأيضاً في الملاحة البحرية³⁵، والأسطرلاب ومعناه ميزان الشمس،³⁶ ويقال له أيضاً أسطرلاب، والصواب أصطُرلاب، ومن بين الأسماء التي أطلقت عليه أيضاً الآلة الشريفة³⁷، وخصيصة النجوم وأيضاً ساعة الأيام الخوالي³⁸، وهذا الجهاز الفلكي الهام الذي تعاقب عليه المسلمون في مختلف البلدان والعصور استعمالاً وتطويراً، وأفردوا له علماً خاصاً هو: علم الأسطرلاب، فهو العلم

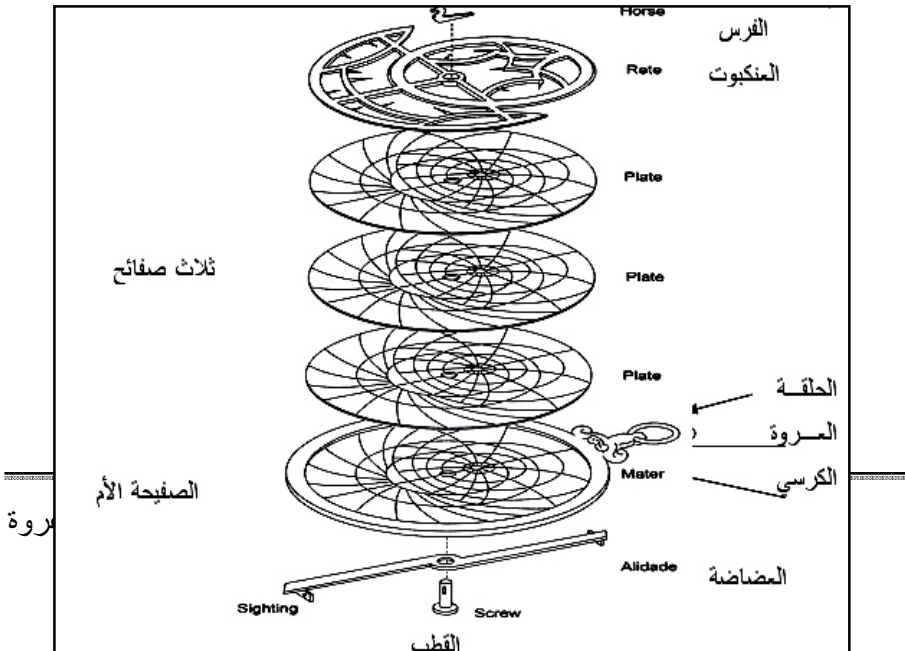
يُفَصِّلُ في: ذكره، وذكر فروع وطرق استعماله وذكر فوائده الكثيرة ويستخدم لإيجاد بعض المسائل الفلكية الهامة، كسَمَتُ القبلة³⁹، ووقت الصلاة⁴⁰، ومعرفة الطالع، ومعرفة الأوقات⁴¹، وارتفاع الشمس، وكذا عروض البلدان، وأيضا تحديد زوايا ارتفاع الأجرام السماوية عن الأفق في أي مكان⁴²، ويدرك به علم الأبعاد، و دوران الأفلاك، وعلم الكسوف⁴³، وحساب الزمن⁴⁴... (هذا في الجانب الفلكي البحت) أما الجانب الرياضي فيستخدم في الاستعمالات الرياضية وحساب المثلثات وقياس الارتفاعات والمسافات المختلفة وذكر القفطي بأن مُحمَّد بن سعيد السرقسطي المعروف بابن المشاط الأسطرلابي الأندلسي أنه رأى لجابر بن حيان⁴⁵ بمدينة مصر تأليف في عمل الأسطرلاب يتضمن 1000 استخدام⁴⁶، مع ملاحظة ارتباط العلم الرياضي بعلم الفلك ارتباطا وثيقا.

(أ) أنواع الأسطرلاب: أنواع الأسطرلابات كثيرة، وأسماؤها مشتقة من صورها كالهلال من الهلال، الزورقي، والصدفي، والمسرطن، والمبطح وأشبه ذلك، وهناك أيضا: "النم، الثلث، الجنوبي، الرصدي السدسي، السرطان المنح، السفرجلي الشمالي، الصليبي، العشر العقري، الغائب، القوسي، اللولبي، المجيب، المطبل، النصف المسطري، الإهليجي"⁴⁷، الأسطرلاب الكري⁴⁸ وهو كرة فوقها نصف كرة مُشَبَّكة بمنزلة العنكبوت، وقد يحوي الأسطرلاب مربعا يسمى بمربع بطليموس الذي اعتمد عليه الخوارزمي لابتكار الربع المجيب ومنها صنع الطوسي عصاه الشهيرة وهي نوع من أنواع الأسطرلاب⁴⁹، ومنه الأسطرلاب المسطح الأشهر، وتوجد منه حاليا نسخة واحدة كاملة بأكسفورد⁵⁰.

(ب) أجزاء الأسطرلاب: ينقسم الأسطرلاب عند المسلمين على العموم إلى عدة أقسام هامة وهي⁵¹:

1. العلاقة: هي الحلقة التي يعلق بها الأسطرلاب المسطح عادة⁵²
2. الأم tympan: هي الصفيحة السفلى، التي تضم جميع الأجزاء في الأسطرلاب.
3. الحجرة: هي الحلقة المحيطة بالصفائح⁵³ الملتصقة بالصفيحة السفلى، وقد تكون مقسومة بـ 360 قسما.
4. العنكبوت: هي الشبكة التي عليها البروج والعظام من الكواكب الثابتة.
5. منطقة البروج في العنكبوت: هي المقسومة بدرج البروج.
6. المَرِي: زيادة، عند رأس الجدي يماس الحجرة.

7. المَقْنَطَرَات، أما آلة المَقْنَطَرَات فهي أقواس متوالية متضائقة يخرج بعضها من مدار الجُذْي وبعضها الآخر من خط الزوال وتنتهي كلها إلى مدار السرطان.
8. خطوط الساعات: هي الخطوط المتباعدة، وهي تحت المَقْنَطَرَات.
9. خط الاستواء: هو الخط المقسوم الآخذ من المشرق إلى المغرب المار على مركز الصفيحة.
10. خط نصف النهار: هو الخط الذي يقطع خط الاستواء على زوايا قائمة وابتدأه من العروة، وهو خط وهمي على سطح الأرض تكون الشمس فيه أفقية في الزوال
11. الفرس: قطعة شبيهة بصورة الفرس يشد بها العنكبوت على الصفائح.
12. القطب (المحور): هو الوتد الجامع للصفائح والعنكبوت.
- أما ظهر الأسطرلاب فيقسم إلى 360 درجة ويقسم إلى أربعة أرباع متساوية تكتب في بعضه أسماء البروج وإشارات توجيهية أخرى⁵⁴، وتثبت العضاضة فوقه وتدور حوله، وقسم المسلمون الدقيقة إلى 12 قسما ويضم كل قسم خمس ثوان⁵⁵.
- 1- العَضَاضَةُ (alidade): شبه مسطرة لها شطيتان، تسمى: اللَّيْنَتَ يَنْ وفي وسط كل شظية ثقب، وتكون هذه العضاضة على ظهر الأسطرلاب. (أنظر الملحق رقم: 08، ص 126).
- وعادة ففي الأسطرلابات تبدل الأرقام بالحروف الدالة على إعداد معينة⁵⁶، كما يستعاض برسم الكوكبات الاثني عشر الثابتة بكتابة أسمائها.
- انظر إلى أقسام الأسطرلاب في الشكل الموالي:



شكل 04: أجزاء الأسطرلاب الأساسية

مكونات أسطرلاب عادي والعنكبوت موضوعة على الصفيحة وهي موضوعة على الأم وهذه الصفائح مثبتة بينما تتحرك العنكبوت بحرية فوق الصفيحة المناسبة وتوجد هنا 3 صفائح التي وكل هذا محفوظ بالقطب الملتصق بإسفين على رأس فرس هذا الرسم مأخوذ من كتاب⁵⁷

المزاوِل والساعات:

استعمل المسلمون أنواعا من الساعات الشمسية وتعد من بين أجمل ما صنع المسلمون وقد برع المسلمون في صناعة الساعات⁵⁸، وقيس الزمن باستخدام عدة وسائل وضعها أهل الفن لمعرفة درجات الليل وساعات النهار، لقد ابتكر المسلمون المزاوِل الشمسية بأشكال عديدة، فمنها الدائرية التي يوضع في مركزها محور ظاهر، يحدد بواسطتها الزمن ومعرفة موضع الشمس وإجراء التقاويم، ومنها المزاوِل المتنقلة استخدمت في الرحلات وأطلق عليها اسم ساعة الرحلة⁵⁹، ومنها الثابتة في مكان واحد التي يراها الجميع لتحقيق مصالحهم، وتوضع المزاوِل الثابتة عادة بالمساجد، وقد لمت الساعات بالإسلام تسميات عديدة فمن أنواعها الشهيرة صندوق الساعات، ودبة الساعات، المَكْحَلَّة، واللوح، ومنها البَنْكَامُ⁶⁰، الأسطرلاب⁶¹ والطَّرْجَهَارَةُ⁶²، البَسَائِطُ، والقَائِمَاتُ، والمِائِلَاتُ من الرِّخَامَات⁶³، ومنها الحمائريات والصفاريات⁶⁴.

وقد قسّمت أجزاء هذه الساعات إلى أقسام بحسب شكلها وأطلقت عليها عدة تسميات منها: ساق الجرادة sakke el jeradah والأسطوانة، والمخروط، الحافر، الحلزون⁶⁵ وغيرها واشتهر بها كتاب أبي الحسن المراكشي⁶⁶.

كما أن هناك المَوَازِ، أو الحَطَّارُ، وهو ما يعرف اليوم بالبندول⁶⁷ صنعه ابن يونس المصري⁶⁸، ويستعمل لمعرفة الفترات الزمنية في رصد الكواكب⁶⁹، كما اكتشف رقاص الساعة

لحساب الزمن⁷⁰ واستعمله في ساعات دَقَاقَةٍ ومن الأندلس انتقلت هذه الأفكار وغيرها إلى أوروبا⁷¹.

الخاتمة

مما سبق يبرز بأن هنالك كم هام من المراصد الفلكية في العالم الإسلامي وقد ركزت في هذا البحث على الآلات المشرقية منها خصوصا والتي لا تختلف كثيرا عن الآلات الرصدية المغربية الأندلسية خاصة، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن المراصد في بلاد المغرب لم ترق أبدا إلى مثيلاتها المشرقية في أهميتها، ولكن وعلى الرغم من ذلك فلقد بلغت شأوا بعيدا من حيث النتائج المتحصل عليها في البحث وإعداد الجداول الفلكية والمخططات الرصدية المعروفة بالأزياج⁷².

وفي الحقيقة ليس بحثي رغم بعض مصطلحاته الفلكية العلمية الدقيقة سوى محاولة، لسبر أغوار بعض الأجهزة الفلكية الدقيقة التي كانت تستعمل في هذه المراصد الفلكية الراقية، وطبعا لا تزال الكثير من الأجهزة والآلات غير مدروسة بصفة كاملة وتحتاج بالتالي إلى دراسات كثيرة، إلا أنني اكتفيت بذكر أشهرها، فمثلا إن تاريخ الأسطrolاب الأندلسي لوحده يحتاج لبحث كامل بل لرسالة متخصصة وذلك بما يتميز به هذا الجهاز الفلكي من خصائص فريدة وفريدة جدا تميزه عن كل الأسطrolابات التي عرفها التاريخ العلمي في المشرق أو أية حضارة سبقته.

الهوامش

¹ آل عمران/[191]

² ابن العربي (أبو الفرج غريغوريوس بن أهارون الملقب) (توفي في حدود سنة 1266هـ)، تاريخ مختصر الدول، تح: سلام المنصور، مجّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م، ص 145. أنظر صورة المرصد في الملحق رقم: 05، ص 123.

القفطي جمال الدين (ت646هـ)، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تح: مجّد أمين الخانجي الكتي، مطبعة السعادة، مصر، 1326، ص 56.

³ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1067/1017هـ، ج1، ص 906.

⁴ ابن يونس المصري، المصدر السابق، ص 19.

⁵ القفطي، المصدر نفسه، ص 277.

⁶ جورجى زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، تح حسين مؤنس، دار الهلال، 1973، ج3، ص 215 . وأنظر أيضاً: محمد عبد الر مان مرجبا، المرجع في تاريخ العلوم عند العرب، دار الجيل بيروت 1998م، ص 515 .

⁷ محمد عبد الر مان مرجبا، الجامع في تاريخ العلوم عند العرب، منشورات البحر الأبيض المتوسط بيروت، وعويدات بيروت، ص 442.

⁸ Louis Viardo ، Histoire des Arabes et des Mores d'Espagne ، t2 ، Pagnerre éditeur ، 1851 ، P 148 . ص 122 . 04 : رقم الملحق رقم: 04 .

⁹ الزركلي، الزركلي خير الدين، الأعلام قاموس لأشبه تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الطبعة 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1986، ج 1، ص 200 .

ابن ماجد (بعد 904هـ/بعد 1498م) أ د بن ماجد بن محمد السعدي النجدي من أهل نجد، شهاب الدين، المعلم، أسد البحر، ابن أبي الركائب، وقد يقال له (السائح ماجد) من كبار ربابة العرب في البحر الأ م وخليج البربر والمحيط الهندي وخليج بنجالة وبحر الصين، ومن علماء فن الملاحة وتاريخه عند العرب وهو كما في مجلة المجمع العلمي العربي، الربان الذي أرشد قائد الأسطول البرتغالي فاسكو دي غاما Vasco de Gama في رحلته من مالندي Melinde على ساحل إفريقية الشرقية إلى (كلكتا) في الهند سنة 1498م، فهو أحرى بلقب مكتشف طريق الهند. وفيها نقلا عن (برتن) الانكليزي أن بحارة عدن سنة 1854م، كانوا إذا أرادوا السفر قرؤا الفاتحة (للشيخ ماجد) مخترع الإبرة المغناطيسية والمراد بالشيخ ماجد. أنظر: محمد حسن العيدروس، ابن ماجد الفلاح الفلكي دار الممتني للطباعة والنشر، أبو ظبي 1992، ص 19.

¹⁰ عبد الر مان بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي، بغية المسترشدين، ج 1، دار الفكر، ص 79.

¹¹ أنور عبد العليم، الملاحة وعلوم البحر عند العرب، 1979 دار المعرفة، الكويت، ص 155.

¹² ابن العربي، (الفرج غريغوريوس بن أهارون الملطبي)، (ت في حدود سنة 1266هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: سلام المنصور، محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م، ص 66.

¹³ أ د عبد الرزاق أ د، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى العلوم العقلية دار الفكر العربي، القاهرة،

1411هـ/1991م، ص 64.

صنع أبو سعيد بن قرقة الطبيب المصري لمصر الوزير الفاطمي الأفضل شاهناه بجبل المقطم، فقيل للأفضل بأن ابن الأفضل أسرف في كبر الحلقة وعظمها ومقدارها فلما عاتبه (لو اختصرت منها كان أهون) فأجابته (وحق نعمتك لو أمكنني أن أعمل حلقة تكون رجلها الواحدة على الأهرام والأخرى على التنور (عبر النيل) فعلت، فكلما كبرت الآلة صح التحرير، وأين هذا في العلم العلوي، للمزيد أنظر: المقرئ (تقي الدين أ د بن علي) (ت 845هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الآثار المعروف بالخطط المقرئية، تح: محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ج2، ص 650 .

¹⁴ محمد عبد الله عنان، الآثار الإسلامية الباقية في البرتغال وإسبانيا، ط2، مطبعة الخانجي، القاهرة،

1417هـ/1997م، ص 30.

¹⁵ ابن النديم، الفهرست، دار المعارف للطباعة والنشر سوسة تونس، د ن س، ص 396.

¹⁶ ابن خلدون، المقدمة، تح: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1421/2001م، ج1، ص 462.

- ¹⁷ حاجي خليفة، المرجع السابق، ج 1، ص 906.
- ¹⁸ أ د عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 463.
- ¹⁹ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج 1، ص 136.
- ²⁰ حكمت نجيب عبد الرمان، دراسات في تاريخ العلوم عند العرب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل، ص 298. منها وهي حلقات نحاسية تتركز الأولى على الأرض وتسمى دائرة نصف النهار، ثم دائرة معدل النهار، ودائرة منطقة البروج، ودائرة العرض، ودائرة الميل، والدائرة الشمسية التي يعرف بها سَمَتُ الكواكب.
- ²¹ حورية شريد، الآلات الفلكية في العالم الإسلامي من القرن الرابع إلى الثامن الهجري الموافق للقرن العاشر إلى الرابع عشر الميلادي، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1992م، ص 31.
- ²² محمد حسين محاسنة، أضواء على تاريخ العلوم عند المسلمين، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000-2001 م، ص 203.
- ²³ أ د عبد الباقي، المرجع نفسه، ص 463.
- ²⁴ نفسه
- ²⁵ خوليو سامسو، <العلوم الدقيقة بالأندلس>، الحضارة العربية الإسلامية بالأندلس، ج 2، ص 1326.
- ²⁶ اليعقوبي، المصادر السابق، ج 1، ص 139.
- ²⁷ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 1، ص 462.
- ²⁸ حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 1، ص 81.
- ²⁹ نفسه
- ³⁰ نفسه
- ³¹ نفسه
- ³² نفسه
- ³³ نفسه
- ³⁴ أ د عبد الرزاق أ د، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى العلوم العقلية 1411هـ/1991م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 75.
- ³⁵ أ د عبد الباقي، المرجع السابق، ص 462.
- ³⁶ الدميري كمال الدين، حياة الحيوان الكبرى، طبع بمصر، د ت، ص 27.
- ³⁷ ستانود كب، المسلمون في تاريخ الحضارة، تر: محمد فتحي عثمان، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1402هـ/1982، ص 95-96.
- ³⁸ زيفريد هونكة، شمس العرب تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية في أوروبا، تر: مارون عيسى الخوري وآخرون، دار الجبل الجديدة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1413هـ/1993م، ص 139.
- ³⁹ عبد الحليم القصري سليم زادة، بمجة الألباب في علم الأسطرلاب، الورقة 14 وجهه (مخطوط).

- ⁴⁰ ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت 1993، ج 1، ص 2008 .
- ⁴¹ محمد الحميدي، المصدر السابق، الورقة 9 ظهر .
- ⁴² علي عبد الله الدفاع أثر علماء العرب والمسلمين في تطوير علم الفلك، مؤسسة الرسالة، د ت، ص 33.
- ⁴³ أبو عامر أ مد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، شرح أ مد أمين وآخرين، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1372هـ/1952، مج 3، ص 405
- ⁴⁴ المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (957هـ/346م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دققها: يوسف أسعد داغر، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1385هـ/1965م، ج 1، ص 110.
- ⁴⁵ جابر بن حيان: (103-200هـ/721-815م). أبو موسى للمزيد أنظر: الكتبي (محمد بن شاكر)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1973، ص 275 .
- ⁴⁶ القفطي، المصدر السابق، ص 111 .
- ⁴⁷ يد مجلول النعيمي، <<التراث الفلكي العربي وأثره في العلوم المعاصرة>>، الجماهيرية العظمى، ص ص 501-502 .
- ⁴⁸ الأسطرلاب الكروي هو اختصار للأسطرلاب الكروي وهو الأفضل. Astrolabium Redondo أنظر: زيفريد هونكة، المرجع السابق، ص 138. وأنظر أيضا الملحق رقم: 06، ص 124 .
- ⁴⁹ أنور عبد الحليم، المرجع السابق، ص 142.
- ⁵⁰ علي محمد عوين، <<العلم التجريبي عند العرب>>، التراث العلمي العربي في العلوم الأساسية، بيروت، 1991، ص 136.
- ⁵¹ عبد الحليم القصري سليم زادة، بحجة الألباب في علم الأسطرلاب.
- ⁵² أ مد عبد الرزاق أ مد، المرجع السابق، ص 77.
- ⁵³ أنظر أنواعا من الصفائح، الملحق رقم: 07، ص 125 .
- ⁵⁴ أ مد عبد الباقي، المرجع السابق، ص 463.
- ⁵⁵ نفسه، ص 462.
- ⁵⁶ أ مد عبد الرزاق أ مد، المرجع السابق، ص 77.
- ⁵⁷ David A. King , Ibid , vol 2 , p 349 , Instruments of Mass Calculation
- ⁵⁸ محمد الصادق عبد اللطيف، <<تعامل العربي مع المعرفة الصوت والصدى الصورة والانعكاس>>، مجلة التاريخ العربي، ج 1، ص 7958.
- ⁵⁹ هونكة، المرجع السابق، ص 141.
- ⁶⁰ نفسه، ص 143 .
- ⁶¹ حاجي خليفة، المرجع السابق، ج 2، ص 1706.
- ⁶² ساعة تسير بالماء ومما قيل في طَرْجَةِ رَاقِة . قالها أبو الفتح كشاجم يصفها: تقضي به الخمس في وقت الوجوب وإن غطي على الشمس أو على القمر

- وإن سهرت لأسباب تَوَرَّقني عرفت مقدار ما ألقى من السهر
وأنظر أيضاً، النويري، (شهاب الدين بن أ.د بن عبد الوهاب)، نهاية الأرب في فنون الأدب، مطابع
كوستاتسوماس وشركائه، القاهرة، ووزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر، السنة 1401هـ/1980م، ج 1، ص155، 165
⁶³ حاجي خليفة، المرجع السابق، ج 1، ص147 .
⁶⁴ هي من بين ما أنتج ابن باصة الأندلسي المؤقت الغرناطي المسلم ذي الأصول اليهودية. أنظر:
لسان الدين الخطيب، المصدر السابق، ج1، ص 204 .
⁶⁵ توجد رسالة في معرفة وضع ساعات الخلزون لعبد الله بن عبد الرحمن الطولوني، وتتضمن هذه
الرسالة جداول ظلال وأبعاد المَقْنَطَرَات. أنظر: المخطوطات العراقية في المتحف العراقي لصاحبيه أسامة
ناصر النقشبندى وظمياء مُجَدَّ عباس، ص 118.
⁶⁶ للشيخ أبو علي: حسن بن علي المراكشي المتوفى: سنة له: جامع المبادي والغايات في علم الميقات
وهو: أعظم ما صنف في هذا الفن، ورتبه على أربعة فنون، الأول: في الحسابيات، وهو يشتمل على: 37
فصلاً، الثاني: في وضع الآلات وهو يشتمل على: سبعة أقسام، الثالث: في العمل بالآلات وهو مشتمل
على: 15 باباً، الرابع: مطارحات يحصل بها القوة وهو يشتمل على: أربعة أبواب في كل منها: مسائل على
طريق الجبر والمقابلة. أنظر: كشف الظنون، ج 1، ص572 .
⁶⁷ ينسب الغربيون العمل لغاليليو ويسمونه بالبندول نسبة للكلمة اللاتينية باندوليوم ومعناه المتدلي
أو المعلق. أنظر: سمير عراي، علوم الفلك والرياضيات والجغرافيا عند علماء العرب المسلمين، دار الكتاب
الحديث، 1419هـ/1999م ص 28 . كما يؤكد فؤاد صروف في كتابه(أثر العرب في نهضة الفكر العلمي)أن
إبن يونس المصري، أبو الحسين علي بن أبي سعيد الصفدي الكلام المنجم سبق لغاليليو بستة قرون . أنظر:
مُجَدَّ فرشوخ، موسوعة عباقرة الاسلام في الفلك، ج 5، ص 218 . بينما يقول الأستاذ: (Maquis de
Laplace) بأن العرب استخدموه لحساب الزمن . أنظر المرجع السابق، . p 68 ويؤيده Virdot louis
بأنه عربي، المرجع السابق ص 140.
⁶⁸ أبو الحسن علي بن أبي سعيد عبد الرحمن بن أ.د بن يونس المصري، اشتهر بالفلك والرياضيات،
(ت399هـ) وهو صاحب الزيج الحاكمي المعروف بزيج ابن يونس، وهو في 4 مجلدات، وقد أنجزه بأمر من
عبد العزيز أبو الحاكم صاحب مصر، ابن خلكان، (أبو العباس شمس الدين أ.د بن مُجَدَّ بن أبي بكر)
(ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: مُجَدَّ عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، 1417هـ/1997م، ج3، ص429.
⁶⁹ ابن خلكان، المصدر السابق ص 28، وانظر كذلك: قدرى حافظ طوقان، علماء العرب وما
أعطوه للحضارة، الفاخريّة، الرياض، دار الكتاب العربي، بيروت، ص151.
⁷⁰ علي عبد الله الدفاع، لحات من تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، مكتبة الخانجي، مصر، ودار
الرافعي، الرياض، 1981م، ص 126

- ⁷¹ عباس محمود العقاد، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، دار تحضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 44. وأنظر أيضا: جودة هلال وآخرين، المرجع السابق، ص 105.
- ⁷² بوعروة بكير، علماء الفلك بالأندلس من بداية الدولة الأموية حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2010/2009، ص 113.

فلسفة التاريخ عند ابن حزم الظاهري

عبد السلام سعد

معهد الفلسفة جامعة الجزائر

تمهيد:

يعتبر أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (384هـ-456هـ/994م-1064م) من أئمة ثمرات فردوسنا المفقود: "الأندلس". «فلقد كان أفحل ذهنٍ إنبثقت عنه الأندلس في جميع عصورها، وهو الذهنية الفريدة التي تمثل الثقافة الأندلسية أصدق تمثيل، ولست أرى هذه الميزة لآخر سواه...»⁽¹⁾ فهو من كبار المفكرين الموسعيين، حيث جمع بين الفقه والحديث والكلام والأصول، ونبغ في الأدب والسياسة والفلسفة والمنطق والتاريخ، كما ألف في الفرق والأديان، وألف في سائر العلوم الإسلامية والإنسانية التي كانت شائعة في عصره. وبحق ما قال فيه الفتح بن خاقان (ت.529هـ): «ما تمتت به الأندلس أن تكون كالعراق ولا حنت الأنفس معه إلى تلك الآفاق».⁽²⁾ ولذا فإن شهرة ابن حزم في مجالات علمية مختلفة، خاصة الفقه والعقائد والحديث والفرق والأديان وغيرها. وقد ذهب المؤرخ المعاصر: محمد عنان إلى القول: «لم تكن صفة المؤرخ لدى أبي محمد - ابن حزم - صفة عارضة اجتمعت إلى جانب صفاته الأساسية الأخرى، وهي أنه فيلسوف من أعظم فلاسفة الشرق والغرب، ولكننا نستطيع القول: إن صفة المؤرخ هي أيضا من صفات ابن حزم الأساسية... ويمكن أن يُصنّف بكتابه: "جمهرة أنساب العرب" وحده، في عداد أكابر المؤرخين».⁽³⁾ ولعلنا من خلال هذه المحاولة، سنحاول لفت وتوجيه الإهتمام إلى قيمة أبحاث ابن حزم الأندلسي التاريخية، وبيان مدى إسهامه في فلسفة التاريخ.

- أولاً: ابن حزم المؤرخ

صحيح أن ابن حزم لم يضع أي مؤلف خاص، في منهج البحث التاريخي مما هو معروف الآن، فهو وإن كان ينتمي إلى المدرسة الظاهرية فقهياً، ومدرسة أهل الحديث المهمة بتوثيق الخبر، ونقده سنداً ومتناً، إلا أنه مع ذلك تجاوز ميدان علم الحديث ليستفيد من أدواته النقدية فيطعم بها دراساته التاريخية، وهو ما أدى إلى تضارب آراء الباحثين حول

تحديد أهمية وقيمة ما كتبه ابن حزم في التاريخ. ففريق يرى أن التاريخ لم يأخذ إلا حيزاً ضيقاًً ويسيراً من مؤلفات ابن حزم، على الرغم من وفرتها وغزارتها، وأن ما قدمه إنما هو مجرد نظرات تاريخية، تؤكد مدى اهتمامه بالروايات التاريخية، ولا تعبر عن أي اهتمام أو انشغال منه بالتأليف في التاريخ.⁽⁴⁾ في حين ذهب فريق ثانٍ إلى تقديم صورة مناقضة للأولى، والتأكيد على أن ابن حزم مؤرخ؛ بل إنه يُعدُّ في عداد أكابر المؤرخين المسلمين المحترفين، بل وأفرَّده بمكانة عالية و متميزة بين المؤرخين. فذهب تلميذه الحميدي (ت.488هـ) إلى القول: «وأبو محمد أعلم بالتواريخ...»⁽⁵⁾ كما وضعه المؤرخ صاعد الأندلسي (ت.463هـ) في مقدمة المؤرخين الأندلسيين بوصفه له، بأنه: «أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام... مع وفور حظّه في المعرفة بالسِّيَر والأخبار».⁽⁶⁾ بل إن بعضهم، بؤاه مكانة عالية في التأليف والكتابة التاريخية، إذ يقول عنه محمد أبو زهرة: «يتقصى التاريخ ويُدَوِّنه متحرّياً الحقيقة، وهو بذلك المؤرخ العميق النظر، يكتب في أدق أجزاء التاريخ وهو الأنساب».⁽⁷⁾ في حين وصفه بعضهم بالمؤرخ الممتاز، الذي حاز على صفات الصدق، وال ضبط والدقة وقوة الملاحظة، وغيرها من الصفات التي جعلت منه راويةً أميناً، ومؤرخاً نزيهاً. أمّا المؤرخ المعاصر "محمد عبد الله عنان" فجعل ابن حزم في عداد المؤرخين المرموقين، أمثال الطبري والمسعودي، مُشيداً بمكانته التاريخية، وبكونه ليس مؤرخاً عادياً، بل هو مؤرخ من طراز نادر.⁽⁸⁾ والمهم من كل ذلك أنه «إلى جانب ثقافته الدينية والمنطقية والفلسفية، كانت له ثقافة تاريخية واسعة... وفي كل ذلك ما يكفي لأن يجعل منه مؤرخاً واسع الأفق، ومحققاً أميناً، والحق أن كتبه قلّما تخلو من إشارات تاريخية».⁽⁹⁾ صحيح أيضاً أن إنتاج ابن حزم التاريخي من حيث الكم، لا يرقى إلى مستوى المؤرخين المشهورين، غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن رسالة: "نقط العروس"⁽¹⁰⁾ تُعدُّ أبرز نموذج لكتابه التاريخية، وكذلك مؤلفاته الأخرى: "جوامع السيرة" و"جمل فتوح الإسلام" و"جمهرة أنساب العرب" و"حجة الوداع" و"رسالة في فضل الأندلس". «فالتاريخ يكاد يكون شائعاً في جميع كتب ابن حزم».⁽¹¹⁾ ومرتبة التاريخ عنده تأتي بعد مجموعة من العلوم وهي: النحو واللغة والمنطق والعلوم الرياضية والطبيعية. «فإذا أحكم ذلك... فلا يكن منه إغفال لمطالعة أخبار الأمم السالفة والخالفة، وقراءة التواريخ القديمة والحديثة...»⁽¹²⁾ ولكن نظراً لأسباب عديدة، قلَّ التأليف والتدوين التاريخيين عند ابن حزم. فبسبب تشوّده ومعاناته، وترحاله الدائم، ثم حرّق معظم كتبه، وما لحقه من الأذى السياسي والفقهّي، إلى جانب المعارك التي كان يخوض غمارها عملياً وعلمياً، فقهاً وفلسفياً وكلامياً وسياسياً وعسكرياً؛ حيث أنه فتح على نفسه جبهات قتالٍ مع سائر المذاهب والطوائف الإسلامية وغير الإسلامية، كل ذلك ساهم في عدم تفرُّغ أبي محمد للتأليف في التاريخ. ومع ذلك فإن

«هم ابن حزم التاريخي كان كامنا في البحث عن القانون التاريخي، فقيمة التاريخ الحقيقية عنده، تنكشف عندما تتم صياغة خلاصات تاريخية سليمة من مجموع الوقائع والأحداث والحقائق بحيث تكون لهذه الخلاصات القدرة على أن تلمّ بمدى تأثير الماضي على الحاضر».⁽¹³⁾ ولقناعة ابن حزم بأهمية التاريخ، وحبّه الشديد له واعتماده عليه، كل ذلك دفعه للعناية به.⁽¹⁴⁾

ولذا فإنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يكون ابن حزم مؤرخاً ممتازاً، فقد اجتمعت له من الصفات الذاتية والموضوعية، ما أهله ليكون رائداً من رواد التاريخ الإسلامي، ومن ذلك مثلاً: الصدق والضبط وقوة الذاكرة والدكاء والدقة، وقوة الملاحظة وحسن الاستدلال وجودة الاستنباط، وربط الأحداث بعضها ببعض، كل ذلك جعل منه راويةً أميناً، ومحققاً نزيهاً، فلا غرو إذن، أن يطلق عليه كبار التقاد والمؤرخين في هذا العصر لقب: "المؤرخ".⁽¹⁵⁾

وقد قرّر ابن حزم أن العلوم سبعة أقسام عند كل الأمم، وفي كل زمان ومكان. وحيث أنّ التاريخ أو "علم الأخبار"⁽¹⁶⁾ كما يسميه هو، يُعتبر من أجلّ وأكمل العلوم عنده، فإنه قسمه إلى أصناف خمسة: «وعلم الأخبار ينقسم على مراتب: إما على الممالك، أو على السنين، وإما على البلاد، وإما على الطبقات، وإما منشوراً. وأصحّ التواريخ عندنا تاريخ الأمة الإسلامية».⁽¹⁷⁾ كما أنه عدّ علم النسب جزءاً من علم الخبر⁽¹⁸⁾ ولأجل ذلك ألف: "جمهرة أنساب العرب"، والمستفاد من كلامه السابق، أنه رتب التاريخ على النحو التالي:

- 1- تاريخ خاص بالممالك - الإمبراطوريات -.
- 2- تاريخ خاص بالسنين - التاريخ الحولي -.
- 3- تاريخ البلاد - التاريخ المحلي -.
- 4- تاريخ طبقات الناس - العلماء والفقهاء والفلاسفة ونحوهم -.
- 5- تاريخ منشور يضم أشتاتاً متنوعة من الفنون - سياسة، آداب، لغة، علوم وغيرها... -.
- 6- علم النسب.⁽¹⁹⁾

ومن هنا فإن النزعة التاريخية لابن حزم، تتجلى من خلال التراث التاريخي الذي تركه. «ونحن نستطيع أن نعتبر مصنّفه الجامع: "الفصل في الملل والأهواء والنحل" تاريخاً مقارناً للأديان والمذاهب الدينية... ولم تخلُ معظم رسائله ومؤلفاته من الإشارات التاريخية ذات المغزى، خاصة: "طوق الحمامة" والذي يشير في مواطن عديدة منه إلى حوادث تاريخية

عاصرها، كما تحوي كتبه الأخرى مجموعة من النوادر والنظائر التاريخية المدهشة، التي يقتضي اقتناصها وتنسيقها مقدرة فائقة ومعرفة شاملة بمختلف التواريخ...»⁽²⁰⁾

وأما المادة التاريخية فهي موجودة في مؤلفاته ورسائله، ومنها: "نقط العروس في تواريخ الخلفاء"، "في أمهات الخلفاء"، "في جمل فتوح الإسلام"، "في أسماء الخلفاء"، "في فضل الأندلس وذكر رجالها" و"طوق الحمامة" و"جوامع السيرة" وغيرها. «فقد أَرخ في مصنّفه الضخم: "الفصل" تاريخاً لاهوتياً مقارناً للأديان، مع إشارات تاريخية لمذاهب النصارى واليهود وغيرهم... كما أن له كتباً أخرى في تاريخ الأنساب والتاريخ السياسي».⁽²¹⁾

ثانياً: مصادر التاريخ:

إذا كان من البديهي أن الكتابة التاريخية لا تنطلق من الفراغ، بل تستند إلى روايات ووقائع وأحداث ماضية يجب على المؤرخ أن يعتمد عليها في تدوينه وكتابته، فإن أبا محمد قد أحاط بكثير من المدونات التاريخية المشرقية والأندلسية، حيث ذكر بعضها وأهمّل بعضها الآخر.⁽²²⁾ فإن السؤال المطروح بهذا الصدد : من أين استمدّ ابن حزم مادّة التاريخيّة؟ وما هي المصادر التي اعتمدها؟ وما غرضه من الكتابة التاريخية؟

لقد تعددت الروافد التي استقى منها ابن حزم معلوماته وثقافته التاريخية، حيث نجد منها المصادر العامة: كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكتب السيرة، وكذلك الكتب المقدسة كالنوراة والإنجيل، إضافة إلى كتب الملل والنحل المختلفة، وأمّهات كتب الأدب والتاريخ وغيرها، وهي كالتالي:

أ- المصادر التي نقل عنها وعرف بها، مثل اعتماده على الطبري وابن حبان وغيرهما.

ب- الوقائع والحوادث التي عايشها.

ج- الأحداث والأخبار التي رواها بالسند.

د- المصادر التي لم ينصّ على العزو إليها، وهذا هو الغالب على مروياته التاريخية.

فهذه أهم المصادر التي اعتمدها في جمع المعلومات التاريخية.⁽²³⁾

ولأرب في أنه استفاد من "فتوح الشام" للواقدي (ت. 257هـ) و"فتوح البلدان" للبلاذري (ت. 279هـ) إذ لا يمكن أن يكون قد فاتته الإطلاع عليهما؛ بل إنه من المستبعد

جدًا ألا يكون طالع التراث التاريخي الأندلسي الذي ظهر مع شيخ مؤرخي الأندلس: عبد الملك بن حبيب (ت. 238هـ) صاحب كتاب: "التاريخ"⁽²⁴⁾ «والراجح عندي أنه استوعب دراسة التاريخ وسجل بعض أحداث الأندلس في بعض كتبه».⁽²⁵⁾

ثالثًا: المنهج التاريخي عند ابن حزم:

لا جدال في أن مناهج البحث، تعتبر من أخصب الحقول الفلسفية في العصر الحديث، ويعتبر نقد النص من أهم الأسس الخورية لمنهج البحث التاريخي، ولهذا بذل علماء المناهج جهدهم في تقنين أصول هذا النقد المنهجي للنصوص، ووضع الضوابط الضرورية له، ومن ثمة تطبيقها على الوثائق والروايات. ومما هو معروف لدى الباحثين في علم التاريخ، قيام المنهج التاريخي على قاعدتين أساسيتين: النقد الخارجي والنقد الداخلي للنصوص، حيث يستنطق الباحث الوثيقة التاريخية، للتأكد من صدقها وإثبات صحتها من فسادها، ولتبيين مصادرها والطرق التي حُفظت بها، وكيفية روايتها ووصولها إلى المؤرخ. ولضبط صحة الرواية ومضمون النصوص، وخلوها من التناقض ونحو ذلك. ومع أن مصطلح المنهج، بمعناه العلمي لم يظهر إلا حديثًا، لكن دلائل وإشارات منهجية عديدة تؤكد وجوده لدى المفكرين القدامى. ولذا يمكننا اعتبار ابن حزم من رواد هذا الفكر في تاريخ الإنسانية. بل إنه "رائد هذا النوع من البحوث في الفكر الإنساني كله" على حدّ تعبير مؤرخ الأديان الفرنسي "لابوليه" في كتابه: "الدراسات المقارنة للأديان".⁽²⁶⁾ ولعل أوضح وأبرز مثال على ذلك، هو نقد ابن حزم لتوراة اليهود، وتطبيقه لمنهج النقد التاريخي على نصوصها.⁽²⁷⁾ وهو في هذا المنهج الذي اتبعه، لا يختلف كثيرًا عن منهج النقد التاريخي الحديث، وإن لم يكن قد استخدم نفس المصطلحات الحديثة؛ لكنه في الواقع كان واعيًا تمام الوعي بخطوات المنهج، وطريقة تطبيقها على المادة التاريخية التي كانت بين يديه. خاصة وأنه يُعَدُّ من حفاظ الحديث، بل ومن رواد الجرح والتعديل، لاسيما وأنه كان من المتشددين في نقد الرجال، حيث أنه أدخل قانون الجرح والتعديل، وطبقه في دراساته على الأخبار والنصوص، والفرق والمِلل والتحل التي تعرّض لدراستها.⁽²⁸⁾ وكما كان النقد منهجًا لعلماء الحديث. «فإنه طُبِّقَ أيضًا عند المؤرخين المسلمين وكان يطلق على هذا الإتجاه: "مدرسة النقد التاريخي" حيث كان المؤرخون يتزعمونها».⁽²⁹⁾ فلا غرو إذن أن يستخدم ابن حزم هذا المنهج، مطلقًا له في نقد الخبر المرتبط بالمجتمعات غير الإسلامية، مختصًا لذلك فصولًا عديدة من كتابه الموسوعي: "الفصل" لنقد الأخبار والروايات التاريخية. وبهذا المنهج إنبرى ابن حزم لنقد اليهود

والنصارى، الذين أسسوا تاريخاً أسطورياً، مليئاً بالتزوير والتحريف، للكشف عن حقيقته وبيان ثقافته.⁽³⁰⁾

ومن ثمة أتيج له أن يجمع بين نقد أئمة الحديث في توثيق الأخبار، وبين نظرة أهل الفلسفة والمنطق في استخدام العقل، لقبول أو رفض هذه الروايات أو تلك، يضاف إلى ذلك ما كان يمتلكه من وقائع وأخبار تاريخية.⁽³¹⁾ «وقد أفاد ابن حزم من رافدين ثقافيين، هما: طريقة أهل الحديث ومنهجية التفكير الفلسفي، حيث تعتمد طريقة أهل الحديث على نقد السند والمئن، مما كان له أثره الواضح على أحكامه التاريخية، ومن نافلة القول التأكيد هنا على أهمية الخبر بالنسبة للمذهب الظاهري.»⁽³²⁾

ومع أنه قد يبدو للبعض أن ابن حزم ظاهري نصي حري، لكن المتوغل في ثنايا مؤلفاته، يذهل لما يرى من دعوته للعقل؛ بل إلى وجوب الإعتماد عليه. «لولا العقل ما عرفنا الغائب عن الحواس، ولا عرفنا الله عز وجل، ومن كذب عقله فقد كذب الذي لولاه لم يعرف ربه.»⁽³³⁾ كما استعان أبو محمد بمجموعة من المعارف أو ما يطلق عليه في مناهج البحث الحديثة بالعلوم المساعدة، وهي التي تساعد الباحث على بلورة الموضوع الذي يتناوله من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة. فالمنهج الذي أمدّه به علم الحديث منهج يتحرى الدقة، فتلبّست به روح المنهج الحديثي ووجهت فكره التاريخي، يضاف إلى ذلك اشتغاله بالعلوم العقلية: الفلسفة والمنطق، مما مكّنه من أن يتكوّن لديه ذلك الخيال الذي يسمّونه: "صابون التاريخ"، والذي يضفي على العمل التاريخي وزنه وأهميته، ويتيح للمؤرخ النظر إلى الحادثة من زوايا مختلفة؛ بل ويجعله ذلك أقدر على القياس والمقايسة، والإقتباس والمقابلة. «ويعتبر قياس الماضي على الحاضر في مجال التاريخ بصفة خاصة، إنجازاً هاماً لدى ابن حزم، وهناك احتمال كبير في أن ابن خلدون أفاد من ابن حزم في هذه الفكرة.»⁽³⁴⁾ لأنه من المعروف لدى المؤرخين أن ابن خلدون (ت. 808هـ) دوّن نظرياً منهج البحث التاريخي، لكنه مع ذلك لم يطبّقه واقعياً، ولم يرتفع به إلى مستوى النظرية التي وضعها ودعا لإتباعها عند دراسة الوقائع التاريخية، إلا أنّ مؤرخاً واحداً فقط، وعلى امتداد القرون الثمانية الأولى من تاريخ الإسلام، هو الذي اعتمد منهج النقد التاريخي في كتاباته أكثر من ابن خلدون، هذا المؤرخ الوحيد هو ابن حزم. حيث كانت كتاباته في التاريخ مائعة رائعة، وذات جودة عالية، توقّرت فيها مقومات التأليف في التاريخ، وأهمها: القدرة على نقد الروايات التاريخية سنداً

ومتنا.⁽³⁵⁾ وقد انتظم منهج النقد هذا، وظهر جلياً من خلال ردّه للكثير من الروايات المزيفة والأساطير، ومزاعم الملل والنحل الأخرى، بل وحتى الفرق الكلامية، فكانت طريقة أهل الجرح والتعديل، إضافة إلى الفلسفة والمنطق والإحصاء والاقتصاد وغيرها من العلوم، أبرز أدواته التي دكّ بها مزاعم خصومه، وهو ما لم يستطع ابن خلدون ذاته أن يلتزم به، وعلى الرغم من وضعه لنظرية النقد التاريخية، إلا أنه لم يستطع استحضارها في تاريخه.⁽³⁶⁾ يضاف إلى ذلك، ما تميزت به كتابات أبي محمد التاريخية، من الدقة والتحري وضبط الوقائع وإحصائها، إلى جانب براعته في فهم الأحداث وتمحيصها ونقدها، موظفاً منهج الجرح والتعديل الذي أضفاه على التاريخ، فكان يصوّب ما يراه خطأً في الروايات التاريخية، مُبيناً زيفها وكاشفاً اللبس عنها. لأجل ذلك كان نموذجاً للتوثيق، احتذى به العديد من المؤرخين، أبرزهم ابن خلدون الذي أشاد به قائلا: «وقد أبطله إمامُ التَّسَائِين والعلماء ابن حزم.»⁽³⁷⁾ إذ أنّ الخبر عند ابن حزم، إما أن يكون صادقا وإما أن يكون كاذبا، وكل ما نُقل لابدّ له من مقياس، يُبين به الخبر الصادق من الكاذب. «فلم يبق إلا أن من الخبر حقاً وباطلاً، فإذا كان كذلك، بطل أن يعلم صحة الخبر بنفسه، إذ لا فرق بين صورة الحق منه وصورة الباطل، فلا بدّ من دليل يفرق بينهما، وليس ذلك إلا لحجة العقل المفرقة بين الحق والباطل.»⁽³⁸⁾ فهذا النص يفيد أن المقدمات الإخبارية التي تتسق مع الأوائل تنتج موجبة صادقة، وما ينتج عن القضايا المتصلة بالمشاهدات والتجارب صادق كذلك، والخبر الذي يورده صادق قام بصدقه برهان، صحيح ضرورةً، والخبر الذي يورده مجتمعون تواترا، هو صحيح أيضاً.

ومن هنا نرى أن صدق الخبر لا يتوقف على صدق مضمونه أو متنه فحسب، بل وأيضا على صدق الذي جاء بموجبه ما نتحقق من صدق دعواه.⁽³⁹⁾ ولا سبيل إلى رفض أو تكذيب ما ينقله الكواف ولا توهيمهم، لأن الوهم والكذب ممتنع فيهم. «وأما أن يكون عدد كثير يمتنع منه الاتفاق في الطبيعة على التماذي على سنن ما تواطؤوا عليه فأخبروا بخبر شاهده ولم يختلفوا فيه... فهذه صفة الكافة التي يلزم قبول نقلها ويضطر خبرها سامعها إلى تصديقه. وسواء كانوا عدولاً أو فساقاً أو كفاراً، وما عدا هذا من الخبر فليس بكافة...»⁽⁴⁰⁾ أي أن الحقيقة التاريخية لا تكون حكراً على مجتمع دون آخر، ولّا على طائفة أو ديانة دون غيرها، بل إنّها إذا استوفت في نقلها شروط الصحة أمكن الاعتماد عليها. «لأن الكافة التي يلزم قبول نقلها، هي إما الجماعة التي يوقن أنّها لم تتواطأ لتنايذ طرقهم وعدم النقائهم وامتناع اتفاق خواطهم على الخبر الذي نقلوه عن مشاهدة، أو رجع إلى مشاهدة ولو كانوا اثنين

فصاعدا ... فما نقله أحد أهل هاتين الصّفتين عن مثل إحداهما، وهكذا حتى يبلغ إلى مشاهدة. فهذه صفة الكافة التي يلزم قبول نقلها ويضطر خبرها سامعها إلى تصديقه ...»⁽⁴¹⁾ وحدّ الكافة أو الإجماع عنده اثنان فما فوق، على شرط عدم تواطئهما.⁽⁴²⁾ وعليه فإنّ الحوادث التاريخية لا سبيل إلى إنكارها، وإنما يتركز قبولها على نقل الكافة، وبذلك يكون ابن حزم قد اعتمد على منهج نقديّ للتاريخ، اختطّه بناءً على مقارنات واسعة، وإحصاءات مستفيضة، وأدلة عقلية. والمعرفة التاريخية عنده تأتينا عن طريق الخبر الشفوي أو الكتابي، ويُتأكّد من صحتها تجريبيا وعقليا، أي الثبّت من صدقها يكون بالإعتماد على أوائل الحس والعقل. «...تدخل صحة المعرفة بما صحّحه النقل عند المخبر تحقيق ضرورة، كعلمنا أن الفيل موجود ولم نره، وأن مصر ومكة في الدنيا، وأنه كان عيسى وموسى ومُحمّد عليهم السلام... وكوقعة صفّين والجمّل... وكالأخبار تتظاهر عندنا كل يوم، مما لا يجد المرء للشك فيه مساغا عنده أصلا...»⁽⁴³⁾ فما أشار إليه ابن حزم هنا من الحديث عن المسائل الإخبارية المنقولة بطريق التواتر، هي أمور يُصدّق بها، لأنه لا يصحّ في مثلها المواطأة على الكذب، كضرورة تصديقنا بوجود أمصار وبلدان وإن لم نشاهدها، وكعلمنا بوجود أنبياء وفلاسفة على الرغم من عدم رؤيتنا لهم. فبالضرورة يعلم أنّها حق متيقن مقطوع به.⁽⁴⁴⁾ ولهذا لم تصمد كثير من أخبار الأمم الأخرى أمام انتقاداته، حيث خلّص إلى أن التاريخ الإسلامي هو أصحّ التواريخ، وأما تواريخ الأمم الأخرى فإنّ تاريخها لا يرقى إلى صدق وصحة التاريخ الإسلامي. «فأصحّ التواريخ عندنا تاريخ الملة الإسلامية... فالطالب للأخبار ينبغي له ألاّ يشتغل إلا بما أعلمناه بصحته - ولا ينبغي له قطع وقته بما لا يجدي عليه نفعاً - لا بما أخبرناه بطلانه فقد كفيناه التعب في ذلك.»⁽⁴⁵⁾ فالمنهج التاريخي عنده يقوم على ضرورة فهم الخبر التاريخي ونقده لتخليصه من الشوائب والأوهام، متّبعاً معايير عقلانية لقبول الخبر الصحيح الصادق وهي:

- 1- أن يكون معلوما صحته بـ"الأوائل" أي أوائل العقل والحس.
 - 2- أن يعتمد على برهان يؤكد صحته.
 - 3- أن ينقله صادق، قد قام على صدقه برهان، فهو صحيح ضرورة.
 - 4- أن ينقله بالتواتر صادقون مجتمعون.
- وقد استعان ابن حزم في سبيل تحقيق ذلك بالجمع بين المنطق والإحصاء والمقارنة

والتواتر، للثبوت من صحة وصدق الأخبار التاريخية؛ ولذلك أكد بعض الباحثين المعاصرين، على أن ابن حزم امتلك كل مقومات وصفات المؤرخ المنصف النزبه.⁽⁴⁶⁾ وأما عن طريقته في تدوين التواريخ، فكانت تقوم غالباً على الإيجاز والتلخيص، مع العناية بالتعداد والإحصاء، وكان يحسن التوبيع والتصنيف عند تجميعه للوقائع والأحداث. ولذلك فقد أزال عن التاريخ، ذلك الجفاء والتطويل الممل الذي نجده عادة في كتب كثير من المؤرخين، «فجاءت مصنفاته التاريخية حسنة العرض، طريفة الأسلوب، حافلة بال نوادر والنظائر والمقارنات التاريخية المدهشة».⁽⁴⁷⁾

- رابعا: ابن حزم وفلسفة التاريخ:

إذا كانت الفلسفة هي نتاج للتأمل العقلي في موضوعات ما، فإن فلسفة التاريخ أو تفسير التاريخ في العصر الحديث، صارت مصطلحا يشير إلى جانبين مختلفين من جوانب دراسة التاريخ، أحدهما تلك الدراسة التي تتضمن في جملتها، الفحص النقدي الدقيق لمنهج المؤرخ، واختبار ما يدعيه أصحاب المنهج التاريخي من معارف أو حقائق. وثانيهما تفسير التاريخ، ومحاولة استخلاص بعض القوانين والسنن التي تحكم حركة التاريخ، ومحاولة التنبؤ العقلي بحدوث وقائع تاريخية مستقبلا.⁽⁴⁸⁾

لذلك نجد الفقيه الظاهري ابن حزم، يعلن عن اعتماده على العقل، فالعقل عنده هو المعيار الدقيق للثبوت من صحة الروايات، حتى تقوم دراسة التاريخ على أسس موضوعية كافية. «فابن حزم المؤرخ الواقعي الذي لم يعتد إلا بشهادة الحس والعقل، هو بعينه أيضا ابن حزم فيلسوف التاريخ، الذي أراد أن يقيم دراسة الوقائع التاريخية على أسس موضوعية دون تجاوز لأوليات الحس والعقل».⁽⁴⁹⁾ لذلك جمع بين منهجي النقل والعقل في تأزر وتكامل، موقنا بأن هذا هو المنهج الصحيح للبحث.⁽⁵⁰⁾ أي أنه جمع بين المنهجين الضروريين : منهج التحقيق في السند وتقييم الرواة، ومنهج النظر في النص - المتن - من حيث المحتوى، لأن التاريخ يستدعي كمًا هائلا من المعلومات ووعيا واسعا، وإلماما شاسعا بمجموعة من المعارف. وليس هذا فحسب؛ بل نقدها وتمحيصها وإعادة تحليلها وتركيبها، للاستفادة منها وجعلها فاعلة، ولهذا أخضع الخبر لميزان العقل، فلم يُسلم بكل ما ورد في الأخبار، بل قام بتمحيص الخبر التاريخي، لأن ذلك من مهام المؤرخ، وهذا ما نلاحظه جلياً من خلال عرضه لآراء الفرق والمائل التي ناقشها في كتابه: "الفصل". حيث تجلت براعة ابن حزم المؤرخ، من حيث

الدقة البالغة في تحليل النصوص، واختيار الرواية الصائبة بعد النظر والنقد والمقارنة، مع الإختصار والإستيعاب، مما يتيح للقارئ مواصلة القراءة بنوع من الإستمتاع والإنبساط، والإستزادة من المعارف التاريخية والأدبية والدينية وغيرها.⁽⁵¹⁾ فالإختصار وشهادة الحس وتحكيم العقل من أسس فلسفة التاريخ عنده، وهذه العناصر هي التي سيؤكد لها ابن خلدون بعده بثلاثة قرون ونصف.⁽⁵²⁾ فقد كان يشعر شعورا واضحا، بأن الحاضر ثمرة الماضي، وأن المستقبل لن يكون إلا صدى للماضي والحاضر⁽⁵³⁾ وكل ذلك قد أتيح لابن حزم أن يقوم به. ولذلك فإنّ منهجه النقدي تميّز بالأحكام القاطعة، نتيجة اعتماده على المذهب الظاهري في توثيق سند الرواية ومثنها، وعلى أخذه بأسلوب التحليل المنطقي العقلي، مما حقق له قدرا كبيرا من الثقة في نتائج دراساته.⁽⁵⁴⁾ ولعلّ من صور الدقة العلمية في منهج البحث التاريخي عنده، لجوءه للإحصاءات؛ وأبرز مثال على ذلك: "رسالة نقط العروس".⁽⁵⁵⁾ حيث لم نجد لها مثيلاً قطّ في كتب المؤرخين، كما يقول المؤرخ شوقي ضيف.⁽⁵⁶⁾ «فقد حشد فيها كثيرا من الحقائق التاريخية في لوحة بديعة، مشحونة بالإحصاءات بطريقة ظريفة بديعة. واهتم فيها ابن حزم بلغة الأرقام وجعلها من أدوات بحثه التاريخية في سابقة لا نظير لها بين المؤرخين... وهو بمنهجه هذا يثبت صدق برهانه وسعة اطلاعه.»⁽⁵⁷⁾

استنتاج:

لقد استشرّف هذا البحث، محاولة الوقوف على جهود ابن حزم في التاريخ من جهة، وفلسفة التاريخ من جهة ثانية وقد دلّت خطوات البحث السابقة، أنه على الرغم من أن ابن حزم اشتهر بكونه فقيها ومُحدّثا وأديبا، إلّا أن مشاركته الفعلية في تدوين الحوادث التاريخية وفلسفتها، أثبتت بما لا يدع مجالا للشك جدارته في علم وفلسفة التاريخ، وأنه بعمله المنهجي هذا، يصنّف في عداد أكابر المؤرخين. فلقد كان التاريخ بالنسبة له متنقّسا لتسجيل الوقائع والأوضاع الإجتماعية والسياسية المزرية التي مرّت الأندلس بها. «وأما سألتهم عنه من أمر هذه الفتنة وملابسة الناس بها... وعمدة ذلك أن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه أولها عن آخرها...»⁽⁵⁸⁾ على أن أهمية ابن حزم كمؤرخ، لا تنحصر فقط فيما خلّف لنا من مصنفات تاريخية، وإنما تتجلى بصفة خاصة في المنهج الذي اصططنه لدراسة أحداث التاريخ وفلسفته لها، وحُكمه على وقائع عصره.⁽⁵⁹⁾ ولهذا جاء التاريخ محققا لكثير من تنبؤاته، إذ دبّ الفساد في أوصال دويلات الطوائف، وما لبثت أن انهارت تحت سيف ملك قشتالة، وهو أيضا مصير كل أمة يدبّ فيها سوس الفساد.

وبذلك يثبت ابن حزم أنه المؤرخ اللبيب، والمحقق المثبت، الذي يستند في تنبؤاته وتفسيراته التاريخية إلى فهم صحيح لفلسفة التاريخ. «على أن أهمية ابن حزم لا تقف عند كونه مؤرخاً، أو في ما قدّمه من مصنفات تاريخية تتسم بروح الدقة والنزاهة والأمانة... وإنما هي تمتد أيضاً إلى ملاحظاته المنهجية في مضمار فلسفة التاريخ.»⁽⁶⁰⁾ وليس ابن حزم مؤرخاً عادياً يكتفي بجمع الحوادث وتدوينها ليستعرض بها مقدراته التاريخية، بل يمكن عدّه من فلاسفة التاريخ أيضاً. لأنه «يعتبر أهمّ من ظهرت لديه تفسيرات تاريخية واضحة في هذه الحقبة، وهو يذهب شأنه شأن سائر المؤرخين المسلمين المتقدمين إلى أن للتاريخ فائدة، أو غاية يمكن أن تستخلص جوانبها من وراء الدراسة المتأنية للأحداث والوقائع.»⁽⁶¹⁾ ومن ثمة يمكن الحكم عليه بكونه مؤرخاً عظيماً، كما كان فيلسوفاً عظيماً، وإماماً من أعظم أئمة التفكير الإسلامي.⁽⁶²⁾ وقد ترك لنا مدرسة تاريخية على رأسها تلميذاه: أبو عبد الله الأزدي الحميدي (ت.488هـ) صاحب: "جدوة المقتبس" وأبو القاسم صاعد (ت.463هـ) صاحب: "طبقات الأمم" وكلاهما يعتبر امتداداً لفكر ابن حزم، وتأثراً به. ومن أبرز الذين تأثروا به أيضاً، نجد ابن خلدون (ت.808هـ)⁽⁶³⁾ الذي كان يصف ابن حزم بإمام المؤرخين، وقد أخذ عنه طريقته في نقد الرواية التاريخية؛ بل والغريب في الأمر أن الأمثلة التي اعتمدها ابن خلدون ليبيّن بها ما يعرض للمؤرخين من الأوهام والأغلاط، أخذها عن ابن حزم، كما اقتبس منه أيضاً، سبُل نقد وإزالة هذه الأوهام وتفنيدها.⁽⁶⁴⁾ وليس إهمال هذا الأخير، وعدم اعترافه بفضل ابن حزم، إلّا لأنه كان يميل إلى البربر وينقم على العرب، كما كان مالِكياً وأشعريّاً متعصباً، في حين كان ابن حزم يميل للعرب، وظاهرياً متشدداً يمتق المالكية والأشعرية؛ ثم لأن ذلك نُهَج سار عليه كثير من المؤرخين.

وبعد فقد نتفق مع أبي مُحمَّد-ابن حزم- وقد نختلف معه، ولكننا على أية حال يجب أن نعترف له بالفضل والحسنى في كل الأحوال. فقد قاد ابن حزم المحاولات الأولى لفهم وتفسير التاريخ، وإن تعريفه للتاريخ وللمنهج التاريخي ليدهشنا، إذ أنه يقترب مما نعرفه اليوم؛ ولئن لم يطبق كثيراً من اقتراحاته الجزئية في كتاب خاص، فإن ذلك لا يسلبه فضل التعبير عنها بدقة ووضوح؛ إنه يمثل بحق مرحلة التنظير للكتابة التاريخية على نحو منهجي، ليصبح على يد من جاء بعده قوانين يستخلص منها فلسفة التاريخ.

الهوامش

- (1)- سعيد الأفغاني: "ابن حزم ورسائله في المفاضلة بين الصحابة" المطبعة الهاشمية، دمشق، ط. 1940م، (ص. 150).
- (2)- الفتح بن خاقان: "مطمح الأنفس ومسرح الناس في ملح أهل الأندلس" مطبعة السعادة، القاهرة، د.ت.ط. (ص. 63).
- (3)- محمد عبد الله عنان: "مجلة العربي" الكويتية. مقال: "ابن حزم الفيلسوف الأندلسي الذي أَرخ لاجتماع الطوائف" العدد: 68، يونيو 1964م (ص. 80).
- (4)- تنظر مقدمة إحسان عباس ضمن تحقيقه ل: "رسائل ابن حزم" نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. 2، 1987م (7/2-8).
- (5)- الحميدي: "جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس" ط. الدار المصرية العامة، القاهرة، 1966م (ص. 239).
- (6)- صاعد الأندلسي: "طبقات الأمم" تحقيق: حياة العبد علوان، دار الطليعة، بيروت، ط. 1986م (ص. 102) والمقري: "نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب" تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط. 1، 1968م (402/6).
- (7)- محمد أبو زهرة: "ابن حزم: حياته وعصره، آراؤه وفقهه" دار الفكر العربي، القاهرة، ط. 1، 1954م (ص. 62-67).
- (8)- إلى مثل ذلك ذهب عبد الكريم خليفة في: "ابن حزم الأندلسي، حياته وأدبه" دار العربية للنشر، بيروت، د.ت.ط. (ص. 110) وذكريا إبراهيم: "ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي" الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1966م (ص. 206) وعبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب: "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم، دار المعارف، القاهرة، ط. 1962م (ص. 13).
- (9) - غفت الشرقاوي: "في فلسفة الحضارة" دار النهضة العربية، بيروت، ط. 4، 1985م (ص. 376).
- (10)- رسالة: "نقط العروس في تواريخ الخلفاء" تحقيق: شوقي ضيف، نشر جامعة فؤاد الأول، القاهرة، ط. 1951م. وهي ضمن مجموعة: "رسائل ابن حزم" بتحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. 1981م (43/2).
- (11) - عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" دار لبنان للنشر، بيروت، ط. 1، 1980م. (ص. 118).
- (12) - ابن حزم: "رسالة مراتب العلوم" وهي ضمن مجموعة: "الرسائل" بتحقيق: إحسان عباس، (72/4) مصدر سابق.
- (13) مجموعة من المؤلفين: "ابن حزم الأندلسي: المنهج والمعرفة" تنسيق: سعيد بنكروم، منشورات كلية الآداب، جامعة الحسن الثاني، المغرب، ط. 2005م (ص. 203).
- (14) - ابن حزم: رسالة: "مراتب العلوم" وهي ضمن مجموعة: "الرسائل" بتحقيق: إحسان عباس، (73-72/4) مصدر سابق.
- (15) - عبد الحليم عويس: "ابن حزم وجهوده في البحث التاريخي والحضاري" الزهراء للإعلام، القاهرة، ط. 1988م (ص. 198-213).
- (16) - ابن حزم: "رسالة مراتب العلوم" ضمن الرسائل (78/4) مصدر سابق.

- (17) - نفسه. (79/4).
- (18) - نفسه (80/4).
- (19) - ينظر لعبد الحليم عويس: "ابن حزم وجهوده..." (ص. 125) مرجع سابق.
- (20) - محمد عنان: "مجلة العربي" (ص. 81) مرجع سابق. وينظر لابن حزم: رسالة: "جمل فتوح الإسلام" و"نقط العروس" وغيرهما .
- (21) - عفت الشرفاوي: "في فلسفة الحضارة" (ص. 177) مرجع سابق.
- (22) - تنظر مقدمة إحسان عباس ل: "رسائل ابن حزم" (11/2) وكذلك عبد الحليم عويس: "ابن حزم..." (ص. 154).
- (23) - أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: "ابن حزم خلال ألف عام" دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. 1982م (120/2-121) كما ينظر عن مصادره التاريخية المباشرة، عبد الحليم عويس: "ابن حزم..." (ص. 152) وما بعدها، مرجع سابق.
- (24) - تنظر كتب التاريخ الأندلسية التي باهى ابن حزم بها خصومه في: "رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها" ضمن: "رسائل ابن حزم" (183/2-184) وكذا محمود علي حماية: "ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان" دار المعارف، القاهرة، ط. 1، 1983م (ص. 119).
- (25) - ابن عقيل، أبو عبد الرحمن الظاهري: - "ابن حزم خلال ألف عام" دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. 1982م (119/2).
- (26) - لابلويه: "الدراسات المقارنة للأديان" (108/1) نقلا عن مقدمة روبر شدياق لكتاب: "الرد الجميل على من بدّل دين المسيح" لأبي حامد الغزالي وقد ترجمه عن الفرنسية عبد العزيز عبد الحق، نشره: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، ط. 1974م.
- (27) - ينظر مثلا: عبد الوهاب عبد السلام طويلة: "توراة اليهود والإمام ابن حزم الأندلسي" دار القلم، دمشق، ط. 2004م. وحامد طاهر: "منهج البحث بين التنظير والتطبيق" (ص. 91) "وما بعدها".
- (28) - حامد طاهر: "منهج البحث بين التنظير والتطبيق" دار تحفة مصر، القاهرة، ط. 1، 2007م (ص. 92).
- (29) - ينظر عفت الشرفاوي: "في فلسفة الحضارة" (ص. 322)، وأكرم العمري: "بحوث في السنة المشرفة" (ص. 53).
- (30) - كما انتقد البراهمة والجوس وغيرهم، ينظر: "الفصل..." (156/1 إلى 280) و"الرسائل" (70-83/3). كما ناقش التوراة مناقشة نقدية تاريخية من عدة جوانب، وكشف عن التناقض الموجود في نسخ التوراة والأكاذيب في نصوصها.
- (31) - تنظر مقدمة إحسان عباس ل: "رسائل ابن حزم" (15/2).
- (32) - نفسه. (13/2).
- (33) - ابن حزم: "الرسائل" (314/4).
- (34) - حامد طاهر: "منهج البحث..." (ص. 111) مرجع سابق.
- (35) - عويس "ابن حزم وجهوده..." (ص. 165) مرجع سابق.
- (36) - إحسان عباس من مقدمته: ل: "رسائل ابن حزم" (12/2) مصدر سابق .
- (37) - ابن خلدون "العبر..." مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط. 1971م، (79/6).

- (38)- ابن حزم: "الإحكام في أصول الأحكام" تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م (16/1).
- (39)- أنور خالد الرعي: "ظاهرة ابن حزم الأندلسي" نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1996م. (ص. 106).
- (40)- ابن حزم: "الفصل... " (66-65/1) مصدر سابق.
- (41)- نفسه. (65/1).
- (42)- نفسه. (15-14/1).
- (43)- ابن حزم: "الرسائل" (286/4). باب: أقسام المعارف والعلوم.
- (44)- ابن حزم: "الفصل" (15-14/1).
- (45)- ابن حزم: "الرسائل" (80-79/4).
- (46)- تنظر مقدمة: إحسان عباس، وناصر الدين الأسد ل: "جوامع السيرة" لابن حزم (ص. 10-12) مصدر سابق.
- (47)- زكريا إبراهيم "ابن حزم..." (ص. 227) مرجع سابق.
- (48)- ينظر: عبد الحليم عويس: "تفسير التاريخ علم إسلامي" دار الوفاء، القاهرة، ط1، 1998م (ص. 15-17) وعبد الرزاق قسوم: "فلسفة التاريخ من منظور إسلامي" دار الكلمة، المنصورة، مصر، ط1، 2005م (ص. 118-158).
- (49)- نفسه. (ص. 231).
- (50)- نفسه. (ص. 227).
- (51)- تنظر مقدمة محقق: "جبهة أنساب العرب" (ص. 13) و"جوامع السيرة" (ص. 10)، وينظر عبد الحليم عويس: "ابن حزم..." (ص. 235-214).
- (52)- عمر فروخ: "ابن حزم الكبير" (ص. 118) مرجع سابق.
- (53)- عفت الشرفاوي: "في فلسفة الحضارة" (ص. 376) مرجع سابق.
- (54)- عبد الحليم عويس "ابن حزم..." (ص. 172) وحامد طاهر: "منهج البحث..." (ص. 110-111).
- (55)- أشرت إليها آنفا، وهي ضمن: "الرسائل" لابن حزم بتحقيق: إحسان عباس، (2/ 34) مصدر سابق.
- (56)- عويس "ابن حزم..." (ص. 235-229) مرجع سابق.
- (57)- منشد مجيد خلف: "ابن حزم ومنهجه في دراسة العقائد والفرق الإسلامية" دار ابن حزم، بيروت، ط2، 2002م (ص. 206).
- (58)- ابن حزم: "رسالة التلخيص لوجوه التلخيص" ضمن مجموعة "الرسائل" (173/3) وما بعدها.
- (59)- زكريا إبراهيم: "ابن حزم..." (ص. 221) مرجع سابق.
- (60)- نفسه. (ص. 229).
- (61)- عبد الحليم عويس: "تفسير التاريخ علم إسلامي" دار الوفاء، القاهرة، ط1، 1998م (ص. 108).
- (62)- محمد عنان "مقال: ابن حزم..." (ص. 85-81) مرجع سابق

(63) عن تأثر ابن خلدون بابن حزم, بسط القول في ذلك بسطا وافيا عبد الحليم عويس في: "ابن حزم وجهوده..." (ص. 169-190-197-199).

(64) نفسه (ص. 166). كما تتلمذ ابن خلدون على ابن حزم في علم الأنساب وفي نقد الروايات التاريخية وبيان ما بها من جانب أسطوري ميثولوجي ينظر: عبد الحليم عويس: "التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون" طبع وزارة الأوقاف , الدوحة , قطر , ط. 1, 1996م (ص. 84).

المختبرات العلمية في التنمية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المختبرات النفسية والاجتماعية - دراسة ميدانية بمدينة ورقلة -

مصباح الهلي

قسم علم النفس المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000، الجزائر

مقدمة:

تسعى المجتمعات منذ نشأتها الأولى إلى تحقيق الرفاهية، والأمن والاستقرار لأفرادها، بشق الوسائل، ولتحقيق هذا الهدف تسخر المجتمعات الإنسانية كل ما أوتيت من إمكانات في سبيل دفع عجلة التنمية الشاملة في مختلف قطاعاتها، ولا يمكن لهذه التنمية أن تكتمل، وتقوم لها قائمة إلا إذا استثمرت هذه المجتمعات في أبنائها، وسعت جاهدة إلى تكوين هؤلاء الأفراد ليستطيعوا تطوير الظروف المحيطة بهم لخدمتهم، وبالتالي تحقيق الرفاهية المنشودة.

وبالنظر لحال المجتمعات نجدها دائما تركز على تنشئة أبنائها تنشئة هادفة من خلال تكافل كل مؤسسات المجتمع في سبيل تنمية قدرات أبنائهم، وإكسابهم معارف وسلوكيات، وقيم ومعايير... ليستفيد منها هؤلاء الأولاد في المستقبل، لمواجهة صعوبات الحياة. إذا فهناك تخطيط وتصميم على تحسين ظروف الحياة إلى الأحسن دائما.

هذا عندما يكون هناك تنظير في المجتمع، وشيوع التفكير العلمي السليم المبني على الاستدلال المنطقي، والمنهج العلمي الدقيق الذي يتيح للفرد الوصول إلى الحقيقة التي تنطوي عليها أغلب الظواهر والأحداث التي يمر بها خلال فترة حياته، ولكن حين لا يجد الجواب المقنع والدواء الشافي لحيرته، فإنه سوف ينجح بتفكيره إلى الأمور أو الأفكار الغيبية، المبنية على الريبة والشك والخداع والمناقضة للأسلوب العلمي، من أجل الاستدلال بها على ماهية الظواهر، وخصائص الأحداث ومدلولها الحقيقي من خلال التفسير المبني على

مصباح الهلي

الأفكار الخرافية المبهمة، والمحاثة بمالة من المخاوف والتحذيرات من إمكانية مناقشتها، ولتجبر الفرد على التصديق بها، في ظل عدم وجود حل بديل لمشكلته، وشعوره المؤقت بالراحة والرضا، للتفسير الذي تحصل عليه من هذه الأفكار الخرافية التي لا تمت بصلة إلى العلم والتفكير العلمي الصائب بشيء، وإنما هي معاكسة ومعيقة له، ومع قدسية هذه الأفكار الخرافية لدى هؤلاء الأفراد. لورودها لهم من راف آبائهم وأشخاص يثقون فيهم من المربين في المجتمع. فإنها تتحول بالتدريج إلى معتقدات راسخة لدى هؤلاء الأبناء، لأنها في الأصل تمثل معتقدات هؤلاء الآباء مرورها إلى أبنائهم عن طريق التشئة الاجتماعية.

لذلك جاء هذا البحث لاستكشاف أكثر المعتقدات الخرافية شيوعا لدى عينة من أبناء منطقة ورقلة وضواحيها.

1- الدراسات السابقة:

المعتقدات الخرافية مسألة تثير قلق مختلف الشعوب نظرا لانتشارها على نطاق واسع في جميع بقات المجتمع الواحد، فهي منتشرة في المجتمعات والشعوب الإسلامية والعربية، حيث أوضحت العديد من الدراسات السابقة ذلك.

* دراسة "نجيب إسكندر" و"رشدي فام" (1962) وكان الهدف منها الكشف عن أهم الخرافات الشائعة بين أفراد المجتمع المصري، ووجد أن هناك تباينا في كل من البعد الطبقي، والبعد المتعلق بالمنحدر السكاني، وبعد الجنس، وكانت نتائجها كالآتي :

- أكثر المعتقدات الخرافية شيوعا بين مختلف قطاعات عينة البحث تدور حول: الحمل والولادة والفأل (السيئ والحسن)، والحسد، والسحر والأحجية والتعاويذ، والفرائض والمحرمات الخرافية والأحلام، والإصابة بالمرض.

- الأفراد الذين يعيشون في ثقافة معينة يتأثرون بقيمتها السائدة، ويحسون فيها إحساسا مشتركا لإشباع حاجاتهم، وخفض حدة التوتر والقلق عندهم.

- كذلك أن نسبة المؤمنين بالمعتقدات الخرافية في الطبقة الدنيا أعلى نسبيا من الطبقة الوسطى.¹

* دراسة "عبد اللطيف محمد خليفة" (1992) عن المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي حيث بقت على عينة من الجمهور المصري، وقد كشفت نتائجها عن شيوع الكثير

من المعتقدات الخرافية حول بيعة المرض النفسي، وأسبابه، و رق علاجه، كما تبين أن هناك علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي وتوفر معلومات كافية ودقيقة حول المرض النفسي والمرضى النفسيين.

* دراسة "مُحمَّد الجوهرى" (1972) حيث درس فيها الجن في المعتقد الشعبي المصري، وقد أوضحت أن المعتقدات الدائرة حول الجن تعود في جانب منها إلى صورة اعتقادية قديمة، كما أوضح أن هناك ارتباطاً بين المعتقدات الشعبية، والمعتقدات الدينية، فهذه المعتقدات الشعبية ما هي إلا نتاج لترسب الآلاف من المعتقدات المتجمعة من الديانات القديمة، وبقيت تلازم الفرد المصري رغم ماربة الدين الرسمي لها.²

* دراسة "عبد اللطيف مُحمَّد خليفة" (1995) عن أهم المعتقدات الخرافية الشائعة في المجتمع الكويتي، وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، وقد كانت النتائج كالآتي: حيث كانت أكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً هي التي تدور حول: موضوع التفاؤل والتشاؤم، ثم تربية الأفعال، ثم مجال الصحة والمرض، وبعده موضوع الحمل والولادة، وموضوع الحسد، ثم موضوع المحرمات وأنماط السلوك غير المرغوب فيها. ووجد أن هناك فروقاً بين أفراد العينة في كل من متغيري الجنس والمستوى التعليمي.³

أما فيما يخص المجتمعات الغربية فنجد ما يشير إلى انتشار بعض المعتقدات الخرافية لدى أفراد هذه الثقافة:

* دراسة "يهودا" (1968) بغينيا حيث قامت بدراسة تجريبية على طلاب الجامعة، لمعرفة تأثير التعليم الجامعي في الأفكار الخرافية، من خلال معرفة مدى انتشار المعتقدات الخرافية لدى الطلاب، وقد وجدت أن التعليم الجامعي ليس له تأثير يذكر على المعتقدات الخرافية.

* لم يجد "لورد" (1958) إلا علاقة ضئيلة جداً بين التحصيل العلمي، وانكماش المعتقدات غير العلمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "زيف".

* أما دراسة "سميث وهيمان" فوجدوا العكس من ذلك، أي أن تأثير المعتقدات الخرافية يقل بازدياد المستوى التعليمي.

* ولاحظ "إم" أن المعتقدات الخرافية تقل بالتقدم في السن، وبازدياد التعليم.

* كذلك نجد دراسة "ليفيت" (1952) فقد أوضحت أن الخرافة أكثر انتشاراً عند

الإناث منها لدى الذكور⁴.

* دراسة "فلت وآخرون" (1994) حول علاقة نمط تفكير الفرد ومعارفه، بتوافقه النفسي والاجتماعي، حيث تبين أن نضج التفكير يرتبط بغياب التفكير الخرافي، وأن ارتفاع ظهور الأعراض الاكتئابية يرتبط بغياب التفكير البنائي⁵.

من خلال الدراسات السابقة يبدو جليا أن للمعتقدات الخرافية أخطارا، وأضرارا نفسية واجتماعية على الفرد والمجتمع، نظرا لتعدد وظائفها، التي من بينها إشباع حاجات الفرد وإرضاء دوافعه في الإحساس بالأمن والاستقرار، وإن كان هذا الإحساس وهميا وخياليا.

2- تحديد المفاهيم:

2-1- تعريف المعتقد: الاعتقاد لغة هو التصديق بالأمر والإيمان به، وهو من الفعل اعتقد ويقال اعتقد بالشيء، أي أقنع به واثبت له⁶ أما المعتقد الشعبي الذي هو موضوع دراستنا، فهو الذي لا يؤمن به العقل الراقى، وهو المتعلق بالعالم الخارجي، والعالم فوق الطبيعي، وقد أصبحت تسمى الآن⁷ volksglaube ويشير اصطلاح "المعتقد" إلى حالات عامة يعتقد في صدقها أعضاء المجتمع، وتختلف المعتقدات الدينية عن الأنواع الأخرى من المعتقدات في تأكيدها على قوى ما فوق الطبيعية⁸. ويعرف إنجلش وإنجلش المعتقد بأنه "التقبل الوجداني، لقضية أو خبر يحتمل الصدق حسب ما يوجد لدى الفرد من أسباب وحجج، والحجج في المعتقدات غالبا ما يصعب فحصها، وتشتمل على درجات متفاوتة من اليقين الذاتي، أي أنها تختلف في قابليتها للتحقيق"⁹. والمعتقد في مدلوله الاصطلاحي هو التصديق الجازم بشيء ما، وفي الظن والرأي قدر من التصديق لكنهما لا يرقيان إلى حد الاعتقاد.

واليقين والإيمان من أسمى درجات الاعتقاد، ويقومان على تصديق جازم لا يقبل أي شكل من أشكال الشك والريبة، وليس ملازما في كل اعتقاد أن يكون وليد حجة منطقية¹⁰.

ومما يلاحظ أن هناك بعض التعاريف تستعمل فيها المعتقدات والأفكار كمفهوم واحد ذلك لأن التصديق، والافتناع يكون فكريا، قبل أن يصبح سلوكيا وعمليا.

2-2- تعريف الخرافة: أصل الكلمة من خرف، والخرف أي فساد العقل من الكبر وخرافة هذا يشير إلى رجل من عذره إستهوته الجن، وبعد عودته إلى قومه، راح يتحدث بأحاديث عجيبة رآها فكذبوه، وقالوا: حديث خرافة¹¹. وتعرف الخرافة بأنها: "اللامعقول من

المواقف أو الأحداث أو الأقوال أو الاثنين معا، أو أنها كل ما لا يمكن قياسه من مواقف أو أحداث وأقوال، ويمكن النظر إلى الخرافة بأنها منظومة رمزية جدلية".¹² كما تعرف على أنها: "الأفكار والممارسات والعادات التي لا تستند إلى أي تبرير عقلي، ولا تخضع لأي مفهوم عملي، سواء من حيث النظرية أو التطبيق".¹³ ويدرج عبد السلام أبو قحف ورنا عيتاني، في كتابيهما: ثقافة الخرافات وإدارة الأزمات وظيفتان أساسيتان للخرافة هما:

أ- الوظيفة النفسية: وتلعب دورا هاما في تحقيق الهدنة النفسية للفرد، حتى وإن كانت غير حقيقية، أو لا تدوم إلا لفترة قصيرة، أما عنصر الخطر فيها فيمكن في التمكن؛ فالفرد كثيرا ما يقبل الخرافة أو يقوم بسحبها كنوع أو وسيلة للتنفيس عن النفس، أو خداع النفس بصحة ما يعتقد ويقله من بنيات أفكاره، ولكن إذا تمكنت من الفرد تحولت إلى مرض نفسي.

ب- الوظيفة الإعلامية والثقافية: تستخدم الخرافة أحيانا لتوصيل معلومة أو فكرة لمسؤول ما، أو للغير عموما. كما تستخدم من المنظور الأدبي - قصص الأفعال والدراما - لإرساء تقليد أو قيمة جديدة أو تعديل في السلوك أو تغيير عادة، كما توظف الخرافة الأدبية لتغيير معتقدات معينة.¹⁴

2-3- تعريف التنشئة الاجتماعية: يستخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها إعداد الطفل ليأخذ مكانه في الجماعة التي ولد فيها، والتنشئة الاجتماعية من هذا المنظور هي عملية تعليم عادات وتقاليد الجماعة وقيمها والتكيف معها، وهي العملية التي تحدث تلقائيا خلال التفاعل مع الأشخاص.¹⁵

ويعرفها "كلا وسن" بأنها: "عملية التفاعل المتصل بين الفرد والآخرين، الذين يؤثرون فيه ويؤثر فيهم".¹⁶ وعموما يمكن تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي من خلالها يتحول الطفل من كائن يعتمد على غيره، ومتمركز حول ذاته لا يستطيع إشباع حاجاته، وتلبية رغباته بنفسه إلى فرد ناضج معتمد على نفسه، مستقل بذاته، يستطيع إشباع حاجاته من خلال ما يغرسه فيه مجتمعه من قيم ومعايير ومعتقدات، ليحقق التوافق والاندماج الاجتماعي والنفسي.

الجانب الميداني:

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهم المعتقدات الخرافية الشائعة في التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى بعض أفراد منطقة ورقلة. وتندرج تحت هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية هي كالاتي :
- الكشف عن الفروق إن وجدت بين الذكور والإناث فيما لديهم من معتقدات خرافية.
- إلقاء الضوء على علاقة المعتقدات الخرافية بالمستوى التعليمي.
- الكشف عن علاقة المعتقدات الخرافية بالمنحدر السكاني.
- التساؤلات: تنطلق الدراسة من التساؤلات الآتية:
- 1- ما هي المعتقدات الخرافية الأكثر شيوعا في التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى أفراد عينة الدراسة من أبناء منطقة ورقلة؟
- 2- هل توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين الجنسين؟
- 3- هل توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين ذوي التعليم المنخفض، وذوي التعليم المرتفع؟
- 4- هل توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين ممن يسكنون في الريف، وممن يسكنون في الحضر؟
- الفرضيات:
- 1- نتوقع أن تكون المعتقدات الخرافية التي تدور حول التفاؤل والتشاؤم هي الأكثر شيوعا من غيرها في التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى أفراد عينة الدراسة.
- 2- توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين الجنسين.
- 3- توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين ذوي التعليم المنخفض، وذوي التعليم المرتفع.

4- توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التنشئة الاجتماعية للأبناء بين ممن يسكنون في الريف، وممن يسكنون في الحضر.

- التعريف الإجرائي للمفاهيم:

أ- المعتقدات الخرافية: وهي تصديق أفراد العينة . باختلاف جنسهم، والمستوى التعليمي ومنحدرهم السكني . الجازم بفكرة أو شيء ما لا يتفق مع الواقع الموضوعي، بل يتعارض معه باستمرار، في كل من التناول والتشاور، والصحة والمرض، والحسد والعين، وأنماط السلوك غير المرغوب فيها، والسحر، ويمكن الكشف عن هذا التصديق بالتعبير اللفظي بالموافقة أو عدم الموافقة، أو التردد، أو عدم الدراية تماما بالمعتقد، من خلال الاستمارة المطبقة في هذا الشأن على عينة قوامها (600) مبحوث ومبحوثة، من أبناء منطقة ورقلة.

ب- الشيوخ: وهو تكرار المعتقد الخرافي لدى الثلثين على الأقل من أفراد العينة.

ج- التنشئة الاجتماعية: وهي تلك الممارسات، والمعارف والقيم والعادات، التي يمارسها الآباء على أبنائهم، والمتعلقة بكل فكرة أو سلوك لا يتفق مع الواقع الموضوعي.

د- المتغيرات النفسية والاجتماعية: والمقصود بها هنا، هي المتغيرات الآتية:

- متغير الجنس، بدراسة الفرق في انتشار المعتقدات الخرافية بين كل من الذكور والإناث.

- متغير المستوى التعليمي، وذلك من خلال معرفة الفرق في انتشار المعتقدات الخرافية بين ذوي التعليم المنخفض ومرتفعي التعليم.

- متغير المنحدر السكني، وذلك بدراسة الفروق بين الذين يسكنون في المدينة (الحضر) والذين يسكنون في المناطق المحاذية للمدينة (الريف).

- منهج الدراسة: وفقا لمشكلة الدراسة، فإن المنهج المناسب هو المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى تقصي الظاهرة في الواقع التي هي فيه، وهو الحال ذاته في هذه الدراسة، حيث تسعى إلى الكشف عن أكثر وأهم المعتقدات الخرافية شيوعا لدى أفراد العينة.

- عينة الدراسة: في الدراسة الحالية، لا يمكن إجراء اختبار شامل لجميع أفراد المجتمع الورقلي، وقد حاولت هذه الدراسة أن تكون العينة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث، حتى

يتبنى الاعتماد عليها، وعلى نتائجها ولو بشكل نسبي في تعميم وتبني نتائجها.

وفيما يلي الطريقة التي تم بها اختيار العينة من حيث الأحياء والأفراد من مدينة ورقلة وضواحيها :

أ- اختيار الأحياء: تم إتباع الطريقة العشوائية في اختيار الأحياء من منطقة ورقلة، فبعد حصر الأحياء المتواجدة بهذه المنطقة، تم اختيار ثلاثة أحياء عشوائيا من وسط مدينة ورقلة (وهي بذلك تمثل الأحياء الحضرية لمنطقة ورقلة)، وثلاثة أحياء من نواحي منطقة ورقلة (وهي تمثل الأحياء الريفية فيها). وبذلك أصبح لدينا ستة أحياء موضحة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (01): يوضح توزيع الأحياء على المنطقتين الحضرية والريفية

الأحياء الحضرية	العدد	الأحياء الريفية	العدد	المجموع
المخادمة	100	أنقوسة	100	200
بني ثور	100	البور	100	200
القصر	100	أفران	100	200
المجموع	300	المجموع	300	600

ب- اختيار أفراد العينة: تم كذلك الاختيار العشوائي للأفراد من الجمهور العام، من أبناء منطقة ورقلة من الأحياء الستة المختارة في هذا البحث.

وتتمثل أهم مواصفات العينة المختارة فيما يأتي:

- من أهم خصائصها أن هذه العينة مواتية لإجراء هذا البحث، وذلك لأنها تحتوي على عدد من كلا الجنسين، وكذا بها أفراد يسكنون في الحضر، وآخرون يسكنون في الريف من منطقة ورقلة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستوى التعليمي، فهي تحمل مستويات تعليمية مختلفة.

- تحدد وتستمد العينة من خلال الجمهور العام من منطقة ورقلة ونواحيها، في الأحياء الستة المختارة، وذلك خلال سنة 2005.

- يقدر حجم هذه العينة بـ (600) فرد من الجمهور العام من منطقة ورقلة، مناصفة بين الذكور والإناث.

- الأداة المستخدمة في الدراسة: أعتمد في هذه الدراسة على استمارة لقياس المعتقدات الخرافية الشائعة في التنشئة الاجتماعية للأبناء في منطقة ورقلة، وقد اتبع في إنجازها على مجموعة من الخطوات مجملتها فيما يلي:

* تم استقراء تراث الدراسات السابقة والمقاييس التي استخدمت فيها حول المعتقدات الخرافية بوجه عام، وكان أهمها مقياس المعتقدات الخرافية الذي أعده عبد اللطيف محمد خليفة على المجتمع الكويتي.

* أجريت دراسة ميدانية استطلاعية على تلاميذ من مقامة انقوسة في المرحلتين الثانوية والإكمالية والمقدر عددهم بـ (90) تلميذا وتلميذة من أجل الكشف عن المعتقدات الخرافية الشائعة لدى مجتمع ورقلة عموما، حيث رح سؤال مفتوح، المطلوب فيه ذكر أهم المعتقدات التي يعرفها التلميذ أو يسمع بها.

وبهذا تم الحصول على (60) معتقدا أو فكرة، صنف ضمن أبعاد الأداة.

* على ضوء الخطوتين الأخيرتين أمكن تحديد مكونات الأداة المستعملة، والبنود التي تشملها كالتالي:

- معتقدات حول التفاؤل والتشاؤم: 08 بنود.
- معتقدات حول الصحة والمرض: 08 بنود.
- معتقدات حول الحسد والعين: 06 بنود.
- معتقدات حول أنماط السلوك غير المرغوب فيها: 06 بنود.
- معتقدات حول السحر: 06 بنود.

وبهذا يصبح العدد الكلي لبنود المقياس هو (34) بنودا، موزعة على الأبعاد الخمسة السالفة الذكر ويجب عليها المفحوص إما بالموافقة، أو عدم الموافقة، أو التردد وعدم القدرة على الإجابة بالموافقة أو المعارضة.

* في هذه المرحلة أجريت دراسة استطلاعية على عينة مكونة من (60) فردا لإبراز الخصائص السيكومترية للأداة، حيث بلغ عدد الذكور (28)، وعدد الإناث (32).

وقد تم تقدير صدق هذه الاستمارة، اعتمادا على ريتين: صدق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي لبنود الأداة، هذا وقد أصبحت الأداة في صورتها النهائية تضم أربعين

(40) بندا، تغطي المجالات الخمس السابقة الذكر، وببدائل إجابات كالآتي (موافق، متردد، غير موافق، لا أدري). ووجد أن هذا الاستبيان يمكن الاعتماد عليه، كأداة صادقة لقياس موضوع الدراسة.

كما تم تقدير ثبات الأداة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، بفواصل زمني قدره عشرة أيام ووجد أن جميع البنود قد حصلت على نسب عالية للاتفاق بين مرتي التطبيق لكلا العينتين (الذكور، والإناث)، وعليه فإن الاستمارة ثابتة إلى حد كبير يمكن الاعتماد عليها، والتعامل معها بدرجة كبيرة من الثقة. بعد التأكد من صدق وثبات الأداة، تم تطبيقها على العينة الكلية لهذه الدراسة للكشف على مدى صحة الفرضيات، وتفسير النتائج من بعد ذلك.

- النتائج: بعد تطبيق الأداة على العينة الكلية الأساسية لهذه الدراسة، للكشف عن مدى صحة الفرضيات، وبالتالي التوصل إلى نظرة عامة شاملة، حول مدى انتشار المعتقدات الخرافية لدى المجتمع الورقلي عموماً. وجاءت النتائج كالآتي: معرفة أكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً لدى عينة الدراسة.

1- عرض نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على: "نتوقع أن تكون المعتقدات الخرافية التي تدور حول التفاؤل والتشاؤم هي الأكثر شيوعاً من غيرها في التنشئة الاجتماعية للأبناء لدى أفراد عينة الدراسة".

ومن خلال النسب المئوية لإجابات أفراد العينة، أمكن ترتيبها تنازلياً من أعلاها إلى أقلها شيوعاً. وسنعرض لأكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً، وهي تلك الحاصلة على نسبة موافقة 20% فأكثر من أفراد العينة بوجه عام.

الجدول رقم (02): يوضح أكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً لدى أفراد عينة الدراسة حسب نسبة الموافقة.

رقم البند	مضمون العبارة	نسبة الموافقة (%)
38	قراءة الأدعية والابتهالات تشفي المريض	70.16
03	يمكن الإصابة بالسحر إذا تحصل الساحر على لباس المسحور أو قطعة منه	66.66

12	الكي بالنار علاج ناجح لأغلب الأمراض	55.33
05	لسعة العقرب أو الأفعى في المنام من علامات العين	49.5
11	يوجد ناس وجوه شر	48.83
40	الشخص المحسود تتعطل مصالحه بصورة مستمرة	44.66
39	الاستحمام في فترة المغرب مكروه لأن الجن تخرج في هذه الفترة	43.5
33	تقديم الصورة الشمسية لأي شخص يمكن أن يسحر صاحبها	43.0
06	وضع مفاتيح في يد المصاب بالصرع هو أنجع علاج	40.66
18	النوم بعد العصر يؤدي إلى الجنون	38.83
28	العلاج بالأوراق المكتوب عليها بعض الآيات القرآنية أسلوب ناجح	38.5
23	إذا انكسر شيء أخذ الشر معه	36.0
14	الإمالة في النظر إلى الشخص من علامات الحسد	35.0
09	توجد بيوت عتبتها شؤم	32.5
20	الاحتفاظ ببقايا الشعر لتجنب الإصابة بالسحر	30.16
17	الصفير داخل البيت يجلب الخراب على أهله	28.66
21	في حالة الشك في الإصابة بالسحر نذهب إلى معزم للعلاج	27.16
22	عدم المشي حافي القدمين لتجنب السحر	26.16
13	وضع السكين تحت مخدة النائم يمنع الكوابيس	24.66
24	التشاؤم من اللون الأسود	24.33
04	وضع الخمسة يمنع الحسد	23.33
07	المرض النفسي مس من الجن	22.00
30	شرب القهوة عند الأشخاص المشكوك فيهم يؤدي إلى الإصابة بالسحر	21.5
10	رفقة العين اليمنى خير واليسرى شر	20.00

بالنظر في الجدول أعلاه يتضح أن أكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً تدور حول موضوعات المحاور الخمسة المشكلة لأداة القياس في هذه الدراسة، حيث جاء موضوع السحر في مقدمتها والذي يتضمن ست خرافات وهي أرقام (03-20-21-22-30-33).

والسحر موضوع منتشر بكثرة على ما يبدو لدى أفراد عينة الدراسة، وذلك ما

أظهرته النسب التي حصلت عليها العبارات التي تشمل هذا الموضوع، وكذا الأمر بالنسبة لعددها (العبارات) الذي كان هو الأعلى من بين البنود الأخرى. ثم يأتي بعد ذلك موضوع التفاؤل والتشاؤم، ويليه موضوع الصحة والمرض، وفي الأخير جاء كل من موضوع العين والحسد، وأنماط السلوك غير المرغوب فيها. والملاحظ من هذه النتائج أن جميع الموضوعات التي تضمنها المقياس، شائعة ومنتشرة بشكل كبير لدى أفراد عينة البحث على الأقل، هذا إن لم نقل أنها كذلك عند مجتمع الدراسة، وهو أبناء منطقة ورقلة، وقد جاءت كل البنود موزعة في مدى انتشار بنسب متقاربة مع وجود فارق بسيط يكاد لا يذكر. وبهذا فإن الفرضية الأولى تكون قد دحضت ولم تثبت صحتها، ولم يكن موضوع التفاؤل والتشاؤم هو الأكثر شيوعاً بل جاء موضوع السحر، هو الأكثر شيوعاً لدى أفراد عينة الدراسة.

2- عرض نتائج الفرضية الثانية (دراسة الفرق بين الجنسين فيما لديهم من معتقدات خرافية): والتي تنص على "توجد فروق دالة في المعتقدات الخرافية في التشنّة الاجتماعية للأبناء بين الجنسين".

الجدول رقم (03): يوضح الفرق بين الذكور والإناث فيما لديهم من معتقدات خرافية.

الجنس	نوع التكرار	موافق	متردد	غير موافق	لا أدري	قيمة (كا ²)	مستوى الدلالة
الذكور ن=300	ك م *	3064	1439	5547	1950	69.33	0.01
	ك ق *	3290.95	1460.42	5246.02	2005		
	ك م *	3516	1482	4942	2060		
	ك ق *	3289.04	1460.5	2007.41	2007.41		
الإناث ن=300							

/ * ك م: التكرار المشاهد / * ك ق: التكرار المتوقع

يتضح من الجدول أعلاه وجود فروق جوهرية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (03) بين الجنسين، الذكور والإناث، فيما لديهم من المعتقدات الخرافية، من منطقة ورقلة وتبين هذه النتيجة أن الإناث أكثر إيمانا بالمعتقدات الخرافية من الذكور، وهن متمسكات بها إلى درجة كبيرة. وتظهر القراءة المتفحصية لهذه النتائج الرقمية، أنه هناك هوة كبيرة بين الذكور والإناث، من أبناء منطقة ورقلة، فيما لديهم من معتقدات خرافية، وهي نتيجة عامة وشاملة (نسبياً)، ويمكن تعميمها على النساء عموماً، وذلك من خلال ما ظهر من نتائج المقارنة بين الجنسين في الدراسات السابقة، كما هو الشأن في دراسة "نجيب اسكندر ورشدي فام" (1962)، والتي أكد فيها أن الإناث أكثر إيمانا بالمعتقدات الخرافية من الذكور، ونفس الشيء بالنسبة لمعظم الدراسات، مثل دراسة عبد اللطيف محمد خليفة (1995)، ودراسة جورج زعرور... الخ. ومنه فإن هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية، التي تقول بوجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث فيما لديهم من معتقدات خرافية.

3- عرض نتائج الفرضية الثالثة: دراسة الفروق بين ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وذوي المستوى التعليمي المرتفع فيما لديهم من معتقدات خرافية:

الجدول رقم (04): يوضح الفرق بين ذوي التعليم المنخفض، وذوي التعليم المرتفع فيما لديهم من معتقدات خرافية.

المستوى التعليمي	نوع التكرار	موافق	متردد	غير موافق	لا أدري	قيمة (كا ²)	مستوى الدلالة
منخفض ن=294	ك م	4150	1330	4373	1907	743.56	0.01
	ك ق	3244.78	1407.28	5146.96	1960.98		
مرتفع ن=306	ك م	2472	1542	6131	2095		
	ك ق	3377.22	1464.72	5357.04	2041.02		

يبدو جليا من الجدول السابق وجود فروق عند مستوى الدلالة 0.01 بين ذوي التعليم المنخفض وذوي التعليم المرتفع، من أفراد عينة الدراسة، ويدل هذا على وجود تباين كبير في مدى الانتشار، والإيمان بالمعتقدات الخرافية لدى الفئتين، وكان للمستوى التعليمي الأثر الواضح في التقليل من حدة انتشار هذه الأفكار الخرافية، وهذا أمر بيعي، فلا يمكن أن يجتمع النقيضان في مكان واحد، فأينما غاب العلم حلت مكانه الخرافة، وعششت في أذهان من لا علم لهم، وذلك لحاجتهم الماسة لتفسير أو حل المشاكل التي تعترض حياتهم اليومية المليئة بالضغوط والتوترات والقلق الشديد، مما يدفعهم إلى الحل السريع، والمثبت للشعور بالراحة، والتقليل من حدة التوتر والقلق والشعور بالأمان.

هذه النتيجة جاءت مشابهة لدراسة كل من "نجيب اسكندر" و"رشدي فام" و"عبد اللطيف محمد خليفة" و"جورج زعرور" و"سميث وهيمان" و"إم" في حين جاءت دراسة كل من "يهودا" و"لورد" و"زايف" مخالفة لها، ويمكن أن نرجع هذا إلى عدم تشابه المجتمعات التي أجريت عليها هذه الدراسات، نظرا لاختلاف العادات والتقاليد، والقيم والاتجاهات، والمعتقدات السائدة لدى كل مجتمع، والاختلاف يكون حتى عند ذوي الدين الواحد، والمصير الواحد. وعموما فإن هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود فروق جوهرية بين ذوي التعليم المنخفض، وذوي التعليم المرتفع.

4- عرض نتائج الفرضية الرابعة: دراسة الفروق بين أفراد عينة الدراسة فيما بينهم حسب المنحدر السكني (الريف - الحضر) فيما لديهم من معتقدات خرافية

الجدول رقم (04): الفرق بين الريف، و الحضر، فيما لديهم من معتقدات خرافية.

المنحدر السكاني	نوع التكرار	موافق	متردد	غير موافق	لا أدري	قيمة (كا ²)	مستوى الدلالة
الريف ن=300	ك م	4100	1312	4439	2149	693.3	0.01
	ك ق	3293	1459.43	5243.78	2003.41		
الحضر ن=300	ك م	2486	1607	6049	1858		
	ك ق	3292.63	1459.56	5244.21	2003.58		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة، فيما بينهم من ناحية المنحدر السكاني، حيث أن سكان الريف كانوا أكثر اعتقاداً، وإيماناً بالمعتقدات الخرافية، من سكان الحضر، وبدا الفرق واضحاً لصالح الفئة التي تسكن الريف، وتبين هذه النتيجة، أن لمكان السكن أثر كبير في مدى اعتقاد الفرد بالأفكار الخرافية، وتصديقه بها، ولهذا ما يبرره في الواقع، فالمنطق الريفية معزولة عن المنطق الحضري، والوسائل التثقيفية والتعليمية قليلة إن لم نقل أنها منعدمة في بعض الأماكن، فالمدارس قليلة العدد والعدة، هذا إن وجدت أساساً.

كذلك فإن المستوى الاقتصادي لسكان الريف ضعيف جداً مقارنة بسكان الحضر، إضافة إلى أن غالبية سكان هذه المنطق يعانون من الأمية، وتفشي الأفكار الخرافية لديهم بشكل كبير جداً، فالخرافة تتحكم في أفكارهم وسلوكياتهم، إذا لم نقل في جميع ظروف حياتهم، هذا مع قلة الوعي الديني الصحيح والسليم، الخالي من الخرافات والأفكار والسلوكيات الغامضة، والتي لا أساس علمي لها. تنفرد الدراسة الحالية بدراستها للفرق بين أفراد العينة، فيما لديهم من معتقدات خرافية حسب المنحدر السكاني، ووجدت أن لمكان السكن الأثر البالغ في التقليل من انتشار المعتقدات الخرافية بمعنى أنه كلما كانت المنطقة حضرية، قل فيها انتشار الأفكار الخرافية، وذلك لتوفر الوسائل التثقيفية والتعليمية، من خلال انتشار المدارس والمكاتب، ووسائل الإعلام الهادفة إلى تخليص أذهان المجتمع من الأفكار المعوقة له، والتي تشعره بأمان وهدوء وهمي تصوري، لا أساس له من الصحة. وعليه فإن هذه النتيجة تبين صحة الفرضية الرابعة التي تنص على وجود فروق جوهرية، وذات دلالة إحصائية بين الأفراد

الذين يسكنون في الريف، والأفراد الذين يسكنون في الحضر.

خاتمة:

مما لاشك فيه أن الوقوف على أهم المعتقدات الخرافية التي يؤمن بها أبناء المجتمع أمر مهم لوضع استراتيجية تحارب هذه الأفكار الفاسدة، وتحرر الفرد من قيود الخضوع والعلاج المزيف للمشكلات، تقوم على أساس علمي منطقي، يكون المنهج العلمي هو الأساس فيها، وبناء على ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة فإنه يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يأتي:

- أن أكثر المعتقدات الخرافية شيوعاً، وانتشاراً في التشئة الاجتماعية لأبناء منطقة ورقلة هي المعتقدات الخرافية التي تدور حول موضوع السحر، ولا يعني هذا أن بقية الأفكار الخرافية ضئيلة الانتشار، بل على العكس فهي منتشرة بشكل مقلق يدعو إلى الاهتمام بها للتوصل إلى حلول تحد من انتشارها، وتمحوها، ولا يكون ذلك إلا بنشر العلم وتعميم التعليم.

- الإناث كن أكثر إيماناً واعتقاداً بالأفكار الخرافية من الذكور، من أبناء منطقة ورقلة.

- إن الأفراد الذين يسكنون في المناطق الريفية أكثر تصديقاً لهذه الأفكار الخرافية من الأفراد الذين يسكنون في المناطق الحضرية.

- واتضح أنه كلما زاد المستوى التعليمي، قلت وغابت المعتقدات والأفكار الخرافية.

ويبقى أنه على مؤسسات المجتمع المدني، من المدارس، والنوادي المختلفة، ودور العبادة (المساجد)،... أن تؤدي دوراً أكبر، وأكثر عمقاً في التصدي لمثل هذه الأفكار والمعتقدات الخرافية التي تنخر جسد المجتمع، وتعيق تقدمه.

الهوامش:

- 1- لويس كامل مليكه: قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، (المجلد الثاني) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1970، ص: 191.
- 2- عبد اللطيف محمد خليفة: المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي، (ب ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص: 37.
- 3- عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في علم النفس الاجتماعي، (المجلد الثاني)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص: 267.
- 4- عبد الرمان عيسوي: سيكولوجية الخرافة والتفكير العلمي، مع دراسة حقلية مقارنة على الشخصية العربية، (ب ط) منشأة المعارف، الإسكندرية، (1982-1983)، ص: 164، 209.
- 5- عبد اللطيف محمد خليفة: المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي، مرجع سابق، ص: 288.
- 6- ابن منظور: لسان العرب - مادة عقد، (المجلد الثالث)، ط1، دار صادر، بيروت، 1992، ص: 301.
- 7- محمد الجوهري: الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية، (الجزء الأول)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص: 43.
- 8- محمد حسن غامري: مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، (ب ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 126.
- 9-English, H.B ,and English, A. C. A comprehensive dictionary of psychological and psychoanalytical terms, Longmans ,1958,p.46
- 10- عبد اللطيف محمد خليفة: المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي، مرجع سابق، ص: 38.
- 11- ابن منظور: لسان العرب - مادة عقد، (المجلد التاسع)، ط1، دار صادر، بيروت، 1992، ص: 62.
- 12- عبد السلام أبو قحف، ورناء عيتاني: ثقافة الخرافات وإدارة الأزمات - من سلسلة الثقافة الإدارية (1)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص: 43.
- 13- إبراهيم بدران، وسلوى الخماش: دراسات في العقلية العربية - 1- الخرافة، ط2، دار الحقيقة، بيروت، 1979، ص: 13.
- 14- عبد السلام أبو قحف، ورناء عيتاني: ثقافة الخرافات وإدارة الأزمات - من سلسلة الثقافة الإدارية (1)، مرجع سابق، ص: 48- 50.
- 15- بي الدين مختار: مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة-الجزائر، 1995، ص: 15-16.
- 16-Clausen,J.A / a historical and comparative view of socialization theory and research in j. a clausen/ ed/, socialization and society.Boston little.brown,1968,p:72

مركز نوابغ مدرسي مائدة الرياضيات

لكراتق النوريس العلمية

مراجعة مائدة المنوسكات مائدة ورقة

عمر حجاج

قسم علم النفس المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000 الجزائر

مقدمة

يعكس النظام التربوي طموحات الأمة، ويكرس اختياراتها الثقافية والاجتماعية ويسعى في حركية دائمة إلى إيجاد الصيغ الملائمة لتنشئة الأجيال تنشئة اجتماعية وغيرها تجعل منهم مواطنين فاعلين قادرين على الاضطلاع بأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الوجه الأكمل. فحركية النظام التربوي تجد مصدرها في ضرورة التوفيق بين الثنائية القائمة بين ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي الوطني والقيم الدينية والاجتماعية التي تميز المجتمع، واستشراف المستقبل بمستلزماته العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى، وذلك من أجل إعداد الأجيال لرفع التحديات المختلفة التي تفرضها، والمدرسة الجزائرية مطالبة بتجديد مناهجها وتغيير طرق عملها ونسق إدارتها، خاصة وأن البرامج المطبقة في مؤسساتنا يعود تصميم أهدافها وتحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي أحدثته التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال.

أما وقد مار اليوم باب المعارف مفتوحا للجميع على مصراعيه، أي كان موطن الطلب وزمانه، فإن التعليم لم يعد مجرد عملية تلقين أحادية القطب تقوم على براعة المدرس وحده، الذي دائما ما يتولى الدور الرئيس في عملية تعليمية فحواها حشو الأدمغة بمصنفات من المعارف النظرية ليس إلا. بله وقد مار هندسة تعنى ببناء هذه المعارف بناء متماسكا، ويتطور ما يستلزم هذا البناء من مهارات ذهنية ثقافية، واجتماعية وجدانية،

عمر حجاج

وسلوكية حضارية. أي أن التعليم مار يعنى بتمكين المتعلمين من الكفاءات، التي يمكنهم توظيفها في سائر المجالات، يواجهون بها مختلف المواقف ووضعيات الحياة.

وعليه جاءت هذه الدراسة محاولة لمعرفة مدى تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة، في مرحلة التعليم المتوسط بالمؤسسات التعليمية لمدينة ورقلة، وذلك استنادا لخطة منهجية احتوت على جانبين أساسيين وهما:

الجانب النظري: وسنحاول في هذه الدراسة بداية بتحديد مشكلة الدراسة ومتغيراتها ثم تحديد إشكالياتها والفرضيات المقترحة، وأهمية الموضوع، وهي عناصر أساسية نود الوقوف عليها في هذه الدراسة وأول خطوة سنتطرق إليها وهي:

1- تحديد مشكلة الدراسة:

إن التربية هي الأداة الأساسية لاستمرار ثقافة أي مجتمع من المجتمعات وتجدها، لأن التربية تعد العملية الأساسية التي يتم بها نقل التراث الثقافي وتحسينه على مر الأجيال وهي عملية تقديم ثقافة المجتمع لأفراده الصغار لمساعدتهم على النمو الشامل الذي يجعلهم قادرين على حمل هذه الثقافة ويساهمون في تحسينها وتطويرها.

وعلى ذلك يمكن القول أن المدرسة وما يتم في داخلها من عمليات تعليم وتعلم ليست مجرد مكان يلم فيه التلميذ بأطراف العلم فقط ولكنها مكان يتزود فيه التلاميذ بطريقة الحياة المفيدة في المجتمع ومهاراته المنتقاة وهي أمور لم تعد ممكنة أن يحصل عليها الأفراد من غير المدرسة في ظل ما نشهده من تقدم علمي وحضاري في شتى المجالات.

وإذا كانت التربية هي العملية الأساسية لاستمرار المجتمع وتقدمه فإن أدائها في تحقيق ذلك هي المدرسة بمناهجها المختلفة التي تهدف في المقام الأول إلى تكوين مواطن يشارك في جميع المجالات «والمعلم من أهم العوامل بل إنه يحتل مكان الصدارة بين العوامل التي يتوقف عليها نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها ومن ثم تحقيق أهداف التربية ونجاحها في أداء وظيفتها وبلوغ أهدافها» (بجي عطية سليمان وآخر، 2000، ص 10)

يرى كثير من التربويين أن كفاءة أي مؤسسة تعليمية تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية المدرسين الذين يعملون في هذه المؤسسة، فالمدرس الجيد الذي يقوم بدوره على أكمل وجه يسهم بدور فعال في إيجاد تلاميذ مجيدين يشاركون بإيجابية في العملية التعليمية العلمية. إن

التدريس عملية ذاتية تظهر فيها شخصية المدرس وتلعب فيها ذاتيته دورا عظيما في إعداد جيل يعمل من أجل تسليم الشعلة إلى الجيل الذي بعده لذلك فإن الاهتمام بأساليب ومهارات التدريس من أجل إعداد المدرس الكفاء يجب أن يتسم بالموضوعية والصدق والأمانة وأن يعطى المعلومات الحقيقية والفعالة وأن يغذى بالخبرات الفعلية والتطبيقات العملية. (عمرحاج، 2007، ص 15)

ولقد شاع اعتقاد سابق بأن التدريس هو طرق وأساليب يشكلها المدرس غير أن ما يمارسه المدرس من أساليب وطرائق وإجراءات تعتبر جزءا من عملية التدريس الذي هو علم وفن وجانب اجتماعي وتطبيقي، ونظام منسق كبقية الأعمال والمهن الأخرى في المجتمع، كما يعد التدريس عملية تربوية متكاملة، إذ إن العاملين في التدريس (المدرسين) هم وكلاء المجتمع بتربية وإعداد وتعليم الناشئة وتهذيبهم وتطوير شخصيتهم ومراعاة ميولهم ورغباتهم وحاجاتهم العملية والنفسية والاجتماعية بما يعود عاجلا أو آجلا على المجتمع بالصلاح والتوا مل، وإن أهم أهداف التدريس هو تطوير القوى العقلية والقيمية والجسمية للمتعلمين بشكل متوازن فضلا على العمل بملائمة أساليب وإجراءات التدريس لحالة المتعلم وخصو لما يتعلق الأمر بمادة الرياضيات التي تعتمد على التفكير الذهني والمنطق بالتعامل مع المسلمات، ودقة الملاحظة، وينظر إلى التدريس على أنه نشاط اجتماعي يعتمد على العلاقات والتوا مل الشخصي بين المعلم والمتعلم، كما يؤكد على اكتساب المعلم للمهارات الاجتماعية المتضمنة في التدريس، وإن امتلاكها يعتبر كفاءة اجتماعية ويكون تدريسه أكثر فعالية كما يمكن أن يكتسبها المعلم في أثناء فترة إعدادة بمؤسسات إعداد المعلمين.

فالتدريس نشاط يهدف إلى تحقيق التعليم أو اكتسابه وهو تسجيل كل ما يتعلق بتحقيق المهارة والاكتمال الفكري لدى المتعلم. (سهلية محسن كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 18) كما أنه نشاط مهني يتم إنجازه ويستهدف مساعدة الطلاب على التعلم وهذا النشاط قابل للتحليل والملاحظة والحكم على جودته ومن ثم تحسينه. (حسن حسين الزيتون، 2004، ص 08)

2-تساؤلات الدراسة:

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بمقاربة تربوية تعليمية موضوعها مدى تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة بمرحلة التعليم المتوسط، وهذا في ظل عدد من المتغيرات و من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

2-1 هل يطبق مدرسي مادة الرياضيات طرائق التدريس الحديثة؟

2-2 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الاقدمية في التدريس؟

2-3 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الجنس؟

2-4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب التكوين القاعدي؟

3-فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة سابقاً يمكن تقديم الفرضيات التالية كحلول مؤقتة تسعى الدراسة للتحقق من مدقها أو رفضها والفرضيات هي كما يلي:

3-1 يطبق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة.

3-2 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الاقدمية في التدريس.

3-3 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الجنس.

3-4 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب التكوين القاعدي.

4-أهمية وأهداف الدراسة:

إن غالبية اهتمامات المدرسين منصبة للبحث على أنجع الطرائق لتلقين المتعلمين المعلومات المقررة والعمل على مساهمة البرامج التعليمية للتطور العلمي والتكنولوجي الحالي.

فالهدف الأساسي من دراستنا هذه الكشف عن بعض الجوانب التربوية السائدة في مدارسنا والوقوف على حقيقة تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس في مادة الرياضيات خاصة، في مرحلة التعليم المتوسط، ومن ثمة نكون قد ترجمنا أهدافها إلى مواقف وخبرات المدرسين الذين يعيشون العملية التربوية بجميع جوانبها، وتزويد مدرسي مادة الرياضيات بالكفاءات اللازمة

للتدريس، لاسيما أنهم المصممون والمنفذون والمشرفون على تطبيق جميع طرائق التدريس المستخدمة في الميدان التربوي.

5- حدود الدراسة: وتتمثل حدودا للدراسة في الأبعاد الآتية:

5-1- البعد البشري: يتحدد البعد البشري لهذه الدراسة في أساتذة مادة الرياضيات بالتعليم المتوسط المتواجدين بمدينة ورقلة، حيث قدر عددهم بـ 112 مدرس ومدرسة.

5-2- البعد الزمني: تتحدد هذه الدراسة زمنيا خلال الفصل الأول للموسم الدراسي 2008./2009

5-3- البعد المكاني: تتحدد هذه الدراسة مكانيا في عدد من مؤسسات التعليم المتوسط لمدينة ورقلة وعددها 27 مؤسسة تربوية.

6- المتعاريف الإجرائية لمتغيري الدراسة:

6-1- مدرسو مادة الرياضيات: هم فئة المدرسون حاليا الذين يدرسون مادة الرياضيات في مرحلة التعليم المتوسط والذين تلقوا تكوينا أكاديميا وتربويا إما في المعاهد التكنولوجية للتربية أو في الجامعات، ويعبر عنها من خلال الدرجة الكلية التي يتحصل عليها أفراد عينة الدراسة في الاستبانة.

6-2- طرائق التدريس الحديثة: هي كل الطرائق والأطر التعليمية التي تجعل من التلميذ أو المتعلم محور العملية التربوية باعتباره العنصر الفعال والنشط ويصبح المدرس هو الموجه والمرشد فيها، ويعبر عنها من خلال الدرجة الكلية التي يتحصل عليها أفراد عينة الدراسة في الاستبانة.

يهتم العالم قاطبة، بالعلوم الطبيعية والرياضية لما يتميز به هذا العصر من الاتجاه نحو المادة والثروة والتنمية، وقد كان من نتائج هذه الاتجاهات في أوساط الشباب... فتنبه المختصون لذلك، وأكدوا على أهمية تدريس مادة الرياضيات في مختلف مراحل التعليم لما لها من توضيح في فهم القضايا، وغرس القيم الأخلاقية والجمالية... وفي مناهج مادة الرياضيات تكمن أهمية التوثيق الصلة بين النمو الإنساني والاجتماعي وبين التقدم في الثروة وقوة تيار التطوير والتقدم. وبالنظر للمكانة البارزة التي يحتلها المدرس في العملية التربوية، فلا يمكن إعداده وتأهيله من خلال تربية جامدة لا تنعكس عليها الاتجاهات الأساسية لحركة العالم

الحيطة بها، ونحن في عصر يتميز بالانفجار المعرفي، وفي عصر التقدم التكنولوجي، وما يتبع ذلك من تغيير وتطور في طرائق التدريس.

مدرس مادة الرياضيات وطرق التدريس الحديثة.

1- المدرس: يمثل «حجر الزاوية في العملية التربوية، وهو يمثل الصدارة بين العوامل الأخرى التي يتوقف عليها نجاح التربية في بلوغ أهدافها، على اعتبار أنه لا يمكن الفصل بين مسؤوليات المعلم والتغيرات التي تحدث في المجتمع». (مرشد محمود دبور وآخرون، مرجع سابق، ص 84).

ومن هذا المنطلق فهو المحور الثاني للعملية التربوية والركيزة الأهم في نجاحها، وهو الذي يسمو بأتمته ويضعها في صف الأمم الراقية وخاصة مدرس المواد الفكرية والتجريدية، فهو الذي يجلو أفكار الشباب ويوقظ مشاعرهم، ويسلحهم بالفضيلة ليقتلوا الرذيلة، وبالعلم ليقتلوا الجهل.

1-1- صفات المدرس الفعال عامة:

على الرغم من أن الخصائص الشخصية للمدرسين يتم التعبير عنها عن طريق السلوك إلا أنها كامنة في سمات الشخصية التي يحوزها جميع المدرسين ويظهرونها بدرجات مختلفة، ولقد نفت هذه الخصائص من خلال البحوث إلى ثلاثة مجموعات لتيسير تناولها وباعتبارها أكثر شيوعاً عند المدرسين وهي كالآتي:

أ- شخصية دافعة: حيث يحوز المدرسون الفعالون شخصية دافعة ومثيرة للاهتمام ومشوقة، ويبدو أنهم يستمتعون بما يعملون وهم مساندون لتلاميذهم، يسهل على الناس أن يثقوا بهم... وتتميز هذه الشخصية بالحماس والدفء وروح الدعاية والفكاهة والموثوقية. وهي خصائص تساعد على استحواذ اهتمام التلاميذ بالتعلم ودعجهم فيه. (جابر عبد الحميد جابر، 2000، ص 17)

ب- التوجه نحو النجاح: فالمعلمون الفعالون إيجابيون أي أنهم يؤمنون بقدرة تلاميذهم على التعلم والنجاح، ومما هو جدير بالذكر لأهميته، أنهم يبدون قادرين على الاتصال والتواصل مع تلاميذهم وتنمية الاتجاه الإيجابي عندهم... ولديهم توقعات عالية من تلاميذهم بالنجاح وهم يشجعونهم ويساندونهم في ذلك. (جابر عبد الحميد جابر، 2000، ص 23)

ج- السلوك المهني: حيث يظهرون تصرفات مهنية مرنة في حجرة الدراسة، ويتحسن السلوك المهني حين يكون سلوكا جادا موجها للعمل، ويحسن بالقدرة على المرونة والتكيف عند الضرورة، وعن طريق فهم المادة، والبيداغوجيا والمتعلمين... وذلك من خلال تنمية التعلم بطرق متنوعة، وتوجيه الأنشطة الصفية لمساعدة التلاميذ ليلبغوا الأهداف المحددة... وينقلون إليهم أهمية المادة والأهداف، ويرسخون ذلك في أذهانهم. (جابر عبد الحميد جابر، 2000، ص 39)

ومن هذا المنطلق فالمدرس الفعال هو الذي يتمتع بشخصية دافعة ملؤها الجهد والاجتهاد والحماس وروح الفكاهة، والذي يبدي سلوكا مهنيا قوامه الإلمام بالمادة والتخصص وفهم البيداغوجيا والمتعلمين، والذي يبلغ بنوع من الانتظام الأهداف التي تخص إكسابهم المعارف والمهارات، كما أنه يستطيع اختيار أكثر أنماط التعليم فاعلية معهم.

وعموما فأغلب الدراسات تشير إلى أن المعلم الجيد في نظر التلاميذ يجب أن يتمتع بالصفات التالية: (مالك سليمان مجول، 1982، ص 26)

- 1- الصفات الشخصية: لطيف، اداق، مرح، متعاطف مع الآخرين.
- 2- الصفات الانضباطية: متقيد بالنظام، عادل، موضوعي، لا يحايي، ارم.
- 3- الصفات الإنتاجية: يثير الاهتمام بالأشياء، متنوع المعرفة، يشرح جيدا، يساعد الأفراد في دروسهم، يعين التلاميذ على الإفصاح عن آرائهم، دؤوب على العمل.
- 4- الصفات الترويحية: المشاركة في الألعاب.
- 5- الصفات الجسمية: المظهر الخارجي، اللباس النظيف، والهندام المتزن، الصوت الجهوري المسموع.

2- طبيعة مادة الرياضيات: الرياضيات علم من إبداع العقل البشري والرياضيون فنانون، مادتهم العقل ونتائجهم مجموعة من الأفكار والرياضيات لغة مفيدة في التعبير الرمزي وأبرز خاصية للرياضيات أنها طريقة للبحث تعتمد على المنطق والتفكير العقلي مستخدمة سرعة البديهة وسعة الخيال ودقة الملاحظة.

فقد نظر كثير من الناس إلى الرياضيات على أنها وسيلة لحل بعض مشكلات حياتهم وفي الحقيقة أن الرياضيات خصوصاً التطبيقية، وإمكانية استخدام العلوم الرياضية لحل

مشكلات عالمنا المعاصر منها: الصناعية والزراعية والتربوية والاقتصادية وتطورت علوم الإحصاء والاحتمالات وبحوث العمليات والإعلام الآلي إننا نؤكد أن الرياضيات علم من نفع العقل البشري ونتاج لمعاناة رجال اتعبوا عقولهم وبذلوا كل جهد ليصل علم الرياضيات إلى ما و ل إليه من تقدم وتطور. وللرياضيات منهج وطريقة للبحث لذلك يجب على المدرس أن يفهم طبيعة الرياضيات حتى يتمكن من تدريسها بشكل مفهوم.

2-1 الأنظمة الرياضية: إن أي نظام رياضي يبنى على أساس مصطلحات غير معرفة ومصطلحات معرفة ومسلمات أو (بديهيات). ونظريات سنحاول و ف المصطلحات و ف مختصرا

أ- المصطلحات المعرفة وغير المعرفة: إن أول جزء في أي نظام رياضي هو المصطلحات غير المعرفة فمن الطبيعي ألا نعرف كل مصطلح وكل كلمة في أي نظام دون أن ندع ما يسمى بالتعريفات الأولية مثلا: فقد عرف إقليدس "النقطة على أنها قطعة مستقيمة ليس لها طول ولا عرض" ثم عرف القطعة المستقيمة على أنها "مجموعة من النقط" وهذا ما قصدناه بالتعريف الأولي حيث عرف النقطة من استخدام مفهوم القطعة وعرف القطعة المستقيمة باستخدام النقطة باستخدام المصطلحات غير المعرفة عكس تعريف بعض المصطلحات فالمعرفات هي كل جملة رياضية أو مصطلح رياضي في نظام ما تم تعريفه باستخدام اللامعرفات وبعض عبارات النظام. فمثلا إذا قبلنا النقطة على أنها من اللامعرفات فإننا يمكن تعريف الخط المستقيم على أنه مجموعة من النقط.

ب- البديهيات والمسلمات: ينظر بعض الرياضيين على أن البديهيات والمسلمات مترادفات وعلى أنها جملة رياضية مقبولة بدون برهان إلا أننا نميل إلى اعتبار فرضيات الهندسة بديهيات وفرضيات الجبر والبديهيات أو المسلمات جمل رياضية تتضمن مصطلحات معرفة وغير معرفة والبديهية هي قوانين النظرية فمثلا في الهندسة الاقليدية نجد أن الأمثلة على البديهيات المثال التالي: "أن بين نقطتين يمكن رسم خط مستقيم واحد" ومن هذه البديهية نجد استخدام كلمات "نقطة" كمصطلح غير معروف وكلمات "خط"، "بين" كمصطلحات معرفة وعليه نلاحظ أنه في أي بديهية يجب أن تظهر اللامعرفات والمعرفات بشكل مباشر أو غير مباشر في الصياغة اللغوية

ج- النظريات: إن آخر جزء في النظام الرياضي هو النظريات والنظريات هي جمل

رياضية قابلة للبرهان وتتضمن مصطلحات (معرفة - غير معرفة) وتأتي منطقيا من البديهيات أو البديهيات أو المسلمات ولكي تقرر إذا كانت جملة معينة تمثل نظرية أم لا فإن النظرية تتطلب برهان رياضيا. (حسن على سلامة، 1995، ص ص 75-77)

3 طرائق التدريس الحديثة

إن إلمام مدرس الرياضيات بأساليب وطرائق التدريس المتعددة بالمادة يساعده على تبني طريقة أو أكثر. بل قد يساعده في تكوين أسلوب خاص وطريقة مميزة له تلائم دروسه وتلائم متعلميه. ويبتكر أحيانا ما يحوي أفضل ما في الطرق والأساليب التي استوعبها بغرض تحقيق أفضل النتائج مع التلاميذ وذلك حين يمارس عمله وفق نظام تدريسي واعى. (عن وزارة التربية الوطنية)

أهم الأساسيات لطرق التدريس:

- ◀ أن يهيئ المدرس فرما للتلاميذ للمشاركة الفعالة بالدرس .
- ◀ أن يراعى الفروق الفردية بين التلاميذ .
- ◀ أن يدخل عنصر التشويق والإثارة لحل المشكلات المرتبطة بحياة التلاميذ وميولهم.
- ◀ أن يُكسب التلاميذ الأسلوب العلمي في التفكير.
- ◀ أن يغرس في التلاميذ حب التعلم والاكتشاف.
- ♦ وسوف نعرض أهم طرائق التدريس لمادة الرياضيات ولكن بطريقة موجزة للتعرف عليها وهي كالتالي:

1 الطريقة الاستقرائية 2 الطريقة القياسية 3 الطريقة التركيبية

4 الطريقة التحليلية 5 الطريقة الاستنتاجية 6 طريقة حل المشكلات

♦ بعض الأساليب الخاصة التي يمكن ممارستها فيما

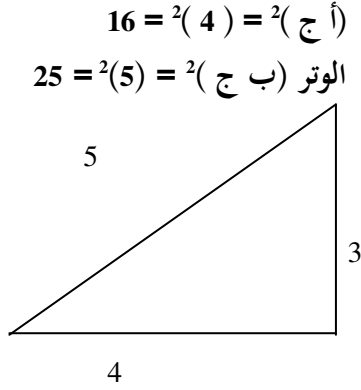
1- التعليم بالقواعد (القوانين) 2- التعليم بالتعريف

3- التعليم بالتحليل 4- التعلم بالملاحظة والتجريب

5- التعليم بالاكتشاف الموجه

أولاً: الطريقة الاستقرائية: وهي البدء بحالات خاصة متعددة والوصول بها إلى قاعدة عامة أو قانون عام أو هي البدء بالحقائق والتجارب والملاحظات ثم تجمع قد تؤدي إلى قاعدة عامة. مثال: (نستخدم فيه الطريقة الاستقرائية) إذا كان المطلوب هو إثبات أن مجموع قياسات زوايا المثلث الداخلية يساوي 180° ؟ نقوم بتوجيه التلاميذ لرسم مثلث في الكراس وقيس كل زاوية ويسجلها على الكراس ثم يجمع النتائج قد تكون هنا ليست بالضبط عند بعض التلاميذ وليكن (179، 181، 000000) وهنا نوجه للتلاميذ أهمية الدقة في استخدام وسائل القياس وهكذا نستخدم الطريقة الاستقرائية.

مثال: في المثلث القائم الزاوية يكون مربع طول الوتر مساوياً مجموع مربعي طولي ساقيه ب.



$$\text{نجد أن: (ب ج)}^2 = \text{(أ ب)}^2 + \text{(أ ج)}^2$$

ومنها يكون (أ ب ج) مثلث قائم الزاوية في أ ج

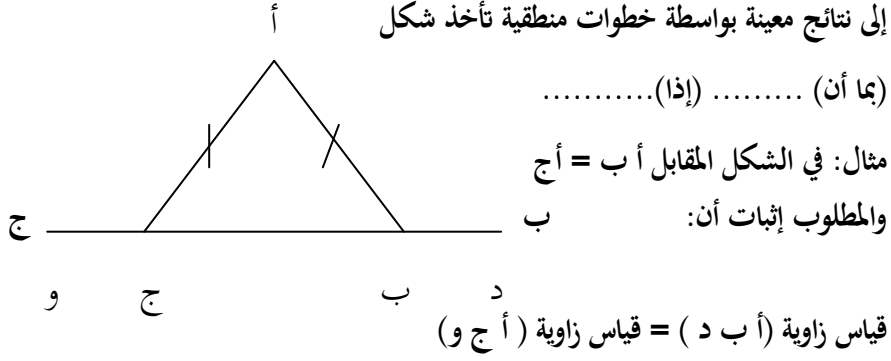
ثانياً: الطريقة القياسية: هي استخلاص حالات خاصة من حالة عامة مسلم بها. وتعتبر هذه الطريقة مكملية للطريقة الاستقرائية .

مثال: إذا كانت العلاقة (أكبر من) علاقة متعدية على مجموعة الأعداد الحقيقية فأنه قياساً على ذلك إذا كان $a < b$

$$b < c \text{ فإن } a < c$$

حيث أن أ، ب، ج $\in \mathbb{R}$

ثالثا: الطريقة التركيبية: وهي التي تبدأ ببيانات معلومة أو حقائق أو بفروض ثم تصل



نقوم بمناقشة الحل بالطريقة التركيبية

- أ ب = أ ج

- قياس زاوية (أ ب ج) = قياس زاوية (أ ب د) (نظرية)

- قياس زاوية (أ ب ج) تكمل زاوية (أ ب د) وأيضا قياس زاوية (أ ج ب) تكمل زاوية (أ ج و)

- قياس زاوية (أ ب د) = قياس زاوية (أ ج و)

رابعا: الطريقة التحليلية: هي البدء بما هو مطلوب إثباته وافترض حته والتفكير فيما يترتب على هذا الافتراض وهكذا حتى نصل في النهاية إلى شيء مفترض حته أ فلا كان المطلوب صحيحا.

مثال من المثال السابق

نفرض أن قياس زاوية (أ ب د) = قياس زاوية (أ ج و)

حيث أن قياس زاوية (أ ب د) + قياس زاوية (أ ب ج) تساوي قياس زاوية (أ ج ب) + قياس زاوية

(أ ج و) تساوي 180° أي أن زاوية (أ ب ج) تساوي زاوية (أ ج ب) وهذا يعني أن أ ب يساوي أ ج وهذا صحيح من المعطيات وعلى ذلك فالمطلوب صحيح وهو أن:

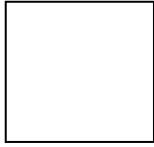
قياس زاوية (أ ب د) تساوي قياس زاوية (أ ج و)

خامسا: الطريقة الإستنتاجية: نبدأ بتعريف يليه أمثلة على هذا التعريف فالمدرس هو الذي يبدأ بالتعريف وقد يعطى مثالا أو يقدم نموذجا أو وسيلة يعزز بها التعريف ويفسره .

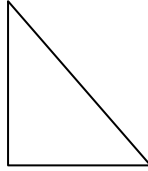
مثال: على درس المثلث

تعريف: أن يتعرف التلاميذ على شكل المثلث ونبدأ بتعريف المثلث هو عبارة عن اتحاد ثلاث قطع مستقيمة

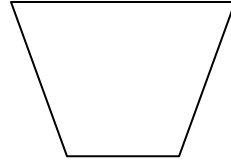
ثم نعزز ذلك برسم بعض نماذج من الأشكال ويسأل التلاميذ أيهما يمثل مثلث



(3)



(2)



(1)

سادسا: طريقة حل المشكلات الرياضية: تقوم إستراتيجية التدريس باستخدام أسلوب حل المشكلات على مساعدة المعلم للتلاميذ في اكتشاف حلول المسائل عن طريق تحقيق الخطوات التالية:

◀ فهم أبعاد المشكلة (في طريقة حل المسألة)

◀ وضع خطة للحل

◀ تنفيذ الخطة

◀ التحقق من صحة الحل (لمراجعة الحل)

وتستخدم هذه الطريقة في حل المسائل اللفظية والفكرية التجريدية . بعض الأساليب الخاصة التي يمكن ممارستها فنياً

1) التعليم بالقواعد (القوانين): تعتمد هذه الطريقة على إعطاء (تقرير) ليتبعه التلاميذ كحقيقة ولا تعتبر هذه الطريقة جيدة لتقديم مفهوم جديد وإنما تستخدم القوانين كتلخيص لنتائج أمكن التوصل إليها بعد التعليل والبرهان

(2) التعليم بالتعريف: وهي طريقة معينة تعتمد على ذكر عبارة (تعريف) كي يأخذ التلاميذ معلومة جديدة ويعتبرون عليها وهي تستند إلى الطريقة الاستنتاجية .

مثال: عند تقديم العدد النسبي للتلاميذ

أ - نذكر التعريف أ/ب: ب $\neq 0$ لكل أ، ب $\in \mathbb{V}$

ب- ثم نذكر بعض الأعداد النسبية $2/3$ ، 5 ، 0

ج - ثم نطلب من التلاميذ ذكر أعداد نسبية

د- نكتب بعض الأعداد ويعتبر عليها التلاميذ

(3) التعليم بالتحليل: وتعتمد هذه الطريقة على تجزئة المفهوم إلى خطوات بسيطة مترتبة على بعضها البعض ويستخدم هذا الأسلوب عادة عند تقديم مفاهيم جديدة وهو من أفضل الأساليب التي تهم بتوضيح السبب عند إجراء كل خطوة.

(4) التعليم بالملاحظة والتجريب: يعتمد هذا الأسلوب على الخطوات التالية:

أ- طرح السؤال المطلوب الإجابة عليه على التلاميذ

ب- تلقى الأجوبة التقديرية من التلاميذ

ج -الحصول على الإجابات الصحيحة باستخدام أدوات القياس أو بإجراء تجربة أو عملية ما وهو أسلوب مشوق للتلاميذ

(5) التعليم الاستكشافي: يبدأ المدرس بتقدير عدد من الأمثلة التي تقود التلاميذ وترشدتهم إلى استنتاج التعميم أو يبدأ بمعلومات متوفرة لدى التلاميذ وي طرح عدد من الأسئلة التي تؤدي في النهاية إلى استنتاج التعميم والتوصل إليه.

وكانت هذه هي بعض الأساليب التي يمكن للمدرس ممارستها داخل الفصل.

الدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة: نهدف من دراستنا الحالية إلى معرفة مدى تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة وذلك بهدف الواقع كما هو في المؤسسات التربوية التعليمية بمتوسطات مدينة ورقلة ونمط التحضيرات والإعداد السائد للعملية التعليمية

التعليمية من لدن المدرسين المشرفين المباشرين للعملية، وهذا من خلال الحصول على البيانات الخاصة بذلك ودراساتها علمياً لتحقيق أهداف الدراسة.

ومن هنا يتحتم علينا إتباع المنهج الوفي للحصول على الأوامر الواقعية الدقيقة للظاهرة واستقصاء أسبابها بالتحليل والتفسير لمضامين الاستبيان ومن ثمة التنبؤ والتعميم. معتمدين على دراسة الواقع والظاهرة كما توجد في واقع المؤسسات التعليمية ونهتم بوظيفتها ونحاول التعبير عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

2- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المدرسين لمادة الرياضيات وتلاميذهم في مرحلة التعليم المتوسط بمدينة ورقلة الذين يدرسون بصفة منتظمة في إطار وزارة التربية الوطنية المهيكلة حيث بلغ عددهم 112 مدرسا منهم (66) مدرسا و(46) مدرسة موزعين على 27 متوسطة.

3- تحدد عينة الدراسة: باعتمادنا على طريقة الحصر الشامل لأفراد المجتمع الأصلي، وقد يقتصر العدد الإجمالي على بعض العشرات من العنصر، وهذا بسبب ما يقتضيه البحث من موارد وتكاليف يمكننا أن نقتصر على المعلومات القليلة الموجودة حول مجتمع بحث معين عندما يكون الوصول إليه صعباً لا بد أن نقوم إذن باختيار عينة من الأفراد التي سنجمع من خلاله المعطيات في ميدان العلم، وكما يذكر موريس أنجوس: «نتطلع أن تسمح لنا العينة المتكونة من بعض العشرات، أو الآلاف من العنصر، وذلك حسب الحالة، والمأخوذة من مجتمع بحث معين بالوصول إلى التقديرات التي يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الأصلي، هذا ما يجب علينا فعله من دون شك في حالة ما إذا كنا نقوم ببحث حول الأساتذة من المستوى المتوسط من التعليم العام لأن ذلك سيكون عملاً طويلاً وباهظاً لو أردنا الاتصال بهم جميعاً» (موريس أنجوس، 2004، ص 301)

والعدد الإجمالي للعينة وصل إلى 112 مدرسا ومدرسة طبقت عليهم أداة جمع البيانات وكانت خصائصهم من حيث المتغيرات التي تبينها في الدراسة كما يلي:

4- خصائص عينة الدراسة:

1- الجنس: اشتملت العينة على كلا الجنسين إلا أنه يغلب عليها المدرسون أكثر من

المدرسات وذلك كما هو في المجتمع الأ لمي حيث بلغ عدد المدرسين 66 وعدد المدرسات 46

2- التكوين القاعدي: تحتوي عينة الدراسة على نفين من المؤهل العلمي إلا أن الصنف الغالب من التكوين هو ذوي التكوين القاعدي والمتحصليين على شهادة الكفاءة الأستاذية والذين بلغ عددهم 72 والمتحصليين على شهادة الليسانس والبالغ عددهم 40

3- الأقدمية: يتحدد عامل الأقدمية لأفراد العينة بفتتين وذلك على النحو التالي: فالأولى، أقل من 10 سنوات والثانية من 10 فما فوق، فالثاني بلغ عددهم 81 مدرسا بينما الأولى عددهم 31 مدرسة.

5- أداة جمع البيانات: لجأنا في جمع البيانات الخاصة لهذه الدراسة إلى وسيلة واحدة وهو استبانة مصممة من طرق الباحث عرضت للتحكيم وتم التأكد من مدقتها وثباتها تجريبيا. تملأ من طرف المدرسين ونعتمدها كصدر لكل التحليل والتفسير الواردة في البحث.

الأساليب الإحصائية: بعد تطبيق أداة البحث وجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة يأتي دور الإحصاء في تحليل البيانات، والهدف منه هو التوصل إلى مؤشرات كمية تساعدنا على التحليل والتفسير والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

1- المتوسط الحسابي 2- الانحراف المعياري 3- النسب المئوية 4- اختبار (ت)

بعد التطرق إلى منهج الدراسة وحدودها، والعينة ومواقعها والأدوات المستخدمة يأتي دور عرض وتفسير بيانات الدراسة.

- عرض وتفسير بيانات الدراسة حسب الفرضيات:

1- الفرضية الأولى: تنص الفرضية على أنه "يطبق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة".

الجدول رقم (01) يوضح مدى تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة

النسبة	العدد	
48.21	54	المطبقون لطرائق التدريس الحديثة
41.96	47	غير المطبقين لطرائق التدريس الحديثة

9.83	11	الذين ينوعون بين الحديثة والتقليدية
100	112	المجموع

يتضح من خلال الجدول ان نسبة المدرسين لمادة الرياضيات المطبقين لطرائق التدريس الحديثة والذي تم بحساب الدرجة المعيارية التي تقدر ب: 48.21% بمجموع 54 مدرس من أصل 112 وأما بالنسبة للمدرسين الذين لا يطبقون تقدر ب: 41.96% والمتمثل عددهم في 47 مدرس بينما نسبة الذين ينوعون في تطبيق طرائق التدريس بما فيها الحديثة والقديمة ونسبتهم 9.83%. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالأخرى.

من خلال النتائج المتحصل عليها في دراستنا نلاحظ أنها تتوافق وأفكار محمد أرزقي بركان (1994) في حديثه لجزء (طريقة المشروع وعلاقتها بالأهداف الإجرائية) حيث أوضح أن هذه الطرائق رغم فعاليتها لم تجد مكاناً في مدارسنا بالرغم من وجود بعض المبادرات في بعض المؤسسات، غير أنها قارة على بعض المشروعات لدراسة محدودة. كما تتفق مع دراسة حبيب تيلوين (1994) فيما يخص الفروق في تطبيق طرائق التدريس التي ولت هذا المستوى في أن المدرسين المتميزين بالحدثة يوافقون على أن دور التلميذ في العملية التعليمية يجب أن يكون نشطاً فعالاً وأنه بهذا يتمكن من اكتساب المعرفة مقابل المدرسين التقليديين الذين هم يقومون بتنظيم وتقديم وتوزيع المعرفة على التلاميذ دون إشراك هؤلاء بطريقة نشطة في ذلك.

وهنا نشير إلى أن نتائج دراستنا هي عموماً تتوافق نسبياً وما أشار إليه ففسر ذلك إلى أن مدارسنا وبناء هياكلها وميزانيتها التي لا تقتصر في رفها إلا على الطباشير وبعض المستلزمات البسيطة التي يحتاجها المدرس في تقديم درسه وعليه نجد المدرس يتحفظ في تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس.

2- الفرضية الثانية: تنص الفرضية على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الأقدمية في التدريس".

الجدول رقم (02): يوضح الفروق في الأقدمية بين مدرسي مادة الرياضيات في تطبيق

طرائق التدريس الحديثة

المتغيرات	الأقدمية	الأقدمية 10	(ت) المحسوبة	مدى
-----------	----------	-------------	--------------	-----

الدالة		سنوات فما فوق		اقل من 10 سنوات		
غير دالة	0.09	ع 2	م 2	ع 1	م 1	المؤشرات
		03.18	14.81	02.79	14.88	الإحصائية

يتضح من خلال الجدول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية إلا أن الفروق الطفيفة بين المتوسطات والتي لا تكاد تذكر كانت لصالح اقل من 10 سنوات اقدمية نظرا لنشاطهم وحرهم واتجاههم الايجابي نحوها وضعف الفرق عبرت عنه قيمت(ت) المساوية ل0.09 عند درجة الشك 0.05 إذ إنها تشير إلى الفروق غير دالة في الاقدمية. من خلال النتيجة الحصل عليها نرى أن الاقدمية لا تعني تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة، وإذا عبرنا عن الاقدمية بالخبرة يكون تفسير ذلك أن الخبرة في التدريس ليست في تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس بل هي في تويل المعلومات إلى المتعلم بسهولة، وهكذا نجد أن ليس للاقدمية دور في مدى تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة.

نستنتج وبناء على ما تويلنا إليه في الدراسة، إلى طرائق التدريس الحديثة من حيث اقدمية المدرس ليس لها علاقة في مدى تطبيق طرق التدريس الحديثة في تقديم دروس مادة الرياضيات.

3- الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب الجنس".

الجدول رقم (03): يوضح الفروق في الجنس بين مدرسي مادة الرياضيات في تطبيق لطرائق التدريس الحديثة

المتغيرات	ذكور		إناث		(ت) المحسوبة	مدى الدلالة
المؤشرات الإحصائية	م 1	ع 1	م 2	ع 2	0.49	غير دالة
	14.41	02.45	14.04	03.31		

يتضح من خلال الجدول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بالرغم من الفروق الطفيفة التي كانت لصالح الذكور في مدى تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس، والذي عبرت عنه(ت) المحسوبة التي كانت 0.49 عند درجة الشك 0.05 إذ أنها غير دالة.

وعليه نجد أن متغير الجنس لا يؤثر في مدى تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس مادة الرياضيات، نفسر هذا إلى أن طرق التدريس الحديثة لا تحتاج إلى جهد ولا لقدرات يعبر عنها باختلاف الجنس بل إن طرائق التدريس الحديثة تسهم في راحة المدرس داخل حجرة الدراسة وهكذا فالمدرس يلعب دور الموجه فقط. ونذكر في هذا الصدد دراسة محمود داود سلمان الربيعي (2006) بأن الذكور يتفوقون في بعض الاحيان على الاناث في العلوم الطبيعية والرياضيات والنواحي الميكانيكية.

ومن ثمة نقول إن طرائق التدريس الحديثة لا يمكن لمتغير الجنس أن يؤثر وهذا ما بينته الدراسة إلى انه لا يوجد اختلاف في مدى تطبيق مرسى مادة الرياضيات لطرائق الحديثة للتدريس.

4- الفرضية الرابعة: تنص الفرضية على انه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة حسب التكوين القاعدي".

الجدول رقم (04): يوضح الفروق في التكوين القاعدي بين مدرسي مادة الرياضيات في تطبيق لطرائق التدريس الحديثة

المتغيرات	شهادة الكفاءة الأستاذية		الليسانس		(ت) المحسوبة	مدى الدلالة
المؤشرات	م1	ع1	م2	ع2	0.80	غير دالة
الإحصائية	14.67	02.76	15.25	03.12		

يتضح من خلال الجدول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بالرغم من الفروق الطفيفة التي كانت لصالح الحالمين على شهادة الليسانس والمطبقين لطرائق الحديثة للتدريس وضعف الفرق عبرت عنه (ت) المساوية ل0.80 عند درجة الشك 0.05، إذ أنها تشير إلى أن الفروق غير دالة للتكوين القاعدي في تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس.

كل هذا يؤدي بنا إلى القول إن التكوين القاعدي للمدرس ليس له اثر واضح في مدى تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس أي إن المدرس يكتسب كم من المعلومات، ويقوم بتنفيذها مع تلاميذه وعليه فالمدرس قد يطبق الطرائق الحديثة أو التقليدية . غير ان دراسة محمود داود سلمان الربيعي (2006) و نفت ميول واتجاهات نحو التدريس وتطبيق طرائقه الحديثة خاصة

المتخرجين من معاهد تكوين المدرسين (شهادة الكفاءة الأستاذية) يثبت عن رضا ويخضع إلى انتقاء وتكوين يبدأ أن خريجي الجامعة والحا ملين على شهادة الليسانس يكون تحت تأثير الضغوط النفسية والملل وعدم وجود دافع حقيقي للعمل ومن ثمة افتقاده روح المبادرة في تطبيق طرائق التدريس الحديثة. وعليه فمدى تطبيق طرائق الحديثة للتدريس لمدرسي مادة الرياضيات حسب التكوين القاعدي في هذه الدراسة ليس لها أثر في ذلك.

خلاصة واقتراح:

بعد العرض للجانب النظري والميداني والذي هدفت الدراسة من خلاله إلى التعرف على مدى تطبيق مدرس مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة بصفة مجملة وهل مدى تطبيقها يكون باختلاف الاقدمية أم باختلاف الجنس أو التكوين القاعدي.

- تو لنا من خلال النتائج إلى أن مرسى مادة الرياضيات بمتوسطات المدينة ورقلة يصفون إلى ثلاث أ نواف في مدى تطبيقهم لطرائق التدريس عموماً، 21، 48 % المطبقين لطرائق التدريس الحديثة 41.96 % يعتمدون على الطرائق التقليدية في تدريسهم 9.83 % يفضلون المزاوجة في تقديم الدروس لطرائق الحديثة والتقليدية.

وثبت من خلال الإشكاليات الثالث المطروحة (الاقدمية، الجنس، التكوين القاعدي) أن ليس دور أو أثر في تطبيق مدرسي مادة الرياضيات لطرائق التدريس الحديثة من ذلك وجدنا أنفسنا نطرح هذه التساؤلات التالية:

* مدى قدرة مدرس مادة الرياضيات على المزاوجة في تطبيق الطرائق التدريس.

* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المدرس لطرائق التدريس الحديثة حسب الخبرة أو الكفاية في التدريس؟

على ضوء ما تو لنا من دراستنا نضع هذه الاقتراحات التي تهم مدرس مادة الرياضيات وتهدف إلى دفعه وتحفيزه على تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس ومحاولين توضيحها بشكل عام وفي مجال التربية والتعليم بشكل خاص، فهناك العديد من الأبحاث والدراسات وتناولت كافة أقطاب العلمية التعليمية العلمية، فشملت المدرس والكتاب المدرسي والمقررات، والبيئة المدرسية والتجهيزات وطرائق على تحقيق أهداف التربية ويصبح مدرس مادة الرياضيات مواكبا لهذه التغيرات وقادرا على تحقيق أهداف تلك المادة.

وعليه فعلى مدرس مادة الرياضيات العناية الفائقة بطرق التدريس، وهنا يجب أن يراعي المدرس أمرين أولهما: أن لا يكون المدرس أسيرا لطريقة دون أخرى، بل عليه أن يمزج بين هذه وتلك، فكل طريقة لها تأثير معين حسب الاستخدام، وحسب الموقف التعليمي.

ثانيا على الذين في مجال الإشراف يجب أن لا يضعوا قيودا على حركة المدرس ونشاطه وإبداعه، بل عليهم أن يبينوا له محاسن وعيوب كل طريقة، والمدرس يختار ما يناسب الموافق التعليمي الذي يتعرض له، وهذا ومن لوزام استخدام الطريقة المناسبة أن تراعي أهداف الدرس، وأن يتضح مدى نجاح المدرس في تفاعله مع طلابه.

إلى كل مدرسي من مدرس مادة الرياضيات الاقتراحات والتي قد تنفيده في مساره المهني:

- مساهمة المعرفة المتطورة في التقدم العلمي ومواكبة الجديد في حقل التخصص والتعرف عليه.

- السعي على تحقيق طموحات المدرس في أن يكون فعالا.

- حضور الندوات التربوية وإيلائها القدر الكبير من الأهمية

- اتباع المناهج والكتب المواكبة للتغير الجديد فهي التي قد توضح لك ميدانيا الطرائق الحديثة للتدريس.

- اتباع المناهج الجديدة تساعدك في فهم وتطبيق الطرائق الحديثة

- التنوع في طرائق التدريس من حين إلى آخر يساعد المدرس في إعطاء دفع جديد على الإبداع.

يبقى على الهيئات الوالية تقديم ندوات ودورات تدريبية يشرح فيها ماهية وكيفية تطبيق الطرائق الحديثة للتدريس، وما أبعادها التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمدرس، وجعل منها شيئا حتميا في التدريس.

المراجع

- 1- أرزقي بركان وحبيب تيلوين، قراءات في طرائق التدريس، مطابع قرني باتنة، 1994.
- 2- جابر عبد الحميد جابر، مدرس القرن الحادي والعشرون الفعال، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 3- حسن حسين زيتون، مهارات التدريس الصفّي رؤية في تنفيذ التدريس ط2، عالم الكتب، مصر، 2004
- 4- حسن علي سلامة، طرق التدريس الرياضيات بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1995.
- 5- سهيلة كاظم المحسن الفتلاوي، تفريد التعليم في إعداد وتأهيل المعلم، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 6- سهيلة محسنة كاظم الفتلاوي، المدخل إلى التدريس، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن، 2003.
- 7- سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، كفايات تدريس المواد الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 8- عمار بوحوش ونجّ محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ط3 منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 9- عمر حجاج، التخطيط للتدريس لدى مدرسي المواد الاجتماعية وعلاقته بالتحصيل الدراسي، ماجستير في علم التدريس، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة قا لدي مرباح ورقلة، ورقلة. 2008
- 10- مالك سليمان محول، المراهق في البيت والمدرسة، مجلة الفيصل، العدد 59 فبراير، 1982.
- 11- محمود داود سلمان الربيعي، طرائق وأساليب التدريس المعاصرة، جدارا للكتاب العالمي، الاردن، 2006.
- 12- مرشد محمود دبور وإبراهيم ياسين الخطيب، أساليب تدريس الاجتماعيات، ط1، دار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 13- موريس أنجلس، منهجية علم النفس في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة بوزيد حراوي وآخرون، دار النهضة للنشر، الجزائر، 2004.
- 14- يحي عطية سليمان وسعيد عبده نافع، تعليم الدراسات الاجتماعية (للتخصص)، ط1 دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
- 15- عبد العزيز قريش، المقاربة بالكفاءات، اطلع عليه يوم: 2007/04/18
<http://site.voila.fr/kifayates/html/alkifayawadifawalyssatsoloukkifayates1.htm>

نظرة عالم عقوبة في القانون الجنائي مقارنا بالنهضة

بوزيد كبحول

قسم الحقوق المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000 الجزائر

مقدمة:

تذهب التشريعات الحديثة إلى عدم الاعتداد ببعض العقوبات التي دعت إليها الشريعة الإسلامية منذ الأزل، حيث تناولتها في ثنايا نظامها التشريعي الجنائي الإسلامي، ومنها عقوبة الجلد التي يروج بها العالم اليوم موجا، ويستكرها ويلغي العمل بها ويعدها من العقوبات الشديدة على المحكوم عليهم، وأنها لا تؤدي الغرض الذي من أجله شرع العقاب.

إلا أنه في حقيقة الأمر تعد عقوبة الجلد من العقوبات التي يجب التمسك بها وممارستها لما لها من فوائد سوف أتطرق لها في ثنايا هذا البحث. كما أنها عقوبة مناسبة لعديد من الجرائم التي لا منأى لها إلا بالرجوع والعمل بها وتطبيقها، فهي تؤلم مباشرة وتؤدي غرض العقوبة بأقل التكاليف، فهي عقوبة بديل عن السجن وعن الغرامة مثلا، فهي تفوقهما في كل شيء وفي تحقيق الردع والزجر.

كما أنه يمكن أن يُقرر: "أن عقوبة الجلد بلا مراء أنجع وسيلة لردع بعض طوائف الجرمين الذين لا تردعهم العقوبات المقيدة للحرية. ومع أنه يقول: إن أحدا لا يفكر في إعادة هذه العقوبة الآن، إلا أنه يرجع ذلك إلى ما كانت عليه الحال قبل العمل بالقانون الجنائي الحالي في مصر، أي قبل سنة 1883م، ومن كون الكبراج أكبر ظاهرة تميز التشريع الجنائي في ذلك الوقت البعيد، وأنه كان يستعمل بشدة وقسوة وإفراط، ولم يكن استعماله قاصرا على المحكوم عليهم، بل كان يتعداهم إلى المتهمين حتى يعترفوا، وإلى الشهود حتى يقولوا ما عندهم"⁽¹⁾.

مشكلة الدراسة: يثير الجلد في القوانين الجنائية الحديثة إشكالا حول تطبيق العقوبة بالجلد، حيث يراها الكثير أنها قاسية وغير إنسانية، في حين تثبتها الشريعة الإسلامية وتجعلها من أهم العقوبات الجنائية، بل تحبذها في كثير من الجرائم لنجاعتها ومنافعها التي لا يعلمها إلا من يخصص غمار تطبيقها في الواقع الملموس. وبالنظر إلى هذه العقوبة نجد أنها ضرورية لكثير من القضايا التي تتعلق بما حقوق الخواص وحقوق المجتمع. وإنني أحاول في هذا البحث إلى كشف الغطاء وكشف الحفاء الذي يعتري هذا النوع من العقوبات بالتركيز على تبيان محاسن الشريعة في تقنين هذه العقوبة، وذكر مزاياها وفوائدها التي لا تحصى.

ويثور هنا سؤال رئيس فحواه: ما حقيقة الجلد في الفقه الإسلامي وما مزاياه وكيف لفظته كثير من التشريعات الحديثة ومنعت العمل به؟

أهمية البحث: تتبلور أهمية هذا البحث في تأسيس وتأسيس عقوبة الجلد في الشريعة، والذهاب بالفكر الإنساني إلى تثبيت خباياه الداخلية في الاقتناع بمثل هذا النوع من العقاب، ومحاولة إقناعه بها، وذلك بالتركيز والتدقيق في الأحكام التي وضعها الفقهاء في مثل هذا النوع والقواعد التي اشترطت في تطبيقها والأسس التي يجب اتباعها في تطبيق عقوبة الجلد، بلا حيف ولا ضرر ولا ضرار ولا قسوة ولا شدة ولا تعدي على خصوصيات المحكوم عليه، ولا هدم حقوقه، وقتله بالجلد، وتخفيفه عليه بالتوسط فيه، حتى يأتي ثمرته ونجاعته.

أهداف البحث: يمكن لي أن أحدد بعض الأهداف لهذا البحث متمثلة في الآتي:

1- التطرق لعقوبة الجلد في التاريخ وعبر العصور، وأخذ نظرة خاطفة حول حقيقة هذه العقوبة قديما وحديثا.

2- تبيان ماهية هذه العقوبة في الشريعة الإسلامية، وفي أي نوع من العقوبات تطبق فيها، هل هي في الحدود أم في القصاص أم في التعزير أم في جميعها.

3- تبين مشروعية الجلد في الفقه وأدلتها كتابا وسنة وإجماعا.

4- توضيح مبررات هذه العقوبة في الفقه الإسلامي.

5- إيضاح المقدار الأعلى للجلد وحده، والمقدار الأدنى لهذا النوع من العقوبات والراجع في كل.

6- تبين الكيفية التي يتم بها إقامة هذه العقوبة وذلك بالتطرق إلى الآلة التي يتم بها التنفيذ، وصفة الجلد وحال المحكوم عليه وقت التنفيذ، وكذلك المواضع التي يقام فيها الجلد على المحكوم عليه.

تساؤلات البحث: تتمثل التساؤلات في هذه الدراسة في الآتي:

- 1- ما هو النظرة التاريخية لعقوبة الجلد عبر العصور؟
- 2- ما هي ماهية هذه العقوبة في الشريعة الإسلامية، وفي أي نوع من العقوبات تطبق فيها، هل هي في الحدود أم في القصاص أم في التعزير أم في جميعها؟
- 3- ما هي مشروعية الجلد في الفقه وأدلتها كتابا وسنة وإجماعا؟
- 4- ما هي مبررات هذه العقوبة في الفقه الإسلامي؟
- 5- ما المقدار الأعلى للجلد وحده، والمقادير الأدنى لهذا النوع من العقوبات والراجح في كل؟

6- ما الكيفية التي يتم بها إقامة هذه العقوبة وذلك بالتطرق إلى الآلة التي يتم بها التنفيذ، وصفة الجلد وحال المحكوم عليه وقت التنفيذ، وكذلك المواضع التي يقام فيها الجلد على المحكوم عليه؟

منهج البحث: تتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي الذي يصف الحكم الفقهي وستقرئه في مختلف المذاهب الفقهية الأربعة السنية. مع الالتزام بتخريج الآيات بذكر سورتها ورقم آيتها. كما أنني أخرج الحديث والأثر من مظانه، فإن وجد في الصحيحين البخاري ومسلم أو في أحدهما أكتفيت به، وإلا تتبعته مظانه في السنن الباقية.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تقارب موضوعي، من أهمها:

الدراسة الأولى: التعزير بالجلد وتطبيقاته على أحكام القضاء بالحكمة المستعجلة بالرياض. من إعداد/ محمد سالم العسيري. وهي عبارة عن دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، عام 1423هـ. وقد تضمنت هذه الدراسة على مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة وفهاس.

وقد تناول في الفصل جرائم التعزير وما يجب فيها. وفي الفصل الثاني عقوبة التعزير بالجلد. وأما الفصل الثالث فقد جاء فيه الحديث عن استيفاء عقوبة التعزير بالجلد. وفي الفصل الرابع فكان تطبيقاً. الدراسة الثانية: مقاصد الشريعة الإسلامية من عقوبة الجلد مقابلة بالمواثيق الدولية والقوانين الوضعية. من إعداد/ محمد عبدالرحمن الدوهان. وهي دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض. عام 1424هـ. وفيها: مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة وفهارس. ففي الفصل الأول تناول فيه المقاصد الشرعية من تحريم الزنا والقذف وشرب الخمر. وفي الفصل الثاني جاء فيه الحديث عن مقاصد الشريعة من عقوبة الجلد. وفي الفصل الثالث: ذكر الباحث موقف القوانين الوضعية والمواثيق الدولية من عقوبة الجلد. وفي الفصل الرابع تناول فيه تقويم عقوبة الجلد.

الدراسة الثالثة: التعزيرات البدنية وموجباتها في الفقه الإسلامي. من إعداد/ عبدالله بن صالح الحديشي. وهي عبارة عن رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام 1406هـ. وقد قسمها الباحث إلى مقدمة وباب تمهيدي وثلاثة أبواب وخاتمة وفهارس. وفي الباب الأول تكلم عن التعزيرات البدنية المباشرة. حيث تطرق عن عقوبة الجلد في الفصل الثاني من هذا الباب، وتطرق إلى تعريف الجلد ومشروعيته وموجبات التعزير بالجلد، ومقدار الجلد. وفي الباب الثاني تحدث الباحث عن التعزيرات غير المباشرة. وفي الباب الثالث جاء الكلام عن تنفيذ التعزيرات البدنية.

مبحث الأول: جلد عبر عصور

مطلب الأول: جلد في عصر قديم

عرفت الأمم السابقة عقوبة الجلد واستخدموها استخداماً قاسياً وشديداً جداً على الجناة والمتهمين. فعند اليونان ظهر تجريم السرقة في قانون دراكون الذي نص على عقوبة الإعدام لأي نوع من أنواعها. وفي قانون الألواح الاثني عشر عند الرومان أحيطت الملكية بحماية كبيرة، فالسارق الذي يضبط في جريمة السرقة يصبح عبداً للمسروق منه، هذا إذا كان السارق حراً، وإذا كان عبداً فللمسروق منه أن يعتمد إلى جلدته وإعدامه⁽²⁾.

كما عرفت روما القديمة أشكالاً من العقوبات غير الإنسانية مثل عقوبة الصلب التي يتم من خلالها وضع الضحايا رأساً على عقب أو دفعهم بالخازوق في عوراتهم أو بسط

الأذرع فوق الخشب . وكما قال الفيلسوف سيلكا عن صنوف التعذيب هذه: " وهناك رأيت أسلاكاً وسيطاً وأجهزة اخترعوها لتعذيب كل عضو وكل مفصل". كما عرفت روما أساليب وحشية في تنفيذ عقوبة الإعدام مثل الموت بواسطة الحقيبة، والتي كانت بمقتضاها يوضع المحكوم عليه بعد جلده جدلاً بالغ القسوة في حقيبة من جلد ثور مع حية وديك وكلب أو قرد، ثم تحاط الحقيبة ويلقى بها في نهر التير أو في البحر"⁽³⁾.

أما في العصور الوسطى في أوروبا فقد حفلت بالعديد من صور التعذيب البدني البشع، فقد كانت الحالات التي تجيز الحكم بالإعدام متعددة. وكان القانون الفرنسي القديم يقرر عقوبة الإعدام لما يزيد عن مائة حالة منها بعض السرقات . أما القانون الإنجليزي فقد كان يقرر الإعدام في مائتي حالة من بينها السرقات البسيطة. وكان الحكم بالإعدام واسع الانتشار . فإنه يروى أن أحد قضاة القرن السابع عشر قد حكم بالإعدام على عشرين ألف شخص خلال أربعين عاماً هي مدة تولية وظيفة القضاة . وإذا كانت حكومة الإعدام على هذا القدر من الانتشار إزاء جرائم عادية، فكيف يكون استخدامهم لعقوبة الجلد إذن؟

ولم يقتصر الأمر على تعدد العقوبات البدنية واتساع مجال تطبيقها، بل كان تنفيذها يتم بصورة وحشية. ويسبق هذا التنفيذ تعذيب المحكوم عليه بصورة غير إنسانية. وحتى عام 1630م كانت عمليات التشويه كعقوبة ما تزال مستمرة، فلقد ثبتت التهمة على رجل كنيسة اسمه الدكتور لايتون، والتهمة هي مهاجمة كنيسة إنجلترا بعمل مطبوع، وذلك حين كتب دعوى "صهيون ضد الأساقفة: جرد من منصبه وغرم عشرة آلاف جنيه، ووضع على المشهرة، وكان المهين أكثر هو تسلسل العقاب وسم لايتون وجلد بالسياط، وحكم عليه بالسجن المؤبد بعد جدد أنفه وقطع إحدى أذنيه. وبعد أن قضى في السجن أحد عشر عاماً أعيد النظر في الحكم، وأطلق سراحه، وقرر مجلس العموم أن تشويه الدكتور لايتون وسجنه كانا غير شرعيين"⁽⁴⁾.

ولو راجعنا سجل القانون العسكري القديم في ماساشوستس، والذي يعود تاريخه إلى عام 1762م لوجدنا المدخل التالي الذي يفصل حكماً كان يطبق على أحكام المحكمة العسكرية، والتهمة هي: إهمال الواجبات "يجلد روبرت ماك نايت ثمانمائة جلدة على ظهره العاري بسوط الهرة ذات الأذيال التسعة، ويجلد جون كوبي ستمائة جلدة بالطريقة ذاتها، ويبتز ماك أليستر ثلاثمائة جلدة بالطريقة ذاتها، وسيشرف المساعد على تنفيذ الحكم بمرافقة

طبل الاستعراض في الساعة الخامسة مساء هذا اليوم، وسيحضر التنفيذ طبيب جراح"⁽⁵⁾.

مطلب ثاني: جلد في عصر حديث.

لما كانت العقوبات تتميز بتلك القسوة الشديدة والجلد المبرح والعذاب الذي لا يطاق، فقد حدى برجال القانون والعلم والفلسفة والفكر بالقيام بثورات علمية سلمية وخطبوا الوجدان وتدخلوا لإثارة التغيير في المجتمع في أوروبا خلال أواخر القرن 17 م وأوائل القرن 18 م. وقد كان لهذا التغيير والإصلاح جانبان اثنان: الجانب الأول فهو في جانب رجال القانون في فرنسا، وأما الجانب الثاني فهو في جانب فلاسفة ذلك العصر وأدبائه. كفولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو، فقد هاجم الأول قسوة العقوبات وثار مونتسكيو ضد فكرة الانتقام الجماعي كغرض للعقوبة، وهاجم العقوبات المخزية أو المشينة. ودعا جان جاك روسو الدولة إلى احترام حقوق الفرد المقدسة، وأن تكون معتدلة في توقيع العقاب⁽⁶⁾.

ثم راح جزء غالب من كبار مفكرهم وفلاسفتهم وعلمائهم إلى اعتماد السجن كعقوبة تحل محل العقوبات البدنية ومن أهمها الجلد، حيث رفضوه رفضاً تاماً؛ لأنه -على زعمهم - عقوبة قاسية لا تليق بكرامة المرء وإنسانيته.

فلقد "ساعدت أفكار كل من رائدي القانون الجنائي الحديث "بكاريا-بنتام-في تطوير الفكر العقابي. فقد نادى بكاريا بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لمنع تعسف القضاء، وهاجم العقوبات البدنية وبالذات عقوبة الإعدام، وهاجم العقوبات القاسية لكونها منافية وحاطة بكرامة الإنسان، وكانت هذه الأفكار ممهدة لقيام الثورة الفرنسية التي أعلنت مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فضلاً عن مبدأ شخصية العقوبة، ومبدأ المساواة أمام العقوبة، وألغت معظم العقوبات البدنية، وأحلت عقوبة السجن محلها"⁽⁷⁾.

ولقد كانت عقوبة الجلد من العقوبات التي يعترف بها قانون العقوبات المصري سنة 1937، وكانت وسيلة من وسائل تأديب الأحداث، ثم ألغاهها المشرع المصري مقلداً في ذلك معظم القوانين الوضعية التي ألغت هذه العقوبة. وأغلب شراح القوانين اليوم يفكرون في العودة إلى تقرير عقوبة الجلد ويسعون في وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. وقد اقترح فعلاً في فرنسا تقرير عقوبة الجلد على أعمال التعدي الشديد التي تقع على الأشخاص، وذكر تأييداً لهذا اقتراح أن العادات قد تطورت تطوراً خفيفاً، وأن طبقات العامة أصبحت تلجأ إلى القوة والعنف لحسم المنازعات، وأن الإجرام تغير مظهره عن ذي قبل فأصبح أكثر شدة وأعظم حدة، وأن لا وسيلة

لتوطيد الأمن إلا بإعادة العقوبات البدنية وأفضلها عقوبة الجلد⁽⁸⁾.

وعقوبة الجلد وإن كانت ألغيت من أكثر القوانين الجنائية الوضعية إلا أنها لا تزال عقوبة معترفاً بها في قوانين بعض الدول، ففي إنجلترا يعتبر الجلد إحدى العقوبات الأساسية في القانون الجنائي، وفي الولايات المتحدة يعاقب المسجونون بالجلد، وفي قانوني الجيش والبوليس في مصر وإنجلترا لا يزال الجلد عقوبة أساسية، وكذلك الحال في كثير من الدول.

وفي أثناء الحرب الأخيرة رجعت معظم بلاد العالم إلى عقوبة الجلد وطبقها على المدنيين في جرائم التمييز والتسفير وغيرها، وإن في اضطراب أكثر بلاد العالم إلى تطبيق عقوبة الجلد على المدنيين أثناء الحرب لشهادة قيمة لهذه العقوبة، واعترافاً من القائمين على القوانين الوضعية بأن عقوبة الحبس تعجز عن حمل الناس على طاعة القانون.

والعالم حين يقرر عقوبة الجلد في القوانين العسكرية يعترف بأن هذه العقوبة ضرورية لحفظ النظام بين الجنود وحملهم على طاعة القانون، ولكن المدنيين في أنحاء العالم اليوم أشد حاجة من الجنود إلى هذه العقوبة بعد أن أصبحوا لا يحرصون على النظام ولا يعترفون بالطاعة للقوانين، وما أعجب منطق الناس يريدون الطاعة والنظام للجنود ولا يستلزمونها للمدنيين، وكأن المدنيين ليسوا من الأمة أو ليسوا هم الذين يمدون الجيش بالجنود. وأي عيب في أن يدين أفراد الأمة جميعاً بالخضوع للنظام وبالطاعة للشرائع؟⁽⁹⁾.

وضع عقوبة الجلد في القوانين العربية: إن قوانين الدول العربية في العهد الحديث تذهب في أغلبها إلى عدم الأخذ بعقوبة الجلد، حيث إنها تتجه إلى المعاقبة بالسجن والغرامة والمصادرة والعقوبات المعنوية وغير ذلك. ولا تأخذ بعقوبة الجلد على الجرائم والمخالفات. وذلك ماثل في قانون العقوبات المصري⁽¹⁰⁾، وقانون العقوبات العراقي⁽¹¹⁾.

مبحث ثاني: ماهية الجلد وحقيقته في الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة منذ أول نزولها معتدلة في إيقاع العقوبات على المجرمين معتدة بكل اعتدال في إيقاعها حيث لم يسبق إليها أي قانون في الدنيا. فقد حددت عقوبة الجلد في جرائم محددة منها شرب الخمر وزنى البكر والقذف

وقال تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)⁽¹²⁾.

وقال عز وجل: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ

جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ⁽¹³⁾.

قال النبي ﷺ: "لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله"⁽¹⁴⁾.
والشريعة الإسلامية تعاقب الزاني الذي لم يحصن بعقوبة الجلد، وللعقوبة حد واحد فقط ولو
أنها بطبيعتها ذات حدين؛ لأن الشريعة عينت العقوبة وقدرتها فجعلتها مائة جلدة.

وقد وضعت عقوبة الجلد على أساس محاربة الدوافع التي تدعو للجريمة بالدوافع التي
تصرف عن الجريمة، وهذا هو الذي يهدينا إليه التأمل والتفكير في الجريمة وعقوبتها.

فالدافع الذي يدعو الزاني للزنا هو اشتهاؤ اللذة والاستمتاع بالنشوة التي تصحبها،
والدافع الوحيد الذي يصرف الإنسان عن اللذة هو الألم ولا يمكن أن يستمتع الإنسان
بنشوة اللذة إذا تذوق مس العذاب، وأي شيء يحقق الألم ويذيق مس العذاب أكثر من
الجلد مائة جلدة؟!

فالشريعة حينما وضعت عقوبة الجلد للزنا لم تضعها اعتباطاً، وإنما وضعتها على
أساس من طبيعة الإنسان وفهم لنفسيته وعقليته، والشريعة حينما قررت عقوبة الجلد للزنا
دفعت العوامل النفسية التي تدعو للزنا بعوامل نفسية مضادة تصرف عن الزنا، فإذا تغلبت
العوامل الداعية على العوامل الصارفة وارتكب الزاني جرمته مرة كان فيما يصيبه من ألم
العقوبة وعذابها ما ينسيه اللذة ويحمله على عدم التفكير فيها⁽¹⁵⁾.

عقوبة القذف:

الجلد وعدم الأهلية للشهادة: للقذف في الشريعة عقوبتان: إحداها: أصلية وهي
الجلد، والثانية: تبعية وهي عدم قبول شهادة القاذف. وعقوبة الجلد ولو أنها بطبيعتها ذات
حدين إلا أن عقوبة الجلد للقاذف ذات حد واحد؛ لأن عدد الجلدات محدد، وليس
للقاضي أن ينقص منها أو يزيد فيها أو يستبدل بها غيرها. ولا تعاقب الشريعة على
القذف إلا إذا كان كذباً واختلاقاً، فإن كان تقديراً للواقع فلا جريمة ولا عقوبة. والبواعث
التي تدعو القاذف للافتراء والاختلاق كثيرة منها: الحسد والمنافسة والانتقام، ولكنها
جميعاً تنتهي إلى غرض واحد يرمي إليه كل قاذف هو إيلام المقتدوف وتحقيره⁽¹⁶⁾.

فالشريعة إذن توجب الجلد حداً واحداً وقدره ثمانون جلدة لا يزداد فيها ولا ينقص
مهما كان الأمر والباعث وشخصية الجاني والجني عليه وطبيعة الجناية والجريمة، وهو الحل

الأنسب إيلاما لمن تسول له نفسه يقع في أعراض الناس وخصوصياتهم.

المبحث الثاني: مشروعية وأسباب تبرير الجلد

المطلب الأول: أدلة مشروعية الجلد في الفقه

شرع الجلد بالكتاب والسنة في حد القذف والشرب والزنى. وكما شرع في التعزير أيضا. وذلك كالتالي:

1- في الحدود:

أ- في القذف: بقوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة...) (17).

ب- في الزنا: بقوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (18).

ج- في الخمر: ثبت عن النبي ﷺ أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال، وأنه جلد الشارب غير مرة هو وخلفاؤه والمسلمون بعده (19).

2- في التعزير: وقد ثبت بالكتاب والسنة والآثار.

ففي الكتاب في قوله تعالى: (واللاتي يخافون نشورهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن) (20). حيث يجوز ضرب المرأة التي تعصي زوجها وهي الناشز، والضرب نوع تأديب كالجلد. وأما السنة ففي قوله ﷺ: "لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله" (21). وقوله ﷺ: "مروا صبيانكم إذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرة" (22).

الآثار: روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما جلدا رجلا شرب الخمر في نهار رمضان فضربه ثمانين وعزراه عشرين (23). وكما روي أن معن بن زائدة عمل خاتما على نقش خاتم بيت المال، ثم جاء به صاحب بيت المال، فأخذ منه مالا، فبلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه، فكلّم فيه فضربه مائة أخرى، فكلّم فيه من بعد فضربه مائة ونفاه (24). وهكذا يتبين لنا بأن الجلد ثابت بالكتاب والسنة والآثار، حيث يصلح عقابا رادعا لكل من الحدود والتعازير التي لم تحددها الشريعة، وهي مفوضة للقاضي يحكم بها ويقدر ما يناسب حال الجاني الذي ارتكب حدا مقدرة عقوباته سلفا، أو ارتكب جنائية لم تقدرها الشريعة، بناء على ما يراه الجمهور من حد أعلى مقدر، لا يتعدهه القاضي، وسيأتي. أو أن

العقوبة مفوضة إلى القاضي لا حد أعلى لها كما يراه مالك رحمه الله.

المطلب الثاني: أسباب تبرير عقوبة الجلد

هناك عدة أسباب تبرر جريمة الجلد في أي عصر من العصور، حيث إنها حل لكثير من القضايا التي لا تصلح فيها إلا عقوبة الجلد كرادع وزاجر، ومن أهم تبريرات وتوكيدات أهمية عقوبة الجلد ما يلي⁽²⁵⁾:

1- إن في تطبيق عقوبة الجلد تخفيفا على كاهل الدولة التي لا تكلفها شيئا يعتبر بقياس العقوبة بغيرها كالسجن مثلا.

2- وتطبيق عقوبة الجلد يكرس مبدأ شخصية العقوبة؛ إذ لا تعدى جسد الجاني ذاته، بخلاف العقوبة السالبة للحرية التي تتحمل فيها أسرة السجين عبئا ثقيلا حسن يسجن عائلها، مما قد يسفر السجن عن ضياع أفراد الأسرة جميعهم وتشيتهم ولربما جنوحهم نحو الرذيلة.

3- في هذا النوع من العقوبات زجر وردع وإيلاء مباشر للجاني، ونتيجته سريعة مباشرة. وبالأخص إذا كان التنفيذ علنا على ملأ من الناس.

4- وهي عقوبة تصلح ردعا عن كل جريمة باختلاف جميع أنواع الجرائم.

5- وهي عقوبة يمكن أن يقال فيها إنها بديل حقيقي ناجع لعقوبة الحبس التي لا يخفى على عاقل سلبياؤها ومضاره وما يحدثه السجن من تعود حياة البطالة والكسل والخمول. كما أن لعقوبة السجن مضار خطيرة على أخلاقيات السجين حين يخالط غيره من الأشرار.

6- إن الشريعة تستخدمه كعقوبة لا كوسيلة من وسائل التحقيق كما كان سابقا.

7- إن طبيعة الجلد في الشريعة مختلفة تماما عن ذلك الجلد الذي يبالغ فيه في أوروبا أيام الظلام؛ لذلك نرى أن الكثير يحارب هذا النوع من العقوبات ويهاجمه ويصفه بالتخلف والتراجع والتقهقر والرجوع إلى عصور الظلام.

المبحث الرابع: مواقع العقوبة ومقدارها

المطلب الأول: مواقع العقوبة

1- فيما يخص الجرائم: يقع الجلد على الجرائم التالية:

- التزوير: وقد ثبت عن عمر أنه عزز معن بن زائدة عند تزويره لخاتم بيت المال

واختلس به مالا، فجلده مائة، ثم مائة، ثم مائة أخرى⁽²⁶⁾.

– الدعوة إلى البدعة:

فقد ثبت أن عمر رضي الله عنه جلد صبيغا بن عسل عددا كثيرا وقيل أكثر من الجلد فضلا عن نفيه لبدعته. ومنها وطء الرجل أمة زوجته بإذنها ووطء الجارية المشتركة. فقد ورد أن كل هؤلاء يجلدون مائة جلدة. وكذلك الحال في السرقة فقد قيل بالجلد في كل سرقة ليس فيها حد. ومثلها الشروع في السرقة وفي أي جريمة أخرى. وكمن يضبط داخل الحرز ولم يتم سرقة... ففي هذا كله الضرب تعزيرا، ضربا يختلف قلة وكثرة باختلاف الحال⁽²⁷⁾.

ومن تلك الجرائم التي فيها الجلد إفساد الأخلاق، والجاسوسية. والمحارب إن تاب قبل القدرة عليه، فيجلد مائة ويسجن سنة⁽²⁸⁾.

2- فيما يخص الأشخاص: يطبق الجلد على معتادي الإجرام والمتمردين عن المجتمع والدولة ومن كانت الجريمة ديدنهم. وقد قال بعض الفقهاء بالضرب عقوبة بالنسبة لمن لا يردعهم عدا الضرب من شرار الناس وأسافلهم، ومن مردوا على الإجرام واعتادوه. والناس أربعة: أشرف الأشراف، والأشراف، والأوساط، والسفلة، ولا يقولون بالتعزير بالضرب إلا بالنسبة للقسم الأخير، وهو أدنى⁽²⁹⁾.

المطلب الثاني: مقدار العقوبة

اتفق الجمهور على أن الجلد لا يبلغ به الحد، عدا المالكية الذين قالوا بأنه يجوز الزيادة على الحد بقدر ما يحقق المصلحة. ثم وقع خلاف بين الجمهور في تحديد أعلى الجلد.

فالحنفية عندهم أقوال: يرى أبوجنيفة بأنه لا يزيد عن 39 سوطا. ووافقه أبو يوسف في بداية الأمر، ثم عدل إلى أن أقلع 79 جلدة، وقيل: 75 سوطا⁽³⁰⁾. ودليل أبي حنيفة قوله ﷺ: "ومن بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين"⁽³¹⁾. وحجة أبي يوسف: أن أقل حدود الأحرار ثمانون جلدة⁽³²⁾.

قال السرخسي: "لا يبلغ بالتعزير أربعين سوطا، وبه أخذ أبوجنيفة ومحمد، -رحمهما الله، قالوا: لأن الأربعين سوطا أدنى ما يكون من الحد، وهو الحد في القذف والشرب، قال عليه الصلاة والسلام: "من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين"، وهذا قول أبي يوسف الأول ثم رجع عنه، وقال: يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا؛ لأن أدنى الحد ثمانون سوطا

وحد العبد نصف الحر بحد كامل وهذا مروى عن محمد وعن أبي يوسف أنه يجوز أن يبلغ بالتعزير تسعة وسبعين سوطا وهذا ظاهر على الأصل⁽³³⁾.

وعند الشافعية: إن العقوبة إن كانت الجلد يجب أن تنقص عن أقل حدود المعزر، فتتقص في العبد عن 20 جلدة، وفي الحر عن 40 جلدة. وقيل: بأن تقاس كل جريمة بما يليق بها مما فيه أو في جنسه حد، فينقص تعزير مقدمة الزنى عن حده، وإن زاد عن حد القذف، وتعزير السب عن حد القذف، وإن زاد على حد الشرب⁽³⁴⁾. فالعبرة بأنه لا يبلغ التعزير بالجلد مبلغ مقدار الحد في الجلد.

وقيل: تقاس كل جريمة بما يليق بها مما فيه أو في جنسه حد فينقص مقدمة الزنا عن حده وإن زاد على حد الفرية، وتعزير السب في حد القذف وإن زاد على حد الشرب⁽³⁵⁾. ولعل حمل بعض العلماء من الشافعية⁽³⁶⁾ مذهب الإمام الشافعي على أنه لا يزداد في أكثر التعزير بالجلد على عشر جلدات لحديث أبي بردة رضي الله عنه: "لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى". ولما اشتهر من قول الشافعي: "إذا صح الحديث فهو مذهبي". وقد صح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁷⁾.

قال في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: "فإن جلد أي في التعزير—وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدة، ونصف سنة في حبسه، وحر عن أربعين جلدة، وقيل: يجب النقص فيهما عن عشرين خبر: "من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين". ويستوي في هذا جميع المعاصي في الأصح. والثاني: تقاس كل معصية بما يليق بها مما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وإن زاد على حد القذف، وتعزير السب عن حد القذف وإن زاد على حد الشرب"⁽³⁸⁾. وعند الحنابلة: في رواية عن أحمد أنه لا يبلغ الحد. ودليلها: أنه يحتمل أن المراد لا يبلغ به أي التعزير بالجلد—أدنى حد مشروع⁽³⁹⁾.

غير أن صاحب الكشف استثنى من ذلك من وطئ أمة امرأته بإذنها فإنه يجلد مائة جلدة⁽⁴⁰⁾. وقيل لا يبلغ التعزير في كل جريمة حدا مشروعا في جنسها. وقيل: بأن لا يزيد عن 10 أسواط⁽⁴¹⁾. والدليل: "لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى"⁽⁴²⁾.

وعند المالكية: الجلد على حسب المصلحة وما يقدرها القاضي نظرا للمصلحة المرجوة وعلى قدر الجرم، ولو زاد على مبلغ الحد⁽⁴³⁾. ودليلهم: ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث زور معن بن زائدة كتابا على عمر رضي الله عنه وذهب به إلى صاحب بيت المال فأخذ

منه مالا فجلبه عمر مائة جلدة، فتشفع فيه قوم فضربه مائة أخرى ثم جلده بعد ذلك مائة
ثالثة، ولم يخالفه أحد من الضحابة، فكان ذلك إجماعا. كما ضرب عمر رضي الله عنه صبيغ بن
عسل أكثر من الحد⁽⁴⁴⁾.

قال ابن فرحون: "وأما تحديد العقوبة فلا سبيل إليه عند أحد من اهل المذهب، ومذهب
مالك رحمه الله أنه يجيز في العقوبات فوق الحد، وقد أمر مالك بضرب رجل وجد مع صبي قد
جرده وضمه إلى صدره فضربه أربعمائة، فتنفخ ومات، ولم يستعظم مالك ذلك"⁽⁴⁵⁾.

وقد تأول المالكية حديث أبي بردة على أنه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه كان
يكفي الجاني منهم هذا القدر. وتأولوه أيضاً على أن المراد بقوله: (في حد) أي في حق من
حقوق الله تعالى وإن لم يكن من المعاصي المقدر حدودها؛ لأن المعاصي كلها من حدود الله
تعالى⁽⁴⁶⁾. ويؤيد ما ذهب إليه المالكية قول ابن تيمية: "إن المراد بحدود الله ما حرم لحق الله،
فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين الحلال والحرام، مثل آخر الحلال
وأول الحرام، فيقال في الأول: (تلك حدود الله فلا تعتدوها)"⁽⁴⁷⁾.

ويقال في الثاني: (تلك حدود الله تقربوها)"⁽⁴⁸⁾. وإن تسمية العقوبة المقررة حدا
عرف حادث، وإن مراد الحديث: أن من ضرب لحق نفسه كضرب الرجل امرأته في النشوز
لا يزيد على عشر جللات"⁽⁴⁹⁾. وأما الظاهرية فإنه يرون أنه لا يزداد في التعزير بالجلد على
عشرة أسواط قولاً واحداً. وحجتهم حديث أبي بردة المتقدم: "لا يجلد أحد فوق عشرة
أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى"⁽⁵⁰⁾.

الراجح هو ما ذهب إليه جمهور غير المالكية من أنه مفوض إلى رأي الإمام، إلا أنه
لا يبلغ الحد وفي كل جريمة على قدر جنسها. لأنه لا يعقل أن يعزر في عقوبة هي أقل جرماً
من جريمة الحد بأضعاف أضعاف الحد، والجلد بأقل من المائة كاف للردع والزجر. وأما فعل
عمر رضي الله عنه بمعن بن زائدة، فقد عاقبه على ثلاث جرائم قام بها، وهي: التزوير، واستعمال
الختم في التزوير، والثالثة: اختلاس المال العام. وكلها كافية لإدانته وتشديد العقوبة عليه، إلا
أننا نلاحظ أنه لم يصل إلى ألف جلدة أو ألفين. ولربما كانت جريمة رابعة أخرى أراد عمر
رضي الله عنه أن يجد منها وهي الشفاعة في أمر كهذا، فكأنه أراد أن يرسل رضي الله عنه إليهم رسالة بآلا
تتشفعوا. وبذلك يكون الجلد في التعزير في مسألة معن بن زائدة هنا 300 جلدة على 4
جرائم، فيكون مقدار التعزير لكل واحدة أقل من المائة، والله أعلم.

– أدنى الجلد: يذهب فريق من الحنفية إلى أن أدنى حد للجلد هو 3 أسواط. وهو ما ذهب إليه القدوري وحجته: أن ما دون ذلك لا يقع به الزجر.

وذهبت طائفة من الحنفية وهم جمهورهم، وقد رجحوه عندهم إلى أنه مفوّض إلى المشرع بقدر ما يراه مناسباً. ولو كان سوطاً واحداً. وعلى الرأي الأول: أن التعزير إذا وجب بنوع من الضرب ورؤي أن جانباً معيناً ينزجر بسوط واحد فإنه يكمل له ثلاثة أسواط؛ لأن ذلك أقل التعزير بالضرب، وقد وجب فأكمل ما يلزم أقله، إذ ليس وراء الأقل شيء، وأقله ثلاثة. وعلى الرأي الثاني: أنه إذا رؤي أن السوط الواحد يكفي للزجر فإنه ينزجر به دون زيادة⁽⁵¹⁾. جاء عن الزيلعي: "وأقله ثلاثة أي أقل التعزير ثلاثة أسواط، وهكذا ذكر القدوري فكأنه يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر، وليس كذلك، بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص، فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه، فيكون مفوضاً إلى رأي القاضي يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه"⁽⁵²⁾.

وأما مذهب المالكية في هذه المسألة فإنهم لا يرون تقديراً لأدنى العقوبة بالجلد تعزيراً، قال ابن فرحون: "وأما تحديد العقوبة فلا سبيل إليه عند أحد من أهل المذهب، وبالجملة فإنها أي التعزيرات – تختلف بحسب اختلاف الذنوب، وما يعلم من حال المعاقب من جلده وضربه على سيرها أو ضعفه عن ذلك وانزجاره إذا عوقب بأقلها"⁽⁵³⁾.

وذهبت الشافعية إلى أنه ليس لأقل التعزير حد معين، سواء أكان جلداً أم غيره، فذلك متروك إلى رأي الإمام، فيجتهد فيه جنساً وقدرًا وانفراداً واجتماعاً، فهم لم يحددوا أقل مقدار للجلد تعزيراً⁽⁵⁴⁾. وذهبت الحنابلة إلى ما ذهب إليه جمهور الحنفية والرأي الراجح عندهم من أنه متروك للمشرع. فقد قال في المغني: "إن أقل التعزير ليس مقدراً؛ لأنه لو قدر لكان حداً، ولأن النبي ﷺ قدر أكثره ولم يقدر أقله، فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام أو الحاكم فيما يراه وما يقتضيه حال الشخص"⁽⁵⁵⁾.

كما أن الظاهرية إلى أنه ليس لأقل التعزير بالجلد حد أدنى. قال ابن حزم: "فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول من أسقط التعزير جملةً ومن رأى أنه يزداد فيه على عشر جلدات إذ لم يبق غير هذين القولين؛ إذ سائر الأقوال قد سقط التعليق بها جملةً واحد... ومن أتى منكرات جملةً فللحاكم أن يضربه لكل منكر منها عشر جلدات فأقل بالغاً ذلك ما بلغ؛ لأن الأمر في التعزير جاء مجملاً فيمن أتى منكراً أن يغير باليد"⁽⁵⁶⁾.

والراجح هو القول بتفويض العقوبة وتقديرها من الإمام أو القاضي والمشرع حيث يقدرها على قدر ما يراه مناسباً لشخصية الجاني وحاله وحال الجريمة والظروف المحيطة به.

قال العيني في عمدة القارئ: "واختلف العلماء في مبلغ التعزير على أقوال: أحدها: لا يزداد على عشرة جلدات إلا في جد. وهو قول أحمد وإسحاق. والثاني: روي عن الليث أنه قال: يحتمل أن لا يتجاوز بالتعزير عشرة أسواط ويحتمل ما سوى ذلك. والثالث: أن لا يبلغ فوق عشرين سوطاً. والرابع: ألا يبلغ أكثر من ثلاثين جلدة. وهما مرويان عن عمر رضي الله عنه. والخامس: قال الشافعي في قوله الآخر: لا يبلغ عشرين سوطاً. والسادس: قال أبو حنيفة ومحمد: لا يبلغ به أربعين سوطاً. بل ينقص منه سوطاً. وبه قال الشافعي في قوله. والسابع: قال ابن أبي ليلى وأبي يوسف: أكثره خمسة وسبعون سوطاً. والثامن: قال مالك: التعزير ربما كان أكثر من الحد إذا أدى الإمام اجتهاده إلى ذلك. وروي مثله عن أبي يوسف وأبي ثور. والتاسع: قال الليث: لا يتجاوز تسعة وأقل. وبه قال أهل الظاهر. نقله ابن حزم. والعاشر: قال الطحاوي: ولا يجوز اعتبار التعزير بالحدود؛ لأنهم لم يختلفوا في أن التعزير موكول إلى اجتهاد الإمام، فيخفف تارة، ويشدد أخرى" (57).

مبحث الخامس: كيفية تنفيذ عقوبة الجلد

مطلب الأول: آلة الجلد

يكون الضرب بالسوط أو العصا، بحيث لا يكون فيها عقد تضر بالجلود. وكما تكون الآلة وسطاً، لا شديدة فتضر بالجلود، ولا خفيفة غير مجدية وغير مؤدية للغرض الموجه من الجلد وهو الزجر والردع. حيث يكون السوط متوسطاً لا جديداً ولا خلقاً. ويكون قد قطعت ثمرته، وثمره السوط عقدة في طرفه (58). قال في السياسة الشرعية: "الجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل بالسوط الوسط فإن خيار الأمور أوساؤها. قال علي رضي الله عنه: ضرب بين ضربين وسوط بين سوطين، ولا يكون الجلد بالعصا ولا بالمقارع، ولا يكتفى بالدرة فيه بل الدرة تستعمل في التعزير، فأما الحدود فلا بد فيها من الجلد بالسوط. كان عمر يؤدب بالدرة فإذا جاءت الحدود دعا بالسوط" (59).

مطلب الثاني: صفة الجلد

ذهبت الفقهاء إلى أن الجلاد لا يجوز له أن يمد يده في الضرب، حيث إنه لا يفضل عضده من إبطه، ولا يمد يده فوق رأسه. وقيل: إن المراد هو أن السوط لا يمد بعد أن يقع

على جسد الجاني. إذ العلة في منع المد أن فيه زيادة مبالغة لم تستحق على الجاني وربما يؤدي ذلك إلى التلف، والتحرز عنه واجب في موضع لا يستحق الإتيان⁽⁶⁰⁾. كما أنه يفرق الضرب على جميع الأعضاء، وقيل بل يركز على عضو واحد، وهذا حالة تسديد العقاب في التعزير الذي يرى به الحنفية⁽⁶¹⁾.

مطلب ثالث: حال محكوم عليه وقت التنفيذ

يجرد المضروب من لباسه وثيابه، ويبقى في إزار واحد فقط؛ ليكون إيلاء. وقيل: إنه يبقى في ثيابه العادية، وينزع عنه غيرها من حشو وفرو⁽⁶²⁾. أما المرأة فإنها تبقى بثيابها، وينزع عنها الحشو والفرو وأي شيء غليظ يمنع من وصول الإيلاء إلى جسدها⁽⁶³⁾. ويجوز تعرية ظهر المجلود عند المالكية ويضرب مباشرة عليه. ولا تجرد المرأة من ثيابها إلا الغليظ من ثيابها، ويكتفى بسترها فقط⁽⁶⁴⁾.

مطلب رابع: مواضع الضرب

يُتَنَبَّى الضرب على الوجه والرأس والفرج والأماكن الحساسة للرجل والمرأة، ولا يضرب الصدر ولا البطن. ويكتفى بضرب الظهر والإلية والكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين⁽⁶⁵⁾. قال شيخ الإسلام: "ولا يضرب وجه لحديث النبي ﷺ: "إذا قاتل أحدكم فليترك الوجه..." ولا يضرب مقاتله؛ لأن المقصود تأديبه، لا قتله"⁽⁶⁶⁾.

خاتمة

توصلت في هذا البحث إلى النتائج التالية:

- 1- أن العقوبات في العصر القديم كانت قايصة شديدة جدا، ومنها عقوبة الجلد فقد كانت لا تطاق.
- 2- لما جاء الإسلام شرع الجلد تشريعا منظما معتدلا دقيقا محددًا، حيث يُمكن في تطبيقه على إقامة العدالة أيما تطبيق.
- 3- وعقوبة الجلد محددة في بعض الحدود، لا كلها. وهي مشروعة في كامل أبواب التعزير.

4- ولا يخلو تطبيق عقوبة الجلد من مزايا وحكم ومبررات، منها تخفيف الأعباء عن كاهل الدولة، وتكريس مبدأ شخصية العقوبة؛ إذ لا تتعدى جسد الجاني ذاته، ووجود الزجر

والردع والإيلاء مباشرة للجاني، ونتيجته سريعة مباشرة. كما أنها عقوبة بديل حقيقي ناجع لعقوبة الحبس التي لا يخفى على عاقل سلبياؤها ومضاره وما يحدثه السجن من تعود حياة البطالة والكسل والحمول. كما أن الشريعة تستخدمه -أي الجلد- كعقوبة لا كوسيلة من وسائل التحقيق كما كان سابقا. وأن طبيعة الجلد في الشريعة مختلفة تماما عن ذلك الجلد الذي يبالغ فيه في أوروبا أيام الظلام.

5- كما يقع الجلد على الجرائم التالية: التزوير، والدعوة إلى البدعة، والأشخاص معتادي الإجرام والمتمردين عن المجتمع والدولة.

6- وقد اختلف الفقهاء في مقدار الحد الأعلى للجلد، فمنهم من رأى بأنه 39 سوطا، وقيل 79 سوطا، وقيل 75 سوطا. وقيل تنقص عن 20 جلدة في العبد، وقيل تنقص عن 40 جلدة. وقيل: على حسب كل جريمة، فينقص في التعزير على قدر جلدات الحد، فلا يبلغها. وقيل: لا يزداد عن 10 أسواط.

وأما المالكية فلم يقدرها له تقديرا أعلى، بل إنه تبع لمصلحة يراها القاضي أو الإمام ولو زاد على الحد مائة جلدة. الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور غير المالكية من أنه مفوض إلى رأي الإمام، إلا أنه لا يبلغ الحد وفي كل جريمة على قدر جنسها.

7- وأما أدنى الحد، فقد قيل بأنه 3 أسواط. وقيل هو متروك للإمام والقاضي يحكم بما يراه مناسباً لشخص الجاني ولو سوطا واحدا. وهذا الأخير هو المعول.

8- وآلة الجلد يجب أن تكون عصا أو سوطا معتدلين، لا معقودا فيؤلم جدا، ولا خفيفا فلا يؤدي الغرض. ويكون السوط معتدلا لا جديدا ولا قديما كذلك.

9- أما صفة الجلد فتكون بالضرب وسطا، فهو ضرب بين ضربين كما قال علي رضي الله عنه، ولا يمد الجلاد يده ولا يقبضها، ولا يرفعها فوق رأسه، كما يكون الضرب مفرقا على جميع الأعضاء بالتساوي، وقيل: إذا كان الجلد يسيرا فلا بأس بالتركيز على محل واحد.

10- وكما يجلد المحكوم عليه مجردا من ثيابه إلا الخفيف منه، بخلاف المرأة فإنها تبقى بثيابه لئلا تنكشف، ويرفع عنها الثياب الخشنة. كما أنه يجوز ضرب الرجل عاري الاظهر - كما هو مقرر عند مالك - رحمه الله تعالى -.

11- ومواضع الضرب هي: الظهر والمؤخرة والكتفان والقدمان والذراعان والعضدان

والساقان ومواضع اللحم. أما المناطق الحساسة كالوجه والرأس والصدر والفرج والبطن، فإنها كلها تمنع منعاً باتاً ويحرم ضربها بأي طريق؛ لأن فيها إتلافاً وضراً يحق بالحقوم عليه، ولأن المراد زجره لا تعذيبه.

الهوامش

- (1) القللي، محمد مصطفى، الإجماع وأسبابه في مصر، مقال منشور بمجلة القانون والاقتصاد، السنة الرابعة، العدد الثالث، ص 457 وما بعدها. نقلاً عن: عامر، عبدالعزيز، التعزير في الشريعة الإسلامية، ص 356.
- (2) عقيدة، محمد أبو العلا، فلسفة العقوبات البدنية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الغربية، دبي، مجلة الأمن والقانون، السنة الخامسة، العدد الثاني، ربيع الأول، 1418 هـ، ص 9.
- (3) زناقي، محمود سلام، مدخل تاريخي لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 93.
- (4) بيرنهارت ج، هروود: التعذيب عبر العصور، ترجمة ممدوح عدوان، سوريا، دار الحوار، طبعة عام 1984م، ص 86-69.
- (5) المرجع السابق ص 161.
- (6) الحسيني، عمر الفاروق، تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف، الجريمة والمسؤولية، دراسة تحليلية على ضوء أحكام القانونين المصري والفرنسي وآراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة، الطبعة الثانية، عام 1994م، ص 18.
- (7) عقيدة، محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 266، نقلاً عن
- Baccaria traite des delits et des peines trad fr. Paris cujas**
chapitre 111 et xvi.p . 67 et 95
- (8) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية، بيروت، دار إحياء التراث العربي، طبعة عام 1985م، 636/1.
- (9) عودة، التشريع الجنائي، مرجع سابق، 638/1.
- (10) آل معجون، خلود سامي، النظرية العامة للإباحة.. دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، عام 1984م، ص 9. وانظر: قهوجي، علي عبدالقادر، شرح قانون العقوبات. د. ن. د. ط. 1998م، ص 177.
- (11) قانون العقوبات العراقي وتعديلاته (العراق، بغداد، وزارة العدل، الإعلام القانوني، ط 3، ص 19).
- (12) سورة النور، 2.
- (13) سورة النور، 4.
- (14) رواه البخاري في كتاب الحدود، حديث رقم 6848. ورواه مسلم في كتاب الحدود، حديث رقم 40.
- (15) عودة، التشريع الجنائي، مرجع سابق، 636/1.
- (16) عودة المرجع سابق، 636/1.
- (17) النور، 4.
- (18) النور، 2.

- (19) وحديث الضرب رواه البخاري في كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال، حديث رقم 6393. (2488/6).
- (20) النساء 34.
- (21) سبق تخريجه، وهو صحيح رواه الشيخان.
- (22) الشيباني، أحمد بن حنبل، باب أمر الصبيان بالصلاة وما جاء فيمن رفع عنهم القلم، 2/237. وقال السيوطي: حديث صحيح. ص 500. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ولم يخرجاه. 311/1.
- (23) ابن أبي شيبه، عبدالله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: مختار أحمد الندوي، الهند، الدار السلفية، توزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عام 1401هـ، 52/10. عبدالرزاق، أبوبكر بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المجلس العلمي، المكتب الإسلامي، طبعة عام 1392هـ/1972م، 7/382.
- (24) ابن قدامة المقدسي، الموفق أبو محمد عبدالله، المغني، تحقيق: عبدالله بن عبدالحسن التركي، عبدالفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، ط 4، 1419هـ. 12/525.
- (25) انظر: عامر، عبدالعزيز، التعزيز في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، (د.ت، د.ط) ص 353. عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي، مرجع سابق، 1/635.
- (26) سبق تخريجه.
- (27) الماوردي، أبويعلی الفراء، الأحكام السلطانية، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة 1357هـ. 224-225.
- (28) البهوتي، كشاف القناع، طبعة المطبعة الشرقية بالقاهرة، عام 1319هـ 4/76. ابن فرحون، اليعمري، تبصرة الحكام، طبع المطبعة الشرقية بالقاهرة عام 1301هـ 2/138.
- (29) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، طبع المطبعة الجمالية بالقاهرة، سنة 1328هـ 7/64.
- (30) الكاساني، مرجع سابق، 7/64.
- (31) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، 8/327. وانظر: كنز العمال 5/391.
- (32) السرخسي، أبوبكر محمد، المبسوط، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة، عام 1324هـ، 7/64. الزيلعي، تبين الحقائق، 3/209.
- (33) السرخسي، المبسود، مرجع سابق، 24/35-36، ط 2.
- (34) الشيرازي، أبواسحاق إبراهيم، المهذب، طبع مطابع دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة، سنة 1333هـ، 2/228.
- (35) الرملي، نهاية المحتاج، طبعة سنة 1386هـ، 8/32-33. الشيرازي، المهذب، 2/288.
- (36) النووي، المجموع، 19/102.
- (37) رواه البخاري في كتاب صحيحه، 8/31-32. ومسلم في صحيحه، 3/1303.
- (38) الرملي، نهاية المحتاج، مرجع سابق، 8/32-33.
- (39) ابن قدامة، المغني، 8/324. كشاف القناع 6/123.

- (40) كشف القناع 123/6.
- (41) البهوتي، كشف القناع، مرجع سابق، 74-73/4.
- (42) سبق تخريجه ص 15.
- (43) ابن فرحون، التبصرة، مرجع سابق، 204/2.
- (44) ابن فرحون، تبصرة الحكام، 300-299/2. عامر، عبدالعزيز، التعزيز، ص 340-341.
- (45) ابن فرحون، تبصرة الحكام، مرجع سابق، 300-299/2.
- (46) ابن فرحون، مرجع سابق، 300/2. عامر، التعزيز، مرجع سابق، ص 342.
- (47) البقرة، 229.
- (48) البقرة، 187.
- (49) ابن تيمية، السياسة الشرعية، طبع الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 124.
- (50) ابن حزم، المحلى، 486-485/13.
- (51) ابن المهمام، كمال الدين بن محمد السيواسي، فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بالقاهرة، عام 1970م، 116/5.
- (52) الزيلعي، تبين الحقائق، 210/3.
- (53) ابن فرحون، تبصرة الحكام، مرجع سابق، 299/2.
- (54) الرملي، نهاية المحتاج، مرجع سابق، 192/4.
- (55) ابن قدامة، المغني 347/10. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم الحارثي، السياسة الشرعية، ط 2، بمطابع دار الكتاب العربي، مراجعة وتحقيق الدكتور علي سامي النشار، والأستاذ أحمد زكي عطية، مرجع سابق، ص 53.
- (56) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، 486-485/13.
- (57) العيني، عمدة القاري، بدرالدين أبو محمد محمود بن أحمد، طبع دار الفكر، سنة 1399هـ.
- 23/24.
- (58) ابن فرحون، التبصرة، مرجع سابق، 184/2.
- (59) ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 56.
- (60) السرخسي، أبو بكر محمد، المبسوط، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة، عام 1324هـ، 72/9.
- (61) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، 64/7.
- (62) جماعة من فضلاء الهند، برئاسة الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة، عام 1328هـ، 118/2. ابن فرحون، تبصرة الحكام، مرجع سابق، 184/2، البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، الرياض، دار عالم الكتب، (د.ط.).
- 74/4، ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 56.
- (63) السرخسي، المبسوط، مرجع سابق، 71/9، الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس المنوفي المصري، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، نشر المكتبة الإسلامية، 171/7.
- (64) ابن أنس، مالك، المدونة الكبرى، ط 1، عام 1323هـ (15/16)

- (65) السرخسي، المبسوط، مرجع سابق 72/9، الفرغاني، قاضي خان، فتاوى قاضيخان، مطبعة شاهين بالقاهرة، عام 1282هـ، 494/3. الرملي، نهاية المحتاج، مرجع سابق 171/7، ابن أنس، مالك، المدونة، مرجع سابق 49/16، ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص56.
- (66) ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص56.

المسؤولية المهنية للمهنيين القانونيين المختصين بالقضاء الجزائري

- دراسة -

سقاش ساسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

إن ممارسة المهن القانونية في مختلف تشريعات الدول على اختلاف أنظمتها القانونية منظمة ومقننة، سواء كان أعضاؤها منضوين في إطار التنظيمات وهيئات المهنة (كالخامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع...) أم لا، فكلهم وبدون استثناء يتحملون المسؤولية المهنية عن النقص والمخالفات المرتكبة من طرفهم بمناسبة ممارسة وظائفهم.

ولقد أقر القضاء المدني الفرنسي، حيث تكثرت البيقات، بأن المسؤولية المهنية لمجموع المهن القانونية تخضع لنفس المبادئ القانونية المستمدة من القانون العام، والتي تركز أساسا على أركان المسؤولية المدنية التقليدية من إثبات اللخأ وتحقيق الضرر ووجود العلاقة السببية بين اللخأ والضرر.

سنحاول في هذا الموضوع التركيز على أهم الإلتزامات المشتركة الواقعة على عاتق ممارسي القانون وشروط الضرر وإجراءات التعويض عنه في جزء أول، ثم تبيان تبيقات المسؤولية المدنية المهنية على المحضر القضائي الجزائري في جزء ثان.

أولا: التزامات المهنيين القانونيين وشروط الضرر وإجراءات التعويض عنه:

1- التزامات المهنيين القانونيين:

أ/ إن أهم التزام بين مجموع المهنيين القانونيين في علاقاتهم مع غير المهنيين هو

الإلتزام بواجب النصح. وهو يتفرع أساسا من الإلتزام بإعلام وتنوير الزبائن. ذلك أن إعلام الأطراف أو الزبائن من شأنه أن يضعهم في حالة حيطة وحذر، فمثلا على الموثق إذا قدر عدم كفاية الرهن الضامن للقرض أن ينبه الجهة القارضة لذلك. وهو ما أكدته محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ 1996/11/26⁽¹⁾، بل عليه كذلك أن ينبه الأطراف المتعاقدة إلى أهمية وأخيار تعهداتهم⁽²⁾ وبالمقابل، فالموثق غير ملزم بإعلام الطرف المتعاقد بالوقائع التي كان يعلمها وقت إبرام العقد.⁽³⁾

وما قيل عن الموثق يمكن قوله عن المحامي المكلف بتحرير رسالة عزل، إذ يقع عليه التزام تنبيه زبونه إلى الآثار المالية جراء قمع علاقة العمل.⁽⁴⁾ إن المعلومة الممنوحة من المحامي لزبونه في إطار المساعدة القضائية يجب أن تكون كاملة وواضحة، إذ عليه أن يعلمه بوجود أشكال وطرق الـعن الممكنة ضد الأحكام والقرارات الصادرة في حقه.⁽⁵⁾

إذن فالإلتزام المشترك بين المهنيين القانونيين من محامين وموثقين ومحضرين ووكلاء دعاوى وغيرهم بتوضيح وتنوير الأطراف والزبائن يدخل ضمن الهدف المنشود من طرفهم.⁽⁶⁾

حيث يعتبرون بصفاتهم هذه ملتزمين بتوجيه النصح إلى زبائنهم طبقا لأحكام وقواعد القانون العام الساري المفعول. وإن أيّا منهم يقدم نصيحة مغلوطة لزبونه وهو يجهل أحدث الاجتهادات القضائية أو النصوص التنظيمية يكون مسؤولا مسؤولية مهنية ملقة، ولا يعفيه من المسؤولية إذا قصر الموثق مثلا في إسداء النصح الواجب لزبونه المهني، ظنا منه أنه موثق زميل سابق على علم بآثار التصرف القانوني المراد إبرامه.⁽⁷⁾ فمحكمة النقض الفرنسية أكدت عدم إعفاء المهني القانوني من المسؤولية، بل أخذت بالمعيار الموسع في ذلك بتأكيدا على قيام المسؤولية الملقة بدلا من المسؤولية النسبية في حق المهني القانوني الذي قصر في القيام بواجب النصح والإرشاد تجاه زبونه مهما كان هذا الزبون عاديا أم غير عادي، فليس هناك أي تأثير على هذا الإلتزام.⁽⁸⁾ وأكثر من ذلك، فحتى لو حضر مع الزبون مهني قانوني آخر كمحامي أو موثق، فإنه لا يجزئ الموثق من بقائه ملتزما بواجب النصح.⁽⁹⁾

غير أنه للكفاءات الشخصية للزبون دور في تقاسم المسؤولية إذا أثبت المهني

القانوني أن لذلك سببا في حصول الضرر بسبب خ.مه.⁽¹⁰⁾

ب/ إن ثاني التزام خاص بالمهنيين القانونيين يتمثل في: الالتزام بتحقيق فعالية العقود والمحاضر. حيث إن ممارسي القانون وممتهنيه، يقع عليهم واجب تحقيق الفعالية لعقودهم ومحركاتهم. وهو المبدأ الذي كرسه القضاء الفرنسي خاصة في حق الموثقين.⁽¹¹⁾ وشرط الفعالية هذا كان وما يزال التزاما أساسيا، إذ لا يمكن لموثق مثلا أن يتحجج بعدم فحص وثائق هوية بائع العقار وبالتالي التأكد من صفته، كما عليه التحقق تماما من وضعية العقار فيما إذا كان مثقلا برهن أم لا.⁽¹²⁾

وبصفة عامة، فإن مبدأ الالتزام بفعالية العقد أو المحرر الذي يقوم به المهني القانوني ينبغي أن يكون منتجا لجميع آثاره القانونية، مما يتعين على محرره مراعاة جميع الشروط الشكلية والموضوعية المة لمبة قانونا.⁽¹³⁾ لذلك كثيرا ما يكون مبدأ الالتزام بفعالية المحرر مندجما ومقترنا بمبدأ الالتزام بواجب النصح إلى درجة تصعب التفرقة بينهما. إذ على هذا الأساس تقرر أن المحضرين القضائيين ملتزمون بواجب نصح زبائنهم بأهمية وفعالية العقود الم الموب منهم إنجازها، وفي حالة قيام أي محضر قضائي مثلا بتحرير محضر معاينة بمناسبة إثبات حالة العين المؤجرة عند انتهاء عقد الإيجار، وأنه لم يحسن الوصف بحيث يستنتج من ذلك بأن أحاكم عقد الإيجار ما تزال سارية، فإنه يتحمل كامل المسؤولية المهنية.⁽¹⁴⁾

ج/ ثالث وآخر التزام كقاسم مشترك بين المهنيين القانونيين يتمثل في التزامهم بواجب المذر واليقظة:

إذا كان هذا الالتزام هو التزام عام يهم جميع المهنيين من أطباء ومهندسين محاسبين وغيرهم في علاقاتهم مع مختلف زبائنهم، فإنه بالنسبة للمهنيين القانونيين يقع عليهم هذا الواجب بمنتهى الصرامة والقسوة، ذلك لأن المهن القانونية مقننة ومنظمة -كما أسلفنا-، مما ية لب من كل ممارسي هذه المهن أن يولوها العناية الفائقة أثناء أداء مهامهم المخولة لهم قانونا.

حيث يقع واجب المذر واليقظة بصفة خاصة على الموثق عندما يقبض أو يسدد الأموال لزبائنه، وعلى المحامي خاصة أثناء مراقبة زبائنه أمام العدالة طوال سير الدعوى،

وعلى محافظي البيع أثناء إعدادهم لقائمة بيع المنقولات لا سيما المعلومات الكافية والدقيقة التي تضمن رسمية السيارات المعلنة للبيع في المزاد العلني، وعلى المحضرين القضائيين واجب المذكر واليقظة في التأكد بأنفسهم من صحة إجراءات فحص وثائق هوية المنفذ ضده ومدى مطابقة ذلك مع السند التنفيذي باعتبار المحضرين القضائيين هم وحدهم الذين لهم صفة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية⁽¹⁵⁾.

إنه لا داعي للمزيد من الأمثلة على ذلك، فيكفي لأي مهني قانوني يخل بواجب أو أكثر من الالتزام بواجب النصح أو واجب تحقيق الفعالية للعقود والمحاضر أو واجب المذكر واليقظة حتى تقوم مسؤوليته المهنية الملقمة وبالتالي وقوع الضرر الموجب للتعويض.

2- شروط الضرر:

من المعلوم أن ركن الضرر يعتبر جوهر قيام المسؤولية المدنية، فإذا انتفى فلا تقوم، لأن هدفها إزالة الضرر، وتكون الدعوى غير مقبولة، إذ لا دعوى بغير مصلحة. ومادام القانون العام هو الأساس القانوني لقيام المسؤولية عن المهن القانونية، وأن شروط الضرر القابل للجبر والإصلاح يجب أن يكون مباشرا وحالا ومحققا، فلا يكفي أن يكون محتملا. ذلك لأن الضرر الإجمالي هو الضرر الذي لم يقع، ولا يوجد ما يؤكد وقوعه مستقبلا، وبالتالي لا تقوم عليه المسؤولية المدنية، بل ينتظر حتى يصبح الإجمالي يقينا، فلا تعويض عنه إلا تحقق فعلا. وهي الشروط التي استقر عليها القضاء عامة⁽¹⁶⁾.

وإذا كان اشتراط المباشرة للضرر لا يشكل أية خصوصية بالنسبة للمهن موضوع الدراسة، فإن القضاء كثيرا ما يعي أهمية خاصة ورقابة حذرة لخصوصية عنصر العلاقة السببية بين الخلل والضرر الناتج عنه.

وبالمقابل، فإن شرطي أو خاصتي أن يكون الضرر حالا ومحققا يجب أخذهما بنوع من اليقظة، ذلك لأن الضرر الماصل عن المهن القانونية ليس دائما يكون حالا ولا محققا بمجرد أن يكون في إمكان المتضرر أو الضحية اتخاذ طرق طعن أخرى من شأنها أن تضمن له جبر وإصلاح الضرر.

وهو ما قررته حديثا الغرفة المدنية الفرنسية بشأن تضرر أحد الضحايا من خ أ أحد المهنيين القانونيين، أين لجأ الضحية إلى رفع دعوى ضد الغير تأسيسا على الخ أ المهني وضمن بها إصلاح الضرر.⁽¹⁷⁾

كما أن قضاة الموضوع لا يكتفون بوصف أن شرط الضرر محقق فقط، بل يبحثون فيما إذا كانت الضمانات المتبقية كفيلة بالوفاء بالديون ولو جزئيا عن خ أ الموثق.⁽¹⁸⁾ لذلك، فإنه في مجال المسؤولية عن المهن القانونية، يمكن اعتبار شرط أن الضرر محقق غير مقوع به لارتباطه بوقائع قد لا تتكرر، خاصة في ميدان خ أ المهنيين القانونيين. ولذلك فإن القضاء لا يحكم دائما للمتضررين ت بيقا لمفهوم "ما ضاع من فرص" أو "ما فاتته من كسب و فقه من خسارة" لاعتبار أن إمكانية رفع دعوى أمام القضاء ليس بالضرورة أمرا محققا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إجراء تقويم الضرر اللاحق قياسا على دعوى سابقة مشابهة تم جبر الضرر ااصل من خلالها غير جائز. ولذلك فإن لقضاة الموضوع السلسلة التقديرية الواسعة بكل حرية وسيادة في تقدير احتمال ما ضاع من فرص.⁽¹⁹⁾

3- إجراءات التعويض عن الضرر:

إن دعوى المسؤولية المهنية كمبدأ عام دعوى عادية من اختصاص القضاء العادي تخضع لأحكام وقواعد القانون العام. ولسنا هنا بصدد اديث عن الدعوى التأديبية التي تتعدد بشأنها جهات الإختصاص بتعدد الأنظمة القانونية لهذه المهن.

أما عن الأساس القانوني للمهن القانونية فهي متنوعة ومختلفة رغم خضوعها لت يبق قواعد القانون العام المتعلقة بالمسؤولية. فالشيء الملاحظ أن مسؤولية الضباط العموميين (الموثقين، المحضرين القضائيين محافظي البيع بالمزايدة...) ذات طبيعة شبه جنحية. إذ يجد هذا الأساس القانوني مبرره في اعتبار في اعتبار أن هؤلاء المهنيين مكلفون بمهام محددة ومقننة بموجب قانون أساسي ذي صبغة نظامية عمومية، وأن أعمالهم التي يقومون بها ليس مصدرها مبدأ سلان الإرادة في التعاقد بكل حرية، مثل الموثقين.⁽²⁰⁾ كما أن الأساس القانوني لمسؤولية المحضرين القضائيين، فمنها ما هو قانوني ومنها ما هو تعاقدي، ومنها ما هو على أساس أحكام الوكالة⁽²¹⁾ كما سيأتي في الجزء الموالي - على عكس الأساس القانوني للمحامين فهو أساس عقدي بموجب عقد الوكالة

بينهم وبين زبائنهم.

ومرد هذا التنوع في الأساس القانوني لممارسي القانون يعود أساسا إلى تعدد وتنوع الأطر التي يمارسون داخلها أعمالهم. غير أن الملفت للانتباه في مسألة الإثبات بالنسبة للمهنيين القانونيين فإن القاعدة قد قلبت وعكست بالنسبة إليهم. ذلك أن المبدأ العام في الإثبات أن البيئة على من ادعى، بينما القضاء خاصة في فرنسا اتجه عكس ذلك بجعله عبء الإثبات يقع على المهني القانوني الملزم بواجب النصح تجاه زبونه، سواء أكان محاميا أو محضرا قضائيا أو موثقا، بل واتسع ذلك ليشمل أي مهني ملزم بالواجبات والالتزامات المذكورة آنفا كالمحاسب وغيره.⁽²²⁾

وأمام عبء الإثبات السلبي الواقع على المهنيين القانونيين خاصة، والمهنيين الملزمين بواجب اسداء النصح وواجب ائذر واليقظة وواجب فعالية المحررات عامة، فإنه من المستحسن لهم- إن لم نقل من الضروري- أن يصنعوا لهم دليلا مكتوبا موقعا من زبونهم يجنبهم صعوبة الإثبات في حالة النزاع أمام المحاكم.

ثانيا: المسؤولية المهنية للمحضر القضائي الجزائري:

تجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن اديث عن مسؤولية المحضر القضائي المهنية في النظام القانوني الفرنكوفوني عامة، ومنه المحضر القضائي في النظام القانوني الجزائري خاصة، تكتنفها صعوبات جمة تعود أساسا إلى البيعة القانونية الخاصة لمهنة المحضر القضائي، فهي من جهة مهنة ذات منفعة عمومية طبقا للكثير من النصوص القانونية المنظمة لها، لاسيما المادة الرابعة من القانون المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي التي نصت على أن: "المحضر القضائي ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية، يتولى تسيير مكتب عمومي..."⁽²²⁾، وكذلك نصت المادة الثامنة والعشرين منه على: "عند غياب محضر قضائي أو حصول مانع مؤقت له، يجب بناء على ترخيص من النائب العام، تعيين المحضر القضائي لاستخلافه..."⁽²³⁾، كما جاء في المادة الثلاثين منه أيضا: "عند شغور مكتب المحضر القضائي بسبب الوفاة أو العزل أو التوقيف أو في غيرها من الحالات، وبناء على اقتراح من رئيس الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين، يعين وزير العدل، حافظ الأختام محضرا قضائيا تسند له مهمة تسيير المكتب..."⁽²⁴⁾.

فكل هذه النصوص وغيرها جاءت لتؤكد طابع المنفعة أو الخدمة العمومية وضرورة سيرها بانتظام واضح راد واستمرار، وأن القائم بها (الحضر القضائي) يعد ضابطاً عاماً. فضلاً على خضوع مهنة الحضر القضائي إلى نظام محدد، فهي مهنة منظمة ومقننة بموجب مختلف المراسيم التنفيذية المتعلقة بها⁽²⁵⁾، بحيث يكون الالتحاق بها بواسطة مسابقة وطنية وفق شروط محددة، ترجع سلسلة التعيين فيها أو العزل منها إلى وزير العدل.

وهي من جهة أخرى، وتأسيساً على النصوص ذاتها مهنة حرة تمارس للحساب الخاص، إذ قررت المادة الرابعة: "... يتولى تسيير مكتب عمومي سابه الخاص وتحت مسؤوليته..."⁽²⁶⁾، كما ورد في المادة الخامسة عشر منه أنه: "يمكن الحضر القضائي أن يوظف تحت مسؤوليته مساعداً رئيساً أو أكثر وكل شخص يراه ضرورياً لتسيير المكتب..."⁽²⁷⁾، ونصت المادة التاسعة والأربعين منه على: "دون الإخلال بالمسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يتعرض الحضر القضائي عن كل تقصير في إلتزاماته المهنية أو بمناسبة تأديتها إلى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون"⁽²⁸⁾.

فهذه النصوص وغيرها تدل على أن مهنة الحضر القضائي في الجزائر مستقلة وحرّة، وبالتالي فهو مسؤول مسؤولية شخصية عن أعماله وعمال مكتبه.

فالبيعة المزروجة أو المختلطة للبيعة القانونية للمهنة (عمومية وخاصة) زيادة على كثرة وتنوع المحاضر والمحركات الرسمية التي ينجزها الحضر، والتي لها أهمية الملمة في مواجهة الكافة، شريطة مابقتها لمقتضيات القانون، وهو ما يزيد في تعقيد المسؤولية المهنية للمحضر القضائي.

إنه من المعلوم أن الأعمال القانونية سواء أكان مصدرها التصرف القانوني أم الواقعة القانونية التي يأتيها الحضر القضائي بسبب وظيفته أو بمناسبتها بوصفه قاضي إجراءات-، هذه الإجراءات التي تستمد قوتها الإلزامية من القوانين الشكلية التي تتكامل مع القوانين الموضوعية في الوصول إلى غاية الحق واستقراره. وهو الأمر الذي يعرض عمل الحضر القضائي سواء عن عمد أو مجرد إهمال إلى المساءلة المدنية عن أعماله الشخصية هو، أو عن أعمال تابعية الأوان، أو عن الأشياء الموجودة بمكتبه

وتحت حراسته.

وهي بذلك نوعان: مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية.

فالمسؤولية العقدية هي التي تترتب عن عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد، ومثال ذلك مسؤولية الحضر القضائي عن امتناعه أو تأخيريه في دفع أجرة أعوان مكتبه يربطه بهم عقد عمل صحيح محدد المدة أو غير محددتها، ومثالها أيضا إخلال الحضر القضائي بالتزاماته التعاقدية مع مؤجر مكتبه أو شركات التأمين... الخ.

أما المسؤولية التقصيرية، فهي تلك التي تنشأ عن الإخلال بالتزام فرضه القانون، وذلك بتعويض الضرر الذي ينشأ دون وجود علاقة عقدية بين المسؤول عن هذا الضرر وبين المضرور، ومن أمثلة ذلك رفض الحضر القضائي تلبية طلب عمل قانوني مشروع لأحد زبائنه يدخل في مجال اختصاصه وصلاحياته⁽²⁹⁾ ومثالها كذلك مسؤولية الحضر القضائي عن بلان أحد محاضره بلانا ملقا بسبب اهماله وعدم تبصره، أ ق ضررا بلاب الخدمة.

الجدير بالذكر انه بالرغم من تعرض الفقه الحديث إلى التفرقة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية باعتبار أن أساس المسؤولية بنوعيتها يعتبر إخلالا بالتزام، فهي في الماتين ذات طبيعة واحدة سواء نشأ هذا الالتزام عن عقد أو عن القانون، إذ أنه في الماتين تقوم المسؤولية عن الخأ، ويترتب عليها في الماتين تعويض الضرر.

غير أنه من الناحية العملية، نجد أن هناك فروقا بين النوعين لاختلاف التنظيم التشريعي لكل من المسؤوليتين، وتتمثل هذه الفروق في⁽³⁰⁾:

1- الإعذار: القاعدة أن التعويض لا يستحق في المسؤولية العقدية إلا بعد إعذار الدائن للمدين طبقا لأحكام المادة 179 من القانون المدني الجزائري.

أما في المسؤولية التقصيرية، فإنه طبقا لنص المادة 2/181 من القانون ذاته يعفى الدائن من إعذار المدين.

2- الأهلية: يكفي لقيام المسؤولية التقصيرية أهلية التمييز، أم في المسؤولية العقدية فلا بد من أهلية التعاقد.

3- الإثبات: في المسؤولية العقدية، يقع عبء الإثبات على المدين بعد إثبات الدائن وجود العقد، فيثبت المدين أنه قام بالتزامه العقدي، أما في المسؤولية التقصيرية، فالدائن هو الذي يثبت أن المدين قد أخل بالتزامه القانوني بارتكابه عملا غير مشروع.

4- مدى التعويض: تقضي المادة 2/182 من القانون المدني الجزائري بأن المدين الذي يرتكب غشا أو خأ جسيما لا يلزم إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد، أما في المسؤولية التقصيرية فإن المسؤول (المدين) يلتزم بتعويض كل الضرر المباشر متوقعا كان أو غير متوقع.

5- التضامن: نصت المادة 217 من القانون ذاته على أنه لا تضامن بين المدينين في الالتزام الناشئ عن العقد إلا إذا كان بناء على اتفاق أو نص في القانون. فإذا تعدد المسؤولون في المسؤولية العقدية يقسم التعويض عليهم إذ لا تضامن معهم. أما في المسؤولية التقصيرية، فإن التضامن بين المسؤولين عن العمل الضار مفروض بحكم القانون (المادة 126 من ق م ج).

6- الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية: تقضي المادة 2/178 من القانون المدني الجزائري دائما بأنه: "يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزام التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه وخأه الجسيم".

7- التقادم: تتقادم دعوى المسؤولية العقدية حسب المادة 307 من القانون المدني الجزائري بمضي 15 سنة.⁽³¹⁾

I- الأساس القانوني للمسؤولية المهنية للمحضر القضائي الجزائري:

تعتبر مهنة المحضر القضائي في النظام القانوني الجزائري من المهن الخاصة التي تنظمها نصوص قانونية خاصة، الأمر الذي يتعين معه البحث عن الأساس القانوني لمسؤوليته المهنية في مختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهنة على أساس أن الخاص يقيد العام، فإذا لم نعثر على شيء من ذلك، نرجع إلى النصوص القانونية ذات الصلة في القانون المدني باعتباره الشريعة العامة.

فبالرجوع إلى قانون تنظيم مهنة المحضر القضائي الجزائري رقم 06-03 الصادر بتاريخ 08 مارس 2006، لا سيما في المواد 29 و 49 وما بعدها منه وكذا المواد 34، 35،

و36 من المرسوم التنفيذي رقم 09/77 الصادر بتاريخ 15/02/2009 الذي يحدد شروط الإلتحاق بمهنة المحضر وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها. فضلا على المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 09/78 الصادر بالتاريخ نفسه يحدد أتعاب المحضر القضائي نجد كل تلك المواد قد أشارت إلى مسؤولية المحضر القضائي المهنية، تأديبية كانت أو مدنية أو جزائية أو ضريبية أو تأمينية. غير أن الملاحظ أن تلك المواد أحالت إلى القانون العام أو الشريعة العامة كأساس قانوني لقيام مسؤولية المحضر القضائي الجزائري المهنية.

وهو الأمر الذي يحتم علينا الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني للكشف عن الإرادة التشريعية في تقسيمها للعمل غير المشروع مدنيا.

حيث خصص المشرع الجزائري في التقنين المدني للعمل غير المشروع المواد من (124-140)، إذ جعل القسم الأول من المواد 134 إلى 133 للمسؤولية عن الأعمال الشخصية والقسم الثاني من المواد 134 إلى 137 للمسؤولية عن فعل الغير، والقسم الثالث والأخير من المواد 138 إلى 140 للمسؤولية عن الأشياء. فكل هذه الأقسام تشكل الأساس القانوني الذي يرتب المسؤولية المهنية المدنية للمحضر القضائي بنوعيتها (عقدية وتقديرية) وبجميع صورها.

II- أركان المسؤولية المهنية:

تنص المادة 124 ق.م.ج على مايلي: "كل عمل أيا كان يرتكبه المرء ويسبب أضرارا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض" (32).

إن المتفحص لهذه المادة، يكاد يجزم بأن إرادة المشرع الجزائري قد انصرفت الى اعتبار ركن "الضرر" هو أساس المسؤولية عن التعويض وحده، ذلك لأن ركن الخأ لم يرد ذكره في المادة. غير أنه وبقراءة المواد التالية لهذه المادة خاصة المادة 127 منه، ينم التأكد بأن الخأ الواجب الإثبات يعتبر أساسا للمسؤولية عن الأعمال الشخصية، إذ نصت بقولها "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خأ صدر من المضرور أو خأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك" (33).

بالإضافة الى ركني الخأ والضرر هناك ركن ثالث وهو رابطة العلاقة السببية بين الخأ والضرر. فبالنسبة لركن الخأ، فإن الفقه والقضاء قد استقر على تعريفه بأنه: "الإنحراف عن سلوك الرجل المعتاد مع إدراك الشخص لذلك".⁽³³⁾ أو بمعنى آخر هو الإخلال بالتزام قانوني إضراراً بالغير من شخص مميز، إذ يجب على الشخص أن يلتزم بالنية والذر والتبصر في سلوكه نحو غيره حتى لا يضر به.

والإلتزام هنا التزم ببذل عناية، فإذا انحرف عن السلوك الواجب اعتبر مخمأ واستوجب مسؤوليته.

وقد عرفت محكمة النقض المصرية الخأ الموجب للمسؤولية التقصيرية التي نصت عليها المادة 163 تقابلها المادة 124 ق.م.ج بأنه "الانحراف عن السلوك العادي المألوف وما يقتضيه من تبصر وبقطة"⁽³⁴⁾ إذن فالخأ الموجب للتعويض لا بد أن يتوفر على عنصر مادي وهو الإنحراف عن سلوك الشخص المعتاد، وعنصر معنوي وهو التمييز.

أما العنصر المادي ويلق عليه أيضا بالتعدي الذي قد يكون عن عمد، وقد يكون عن إهمال وتقصير، وفي كلنا التين لا يعفى من المسؤولية المدنية.

غير أن هنالك حالات ثلاثا نصت عليها المواد 128، 129، و130 ق.م.ج، وهي حالة تنفيذ أمر الرئيس وحالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعي، هذه المالات تعدم ركن التعدي. بينما يتمثل العنصر الثاني في العنصر المعنوي، أي الإدراك، لأن التمييز ضروري لقيام المسؤولية.

أما بالنسبة لركن الضرر فهو الركن الثاني من المسؤولية، فإذا انتفى فلا تقوم المسؤولية وهو يعرف على أنه "الأذى الذي يصيب الشخص نتيجة المساس بمصلحة مشروعة له، أو بحق من حقوقه".⁽³⁵⁾

والضرر بدوره نوعان مادي أدبي:

فأما الضرر المادي هو الإخلال بمصلحة للمضرور وذات قيمة مالية، ويشترط في الضرر أن يكون محققاً فلا يكفي أن يكون محتملاً.

ذلك لأن الضرر الإحتمالي هو الضرر الذي لم يقع، ولا يوجد ما يؤكد وقوعه مستقبلاً وبالتالي لا تقوم عليه المسؤولية المدنية، بل ينتظر حتى يصبح الاحتمال يقيناً،

فلا تعويض عنه إلا إذا تحقق فعلا.

أما بالنسبة للضرر الأدبي فهو الأذى الذي يصيب الإنسان في سمعته أو شرفه أو عاطفته أو كرامته. وهو يستوجب المسؤولية والتعويض عنه، غير أنه لا ينقل الحق في التعويض عن الضرر الأدبي إلى الورثة إلا إذا تم الاتفاق على ذلك بين المضرور والمسؤول، أو قام المضرور بالمالبة به أمام القضاء قبل وفاته.

ج- ركن علاقة السببية بين الخأ والضرر:

إن علاقة السببية بين الخأ والضرر هي الركن الثالث لقيام المسؤولية وهي ركن مستقل عن ركن الخأ وقد عبرت الإرادة التشريعية عن ركن السببية في المادة 124 من القانون المدني الجزائري بكلمة "ويسبب" إذ نصت: "كل عمل أيا كان يرتكبه المرء ويسبب ضرراً"⁽³⁶⁾ لذا يجب على المضرور حتى يستحق التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين الخأ الذي ارتكبه المسؤول، وبين الضرر الذي أصابه، والمدعى عليه إذا أراد أن يدفع عنه المسؤولية يجب عليه أن ينفي علاقة السببية، وذلك بإثبات السبب الأجنبي.

إنما تم التذكير من خلال العرض الوجيز بأركان المسؤولية المدنية في القانون المدني الجزائري، والتي يعتبر كل ركن منها مستقلاً، وعلى من يدعي مسؤولية الغير أن يثبت كل ركن من الأركان الثلاثة، وذلك لمحاولة مقاربتها مع مسؤولية المحضر القضائي الجزائري المهنية من خلال بعض التبيقات التالية:

د- بعض التبيقات المسؤولية المهنية للمحضر القضائي الجزائري:

نظراً لدائنة استقلالية مهنة المحضر القضائي عن المحاكم من جهة، وقلة منازعات دعاوى التعويض من جهة أخرى، وهو ما جعل التبيقات قليلة، لكن ليس ذلك معناه أن المسؤولية المدنية للمحضر القضائي لا تقوم متى توفرت أركانها المذكورة سابقاً، بل يمكننا القول أن المحضر القضائي معرض في كل آن وحين للمساءلة المدنية والتعويض عن المسؤولية العقدية أو التقصيرية أو عن أعمال الغير.

فمن أمثلة الأولى-وهي قليلة بالنسبة للمسؤولية التقصيرية-، أن يتعرض المحضر القضائي إلى الجزاء كلما أخل بالتزاماته التعاقدية مع المؤجر لمكتبه، أو مع أعوانه أو

شركات التأمين ... كما يلزم عن التعويض عن المسؤولية التقصيرية بصفة أوسع، كلما كان إخلاله بالتزام قانوني، إذ يكون مسؤولاً عن تعويض زبونه المضرور بقدر الضرر الذي يقدره قاضي الموضوع من جراء عيب إجرائي جوهري شاب محضره، وأدى إلى إخلاله بلانام لقا من طرف القاضي، كأن يكون محضر تبليغ حكم له عن فيه بالإستئناف خلال أربعة أشهر من تاريخ التبليغ بدل أجل الشهرين المنصوص عليها في المادة 336 من ق.إ.م.⁽³⁷⁾ فيرفض استئنافه من طرف المجلس شكلاً لوروده خارج الآجال القانونية فيكون بذلك قد فوت على المبلغ له درجة من درجات التقاضي فلا حاجة لهذا الأخير أن يسعى لإثبات خطأ المحضر القضائي ما دام الخأ ثابتاً في محضره الرسمي، فيبقى عليه إثبات ركني الضرر والعلاقة السببية بين الخأ والضرر وهما ثابتان في هذا المثال.

كما يمكن أيضاً للمضرور أن يسأل المحضر القضائي على أساس المسؤولية التقصيرية عن أخلائه العمدية الثابتة في المحضر التي يشترط المشرع أوضاعاً معينة لصحتها كالإنذارات بالتنبيه بالإخلاء من المحلات التجارية المنصوص عليها في المادة 173 من ق.ت.⁽³⁸⁾ أو الإنذارات بالإقلاع عن ارتكاب مخالفات جسيمة والمذكورة في المادة 177 من نفس القانون، أو الإنذار بإخلاء محل سكني المنصوص عليه في المادة 475 ق.م.

وبصفة عامة، فإن كل المحاضر الإجرائية للمحضر غير القابلة للتصحيح، لا سيما ما تعلق منها بالمواعيد التي تعتبر من النظام العام وأثارها من له مصلحة، أو أثارها المحكمة من تلقاء نفسها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، وفصلت فيها بالبلان الذي ألقى ضرراً بالمتقاضي بسبب عدم تبصر وحيمة أو إهمال المحضر القضائي تلزمه بجبر الضرر تعويضاً عن ذلك، لأن المحضر القضائي ونظراً لبيعة العمل الذي يؤديه، فهو ملزم ببذل عناية وليس بتحقيق غاية.

الخاتمة:

عرفت المسؤولية المهنية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة تطوراً نوعياً بسبب تطور المجتمعات من جهة، وازدياد حاجة الناس إلى الخدمات النوعية المتخصصة من جهة أخرى إلى درجة القول أن هناك نظاماً قانونياً خاصاً بالمسؤولية المهنية بدأ يتشكل ويستقل بذاته عن النظام القانوني التقليدي للمسؤولية بجميع أنواعها، سواء كانت

مسؤولية جزائية أو مدنية أو تأديبية.

الأمر الذي أدى بالرفع من درجة وعي طالبي الخدمة بلجوتهم إلى الجهات القضائية والهيئات التأديبية كلما أخل المهنيون في كل القاعات بأحد التزاماتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح المهنيون في كل القاعات يتحملون مسؤولية عملهم، وما يترتب عن ذلك لقاء مخالفاتهم وانحرافاتهم السلوكية التي لم تكن محل مساءلة أو تجريم في السابق، وهو ما دفع بالنظم التشريعية والمهنية إلى التدخل بحزم لتنظيم وتقنين جميع الأعمال المهنية.

ومن هذه المهن، أعمال المهنيين القانونيين الذين على اختلاف مهامهم وصلاحياتهم، تجمعهم التزامات وواجبات مشتركة، كواجب النصح الذي يتفرع أساسا من الالتزام بإعلام وتنوير الزبائن، الذي من شأنه أن يضع الزبائن في حالة حذر وحيية شديدين أثناء قدومهم على أي عمل أو تصرف قانوني، أو واجب الالتزام بتحقيق فعالية العقود والمحاضر التي ينجزها ممارسو القانون وممتهنوه. إذ أن هذا المبدأ كرسه القضاء الفرنسي خاصة في حق الموثقين، وجعله التزاما أساسيا يقع على عاتقهم للحيلولة دون التحجج بعدم فحص الوثائق الثابتة لبائع العقار، وسندات هذا الأخير فيما إذا كان مثقلا بأي تصرف مثل الرهن وغيره.

وأخيرا الالتزام بواجب المذكر واليقظة الذي لا يعتبر قاسما مشتركا بين المهنيين القانونيين فحسب، بل يهم جميع المهنيين من أطباء ومهندسين ومحاسبين كل في مجال اختصاصه، بحيث يبقى بقسوة وصرامة في حق كل واحد منهم إذا أخل به.

فمتى تمكن المضرورون من إثبات الإخلال بالالتزامات المذكورة أو بأحدها وإثبات الضرر اللاحق بهم، جاز لهم بموجب إتباع إجراءات التعويض عن الضرر، اللجوء إلى الجهات المختصة للمالبة بإصلاح تلك الأضرار.

وكان للاجتهاد القضائي المدني الفرنسي - كما مر بنا - النصيب الأوفر في إكم على المهنيين القانونيين بالتعويض جراء الإخلال بواجباتهم المهنية.

وتخصيصا للدراسة، جعلنا من موضوع المحضر القضائي دراسة حالة - بصفته واحدا من أهم المهنيين القانونيين -، مركزين في غياب الاجتهادات القضائية في الجزائر على

النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المهنة كأساس قانوني لقيام مسؤوليته المهنية، وفي حالة انعدام أحكام وقواعد المسؤولية في تلك النصوص، فإننا رجعنا إلى الشريعة العامة من خلال القانون المدني والتجاري - وهو ما فعلناه - لتبيان مسؤوليته المهنية.

وفي ختام هذا البحث، إن كانت لنا كلمة حول مسؤولية المهنيين القانونيين عامة، والمحضر القضائي الجزائري خاصة، فإننا ندعو المشرع المقارن في كل دول العام أن يجعل آلية التأمين بكل أنواعه آلية إجبارية على المهنيين القانونيين على غرار المشرع الجزائري الذي فرض على المحضر القضائي التأمين بموجب المادة 38 من القانون 06-03 المنظم للمهنة.

المراجع:

- 1- Civ.1^{ere}, 26 novembre 1996, Bull. n° 419 .
- 2- Civ. 1^{ere}, 7 novembre 2000, Bull. n° 282 .
- 3- Civ. 1^{ere}, 26 novembre 1996, Bull. n° 423.
- 4- Civ. 1^{ere}, 13 mars 1996, Bull. n° 132.
- 5- Civ. 1^{ere}, 2 février 1994, Bull. n° 440 et 13 novembre 1997, Bull. n° 303.
- 6- Civ. 1^{ere}, 12 juin 1990, Bull. n° 160.
- 7- Civ. 1^{ere}, 02 juillet 1991, Bull. n° 228.
- 8- Civ. 1^{ere}, 12 décembre 1995, Bull. n° 459 et 18 juin 1996, Bull. n° 260.
- 9- Civ. 1^{ere}, 26 novembre 1996, Bull. n° 418.
- 10- Civ. 1^{ere}, 19 mai 1999, Bull. n° 166 et 29 février 2000 ; Bull. n° 72.
- 11- Civ. 1^{ere}, 7 février 1989, Bull. n° 69.
- 12- Civ. 1^{ere}, 12 février 2002, Bull. n° 54 et 23 novembre 1999; Bull. n° 320.
- 13- Civ. 1^{ere}, 24 juin 1997, Bull. n° 18.
- 14- Civ. 1^{ere}, 15 décembre 1998, Bull. n° 364 et 02 novembre 1988, Bull. n° 327.
- 15- Civ. 1^{ere}, 11 décembre 1990, Bull. n° 288 , 19 mai 1999, Bull. n° 164 , 19 mai 1999 , Bull. n° 164 , 12 mars 2002 , Bull. n° 90 , 12 mars 2002 , Bull.n° 90 et 20 juin 2000 , Bull. n° 188.
- 16- Civ. 1^{ere}, 02 avril 1997, Bull. n° 116.
- 17- Civ. 1^{ere}, 07 mai 2002, Bull. n° 121.
- 18- Civ. 1^{ere}, 07 novembre 2000, Bull. n° 277.
- 19- Civ. 1^{ere}, 18 février 1997, Bull. n° 65.
- 20- Civ. 1^{ere}, 12 juin 1990, Bull. n° 160.
- 21- Civ. 1^{ere}, 03 décembre 1996, Bull. n° 435.
- 22- Civ. 1^{ere}, 29 avril 1997, Bull. n° 132 , 15 décembre 1998, Bull. n° 364, 03 février 1998 , Bull. n° 44 , 25 février 1997 , Bull. n° 75 , 15 décembre 1998, Bull. n° 364 , 03 février 1998 , Bull. n° 44 et 25 février 1997 , Bull. n° 75 .
- 23- القانون رقم 06-03 يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، ج ر ج 14 ليوم 3/8/2006.
- 24- القانون نفسه .
- 25- القانون نفسه .
- 26- المرسوم التنفيذي رقم 185-91 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09/77 يحدد شروط الالتحاق بمهنة المحضر وممارستها ونظامها الانضباطي وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها. ج ر ج ع 11 ليوم 2009/02/15.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000/77 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09/78 ينظم محاسبة المحضرين وشروط مكافأته. ج ر ج ع 11 ليوم 2009/02/15.
- 27- القانون رقم 06-03 يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي
- 28- القانون نفسه.
- 29- القانون نفسه.
- 30- المادة 18 ن القانون رقم 06-03.
- 31- القانون المدني الجزائري.
- 32- محمد صبري السعدي، محاضرات في القانون المدني الجزائري، جامعة قسنينة، السنة الجامعية

1983/1982.

33- القانون المدني الجزائري.

34- القانون نفسه.

35- محمد صبري السعدي، محاضرات في القانون المدني الجزائري، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية

1983/1982.

36- المرجع نفسه.

37- المرجع نفسه.

38- قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08 الصادر بتاريخ 25/04/2008.

39- القانون التجاري الجزائري.

المغرب العربي والجزيرة العربية

الحاج اسماعيل زرقون

معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000، الجزائر

مقدمة:

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد شرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، وآسيا)، مما يزيد أهميتها إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات، المتمحور بين عدة مجموعات اقليمية. كما يمكننا أن نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا بربطها بأهمية البحر الأبيض المتوسط، باعتباره يمثل من وجهة نظر جيواستراتيجية مايلي:

1. يشكل بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، الشيء الذي يزيد من أهميته، والأكثر من ذلك، فإنه يشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مروراً بالأطلس نحو البحر الأحمر، وهو حزام يضم موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان.
2. تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء الجنوبي لدول منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال إفريقيا من عدم استقرار أو توترات أخرى، يمكن أن يكون له انعكاسات وتأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الأطلسي، كما يجب ألا ننسى أنه يجاور جزر وأرخبيل الكناري التي تلعب دورا هاما في سياسات الدفاع للحلف.
3. إن الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد (2100 كم) من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة

متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يحتل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية¹.

4. يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرا رئيسيا لنقل المحروقات، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية².

مامدى الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها دول شمال إفريقيا، النابعة من موقعها الجيواستراتيجي المتميز، ومن الرهان الذي تشكله بالنسبة للقوى الكبرى؟ وللإجابة على هذا التساؤل إرتأينا تقسيم الدراسة إلى عنصرين يتناول كل منهما وضعية منطقة شمال إفريقيا في سلم استراتيجية كل من الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

(1) المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأوروبية:
تعتبر منطقة المغرب العربي آلية استراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب، حيث كان التكامل الإستراتيجي الأوروبي الأمريكي في المنطقة أمرا حتميا لمواجهة "الخطر" السوفييتي، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول المغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص.

• الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في المنظور الأوروبي:

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية جيواستراتيجية كبرى لأوروبا للدرجة التي جعلت بعض الخبراء في القضايا الإستراتيجية أمثال MARC BOUNEFOUS³ يصرح في إحدى كتاباته ما يلي:

"يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا دائما أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه

المنطقة الجنوبية...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يملها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر، أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة.

ومن ثم فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الصفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الأنظمة الحاكمة فيها من الرباط إلى طرابلس، حتى ولو كانت موضع انتقادات.⁴

وفي إطار هذا السياق السابق سنركز في تحليلنا لهذا العنصر على السياسة الفرنسية بالدرجة الأولى في منطقة شمال إفريقيا، وذلك لعدة عوامل:

العامل الأول: تركيزنا ينصب على علاقات دول منطقة شمال إفريقيا بالدول الأوروبية، وهي الجزائر، تونس، والمغرب، وبطبيعة الحال، فإن الطابع المميز لعلاقات هذه الدول بأوروبا مرتبط أساسا بفرنسا، حيث تعرضت الدول الثلاثة المذكورة للاستعمار الفرنسي، وبعد استقلالها ظلت مرتبطة بفرنسا من خلال علاقات متميزة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال التعامل الاقتصادي طغى عليها الطابع الفرنسي وليس الأوروبي.

أما العامل الثاني: فهو مرتبط بالنظرة الأوروبية للمنطقة، التي ظلت دائما مرتكزة على تصور معين، وهو أن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، وبالتالي فإن كل تعامل أوروبي مع الجزائر، أو تونس، أو المغرب يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجيهات فرنسية. فالاستقرار في منطقة المغرب العربي، معناه ضمان الأمن الأوروبي من الجهة الجنوبية، إذ أن أوروبا تفضل أن تتعامل وتدعم أنظمة حكم قائمة في المنطقة تساهم في تحقيق الأمن الأوروبي حتى وإن كانت هناك أحيانا اختلافات متبادلة بين الطرفين الأوروبي ودول شمال إفريقيا. إذن، الأولوية بالنسبة لأوروبا هي إبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو يكون مصدره منطقة المغرب العربي.

وإذا تناولنا هذه الأهمية بأكثر تفصيل، نجد أن ذلك يكمن أكثر فأكثر في القرب الجغرافي لأوروبا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية الأوروبية في المنطقة خاصة الفرنسية منها. فالتقارب الجغرافي الموجود بين القارة الأوروبية، خاصة

الجزء الجنوبي منها، وبين منطقة شمال إفريقيا يسمح للإتحاد الأوروبي أن يمارس وبسهولة تأثيرا على دول شمال إفريقيا في ميادين مختلفة⁵.

ففي نفس الإطار، يؤكد MARC BOUNEFOUS على الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة، إذ يقول: "إن المتوسط يفصل بين صفتين، في الشمال مجموعة غنية مع نظم وقيم ديمقراطية(...). وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية(...). أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا، وأحيانا مصالحنا الأمنية، فالمغرب لا يبعد عن أوروبا من الجنوب الغربي إلا بأربع عشرة كيلومترا عن إسبانيا، ومائة وأربعين كيلومترا عن إيطاليا، ومنه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل..."⁶

فإذا قمنا بتحليل هذا التصريح الذي جاء به السفير الفرنسي، نجد أنه يؤكد وبصورة مباشرة الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وذلك نتيجة قربها من أوروبا، كما استعمل في هذا التصريح مصطلح "أي خصم محتمل" قد يكون المقصود بهذا الخصم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسعى إلى ربط كل الأنظمة المتوسطية بإستراتيجيتها الأمنية.

الجانبا الثاني من هذا التصريح، يهدف إلى دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى الشعور بخطورة تجاهلها أو تراجعها عن الاهتمام بالمنطقة المغاربية بعد شروعاتها في التوجه نحو الاستثمار في أوروبا الشرقية بعد انخيار القطب الشيوعي، فهذا التوجه الجديد جعل دول شمال إفريقيا مهمشة في مجال المساعدات الاقتصادية والمالية، وساهم في توتر الأوضاع الداخلية في تلك الدول إلى درجة أصبحت تشكل تهديدا على الأنظمة السياسية وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الأوروبية في دول منطقة المغرب العربي.⁷

إذن، يمكن اعتبار هذا التصريح بمثابة نداء موجه إلى حكومات دول الإتحاد الأوروبي قصد منه دفعها لإعادة النظر في توجهاتها وسياساتها تجاه منطقة المغرب العربي، والتي تبقى بالغة الأهمية في المشروع المتوسطي الجديد للإتحاد الأوروبي، مع عدم ترك أي فراغ من شأنه أن يؤدي إلى سقوط هذه المنطقة تحت قبضة قوى عالمية أخرى. وفي سياق آخر تعتبر المنطقة بالنسبة للسياسة الأوروبية عبارة عن واجهة لاحتواء "المخاطر" القادمة من الجنوب والمتمثلة في الانفجار السكاني، وتزايد موجات الهجرة.⁸

• الاهتمام الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا:

يمكن في هذا المجال التطرق إلى ثلاثة عوامل تتمثل في المساحة، السكان، والهجرة أثرت بشكل أو بآخر في اكتساب منطقة شمال إفريقيا لهذا الاستقطاب الأوروبي.

أ- المساحة والسكان: تشكل منطقة شمال إفريقيا متسعا جغرافيا متصلا، متنوعا من حيث أراضيها التي تضم سهولا خصبة وهضابا عليا، وغابات ومناطق شبه رطبة، وأقاليم جافة صحراوية، كما يحتوي على ثروة حيوانية وسمكية معتبرة.

تبلغ مساحة الدول الثلاث لمنطقة شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) حوالي: 2.991.901 كم²، كما يبلغ عدد السكان تقريبا 75.6 مليون نسمة موزعين كالتالي⁹:

المساحة كم ²	الكثافة السكانية 1 شخص لكل 1 كم ²	عدد السكان سنة 2004	النمو الديمغرافي
2,381,741	14 شخص / كم ² واحد	33,4 مليون ن	3,1 %
163,610	65 شخص / كم ² واحد	10 مليون ن	2,4 %
446,550	72 شخص / كم ² واحد	32,2 مليون ن	2,6 %

إن تحليل مؤشر السكان بدول المغرب العربي الثلاث يؤدي إلى النتيجة التالية:

أن أكثر من 40% من مجموع السكان الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة مما يعكس نسبة كبيرة للإحالة إلى البطالة، وهذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في العقدين القادمين من القرن الحادي والعشرين حيث تصل النسبة إلى 55% في سن العمل.¹⁰ هذا المؤشر يستوجب ضرورة توجيه وتشغيل نسبة مهمة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة في إطار الاتحاد المغاربي للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع على حالها، وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر، وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

كما أن حوالي 40% من سكان الدول المغاربية يعيشون في الريف والباقي في المدن، وهذا مؤشر يدل على إمكانية المحافظة على مصدر العمالة الزراعية بتوجيه استثمارات مهمة

للريف لتحسين الظروف الحياتية وتدعيم القطاع الفلاحي لاستيعاب العمالة النشطة، ومن ثم المساهمة الإيجابية في الاقتصاديات الوطنية عن طريق إحداث تغييرات جذرية وجدية في عالم الريف، أما في المدن فيتم ذلك بتحسين المستوى العلمي والمعرفي والاستخدام الأمثل للموارد البشرية في القطاع الصناعي مما يؤدي حتما إلى رفع إنتاجية العمل في القطاعات الإنتاجية المادية ضمن الناتج القومي الإجمالي¹¹.

هذه المؤشرات وأخرى قد عملت على تخفيف العنصر البشري على البحث عن العمل خارج موطنه الأصلي، وبالتالي الاتجاه إلى أوروبا والاستقرار بها بشق الطرق الشرعية، وغير الشرعية، ومن هنا أصبحت الهجرة المغربية هاجسا أمنيا لأوروبا تعمل على محاربتها.

ب- الهجرة: تشكل الهجرة الواردة من دول شمال إفريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث إن عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت، أو اللجوء السياسي، أو الهجرة والاستقرار الدائم بها.

وعليه يمكن القول أن الهجرة وإن كانت تؤمن طاقة عاملة شابة وريضة تهاجر إلى أوروبا بغية الاستقرار فيها وعدم العودة للبلد الأم، إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطرا على أوروبا نتيجة ما يسميها الأوروبيون الخطر الإسلامي الجنوبي - وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001- وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن فرنسا وحدها تستقبل سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي (منهم 13.1% من الرعايا الجزائريين، و13.8% من جنسية مغربية، و4.3% من جنسية تونسية) أي أن حوالي 31.2% من المهاجرين ككل من أصول مغربية. كما أن عدد المعتبرين الأجانب المتواجدين بفرنسا قد بلغ 4.5 مليون شخص يمثلون حوالي 7.4% من عدد سكان فرنسا البالغ عددهم 60 مليون نسمة¹².

من جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن هذه الهجرة أيضا قد جاءت نتيجة للتقسيم الجديد للأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، إذ تركزت كل أنشطة الخدمات التكنولوجية الحديثة في دول الشمال (أوروبا)، ومن ثم ظهر الطلب على الأيدي العاملة المهاجرة ذات المستوى الثقافي، والعلمي المرتفع، ولذلك أخذت دول الاتحاد الأوروبي

تستقبل أعدادا متزايدة من الأساتذة الباحثين، المهندسين، الأطباء، المحامين، والإعلاميين عبر سياسات انتقائية في ميدان الهجرة لتتمكن من استقطاب بعض المتخصصين في مجالات معينة من العلم والمعرفة.

أما بالنسبة لمحاولة مواجهة الهجرة السرية وغير الشرعية، فيؤكد بعض المحللين مثل الحسن بوقنطار¹³، بأن الآليات ذات الطبيعة القانونية والأمنية محدودة التأثير لحد الساعة، وعليه فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين وخاصة دول جنوب المتوسط (شمال إفريقيا)، وكذا العاملين في مجال المجتمع المدني بأنها لا يمكن أن تكون هذه الآليات فعالة إلا من خلال:

1. إعادة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة، والتي تنه على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية، فعلى الرغم من محدودية هذه الحصة إلا أنها تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تفادي الهجرة السرية.

2. بلورة قناعة مشتركة لمحاربة الهجرة السرية والتي تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي يغلب عليها ظروف الفقر وازدياد الفوارق بسبب تنامي البطالة، ومن ثمة لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل، واحترام الكرامة الإنسانية، عن طريق إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع (تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية)¹⁴.

كما تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسة الأوروبية، أن تبقى المنطقة نظاما إقليميا فرعيا منتسبا إلى نظام أعلى، وملحق بمنظومة إقليمية أخرى أكبر حجما وأكثر قدرة على ممارسة جذب قوي لا يمكن معه المقاومة، متمثلا في الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون منطقة شمال إفريقيا طرفا يسيطر فيه المركز الأوروبي بقواه الرئيسية الثلاثة: فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، في إطار مشروع الشراكة داخل النظام المتوسطي، وما يستتبع ذلك من مشروع اندماج متوسطي يفقد هويتها، ويذيقها في نظام إقليمي أشمل عبر الشراكة (الأورو - متوسطية، والشراكة الأورو مغاربية).

ونتيجة لهذه الوضعية، نجد أن منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات النظام العالمي الجديد على ساحتها المتميزة بعدم الاستقرار، نظرا لموقعها الجغرافي، ولدورها في التحكم في المدخل الغربي للمتوسط، والطريق البري إلى إفريقيا، فضلا عن حالة النهوض السياسي للتيار الإسلامي فيها التي تهدد في حالة النجاح إلى إعادة النظر في علاقة المنطقة بجوارها الأوروبي على الضفة الأخرى من حوض المتوسط¹⁵.

(2) منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية:

أوجبت المكانة الجديدة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ضرورة إعادة ترتيب الأولويات وإعادة صياغة الإستراتيجيات لتحقيق التفوق الشامل في ظل القطبية الأحادية وفقا للإستراتيجية العالمية التي كانت بديلا لسياسة مناطق النفوذ الضيقة خلال الحرب الباردة.

وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن طبيعة المصالح الأمريكية الجديدة، وكذا التحديات التي تواجهها في تعاملها مع منطقة شمال إفريقيا، التي تسعى للتواجد فيها بعد أن ظلت هذه المنطقة لوقت طويل حكرا على غيرها، ولذلك سوف ينقسم هذا العنصر إلى ثلاث نقاط: أولا أبعاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ثانيا الرهانات الجيوإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وثالثها الرهانات الجيوإقتصادية.

• أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي:

تعود جذور العلاقات الأمريكية -الشمال إفريقية- إلى الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن سلاطين المغرب (الأقصى) كانوا أول من اعترفوا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وأول من بكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، حيث دفعت قوة دول منطقة شمال إفريقيا في البحر المتوسط آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع العديد من الإتفاقيات مع هذه الدول، وبشكل خاص مع الجزائر التي كانت في تلك الفترة أقواها وأكبرها. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الإتفاقيات إلى الحصول على الحماية البحرية لسفنها التجارية من عمليات القرصنة.

وقد حاول البريطانيون والفرنسيون الوقوف في وجه التطلعات الأمريكية، حيث كانوا يرون أن هذا الفضاء حكرا على الأوروبيين، ولذلك تلقى قنصل فرنسا بالجزائر عام 1786

من حكومته قرارا تطلب منه أن يقف في وجه التغلغل الأمريكي بكل ما أوتي من وسائل، غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح أول قنصلية لها في منطقة شمال إفريقيا في 1791 بطنجة، وأن ترسل في 1794 لأول مرة باخرة بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط¹⁶، ولإحباط إرادة الفرنسيين في الإقامة بمنطقة شمال إفريقيا، وقع الأمريكيون مع باي تونس معاهدة تجارية تعهد فيها الباي بحماية الرعايا الأمريكيين، وفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية، وفي مقابل ذلك تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش في تونس مجانا¹⁷.

إلا أن موجة الإستعمار الأوروبي التي عرفت دول المنطقة في القرن التاسع عشر، وتميز الموقف الأمريكي بالحياد، وفقا لسياسة العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك (مبدأ مونرو 1820)، جعلت البداية الفعلية للتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي في 8 نوفمبر 1942، عشية انزال القوات الأمريكية في شمال إفريقيا، أثناء الحرب العالمية الثانية، تحت قيادة ROBERT MORPHY للتصدي والقضاء على الجيش النازي.

إذ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور؛ فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويوجد على بعد 14 كم من أوروبا (ساحة الحرب)، ويمكن أن يعوضها عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الإسباني الذي كان يحكم الواقع في رصيد دول المحور، نظرا لتحالف نظام الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية، وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا. وإذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنذاك من قبل القوات الألمانية، وأن الإنزال العسكري فيها في حكم المغامرة - قبل الإنزال الأمريكي في النورماندي - وأن المبرر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفياتيا وشيوعيا، تبين إلى أي حد شكلت منطقة شمال إفريقيا ذلك الموقع الإستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الإستغناء عنه في الحرب.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء - والقوات الأمريكية على وجه التحديد - في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتسع مداه بعد ذلك - وبخاصة في المغرب - لتصبح في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطانها المباشرة، وقد استمرت هذه القواعد العسكرية حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، حيث

توجد أهم القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة، بن سليمان، وين جريو وغيرها من مدن المغرب¹⁸، كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على خمسة وعشرين مطارا في المنطقة لصالح قواتها، من بينها ثلاثة مطارات أساسية تقع في الجزائر، كذلك أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قناة إذاعية في الجزائر العاصمة بغرض الدعاية لمبادئها¹⁹.

وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قواعد عسكرية في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة في ضوء إنقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الإتحاد السوفييتي في سائر مناطق العالم.

وهكذا كان الوجود العسكري الأمريكي في دول المغرب العربي يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفييتي في إفريقيا، وفي قسم من أوروبا، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا وأوروبا كثيرا لحاجتها-آنذاك- إلى الحماية الأمريكية من "الخطر الشيوعي".

ويبقى القول بأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي خاضعة للتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، وتطورات النزاع الأيديولوجي بين العملاقين، خاصة وأنه مع بداية الثمانينات ظهرت بوادر أفول العملاق السوفييتي، وهو ما حدث بالفعل مع بداية التسعينات، تاركا فراغا أيديولوجيا في الدول التي اتبعت نمودجه في العالم، حيث أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه بعد انتصارها في الحرب الباردة، وتبوءها مركز القيادة العالمية.

• الرهانات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا:

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA" Middle East & North Africa في بداية التسعينات، ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير" في مطلع عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن استراتيجية شرق-أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.

وشهدت السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي تغيرات كبيرة منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في تزايد الإهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والإقتصادية بدولها، وذلك في ضوء بروز عدة عوامل اقليمية ودولية أهمها :

1. الارتكاز على منطقة شمال إفريقيا كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية بمناطق: الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولاً إلى المحيط الأطلسي. وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، إفريقيا وآسيا.²⁰

ويشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري، علماً أن حوالي 90% من القوات والعتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج الثانية (1991/90) قد تم نقلهم عبر مياه البحر الأبيض المتوسط.²¹

2. ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية فيها، أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه، أو التدخل منه، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيوستراتيجي إزاء منطقة شمال إفريقيا والجزائر على وجه التحديد، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس، حول "استراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا، التي تشهد حالياً تحولات كبرى، مما استدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.²²

3. الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد.

4. تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: وقد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، ودول المغرب العربي في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق

الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة"، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والعمق الإفريقيين،²³ حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ولذلك وجدت مبادرة إنشاء "مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر²⁴ دعما أمريكيا صريحا.

ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والذي اقترن بالرهان الإقتصادي الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة.

نخلد مما سبق أن الإدارة الأمريكية قد نجحت في استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل السابقة في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ما تأتى لها-في السنوات الأخيرة- إلى حد بعيد، ويشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، كذلك السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية -والفرنسية تحديدا- في منطقة شمال إفريقيا، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، في الوقت الذي باتت النظم السياسية في منطقة شمال إفريقيا حريصة بدرجة أكبر على توثيق علاقاتها بالإدارة الأمريكية.

• الرهانات الجيواقتصادية

تضاعف الإهتمام الإقتصادي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الإكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1997/96/95، ويندرج هذا الإهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط *Stratégie de sécurité Energétique*، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مروراً بمنطقة الخليج.

وفي هذا الصدد يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين BERNARD REVENEL²⁵: "القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50% من احتياجات الإقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، وهذا الإعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيراداتها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الإستراتيجية تركزها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات

الإستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة- في مواجهة منافسيها (أوروبا، اليابان) الذين يفقدون بدورهم لموارد الطاقة- مراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط، ابتداء من المغرب إلى الخليج... كمجموعة واحدة تضم المغرب والمشرق إلى القوقاز وبصفة أوسع المتوسط.²⁶

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، وكأداة لإدارة التنافس مع أوروبا وفرنسا تحديدا في منطقتي البحر المتوسط ومنطقة شمال إفريقيا، وهو ما يستوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة، حيث تظهر الفكرة في جمع الدول الثلاث في قطب اقتصادي يمكن أن يستفيد من استثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات، وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية البترولية.

في هذا الصدد، صرح ريتشارد جاكسون المكلف بشؤون مصر-شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في مايو 1996: "تعد الجزائر اقتصاديا منتجا مهما للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة... بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي ظهرت فيها أهم الإكتشافات البترولية على مستوى العالم"²⁷. وارتباطا بذلك تشير الإحصائيات إلى أن نصف الإكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أمريكية.

بالإضافة إلى تلك الثروة البترولية التي تمتلكها المنطقة، فإنها تشكل سوقا استهلاكيا مستقبليا من حيث طاقته الإستيعابية، سواء ناحية المستهلكين، الذين يبلغ عددهم 80 مليون نسمة تقريبا، كما يشكل فرصة مهمة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للإستثمار، ويساعد دول المنطقة على تنمية الإقتصاديات الوطنية بعد سلسلة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها، وهو ما يفسر اطلاق مبادرة "ارنستات يونيو 1998"، وبعدها مبادرة "الشراكة في الشرق الأوسط MEPI منذ 2002، والتي أخذت أبعادا اقتصادية، سياسية، وثقافية"²⁸.

وأخيرا نصل إلى خلاصة مفادها أن منتصف التسعينيات شهد بداية اهتمام إستراتيجي أمريكي بمنطقة شمال إفريقيا، من حيث كسب المنافع الإقتصادية-سوق النفط- واستباق المخاطر والتهديدات الأمنية التي قد تعرقل مصالحها في المنطقة أو تهدد استقرار أوروبا والمجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط والخليج.

وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد

11 سبتمبر 2001، في انحسار هامش التوافق الأمريكي-الأوروبي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية، دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا وأوروبا لضمان المصالح المشتركة في دول منطقة المغرب العربي.

الهوامش

¹-Hatem Bensalem, "Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen", In Etudes Internationales, N°40, (Mars 1991), P26.

²-Ibid, P26.

³ -مارك بونفوس: (2002/1924). سفير فرنسا في كل من الكونغو، وإسرائيل، ثم رئيس قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى وزارة الخارجية، بعدها أصبح ممثل فرنسا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

⁴-Marc Bonnefous, "Réflexion sur une politique Arabe", Revue Défense Nationale, (Aout/Septembre 1998), P47.

⁵-Daniel Colard, "La Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-méditerranéen", Revue Défense Nationale, (Février 1996), P47.

⁶- Robert Bussier, Sécurité Européenne et Réalité Internationale, (Alger: Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001), P.P49-50.

⁷ - لمزيد من التفاصيل أنظر. P.P92-111. op.cit, Daniel Colard.

⁸ - الاتحاد الأوروبي والمتوسط... مبادرات جديدة، التقرير الإستراتيجي العربي، (2004/2003)، ص 155.

⁹ - Encarta2005, Microsoft.

¹⁰ - صالح صالح، "الاتحاد المغاربي، الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"، (مداخلة قدمت للملتقى الدولي: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، (الجزائر: جامعة سطيف، 8-9 مايو 2004)، ص 5-6.

¹¹ - منصور عسو، "إشكالية الأمن الغذائي في بلدان اتحاد المغرب العربي"، مجلة الميادين، العدد 6، (1990)، ص.ص 239-241.

¹² - ص.حفيظ، "عدد مزدوجي الجنسية الجزائرية الفرنسية يتجاوز 350 ألفا"، جريدة الخبر، عدد 4129، (4 يوليو 2004)، ص 3.

¹³ - الحسن بوقطار، "آليات مواجهة الهجرة السرية"، (المعرفة: ملفات خاصة، قوارب الموت... الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا) في:

www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-AA679E0608F1.htm-55K.

¹⁴ - نفس المرجع.

¹⁵ - عبد الإله بلقزيز، موقع اتحاد المغرب العربي من تحديات التسوية، (لبنان: المركز اللبناني للدراسات، يناير 1995)، ص.ص 06-12.

¹⁶ - مصطفى بن شنان، "الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط-ماهي الخيارات الإستراتيجية للجزائر؟"، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء 2، (2001)، ص.9.

¹⁷ - نفس المرجع، ص.10.

¹⁸ - عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، في إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مارس 2004)، ص.69.

¹⁹ - جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر: نشأتها، تطورها، آثارها، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2006)، ص.62.

²⁰ - ابان ليسر، "دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية واستشفاف، (3/2001)، ص.8.

²¹ - نفس المرجع، ص.ص 8-9.

²² - The National Security Strategy for a new century, (Washington D.C: The White House, December 1999), P42.

:للتفاصيل أنظر

- Mohammed Saïd Mekki, "Vers un Partenariat Stratégique Alger-Washington", Le Débat Stratégique, N°52, (Septembre 2000).

²³ - تعتبر دول شمال إفريقيا من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي-الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب Pan-Sahel Initiative منذ عام 2003، والتي تضم كل من: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، النيجر، التشاد، مالي، والسينغال. وحسب المصادر الأمريكية-صحيفة نيويورك تايمز، عدد 11 مايو 2004: فإن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت 125 مليون دولار لبرنامج "التأهيل الأمني" لدول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، يمتد لآجال 2010.

²⁴ - تم الإعلان عن إنشاء "مركز افريقي لمكافحة الإرهاب" في التلقى الدولي حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا عقد بالجزائر يومي 13-14 أكتوبر 2004.

²⁵ - مؤرخ وصحفي، وهو رئيس الجمعية التضامنية الفرنسية الفلسطينية.(AFPS)

²⁶ - Bernard Ravenel, "L'Algérie entre la France et les Etats Unis", NAOD, N°12, (Printemps-été 1999), P163.

²⁷ - Yahia.H.Zoubir, "American Foreign Policy in the Maghreb: Conflicting US Interests in promoting Democracy, Containing Radical

Islamism and Assuring Regional Stability", In Mondialisation et Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité partagée?, (2003), P121-128.

²⁸ - Ibid, P164.

منهج ابن عاشور في عرض القواعد الأصولية من خلال تفسيره التكملي والتفصيلي

خالد سعيد يوسف تفوشيت

أكاديمية الدراسات الإسلامية قسم القرآن والحديث جامعة ملاياكوالالمبور

مقدمة

يعد تفسير التحرير والتنوير من أدل الكتب، وأقدرها على التعريف بمكانة ابن عاشور⁽¹⁾ وثقافته، والملفت للنظر من الوهلة الأولى هو عنوانه، فالمأمل في الألفاظ الأربعة التالية : (تحرير، تنوير، عقل، جديد) تحيله إلى المناخ الفكري الذي أشرنا إليه، إعلاناً منه أنه إزاء محاولة جديدة لفهم الكتاب المجيد، محاولة تنغيّ سداد المعنى المحرر من جهة، وتجديد عقلية المسلم من جهة أخرى⁽²⁾.

فمن خلال العنوان نفهم تصور ابن عاشور لدور تفسيره في مشروعه الإصلاحية، حيث مضى فيه على نمط فريد يداني به كبار أئمة التفسير، ويخرج بطلابه فيه إلى مختلف الطرق تمكيناً لفهم النص القرآني فهماً كاملاً، وتدريباً لهم على الغوص في لطائف معانيه وإشاراته، غوصاً يسمح لهم با تنباه إلى دقائقه⁽³⁾.

وقد استهل تفسيره بمقدمات عشر كرسها لعلوم القرآن، وتوضيح منهجه في التفسير، وهي كالتالي:

المقدمة الأولى: في التفسير والتأويل وكون التفسير علماً.

المقدمة الثانية: في استمداد علم التفسير.

المقدمة الثالثة: في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي ونحوه.

المقدمة الرابعة: فيما يحق أن يكون غرض المفسر.

المقدمة الخامسة: في أسباب النزول.

المقدمة السادسة: في القراءات.

المقدمة السابعة: في قصص القرآن.

المقدمة الثامنة: في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها.

المقدمة التاسعة: في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها.

المقدمة العاشرة: في إعجاز القرآن.

والناظر في مضمون هذه المقدمات يلاحظ عدم إشارة ابن عاشور إلى المناهج الحديثة في التفسير كالتفسير البياني، والتفسير الموضوعي، والتفسير الاجتماعي وغيرها، ولعل ذلك يرجع إلى تبكير ابن عاشور في كتابتها⁽⁴⁾، فقد سبق تأليف هذه المقدمات كتابة التفسير نفسه، والظاهر أن ابن عاشور انتهى من تفسيره قبل ظهور هذه المناهج التي لم تبدأ قبل الأربعينات.

ورغم النزعة التراثية في فكر ابن عاشور، فإنه يحاول عبر مقدماته تأسيس أصول تفسير تجمع بين العمق التراثي والروح الإصلاحية في زمن ما زال الخلاف والنقاش حول أصول التفسير، ومناهج القراءة المعاصرة للقرآن مثار أخذ ورد وإيراد واعتراض بين العلماء، فأراد من خلالها "تصفية الحساب وتحقيق القول بنوع من الحسم في عدد من القضايا والإشكاليات"⁽⁵⁾. والمتبع لفكر ابن عاشور في تفسيره التحرير والتوير يلمس استقراءه لجزئيات الموضوع ومسائله، سواء كانت لغوية أو فقهية، أو بلاغية أو اجتماعية وغير ذلك وإخضاع كل ما له علاقة بالموضوع للبحث والشرح والتحليل ليستنبط الحكم أو يستخرج النتيجة التي قاده إليها البحث، فهو منهج استقرائي للنصوص تحليلي، استنباطي. وتتجلى مظاهر هذا المنهج الفكري واضحة في:

الجانب التمهيدي للسور، والذي يشتمل على: تحليل عنوان السور، وما ورد في ذلك من آثار، وبيان كون السورة مكية أو مدنية والخلاف في ذلك، ثم ذكر الراجح لديه من تلك الأقوال، وترتيب السورة بين السور الأخرى، وعدد آياتها.

وبيان أغراض السورة، ومقاصدها، وتحديد الموضوعات التي تطرقت إليها في تعداد رقمي أحيانا، أو أسلوب استرسالي أحيانا أخرى. وربط نهاية كل سورة بافتتاحيتها بطريقة

سلسلة منطقية، وبه يكون تمام التمهيد للسور، ويشتمل جانب الدراسة التحليلية الموضوعية للآي والسور عنده على الخطوات التالية:

أو: إظهار الإبداع البلاغي في افتتاحية السور بما يدل على الإعجاز القرآني وإبراز المقاصد والمعاني الشرعية من خلاله في أسلوب أدبي رفيع، وتعبيرات بليغة.

ثانياً: البدء بتحليل الآيات من جهة اللفظ والإعراب، وما يترتب على ذلك من اختلاف المعاني، أو توافقها، وتباين الأحكام، أو تطابقها.

ثالثاً: المقارنة بين الآيات المتجانسة ذات الموضوع الواحد من حيث التعبير، والمعنى والأحكام.

رابعاً: تجميع الآراء والأدلة في المسائل الشرعية واستقراءها، والتعرض لها بالمناقشة والتحليل، والخروج منها برأي جديد، أو ترجيح سديد.

خامساً: وقوفه طويلاً عند المسائل العلمية ذات الصبغة الشرعية، واتجاهات المقاصدية التي هي من أغراض القرآن الكريم، وإبداء رأيه فيها.

سادساً: أعطى مساحة طيبة للمسائل العلمية الأخرى في إطار منهجه العام الذي وضعه فيما يتعلق باستطراد، فسلكت فيها مسلك الإيجاز وذكر خلاصة الكلام فيها.

سابعاً: العرض الوافي للمعنى العام للآيات الكريمة، وما تفيد من أحكام وآداب في أسلوب علمي سلس.

ثامناً: إجماله الكلام لبعض الموضوعات التي سبق أن تعرض لها أو تأجيله للكلام فيها لمناسبة أخرى تكون أكثر انسجاماً معها، حيث تعرضت لها الآيات في مواطن الإحالة بتفصيل أكثر، تفادياً للتكرار الممل.

تاسعاً: اهتم ببيان الجوانب التي لم يسبق أن تعرض لها المفسرون في مدلول الآيات، أو الكشف عن المقصد الشرعي منها.

- ابن عاشور وأصول الفقه.

انخرط ابن عاشور في موكب العلماء المحققين؛ لكي يدلوا بدلوهم، ويؤسس ويقعد في تعاط تام مع معطيات واقعه المعيش المليء بالتحديات والنوازل والمستجدات، فهو يعدُّ

أصولياً بارزاً له إسهاماته في هذا الفن، وله اهتمام كبير به، وخير شاهد على ذلك كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية)، ويكفي لمعرفة مكانته الأصولية أيضاً النظر في تفسيره الموسوعي، فالباحث فيه يستخلص منه جملة من القواعد الأصولية التي تبحث في الدلة الشرعية، سواء في جانبها النظري؛ من حيث فلسفة الدليل وطبيعته، أو من حيث تحديد الجانب العملي؛ أو من حيث تحديد هذه الأدلة وتصنيف مراتبها.

وقد بين في المقدمة الثانية من تفسيره أن: " علم الأصول يضبط قواعد استنباط ويفصح عنها، فهو آلة للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها ⁽⁶⁾، فهو يعدّها من أدوات التفسير ومواده المهمة، فعلم التفسير عنده يخلو من قواعد كلية في أثناءه مثل تقرير قواعد النسخ والتأويل والمحكم والعام والخاص وكل ما يتعلق بأحكامها من قواعد استنباط، وكيفية استعمال البعض منها مع البعض ⁽⁷⁾."

وسوف أحاول في هذا البحث إبراز منهج ابن عاشور في عرض هذه القواعد، وهل التزم بما سطره في مقدمات تفسيره والتي أخذت الصبغة التنظيرية، وخاصة في المقدمة الثانية التي تناول فيها استمداد علم التفسير، وهل طبق هذا المنهج عملياً من خلال تعرضه لتفسير آيات الأحكام، وتقديره لبعض المسائل الفقهية والأصولية؟

يرى ابن عاشور ضرورة توظيف القواعد الأصولية في استنباط المعاني الشرعية من ألفاظ الشارع، وانتزاع الفروع منها بواسطتها، وكذلك انتزاع أوصاف تؤذن بها تلك الألفاظ وفي ذلك يقول: " تمكّن القواعد المتضلع فيها من تأييد فروع انتزعتها الفقهاء قبل ابتكار علم الأصول؛ لتكون تلك الفروع بواسطة تلك القواعد مقبولة في نفوس المزاويل لها من مقلدي المذاهب. وقصارى ذلك كله أنها تؤول إلى محامل ألفاظ الشريعة في انفرادها واجتماعها وافتراقها، حتى تقرّب فهم المتضلع فيها من أفهام أصحاب اللسان العربي القح، كمسائل مقتضيات الألفاظ وفروقاتها... ⁽⁸⁾."

فعلماء الأصول في نظر ابن عاشور قصروا مباحثهم على ألفاظ الشريعة، وعلى المعاني التي أنبأت عليها الألفاظ، وهي علل الأحكام القياسية، وأنها كلها في تصاريف مباحثها بمعزل عن بيان حكمة الشريعة العامة، ومقاصدها العامة والخاصة في أحكامها ⁽⁹⁾.

كما يرى أن معظم مسائل هذا العلم مختلف فيها بين العلماء، وأن هذا الخلاف مستمر بينهم في الفروع تبعاً للاختلاف في تلك الأصول، وأرجع سبب ذلك إلى أن قواعد

الأصول نفسها قد انتزعت من صفات الفروع الفقهية، لأن علم الأصول لم يُدَوَّن إ بعد تدوين الفقه بزهاء قرنين⁽¹⁰⁾.

وقد أرجع سبب اختلافهم في تقييد الأدلة بالقواطع إلى الحيرة بين ما ألقوه من أدلة الأحكام، وما راموا أن يصلوا إليه من جعل القواعد الأصولية قطعية كقواعد أصول الدين السمعية؛ ذلك لأن قواعد هؤلاء حاسمة في توقيف المخالف، فلما دَوَّن الأصوليون قواعدهم وجمعوها ألقوا القطعي فيها نادراً ندرَةً كادت تذهب باعتباره في عداد مسائل علم الأصول⁽¹¹⁾. وقد أشار إلى ذلك أيضاً عند تفسير قوله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [سورة الأنعام: 116] مفرقا بين الظن الوارد في اصطلاح القرآن، وبين الظن الذي اصطلاح عليه الفقهاء فقال: "وليس هو الظن الذي اصطلاح عليه فقهاؤنا في الأمور التشريعية، فإنهم أرادوا به العلم الرَّاجح في النظر، مع احتمال الخطأ احتماً مرجوحاً، لتعسر اليقين في الأدلة التكليفية، لأنَّ اليقين فيها: إن كان اليقين المراد للحكماء، فهو متوقف على الدليل المنتهي إلى الضرورة أو البرهان، وهما يجريان إ في أصول مسائل التوحيد، وإن كان بمعنى الإيقان بأنَّ الله أمر أو نهي، فذلك نادر في معظم مسائل التشريع، عدا ما علم من الدين بالضرورة أو حصل لصاحبه بالحس، وهو خاص بما تلقاه بعض الصحابة عن رسول الله (ص) مباشرة، أو حصل بالتواتر، وهو عزيز الحصول بعد عصر الصحابة والتابعين، كما عُلم من أصول الفقه"⁽¹²⁾.

وبناء على ذلك فلا مطمع عند ابن عاشور من بلوغ القطع واليقين وتطلبه بواسطة قواعد علم الأصول؛ لذلك دعا إلى مراجعة مسائل هذا العلم المتعارفة، ثم إعادة ذوبها في بوتقة التدين، وإخضاعها لميزان النظر والنقد، وتنقيتها مما اختلط بها من عناصر غريبة، ومزجها بأشرف معادن مدارك الفقه والنظر؛ لتؤدي بذلك إلى تأسيس "علم مقاصد الشريعة" دون إطراح علم أصول الفقه والتخلي عنه جملة وتفصيلاً؛ إذ سيستمر يؤدي وظيفة مهمة في النظر ا جهادي الإسلامي حيث تستمد منه طرق تركيب الأدلة الفقهية⁽¹³⁾.

رَدُّه الاستدلال ببعض الآيات والأحاديث على تأصيل بعض القواعد.

وقد دفعه حرصه على غلبة الأصول وتجديدها إلى تقصي الآيات التي شكلت عند الأصوليين مستنداً أصولياً، أو قاعدة أصولية، وإعادة تحقيقها من جديد، فأبطل استد لهم مجموعة من الآيات والأحاديث على تأصيل بعض القواعد الأصولية، وتقدير بعض المسائل

الفقهية والأحكام الشرعية، ومن بين تلك القواعد التي حشد لها ابن عاشور العديد من القضايا والإشكالات قاعدة (عموم شريعة الإسلام وصلوحيتها لكل زمان ومكان)، حيث أشار إلى أهميتها في ترتيب علاقة السنة بالقرآن وعلاقتها معاً ببيئة التنزيل التي قام فيها النموذج الإسلامي الأول، حيث بين معنى هذه القاعدة بقوله: " معنى صلوحية شريعة الإسلام لكل زمان أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح، صالحة لأن تنفر منها أحكاماً مختلفة الصور متحدة المقاصد، ولذلك كانت أصول التشريع الإسلامي تتجنب التفريع والتحديد "(14).

مبيناً أن القرآن أنزل في أحوال مختلفة الصور بقصد إرشاد الأمة إلى طرق استدلال واستنباط، وبيان الإعجاز في لفظه، وأنه قد اشتمل على أنواع من أساليب التشريع، وهي إما عام كلي وهو الغالب على أنواع التشريع، أو خاص جزئي نازل في صورة أحكام نوازل حلت، وهي بمنزلة الأمثال والنظائر لفهم الكليات.

وأن السنة النبوية كانت في معظمها تشريعات جزئية، تخلصها في قضايا عينية، وكانت فيها تشريعات كلية واضحة صالحة لأن تكون أساس التشريع (15) " فمن أجل ذلك لم يكن للمجتهدين غنية عن تقسيم التشريع إلى قسمين، وعن صرف جميع الوُسع من النظر العقلي في تمييز ما اشتمل عليه الكتاب والسنة وموارد التشريع وإلحاق كل نص بنوعه "(16)، فكانت مسألة فهم مقامات وأحوال تصرف الرسول (ص) وأفعاله في مقدمة تلك القضايا، حيث بين أن قوله تعالى: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } [سورة الأحزاب: 21] دليل على فضل اقتداء بالنبي (ص) وأنه الإسوة الحسنة محالة، ولكن ليس فيها تفصيل وتحديد لمراتب التأسي والواجب منه والمستحب، وذكر أن أهل الأصول اصطَلَحُوا على جعل التأسي لقباً تباع الرسول - عليه الصلاة والسلام - في أعماله التي لم يطالب بها الأمة على وجه التشريع (17)؛ مما جعل ابن عاشور يعدد منها اثني عشر حاشياً تأصيلاً وتطوراً لما بدأه القرافي، فقال: "وقد عرض لي الآن أن أعد من أحوال رسول الله (ص) التي يصدر عنها قول منه أو فعل اثني عشر حاشياً، منها ما وقع في كلام القرافي ومنها ما لم يذكره؛ وهي التشريع، والفتوى، والقضاء، والإمارة، والهدي، والصلح، والإرشاد على المستشير، والنصيحة، وتكميل النفوس، وتعليم الحقائق العالية، والتأديب، والتجرد عن الإرشاد "(18).

وبعد توضيحه وشرحه لهذه الأحوال وضربه الأمثلة لكل حال منها بين أن أشد هذه

الأحوال اختصاصاً برسول الله (ص) هي حالة التشريع؛ لأنه المراد الأول لله تعالى من بعثه فيجب اعتبار ما صدر عنه من الأقوال والأفعال فيما هو من عوارض أحوال الأمة صادراً مصدر التشريع ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك " فلا بد للفقهاء من استقراء الأحوال وتوسم القرائن الحافظة بالتصرفات النبوية. فمن قرائن التشريع ا هتمام بإبلاغ النبي (ص) إلى العامة، والحرص على العمل به، والإعلام بالحكم وإبرازه في صورة القضايا الكلية..."⁽¹⁹⁾

ولأن السنة في نظر ابن عاشور في معظمها تشريعات جزئية، نحصارها في قضايا عينية فإن دراسة الأحوال ا اجتماعية والسياسية، والبيئة الثقافية التي تنزلت فيها، والقضايا التي عاجلتها تمثل مطلباً علمياً ضرورياً لتمييز ما اشتملت عليه من موارد التشريع، وإلحاق كل نص بنوعه⁽²⁰⁾، فقد أدى به ذلك إلى تأكيده الصريح حيناً، والمضمر حيناً آخر لضرورة النظر في إشكالية بُعدي الزمان والمكان في السنة النبوية، بل وفي القرآن أيضاً، وهي إشكالية ما زالت مثار جدل كبير في الفكر الإسلامي الحديث، وهو ما يعرف بتعليق النصوص بأحكامها وأبعادها بمرحلة تاريخية، وا نجرار إلى تاريخية النصوص⁽²¹⁾.

وبناء على ذلك رفض ابن عاشور بعض الأحكام الشرعية المترتبة على تلك النصوص التي ربطها بسياقها الزمني، ودارت عموماً في فلك الحديث، فربط الحديث الذي رواه ابن مسعود عن النبي (ص): " لعن الله الواصلات والمستوصلات، والواشتمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله "⁽²²⁾ ربطه بواقع جاهلي، وهو أنّ تلك الأحوال كانت في العرب أمارات على ضعف حصانة المرأة، فالنهي عنها نهي عن الباعث عليها أو عن التعرض لهتك العرض بسببها. أو لأنه كان من سمات العواهر في ذلك العهد أو من سمات المشركات، فقال عند تفسير قوله تعالى: {وَلَا تَرْهَقُنَّهُنَّ فَإِنَّهُنَّ يَتَّخِذْنَ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا} [سورة النساء: 119]، " وأما ما ورد في السنة من لعن الواصلات والمتنمصات والمتفلجات للحسن فمما أشكل تأويله، وأحسب تأويله أنّ الغرض منه النهي عن سمات كانت تعدّ من سمات العواهر في ذلك العهد، أو من سمات المشركات، وإّا فلو فرضنا هذه منهياً عنها لما بلغ النهي إلى حدّ لعن فاعلات ذلك "⁽²³⁾.

وبين أن مفهوم تغيير خلق الله في الآية هو أن فعل ذلك طاعة للشيطان، أو علامة لنحلة شيطانية فقال: " وملاك الأمر أن تغيير خلق الله إنّما يكون إذا كان فيه حظّ من طاعة

الشیطان، بأن يجعل علامة لنحلة شيطانية، كما هو سياق الآية واتّصال الحديث بها ⁽²⁴⁾، محيلاً إلى كتابه (النظر الفسيح على مشكل الجامع الصحيح)، ومشيراً في كتابه (المقاصد) إلى عدم وجود أي مفسدة بحال من النهي عن ذلك عندما تحدث عن معنى مل القبيلة على عواندها في التشريع، فقال: " إذا روعي في تلك العوائد شيء يقتضي الإيجاب أو التحريم، يتضح لنا دفع حيرة وإشكال عظيم يعرضان للعلماء من نهي الشريعة عن أشياء تجد فيها وجه مفسدة بحال، مثل تحريم وصل الشعر للمرأة، وتفليج الأسنان، والوشم، في حديث ابن مسعود... ⁽²⁵⁾، فذهب إلى عدّ ذلك صنفاً من أصناف التزين الذي أجازه للمرأة كالتحميم (المساحيق والأصبغة)، والخلوق والسواك متعجباً من النهي الغليظ عنه ثم خلاص إلى قوله: " ووجهه عندي الذي لم أر من أفصح عنه، أن تلك الأحوال كانت في العرب أماراتٍ على ضعف حصانة المرأة، فالنهي عنها نهي عن الباعث عليها أو عن التعرض لهتك العرض بسببها ⁽²⁶⁾، فربطه النهي عن ذلك بواقع تاريخي كان علة التحريم عنده، وبزوال تلك العلة عاد الحكم إلى الإباحة الأصلية، وغاب عنه استواء العفيفات والعواهر في اتجاه الفطري للتزين مع اختلاف بينهما في الإفراط والتوسط فيه والتزام الضوابط الشرعية؛ ولأن ابن عاشور يرى في التزين عند المرأة اتجاه فطري، فسيبقى الحرص عليه سمة ملازمة للعواهر في كل زمان ومكان دون اقتصارها على عصر معين أو بيئة معينة، وعليه فتعليله هذا إذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية لن يكون ذا قيمة ⁽²⁷⁾، فقد بنى ابن عاشور هذه المسألة على وجود علة الحكم وعدمها في الفرع (الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً).

كما أشار عند تفسير قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا } [سورة الأحزاب: 59] إلى أن لبس الجلابيب كان من شعار الحرائر، وأن الإماء يلبسن الجلابيب " وكانت الحرائر يلبسن الجلابيب عند الخروج إلى الزيارات ونحوها فكُنَّ يلبسنها في الليل وعند الخروج إلى المناصع، وما كنَّ يخرجن إليها ! ليلاً فأمرن بلبس الجلابيب في كل خروج ليُعرف أنهن حرائر فلا يتعرض إليهن شباب الدُّعَار يحسبهن إماء أو يتعرض إليهن المنافقون استخفافاً بهن بالأقوال التي تخجلهن فيتأذين من ذلك وربما يسببن الذين يؤذونهن فيحصل أذى من الجانبين ⁽²⁸⁾، وجعل هذا من سدّ الذريعة، كما جعله مراعاة لعادة العرب فقال: " فهذا شرعٌ رُوِيت فيه عادة العرب، فالأقوام الذين يتخذون الجلابيب ينالهم من هذا التشريع نصيب ⁽²⁹⁾، وهذه تعليقات قد تشكل فهماً خاطئاً لدى البعض، وتفتح لهم المجال لتعليق مثل

هذه النصوص بأحكامها وأبعادها بسياقها الزمني⁽³⁰⁾.

ومن الآيات التي ردّ فيها استدلال الأصوليين على تأصيل بعض تلك القواعد قوله تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة النحل: 44]، فردّ استدلالهم بهذه الآية لمسائل تخصيص القرآن بالسنة، وبيان مجمل القرآن بالسنة، وترجيح دليل السنة المتواترة على دليل الكتاب عند التعارض بحجة أن كل من الكتاب والسنة هو من تبيين النبي (ص) وأنه هو واسطته⁽³¹⁾.

كما ردّ أيضاً احتجاجهم بقوله تعالى: {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [سورة النجم: 4] على جواز اجتهاد للنبي (ص) فقال: "فهذه الآية بمعزل عن إيرادها في احتجاج جواز اجتهاد للنبي (ص) لأنها كان نزولها في أول أمر الإسلام وإن كان الأصح أن يجوز له اجتهاد وأنه وقع منه وهي من مسائل أصول الفقه"⁽³²⁾.

وأبطل استدلال بعضهم على أصل الإجماع بقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [سورة البقرة: 143]، حيث بين أن علماء الأصول استدلوها بهذه الآية على أن إجماع علماء الأمة أي المجتهدين حجة شرعية فيما أجمعوا عليه، وبعد أن أورد طرق هذا استدلال عند كل من الفخر الرازي والبيضاوي، وأرجع قول البيضاوي لقول الفخر، واكتفى بنسبة القول الثالث إلى جماعة من العلماء مع بيان لأوجه الضعف فيها وبطلانها، وبعد ذلك قال: "والحق عندي أن الآية صريحة في أن الوصف المذكور فيها مدح للأمة كلها لخصوص علمائها فلا معنى للاحتجاج بها من هاته الجهة على حجية الإجماع...، فالوجه أن الآية دالة على حجية إجماع جميع الأمة فيما طريقه النقل للشريعة وهو المعبر عنه بالتواتر وبما علم من الدين بالضرورة..."⁽³³⁾.

وقال أيضاً ردّاً على استدلالهم بهذه الآية وعدها دليلاً على حجية إجماع المجتهدين عن نظر واجتهاد: "وأما كون الآية دليلاً على حجية إجماع المجتهدين عن نظر واجتهاد فلا يؤخذ من الآية إلا بأن يقال إن الآية يستأنس بها لذلك... ولما كان الوصف الذي ذكر أثبت لمجموع الأمة قلنا إن هذا المجموع يقع في الضلال عمداً و خطأ... فإذا جاز الخطأ على آحادهم يجوز توارد جميع علمائهم على الخطأ نظراً... ثم إن العامة تأخذ نصيباً من هذه العصمة فيما هو من خصائصها وهو الجزء النقلي فقط وبهذا ينتظم استدلال⁽³⁴⁾.

كما ردّ أيضاً استدلالهم على حجية الإجماع المنعقد عن اجتهاد، عند تفسير قوله

تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} [سورة آل عمران: 110]، فقال: "وقد شاع عند العلماء استدل بهذه الآية على حجية الإجماع وعصمته من الخطأ... فإذا أجمعت الأمة على حكم، لم يجوز أن يكون ما أجمعوا عليه منكراً، وتعيّن أن يكون معروفاً، لأن الطائفة المأمورة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضمنهم، ويجوز سكوتها على منكر يقع، وعن معروف يترك، وهذا استدل إن كان على حجية الإجماع بمعنى الشرع المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة، فهو استدلال صحيح؛ لأن المعروف والمنكر في هذا النوع بديهي ضروري..."⁽³⁵⁾، وعدّ استدلالهم بهذه الآية على حجية الإجماعات المنعقدة عن اجتهاد ضرباً من السفسطة، وأن المنكر يعدّ منكراً إلا بعد إثبات حكمه شرعاً " وطريق إثبات حكمه الإجماع، فلو أجمعوا على منكر عند الله خطأ منهم لما كان منكراً حتى ينهي عنه طائفة منهم؛ لأن اجتهادهم هو غاية وسعهم"⁽³⁶⁾.

واكتفى عند تفسير قوله سبحانه عز وجل: { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } [سورة النساء: 115] بإيراد ما ذكره الفخر الرازي عن الشافعي، ودعمه إياه ببعض الحجج، فقال: " وقد شاع عند كثير من علماء أصول الفقه احتجاج بهذه الآية، لكون إجماع علماء الإسلام على حكم من الأحكام حجة، وأول من احتج بها على ذلك الشافعي..."⁽³⁷⁾، وبعد أن أورد كلام الفخر ردّ عليه بقوله: " وقد قرّر غيره استدل بالآية على حجية الإجماع بطرق أخرى، وكلها على ما فيها من ضعف في التقريب، وهو استلزام الدليل للمدعي..."⁽³⁸⁾، وأحال إلى نقوض ابن الحاجب عليها، وكذلك الغزالي والجويني، وأشار إلى أنهم اتفقوا على توهين استدلال بهذه الآية على حجية الإجماع"⁽³⁹⁾.

وهو أحياناً يبطل بعض الأقيسة التي يرى فيها تطوحاً في القياس ختلاف الجنس بين الأصل والفرع، أو ختلاف مقصد الشريعة من الحكم الشرعي كما في استدلال العلماء على جواز الإفشاء في الأيمان بما ورد في قوله تعالى: {وَأَخْذُ يَدِكَ ضِعْفًا فَإِذَا ضَرَبْتَ بِهِ وَنَحْنُ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ} [سورة ص: 44]، وجعله أصلاً للقياس في عدة مسائل، وهم الذين أثبتوا أصل اقتداء بشرع من قبلنا بقيوده المذكورة، فبين أنهم اقتحموا ذلك على ما في حكاية قصة أيوب من إجمال يتبصر به الناظر في صفة يمينه ولفظه و نيته؛ إذ ليس من مقصد القصة جعل الضرب أصلاً للقياس في كل ضرب يتعين في الشرع له عدد إذا قام في المضروب عذر يقتضي الترخيص بعد البناء على إثبات القياس على الرخص،

أو جعله أصلاً للقياس لإثبات أصل مماثل وهو التحيل بوجه شرعي للتخلص من واجب تكليف شرعي⁽⁴⁰⁾، مشيراً إلى أن الله قد كفانا التكلف بأن شرع لنا كفارات الأيمان، فصار ما في شرعنا ناسخاً لما شرع لأيوب، فلا حاجة إلى الخوض فيها فهي خاصة بأيوب أفتى الله بها نبياً على حد قول مالك، فقال: " فأما في الأيمان فقد كفانا الله التكلف بأن شرع لنا كفارات الأيمان... وأما القياس على فتوى أيوب في كلّ ضرب معين بعدد في غير اليمين، أي في باب الحدود والعزيرات فهو تطوح في القياس ختلاف الجنس بين الأصل والفرع، و ختلاف مقصد الشريعة من الكفارات ومقصدها من الحدود والعزيرات، ولترتب المفسدة على إهمال الحدود والعزيرات دون الكفارات. و شك أن مثل هذا التسامح في الحدود يفضي إلى إهمالها ومصيرها عبثاً"⁽⁴¹⁾

ويردّ احتجاج بعض العلماء بقوله تعالى: { قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجَ } [سورة القصص: 27] على جواز جمع عقد النكاح مع عقد الإجارة؛ بناءً على أن الإجمال الذي تطرق الآية جعلها غير كافية في ا حتجاج على جواز جعل مهر المرأة منافع من إجارة زوجها، فدعى إلى إرجاع النظر في صحة ذلك، والتخريج على قواعد الشريعة والدخول تحت عموم معنى المهر، ومن ثمّ عدم الأخذ بقاعدة (شرع من قبلنا شرع لنا)؛ نظراً ختلاف علماء الأصول في حجيتها وفي ذلك يقول: " وإذا قد كان حكم شرع من قبلنا مختلفاً في جعله شرعاً لنا كان حجة مختلفاً فيها بين علماء أصول الفقه فزادها ضعفاً في هذه الآية الإجمال الذي تطرقها فوجب الرجوع إلى أدلة أخرى من شريعة الإسلام"⁽⁴²⁾.

كما ضعف استدل فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة بقوله عز وجل: { قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ لُبٌّ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ } [سورة يوسف: 72] على مشروعية الجعل والكفالة استثناساً وأخذاً بقاعدة (أن شرع من قبلنا شرع لنا)، فقال: "وهذه الآية قد جعلها الفقهاء أصلاً لمشروعية الجعل والكفالة وفيه نظر، لأن يوسف عليه السلام لم يكن يومئذ ذا شرع حتى يستأنس للأخذ بأن شرع من قبلنا شرع لنا: إذا حكاه كلام الله أو رسوله. ولو قدر أن يوسف عليه السلام كان يومئذ نبياً فلا يثبت أنه رسول بشرع، إذ لم يثبت أنه بعث إلى قوم فرعون، ولم يكن ليوسف عليه السلام أتباع في مصر قبل ورود أبيه وإخوته وأهليهم، فهذا مأخذ ضعيف"⁽⁴³⁾.

وحاول أن يبطل استدلال علماء الشريعة بما قعدوه من الكليات التشريعية في الأصول فيما يتعلق بالمقاصد والمصالح على حرمة شرب الخمر في الشرائع السماوية كلها وذلك عند تفسير قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا } [سورة البقرة (2): 219]، فقال: " وشرب الخمر عمل متأصل في البشر قديماً لم تحرمه شريعة من الشرائع القدر المسكر بله ما دونه، وأما ما يذكره علماء الإسلام أن الإسكار حرام في الشرائع كلها فكلام شاهد لهم عليه بل الشواهد على ضده متوافرة، وإنما جرائهم على هذا القول ما قعدوه في أصول الفقه من أن الكليات التشريعية وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسب والمال والعرض هي مما اتفقت عليه الشرائع، وهذا القول وإن كنا نساعد عليه فإن معناه عندي أن الشرائع كلها نظرت إلى حفظ هاته الأمور في تشريعاتها، وأما أن تكون مراعاة باطراد في غير شريعة الإسلام فلا أحسب ذلك يتم، على أن مراعاتها درجات ⁽⁴⁴⁾، وبعد أن ذكر أن كتب أهل الكتاب ليس فيها تحريم الخمر و التنزيه عن شربها، وأورد الأباطيل التي نسبوها إلى الأنبياء من شرب للخمر وما هو أشنع من ذلك، استدرك قوله بالإباحة (موهم) أن الذي يجب اعتقاده في حق أنبيائهم هو عصمتهم وتنزههم عن شربها قائلاً: "والشرائع وإن اختلفت في إباحة أشياء فهناك ما يستحيل على الأنبياء مما يؤدي إلى نقصهم في أنظار العقلاء، والذي يجب اعتقاده: أن شرب الخمر يأتيه الأنبياء؛ يشربها شاربوها إ للطرب واللهو والسكر، وكل ذلك مما يتنزه عنه الأنبياء ⁽⁴⁵⁾."

والغريب في الأمر أن الكثير من العلماء ذهبوا إلى إباحة الخمر مطلقاً أو ما يبلغ حد السكر المزيل للعقل في الشرائع السابقة، مدعين استقراء كتب أهل الكتاب وتأملها ⁽⁴⁶⁾، غافلين عن أن التوراة والإنجيل قد اعترأها التحريف والتبديل!!

ورد أيضاً على من يرى أن مدلول صيغة الأمر الوارد بعد الحظر هل يفيد الإباحة أو الندب أو الوجوب مبيناً أن الأمر في قوله تعالى: { وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا } [سورة المائدة: 2] يفيد الإباحة فهو لقصد تأكيدها، وليس هو من الأمر الوارد بعد النهي؛ لأن تلك المسألة مفروضة في النهي عن شيء نهياً مستمراً، ثم الأمر به كذلك، وذكر أن ما في هذه الآية: " إنما هو نهي مؤقت وأمر في بقية الأوقات، فلا يجري هنا ما ذكر في أصول الفقه من الخلاف في مدلول صيغة الأمر الوارد بعد حظر: أهو الإباحة أو الندب أو الوجوب، فالصيد مباح بالإباحة الأصلية، وقد حُرِّم في حالة الإحرام، فإذا انتهت تلك الحالة رجع إلى

خالد سعيد يوسف تفوشيت

إباحته" (47).

وعدَّ مسألة خطاب الكفار بالفروع طائل تحتها و ينبغي ا شتغال بها، بله التفريع عليها؛ لأنهم خارجون عنه، فمطالبتهم بالتكاليف الإسلامية يتعلّق به مقصد الشريعة⁽⁴⁸⁾، بين ذلك عند تفسير قوله عزّ وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَهُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ} [سورة الممتحنة: 10].

ورفض مستند الأصوليين في مسائل أخرى، فقوله تعالى: {وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ} [سورة البقرة: 63]، عنده يعني قلع الطور من مكانه، وعليه ليس فيها إلقاء المكروه؛ لأنه يمتنع التكليف بالإلقاء و يمتنع بالتخويف، وإنما هو دلة وبرهان على صدق الرسول وصحة ما جاء به، و حجة للأصوليين في اعتبار الآية دليلاً على التكليف الإلجائي، ومنافاة الإلقاء للتكليف؛ لأنها مبنية هنا على أطلال الأخبار المروية في قلع الطور ورفعهم فوقهم وقول موسى لهم إما أن تؤمنوا أو يقع عليكم الطور قال: " على أنه لو صحت تلك الأخبار لما كان من الإلقاء في شيء إذ ليس نصب الآيات والمعجزات والتخويف من الإلقاء وإنما هو دلة وبرهان على صدق الرسول وصحة ما جاء به والممتنع في التكليف هو التكليف في حالة الإلقاء التخويف لإتمام التكليف، فلا تغفلوا"⁽⁴⁹⁾.

وقد أدّى اعتماد ابن عاشور على قاعدة (دعوى النسخ في القرآن مرتين ممتنعة)، أو (أنّ النسخ يتكرر في الشريعة) إلى جانب مراعاة مقصد الشريعة القاضي بارتكاب أخف الضررين أدى به ذلك إلى إباحة نكاح المتعة، حيث فسّر تكرار الإباحة والتحريم مرتين بأنه إناطة بإباحتها بحال ا ضطرار وليس نسخاً مكرراً بحال، ولكنه اشتباه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنه نسخ، وذلك عند تفسير قوله تعالى: {فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ} [سورة النساء: 24]، فإباحة نكاح المتعة عنده من أرجح الأقوال لأنها رخصة للمسافر ونحوه من أحوال الضرورات الداعية إلى تأجيل مدة العصمة، مثل الغربة في سفر أو غزو إذا لم تكن مع الرجل زوجته، محاوً توجيه التأجيل الذي يخالف المقصد من النكاح بأن للنظر في ذلك مجال، وخلص من خلال الأخبار المروية في المتعة أنّ رسول الله (ص) أذن فيها مرتين، ونهى عنها مرتين، فيفهم من ذلك أنه ليس بنسخ مكرّر ولكنه إناطة بإباحتها بحال ا ضطرار " فاشتبه على الرواة تحقيق عذر الرخصة بأنه

نسخ، وقد ثبت أن الناس استمتعوا في زمن أبي بكر وعمر، ثم نهي عنها عمر في آخر خلافته، والذي استخلصناه في حكم نكاح المتعة أنه جائز عند الضرورة الداعية إلى تأجيل مدة العصمة، مثل الغربة في سفر أو غزو إذا لم تكن مع الرجل زوجته⁽⁵⁰⁾، وسعيًا منه في سدّ ثغرة التوقيت والتحديد للعصمة بين الزوجين، والتي بانقضائها ترتفع العصمة، وهو مخالف للمقصد الشرعي من النكاح، فاشتراط فيه ما يشترط في النكاح من صداق وإشهاد ووليّ حيث يشترط، وأنها تبين منه عند انتهاء الأجل، وأنها ميراث فيها بين الرجل والمرأة، إذا مات أحدهما في مدة الاستمتاع، وأن عدتها حيضة واحدة، وأن الأولاد يحقون بأبيهم المستمتع⁽⁵¹⁾، فإناطة بإباحتها عنده ينحصر بحال اضطراب الداعي إلى تأجيل مدة العصمة، ويخفى القلق واضطراب الذي وقع فيه عند طرحه لهذه القضية، فقد غاب عنه في استند له بالمقاصد هنا رعاية المقصد العام من النكاح قاصراً نظره على مقصد أقل اعتباراً من سابقه، فهو ناقض نفسه عندما بين حرمة المتعة في غير حال الضرورة ذاكراً أن مقصد الشريعة المتمثل في عدم التوقيت والتأجيل في عقد النكاح يفيد تحريم عقد نكاح المتعة؛ لأن التوقيت والتأجيل فيه يقربه من عقود الإجازات، ويخلع عنه ذلك المعنى المقدس الذي ينبعث في نفس الزوجين من نية كليهما أن يكون قريناً للآخر ما صلح الحال بينهما⁽⁵²⁾.

- الاستدلال بأكثر من قاعدة على تقرير الحكم الشرعي:

وهو أحياناً يورد أكثر من قاعدة لتقرير الحكم الشرعي في الآية الواحدة كإيراده قاعدة (الزيادة على النص نسخاً)، وقاعدة (نسخ المفهوم)، وقاعدة (عدم تخصيص السبب)، وقاعدة (عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأمكنة والأزمنة) كل هذه القواعد ساقها عند تفسير قوله تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَتَعَدُّوا إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [سورة البقرة: 190]، فقد ذكر أن هذه الآية إذن في قتال الدفاع لدفع هجوم العدو، وقد نسخ مفهومها آية براءة التي نزلت بعدها: {وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً} [سورة التوبة: 36] عند من يرى نسخ المفهوم و يرى الزيادة على النص نسخاً⁽⁵³⁾، مرجحاً في موضع آخر أن الزيادة على النص ليست بنسخ ونسبه إلى المحققين، وأن تسميته بالنسخ اصطلاح القدماء⁽⁵⁴⁾، كما يؤخذ بعموم الآية في كل حال يبادىء المشركون فيه المسلمون بالقتال، وإن نزلت لسبب خاص؛ لأن السبب يخص⁽⁵⁵⁾.

واعتمد ابن عاشور على قاعدة (التخصيص بعد العمل بالعام والتقييد بعد العمل

بالمطلق كلاهما نَسَخٌ)، وقاعدة (نسخ القرآن بخبر الآحاد) على تقرير مسألة أن وصية لوارث عند تفسير قوله عز وجل: { كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ } [سورة البقرة: 180]، فبعد أن أورد اتفاق علماء الإسلام على أن الوصية تكون لوارث محتجاً بما روي عن النبي p أنه قال: « إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ أَصَحُّ وَصِيَّةً لِّوَارِثٍ »⁽⁵⁶⁾، قال: " فُحْصَ بِذَلِكَ عَمُومُ الْوَالِدَيْنِ وَعَمُومُ الْأَقْرَبِينَ وَهَذَا التَّخْصِيسُ نَسْخٌ، لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ الْعَمَلِ بِالْعَامِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَبَرُ أَحَادٍ فَقَدْ اعْتُبِرَ مِنْ قِبَلِ الْمُتَوَاتَرِ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ الْكَافَّةُ وَتَلَقَّاهُ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ بِالْقَبُولِ"⁽⁵⁷⁾.

ثم قسّم آراء القائلين بالنسخ في هذه الآية إلى قولين:

القول الأول: يرون أن الوصية لم تزل مفروضة لغير الوارث، وإن آية المواريث نَسَخَتْ اختياراً في الموصى له، والإطلاق في المقدار الموصى به.

والقول الثاني: يرون أن الوصية قد نُسِخَ وجوبها وصارت مندوبة، وأن آية المواريث نَسَخَتْ هذه الآية كلها، فأصبحت الوصية المشروعة بهذه الآية منسوخة بآية المواريث للإجماع على أن آية المواريث نَسَخَتْ عموم الوالدين والأقربين الوارثين، ونسخت الإطلاق الذي في لفظ الوصية بناء على قاعدة (أن التخصيص بعد العمل بالعام، والتقييد بعد العمل بالمطلق كلاهما نَسْخٌ).

وقد مال للقول الثاني محاو تقرير أصل استنباط العلماء في هذه المسألة بما يدفع عن الناظر إشكالات في تقرير كيفية النسخ، فجعل الإجماع المستند للأحاديث وفعل الصحابة - رغم أن الحديثين الواردين في ذلك آحاداً يصلحان لنسخ القرآن عند من يرون نسخ القرآن بخبر الآحاد - دليلاً لثبوت حكم جديد للوصية وهو الندب أو الوجوب على الخلاف في غير الوارث، وفي ذلك يقول ابن عاشور: " وإن كان الحديثان الواردان في ذلك آحاداً يصلحان لنسخ القرآن عند من يرون نسخ القرآن بخبر الآحاد، فقد ثبت حكم جديد للوصية وهو الندب أو الوجوب على الخلاف في غير الوارث وفي الثلث بدليل الإجماع المستند للأحاديث وفعل الصحابة، ولما ثبت حكم جديد للوصية فهو حكم غير مأخوذ من الآية المنسوخة بل هو حكم مستند للإجماع، هذا تقرير أصل استنباط العلماء في هذه المسألة وفيه ما يدفع عن الناظر إشكالات كثيرة للمفسرين والفقهاء في تقرير كيفية النسخ"⁽⁵⁸⁾، فجعل الإجماع هو الناسخ لحكم الوصية، وهذا ما أورده أيضاً عند تفسير قوله سبحانه وتعالى: {وَعَلَى

الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} [سورة البقرة: 233]، فقال: "والناسخ لهذا الحكم هو إجماع الأمة على أنه حق في مال الميت، بعد جهازه وقضاء دينه، وتنفيذ وصيته، إ" الميراث فتنسخ بذلك كل ما كان مأموراً به أن يدفع من مال الميت..."⁽⁵⁹⁾.

- أهم القواعد الأصولية التي اعتمد عليها في الاستدلال.
1- قاعدة القياس:

اعتمد ابن عاشور على قاعدة القياس بوصفها من أهم طرق استدلال لدى ذوي العقول للوصول إلى الأشياء الدقيقة السامية الواضحة القريبة، وعدّها الطريقة المثلى لجميع أهل المدارك العالية، وبناء على ذلك فالأصل في الأحكام الشرعية كلها قبول القياس عليها ما قامت معان ملحوظة للشارع، فيجب أن تكون أنواع الأحكام التي يجري في مثلها القياس قليلة جداً⁽⁶⁰⁾.

والقياس عنده من الأدلة الشرعية التي توصل إلى معرفة رضا الله وأمره، وذلك بما يتحصل لدى المجتهد من مقدمات قطعية مستقراة من الشريعة انعقد الإجماع عليها وهي وجوب عمله بما أداه إليه اجتهاده، بأن يعمل به في الفتوى والقضاء وخاصة نفسه، فهو إذا أفتى به وأخبر فقد قال على الله ما يعلم أنه يرضي الله تعالى بحسب ما كُلف به من الظن⁽⁶¹⁾.

فكانت قاعدة القياس منطلقاً له في استنباط الأحكام، وتقرير المسائل مما جعله أحياناً يتحرر من التزام بجميع تبعات المذهب المالكي، وترجيحه جتهادات مذهبية أخرى، أو لآراء فردية على خلاف ما عليه الجمهور، حيث قرر العديد من المسائل الفقهية كان القياس دليلها كتقريره أن تعمد الكبائر في الحج مفسد له وفقاً لـ بن حزم، عند تفسير قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَفُسُوقٌ وَجِدَالٌ فِي الْحَجِّ} [سورة البقرة: 197]، فبعد أن بين أن جميع المفسرين سكتوا عن حكم الإتيان بالفسوق في مدة الإحرام، وأن قرن الفسوق بالرفث الذي هو مفسد للحج يقتضي أن إتيان الفسوق في مدة الإحرام مفسد للحج كذلك، قال: "ولم أر لأحد من الفقهاء أن الفسوق مفسد للحج، و أنه غير مفسد سوى ابن حزم فقال في المحلى: إن مذهب الظاهرية أن المعاصي كلها مفسدة للحج، والذي يظهر أن غير الكبائر يفسد الحج وأن تعمد الكبائر مفسد للحج وهو أخرى بإفساده من قربان النساء الذي هو التذاذ مباح والله أعلم"⁽⁶²⁾.

2- قاعدة شرع من قبلنا يعدُّ شرعاً لنا.

اعتمد ابن عاشور على هذه القاعدة استنباط الحكم، وتخريج بعض المسائل وتقديرها، حيث عرضها في ثانيا تفسيره وناقش العلماء في حجيتها، واستند تمم بها على استنباط الأحكام وتخريج المسائل من بعض الآيات، فذكر أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي أثبتوا أصل 1 قتداء بشرع من قبلنا بقيوده المذكورة - وهي كما أشار في أكثر من موضع: أن يثبت الله بأنه شرع لمن قبلنا بأن يحكيه القرآن أو السنة الصحيحة، وأن يرد في شرعنا ما ينسخه من نص أو أصل من أصول الشريعة الإسلامية - وأن أبا بكر الباقلاني من المالكية وجمهور الشافعية وجميع الظاهرية يرون أن شرع من قبلنا يعدُّ شرعاً لنا⁽⁶³⁾.

فاستدل بهذه القاعدة على جواز مباشرة المرأة الأعمال والسعي في طرق المعيشة، ووجوب استحباتها، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: {وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبْنُوا شَيْخًا كَبِيرًا..} الآية [سورة القصص: 23] فبعد أن ذكر ما فرعه العلماء على هذه الآية من مسائل مبنية على أصل هذه القاعدة "منها مباشرة المرأة الأعمال والسعي في طرق المعيشة، ووجوب استحباتها، ووجوب الألب في النكاح، وجعل العمل البدني مهراً، وجمع النكاح والإجارة في عقد واحد ومشروعية الإجارة"⁽⁶⁴⁾ بعد ذلك أورد ما يشعر تردده في الأخذ بهذه القاعدة قائلا: "وفي أدلة الشريعة الإسلامية غنية عن 1 استنباط مما في هذه الآية إ أن بعض هذه الأحكام يوجد دليله في القرآن ففي هذه الآية دليل لها من الكتاب عند القائلين بأن شرع من قبلنا شرع لنا"⁽⁶⁵⁾.

ثم فرّع على هذه الآية جواز عدة مسائل مبنية على أصل هذه القاعدة، فقال: "وفي إذنه بنتيه بالسقي دليل على جواز معالجة المرأة أمور مالها وظهورها في مجامع الناس إذا كانت تستر ما يجب ستره فإن شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكاها شرعنا ولم يأت من شرعنا ما ينسخه"⁽⁶⁶⁾.

وفرّع على هذه القاعدة مسائل كثيرة عندما فسّر قوله سبحانه وتعالى: { وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُسْفِ إِذْ تُسَوِّرُوا الصَّخْرَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَ تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ } [سورة ص: 21،

22، 23]، فاستدل بما على جواز وضع القصص التمثيلية التي يقصد منها التزبية والموعظة، وجواز تمثيلها بالأجسام والذوات إذا لم تخالف الشريعة، وكذلك مشروعية القضاء في المسجد، قال: " وفي هذا دليل شرعي على جواز وضع القصص التمثيلية التي يقصد منها التزبية والموعظة و يتحمل واضعها جرحه الكذب خلافاً للذين نبزوا الحريي بالكذب في وضع «المقامات» كما أشار هو إليه في ديباجتها. وفيها دليل شرعي لجواز تمثيل تلك القصص بالأجسام والذوات إذا لم تخالف الشريعة، ومنه تمثيل الروايات والقصص في ديار التمثيل، فإن ما يجري في شرع من قبلنا يصلح دليلاً لنا في شرعنا إذا حكاه القرآن أو سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد في شرعنا ما ينسخه، وأخذ من الآية مشروعية القضاء في المسجد، قالوا: وليس في القرآن ما يدل على ذلك سوى هذه الآية بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكاه الكتاب أو السنة "(67).

3- قاعدة استعمال المشترك في معنييه.

تعد هذه القاعدة من أكثر القواعد الأصولية حضوراً عند تفسير ابن عاشور للآيات واستدل بها، كما في استدله بما على أن المراد بقوله تعالى: {وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ} [سورة المائدة: 3]. النهي عن أكل اللحم الذي يستقسمون عليه بالأزم، وهو لحم جزور الميسر لأنه حاصل بالمقامرة. والمعنى: وأن تقسموا اللحم بالأزم. أو النهي عن ضرب آخر من استقسام بالأزم كانوا يفعلونه في الجاهلية يتطلبون به معرفة عاقبة فعل يريدون فعله: هل هي النجاح والنفع أو هي خيبة وضرر؟ فقال: "واذ قد كان لفظ استقسام يشمل فالفوجه أن يكون مراداً من النهي أيضاً، على قاعدة استعمال المشترك في معنييه، فتكون إرادته إدماجاً"(68).

وكاستدل به بقوله تعالى: {وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ خَسَاراً} [سورة الإسراء: 82] على أن في القرآن آيات يشفى بها من الأدواء والآم إعمالاً لهذه القاعدة، فقال: "وفي الآية دليل على أن في القرآن آيات يشفى بها من الأدواء والآم ورد تعيينها في الأخبار الصحيحة فشملتها الآية بطريقة استعمال المشترك في معنييه. وهذا مما بينا تأصيله في المقدمة التاسعة من مقدمات هذا التفسير"(69).

4- قاعدة سد الذرائع.

وقد اهتم كثيراً بتأصيل هذه القاعدة، وبحث عن الآيات المتعلقة بها، واستدل بما على

تقرير الكثير من المسائل الفقهية، فعند تفسير قوله تعالى: {وَتَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [سورة الأنعام: 108]، فذكر احتجاج المالكية بهذه الآية على أصل من أصول إثبات الذرائع التي انفرد بها مالك، وتابعه عليها أمد في بعض رواياته، وأنها خفيت على الشافعي وأبي حنيفة، فأورد بعض أقوال علماء المذهب كابن العربي والمازري والقرافي⁽⁷⁰⁾، ثم قال: "وهذه القاعدة تندرج تحت قاعدة الوسائل والمقاصد، فهذه القاعدة شعبة من قاعدة إعطاء الوسيلة حكم المقصد خاصة بوسائل حصول المفسدة، و يختلف الفقهاء في اعتبار معنى سد الذرائع في القسم الذي حكى القرافي الإجماع على اعتبار سد الذريعة فيه، وليس لهذه القاعدة عنوان في أصول الحنفية والشافعية، و تعرضوا لها بإثبات و نفي، ولم يذكرها الغزالي في المستصفى في عداد الأصول الموهومة في خاتمة القطب الثاني في أدلة الأحكام"⁽⁷¹⁾.

واستدل أيضا بقوله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمِعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [سورة البقرة: 104] على حجية هذه القاعدة ومشروعيتها، فقال: "وقد دلت هذه الآية على مشروعية أصل من أصول الفقه وهو من أصول المذهب المالكي يلقب بسد الذرائع وهي الوسائل التي يتوسل بها إلى أمر محظور"⁽⁷²⁾، وأشار إلى ذلك عند تفسير قوله تعالى: {وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَتَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ} [سورة الأعراف: 142]، فقال: "ففي هذا النهي سد ذريعة الفساد، وسد ذرائع الفساد من أصول الإسلام، وقد عني بها مالك بن أنس وكررها في كتابه واشتهرت هذه القاعدة في أصول مذهبه"⁽⁷³⁾.

5- قاعدة العام المتأخر عن العمل ينسخ الخاص.

اعتمد عليها ابن عاشور في استدلال عند تفسير آية: {وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَ تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ} [سورة البقرة: 191]، فيبين أن الآية دلت بالنص على إباحة قتل المحارب إذا حارب في الحرم أو استولى عليه؛ لأن استيلاء مقاتلة، وبعد أن أورد ما نقله القرطبي عن ابن خويز من جواز نسخ قوله: {وَأَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ} [سورة البقرة (2): 193]، قال: {وَأَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ

تَكُونُ فِتْنَةً { [سورة التوبة: (9): 5] ذكر اختلاف العلماء في دلالة الآية على ذلك مورداً قول مالك وقتادة ومقاتل بجواز قتل الكافر المحارب إذا لجأ إلى الحرم بدون أن يكون قتال، وكذا الجاني إذا لجأ إلى الحرم فاراً من القصاص والعقوبة، ذاكراً احتجاجه على ذلك بنسخ الآية بقوله: {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ} [سورة التوبة: 5]، "بناء على تأخر نزولها عن وقت العمل بهذه الآية والعام المتأخر عن العمل ينسخ الخاص اتفاقاً" (74).

6- قاعدة عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأمكنة والأزمنة:

وعند بيانه لمعنى المبادأة في قوله سبحانه: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ} [سورة البقرة: 190] استدل بعموم حكم هذه الآية على الأشخاص على تعميمه في الأحوال والأمكنة والأزمنة إعمالاً لقاعدة (عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأمكنة والأزمنة)، أو هو (مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع)، وعليه فالمراد بالمبادأة هنا دئل القصد للحرب، وذلك بوجوب تبين المسلمين من خروج الأعداء لحربهم أن ينتظروهم حتى يهجموا عليهم أو يأخذوهم على حين غفلة منهم؛ لأن تلك الحالة يفوت على المسلمين تداركها، ولهذا قال سبحانه تعالى بعد ذلك: {وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ} [سورة البقرة: 191] تخصيصاً أو تقييداً ببعض البقاع (75).

وقال عند تفسير قوله تعالى: {وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ} {وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ} [سورة البقرة: 191] "هذا أمر بقتل من يعثر عليه منهم وإن لم يكن في ساحة القتال، فإنه بعد أن أمرهم بقتال من يقاتلهم عَمَمَ المواقع والبقاع زيادة في أحوال القتل وتصريحاً بتعميم الأماكن فإن أهمية هذا الغرض تبعث على عدم اكتفاء باقتضاء عموم الأشخاص تعميم الأماكن ليكون المسلمون مأذونين بذلك فكل مكان يحل فيه العدو فهو موضع قتال، فالمعنى واقتلوهم حيث ثقفتموهم إن قاتلوكم" (76).

وإلى جانب ذلك اهتم ابن عاشور بالقواعد الأصولية اللغوية التي تعين على فهم النصوص الشرعية، وإيضاح ما فيها من خفاء واستفادة الأحكام من تلك النصوص، فاعتمد على قواعد في الأمر والنهي، وفي العموم والخصوص، والإجمال والمتشابه، وغيرها من القواعد اللغوية المختلفة.

الهوامش

(¹) محمد الطاهر ابن عاشور (1879-1973م) عالم وفقه تونسي، أسرته منحدر من الأندلس، تعلم بجامع الزيتونة ثم أصبح من كبار أساتذته، وتولى العديد من المناصب الإدارية والعلمية، حيث سمي حاكماً بالجلس المختلط، ثم قاضياً مالكيًا، ثم ارتقى إلى رتبة الإفتاء، واختير لمنصب شيخ الإسلام المالكي، وبعد حذف النظرة العلمية أصبح أول شيخ لجامعة الزيتونة... من أهم مؤلفاته تفسيره التحرير والتنوير، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام. انظر المنصف الشنوفي: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، العدد العاشر 1973، حوليات الجامعة التونسية، ص6، وانظر محمد الحبيب ابن الخوجة: محمد الطاهر ابن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية (قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، 2004) ج1، ص 153، 169.

(²) انظر الحسني: نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور (هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1995) ص9.

- وانظر جمال الدين دراويل: مسألة الحرية في مدونة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (بغداد: العراق، مركز دراسات فلسفة الدين، وبيروت: لبنان، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006) ص26، 27.

(³) ابن الخوجة: محمد الطاهر ابن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، ج1، ص318.

(⁴) وقد كانت هذه المقدمات في الأساس دروساً ألقى على طلبة الزيتونة، وتشر تباعاً في المجلة الزيتونية، ثم نشرها في كتاب مستقل تحت عنوان (مقدمات تفسير التحرير والتنوير) كما أعاد طبعها في كتاب مستقل الدكتور الميساوي تحت عنوان (الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور مقدمات تفسير التحرير والتنوير) حيث قام بتوثيق شواهدا والتعليق عليها، طبع الكتاب بدار التجديد سنة 2006م، وقد تولت الدار التونسية للنشر بتونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر طبع هذا التفسير في ثلاثين جزءاً سنة 1984م.

(⁵) محمد الطاهر ابن عاشور: مقدمات تفسير التحرير والتنوير، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي (كوا لمبور: ماليزيا، دار التجديد، ط1، 2006) ص14.

(⁶) محمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير (تونس: الجمهورية التونسية، الدار التونسية للنشر، ط1، 1984) ج1، ص26.

(⁷) ابن عاشور: المرجع نفسه، ج1، ص13، 26.

(⁸) ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي (كوا لمبور: ماليزيا، دار الفجر، عمان، الأردن، دار النفائس، ط1، 1999)، ص118.

(⁹) انظر المرجع نفسه، ص118.

(¹⁰) انظر المرجع نفسه، ص118.

(¹¹) انظر ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص121.

(¹²) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مرجع سابق، ج5، ص97.

(¹³) انظر ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص122.

(¹⁴) المرجع نفسه، ص239.

- (15) ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 239، 240.
- (16) المرجع نفسه، ص 240.
- (17) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 21، ص 303.
- (18) ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 153.
- (19) المرجع نفسه، ص 166.
- (20) انظر المرجع نفسه، ص 240.
- (21) انظر انظر محمد الطاهر الميساوي: محمد الطاهر ابن عاشور والمشروع الذي لم يكتمل، دراسة صدر بها تحقيقه لكتاب ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية (عمان: الأردن، دار الفجر ودار النفائس، ط 1، 1999)، ص 110.
- وانظر عبد الر بن الكردي: الإصلاح الفكري وا اجتماعي في تفسير ابن عاشور (رسالة ماجستير قدمت إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، د.ط، 2001) ص 109.
- (22) انظر مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ط) كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة...، رقم الحديث: 2125، ج 3، ص 1678.
- (23) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 5، ص 206.
- (24) المرجع نفسه، ج 5، ص 206.
- (25) ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 235.
- (26) المرجع نفسه، ص 236.
- (27) انظر الكردي: الإصلاح الفكري وا اجتماعي في تفسير ابن عاشور، ص 109.
- (28) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 22، ص 107.
- (29) المرجع نفسه، ج 22، ص 107.
- (30) خاصة من قبل المعاصرين العصريين الذين يرون أنّ الحجاب لم يعد اليوم ملائماً للعصر، و ملكانة المرأة وتحررها واقتحامها كافة مجالات الحياة العامة، بحجة أنّه يعوق المرأة ويعرقل مصالحها.
- (31) انظر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 14، ص 154.
- (32) المرجع نفسه، ج 27، ص 94.
- (33) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 2، ص 19.
- (34) المرجع نفسه، ج 2، ص 19، 20.
- (35) المرجع نفسه، ج 4، ص 51، 52.
- (36) المرجع نفسه، ج 4، ص 52.
- (37) المرجع نفسه، ج 5، ص 201.
- (38) المرجع نفسه، ج 5، ص 201، 202.
- (39) المرجع نفسه، ج 5، ص 201، 202.
- (40) انظر المرجع نفسه، ج 23، ص 274.

- (41) المرجع نفسه، ج 23، ص 274.
- (42) المرجع نفسه، ج 20، ص 108.
- (43) المرجع نفسه، ج 13، ص 29.
- (44) المرجع نفسه، ج 2، ص 338، 339.
- (45) المرجع نفسه، ج 2، ص 339.
- (46) انظر محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول (بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999) ص 186.
- (47) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 6، ص 85.
- (48) المرجع نفسه، ج 28، ص 157.
- (49) المرجع نفسه، ج 1، ص 543.
- (50) المرجع نفسه، ج 5، ص 11.
- (51) المرجع نفسه، ج 5، ص 11.
- (52) ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 324.
- (53) انظر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 2، ص 200.
- (54) انظر المرجع نفسه، ج 1، ص 552.
- (55) انظر المرجع نفسه، ج 2، ص 201.
- (56) انظر محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح (تحقيق: أ د محمد شاکر وآخرون، بيروت: لبنان، دون تاريخ للطبع) كتاب الوصايا، باب وصية لوارث، رقم 2120، ج 4، ص 433.
- (57) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 2، ص 150.
- (58) المرجع نفسه، ج 2، ص 151.
- (59) المرجع نفسه، ج 2، ص 437.
- (60) انظر ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 207.
- (61) انظر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج 2، ص 105.
- (62) المرجع نفسه، ج 2، ص 235.
- (63) المرجع نفسه، ج 23، ص 273، 274.
- (64) المرجع نفسه، ج 20، ص 101.
- (65) المرجع نفسه، ج 20، ص 101.
- (66) المرجع نفسه، ج 20، ص 101.
- (67) المرجع نفسه، ج 23، ص 239.
- (68) المرجع نفسه، ج 6، ص 96.
- (69) المرجع نفسه، ج 15، ص 190.
- (70) المرجع نفسه، ج 7، ص 431.
- (71) المرجع نفسه، ج 7، ص 431، 432.
- (72) المرجع نفسه، ج 1، ص 652.
- (73) المرجع نفسه، ج 9، ص 88.

(⁷⁴) المرجع نفسه، ج 2، ص 172.

(⁷⁵) المرجع نفسه، ج 2، ص 201.

(⁷⁶) المرجع نفسه، ج 2، ص 201.

منهجية التفسير الموضوعي في فهم النص القرآني

عبد القادر سليمان

قسم علوم الحديث ومصطلحه جامعة وهران

مقدمة:

لا شك أن القرآن الكريم هو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فيه الهدى والشفاء، والرحمة والبيان، والموعظة الحسنة والبيان، أنزله الله تعالى على نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ليكون دستوراً لأئمة ورحمة للعالمين.

فهو أجل علم صرفت فيه الجهود والهمم، وذلك لمكانته العالية، باعتباره المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ولذلك اجتمع علماء الأمة سلفاً وخلفاً على العناية بالعلوم الخاصة به، كالجمع والترتيب، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والحكم والمتشابه...، وذلك بهدف ضبط المنهج للوصول إلى استخراج ما فيه من الأحكام الشرعية المتعلقة بحياة الإنسان في دنياه وآخرته، ومن ثم عكف أهل العلم على تفسيره.

ولاريب أن التفسير مرّ بأطوار عديدة حتى اتخذ هذه الصورة التي نجده عليها الآن، بأساليب ومناهج مختلفة، منها التفسير الموضوعي، وهو أسلوب يعتمد فيه على جمع الآيات المتفرقة في القرآن الكريم التي تخص موضوعاً معيناً، فيقوم بتفسيرها تفسيراً موضوعياً، بخلاف التفسير التحليلي، والتفسير الإجمالي، والتفسير المقارن، فلكل لون من هذه التفاسير منهجيته الخاصة به.

فما هي حقيقة التفسير الموضوعي؟ وما هي منهجية البحث فيه؟ وما هي أهميته وآثاره في واقع الأمة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، ارتأيت أن أقسم هذه المقالة العلمية إلى خمسة

مطالب، وخاتمة:

المطلب الأول: تعريف القرآن الكريم:

1- المشهور بين علماء اللغة: أن لفظ القرآن مصدر مشتق من قرأ، يقال قرأ قراءة وقرآنًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾¹، ثم نقل لفظ القرآن من المصدرية وجعل علماء.

وقال الشيخ الزرقاني: "أما لفظ القرآن فهو في اللغة مصدر مرادف للقراءة، ثم نقل من هذا المعنى المصدرية وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من باب إطلاق المصدر على مفعوله، ذلك مما تختاره استناداً إلى موارد اللغة وقوانين الاشتقاق وإليه ذهب اللحياني وجماعة".²

2- واصطلاحاً: القرآن هو كلام الله المعجز، المنزل على سيدنا النبي محمد صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته".³

فمن خلال هذا التعريف تظهر الصبغة الدينية للقرآن الكريم، وأي تعامل معه يجب أن يكون على هذا أساس أنه وحى من الله عز وجل، وأن الغاية من تفسيره وفهمه هي تحصيل الاعتقاد، الذي يتضمن فهم مراد الله تعالى من خلاله، ومن ثم الاستجابة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها.

وهذا إنما يحصل بمناهج محددة معروفة، الغاية منها بالأساس هي استكشاف ما تدل عليه النصوص القرآنية من معان واستنباط الأحكام، وتبين حقيقة التعاليم الدينية التي جاء القرآن الكريم مبشراً بها وداعياً إليها، وفق ما تقتضيه قواعد اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

المطلب الثاني: أنواع النص القرآني:

لا شك أن مرادنا من إطلاق لفظ النص على القرآن الكريم، هو ما قصده علماء المسلمين من مفسرين وفقهاء لهذا المصطلح من مفهوم خاص، الذي يراد به كلام الله سبحانه وتعالى المتمثل في السور والآيات القرآنية، ويختلف النص القرآني بحسب الوضع والأسلوب، فيكون قصصاً، أو توجيهياً أو مثلاً، أو خطاباً عاماً أو خاصاً، وسأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1- القصص القرآني: وهو قصص الأمم السابقة مع أنبيائهم ورسولهم، وقصص

صبرهم ومعاناتهم مع المكذبين، وقصة إبليس مع آدم عليه السلام، وأصحاب الكهف والرقيم، والآيات من هذا النوع أكثر من أن تضرب، ومقاصد هذا النوع هو لتثبيت النبي صلى الله عليه وسلم وتسليته، وكذلك موعظة واعتبار لكل مؤمن ومعتبر، لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، هود -121، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾، طه -99، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾، الأنعام -57.

2- الخبر القرآني: وهو ما أخبر به الله تعالى في كتابه عما سيكون من أمر علامات الساعة والقيامة والبعث والنشور والحساب والجنة والنار، وشأن الأبرار والفجار، وأهل الأعراف وغير ذلك؛ والآيات في ذلك كثيرة جداً، ومقاصد هذا النوع ترمي إلى توجيه عناية الناس واهتمامهم لحقيقة الوجود، وما سيكون من أمرهم بعد الموت، ليستعدوا له أحسن الاستعداد.

ومثاله قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَكِيدِينَ * الضَّالِّينَ * فَتَرْجُلٌ مِنْ حَمِيمٍ * وَتَصْلِيَةٌ جَحِيمٍ * إِنْ هَذَا هُوَ حَقُّ الْبَقِينِ * فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾، الواقعة 88-96.

3- المثل القرآني: وهو ما ورد لغرض المقارنة والمماثلة وتقريب الصورة فضلاً عن الاعتبار⁴، وللمثل في الكلام مكانة هامة ووظيفة لا تنكر فائدتها، إذ له تأثير عجيب في الآذان، وتقدير غريب لمعانيها في الأذهان.⁵

ومثاله قوله تعالى ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، الحشر -21.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾، إبراهيم: 24.

وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ

الدَّاحِلِينَ ﴿﴾، التحريم: 10.

4- التوجيه القرآني: وغرضه صرف النظر لأمر تراها العين أو تدركها الحواس لغرض معرفة آيات القدرة وعظمة الخالق جلا وعلا، أو لغرض الغور في تلك الأمور والبحث فيها للوصول لمصلحة معينة، وهذا الصنف هو أصل آيات القدرة والإعجاز العلمي في القرآن الكريم بكل أصنافه.

ومثاله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ افْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، الأعراف: 185.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، البقرة: 258.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾، يس: 77.

5- الخطاب القرآني: وهو ما يتوجه به النص القرآني لمخاطبة كل أو جزء من الناس، والغرض من هذا النوع هو تبين شرائع الدين للناس، وللمؤمنين خاصة، وإعلامهم الحلال والحرام، وقوانين وسنن الله تعالى في الحياة، والتعامل مع الغير، كالجار والأهل والنفس والمجتمع، وغير ذلك من أمور الحياة، وهي أصل آيات التشريع.

ومثاله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، البقرة: 21.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾، البقرة: 168.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، البقرة: 282.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ النساء: 59.

المطلب الثالث: تعريف التفسير وألوانه:

أولاً: تعريفه:

أ- لغة: التفسير راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وأصله في اللغة من التفسرة وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض فكذلك المفسر يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها والسبب الذي أنزل فيه؛ وقال آخرون: هو مقلوب من سفر ومعناه أيضا الكشف، يقال: سفرت المرأة سفورا، إذا ألفت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح أضواء، وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ - الفرقان، 33- أي تفصيلا.

وقال الراغب: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول⁶، وقال الزرقاني: "هو الإيضاح والتبيين، ومنه قوله تعالى في سورة الفرقان ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾"⁷.

ب- اصطلاحاً: هو علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ⁸، وعرفه غيره بأنه: "علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"⁹.

ثانياً: ألوان التفسير.

لاشك أن التفسير يتنوع باعتبار طرائق ومناهج المفسرين إلى أربعة أنواع، أجمالها فيما يلي:

1- التفسير التحليلي: وهو الذي يتبع فيه المفسر ترتيب المصحف، فيشرح جملة من الآيات أو سورة، أو القرآن الكريم كله على هذا النمط الموضوعي، يتولى فيه المفسرون بيان ما تعلق بكل آية من مناسبتها، وسبب نزولها، ومفرداتها، ويذكر حكمها وأحكامها، ونحو ذلك مما يتقرر به معناها.¹⁰ وهذا اللون من التفسير هو أسبق أنواع التفسير وعليه تعتمد بقيتها، ويتفاوت فيه المفسرون إطناباً وإيجازاً، ويتباينون فيه من حيث المنهج، فمنهم

من يهتم بالفقهيات، ومنهم من يهتم بالبلاغيات، ومنهم من يطنب في القصص وأخبار التاريخ، ومنهم من يستطرد في سرد أقوال السلف، ومنهم من يعنى بالآيات الكونية أو الصور الفنية أو المقاطع الوعظية أو بيان الأدلة العقديّة، وبذلك يكون هذا اللون من التفسير هو الغالب على مصنّفات العلماء، وأكثر كتب التفسير على هذا النمط.

2- التفسير الإجمالي: وهو بيان الآيات القرآنية بالتعرض لمعانيها إجمالاً، مع بيان غريب الألفاظ، وإبراز مقاصدها، وسبب نزولها حتى يتقرر المعنى العام، من غير الدخول في التفاصيل، والمقصود من هذا اللون من التفسير، إعطاء فكرة إجمالية عن الآيات أو السورة المراد تفسيرها.¹¹

3- التفسير المقارن: وهو بيان الآيات القرآنية، باستطلاع ما كتبه المفسرون، سلفاً وخلفاً، في الآية أو مجموعة الآيات المترابطة، والمقارنة بين أقوالهم، واستخلاص نتائج المقارنة من معاني الآيات الكريمة، أو من آراء المفسرين.¹²

4- التفسير الموضوعي: وهذا اللون من التفسير، هو مجال موضوع هذه المقالة العلمية، وسأحدث فيما يلي عن تعريفه ونشأته ومنهجيته في فهم النص القرآني.
المطلب الرابع: مفهوم التفسير الموضوعي ونشأته:
أولاً: تعريفه:

يتألف مصطلح "التفسير الموضوعي" من جزئين ركبا تركيباً وصفيّاً، فنعرف الجزئين ابتداءً، ثم نعرف المصطلح المركب منهما.

1- أما التفسير لغة، فقد تقدّم تعريفه، أنه من الفسر، وهو الإظهار والكشف، واصطلاحاً: هو الكشف عن معاني القرآن الكريم.¹³

2- وأما الموضوع لغةً: فهو مأخوذ من الوضع؛ وهو جعل الشيء في مكان ما، سواء أكان ذلك بمعنى الخط والخفض، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان¹⁴، واصطلاحاً: هو القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في القرآن الكريم، ولها جهة واحدة تجمعها عن طريق المعنى الواحد أو الغاية الواحدة".¹⁵

وجملة القول: فإن مصطلح " التفسير الموضوعي"، هو علم يبحث في قضايا القرآن

الكريم، المتحدة معنى أو غاية عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها، لبيان معناها، واستخراج عناصرها، وربطها برباط جامع.¹⁶ وقد عُرِفَ بتعريفات أخرى، منها " الاتجاه التوحيدي في التفسير"، و" التفسير التجميعي"، وكلها مصطلحات تشير إلى طريقة واحدة في تفسير القرآن الكريم، تجعل "الوحدة الموضوعية" هي غايتها في التفسير والبيان، على أن مصطلح التفسير الموضوعي أكثر دقة ودلالة على المقصود، لذلك يكون أقرب إلى الاعتماد من غيره.¹⁷

ثانياً: لمحة موجزة عن نشأة التفسير الموضوعي وتطوره:

لم يظهر هذا المصطلح علماً على علم معين إلا في القرن الرابع عشر الهجري، عندما قُرِرت هذه المادة ضمن مواد قسم التفسير بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر، إلا أن لبنات هذا اللون من التفسير كانت موجودة منذ عهد النبوة وما بعده، ويمكن إجمال مظاهر وجود هذا التفسير في الأمور التالية:

أ- تفسير القرآن بالقرآن: ولا شك أن هذا النوع من التفسير، هو الأساس الأول الذي بني عليه منهج التفسير الموضوعي، وخير شاهد على ذلك الإحالات القرآنية على آيات أخرى. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾، النحل-118، فهذه الآية تتضمن إحالة إلى آية أخرى، تفسر وتفصل ما أجمل في هذه الآية، وهذا التفصيل نجده في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾، الأنعام-146

ومثاله أيضاً ما رواه البخاري¹⁸، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر مفاتيح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾، الأنعام-59، فقال: "مفاتيح الغيب خمسة: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، لقمان-34.

وأدرك الصحابة رضي الله عنهم أن أول ما يرجع إليه في باب التفسير والبيان هو القرآن الكريم، فكانوا يجمعون الآيات المتشابهة، ويفسرون بعضها ببعض، فإن أشكل عليهم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا المنهج سار الصحابة رضي الله عنهم ومن

بعدهم، فقد وضعوا قاعدة في أصول التفسير تقتضي بأن أول ما يرجع إليه المفسر هو القرآن الكريم، وإن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر¹⁹، وهذا اللون من التفسير هو أعلى مراتب التفسير وأصدقها إذ لا أحد أعلم بكلام الله من الله عز وجل.

ب- تفسير آيات الأحكام: فقد اتجه المفسرون القدامى إلى تتبع الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية في القرآن الكريم، وجمعها في باب من أبواب الفقه على حدة، وأخذوا في دراستها ومعرفة مفرداتها، وأسباب نزولها، واستنباط الأحكام منها، ولا شك أن هذا لون من ألوان التفسير الموضوعي²⁰، ومن أشهر المؤلفات فيه: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (671هـ)، وأحكام القرآن للجصاص (370هـ)، وأحكام القرآن لابن العربي (543هـ)، وغيرها.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾، البقرة-231.

فقد ذكر ابن العربي فيها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ﴾، والبلوغ هاهنا حقيقة لا مجاز فيها؛ لأنه لو كان معناه قارب البلوغ كما في الآية قبلها لما خرجت به الزوجة عن حكم الزوج في الرجعة، فلما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ تبين أن البلوغ قد وقع في انقضاء العدة، وأن الزوج قد سقط حقه من الرجعة.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ العضل يتصرف على وجوه مرجعها إلى المنع، وهو المراد هاهنا؛ فنهى الله تعالى أولياء المرأة من منعها عن نكاح من ترضاه، وهذا دليل قاطع على أن المرأة لا حق لها في مباشرة النكاح، وإنما هو حق الولي، خلافا لأبي حنيفة، ولولا ذلك لما نهى الله عن منعها. ...

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ يعني إذا كان لها كفؤا، لأن الصداق في النيب المالكة أمر نفسها لا حق للولي فيه، والآية نزلت في نيب مالكة أمر نفسها، فدل على أن المعروف المراد بالآية هو الكفاءة، وفيها حق عظيم للأولياء، لما في تركها من إدخال العار عليهم؛ وذلك إجماع من الأمة.²¹

ج-الأشباه والنظائر: وهو اتجاه نحاه بعض المفسرين في تتبع اللفظة القرآنية، وبيان معناها في كل موضع، ومن ثم معرفة استعمالات القرآن الكريم لها، ودلالاتها المختلفة، ومن أشهر المؤلفات فيه: "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم" لمقاتل بن سليمان؛ و"التصاريح" ليجي بن سلام (200هـ)؛ و"بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817هـ)؛ و"نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لأبي الفرج ابن الجوزي (597هـ).

ومثال ذلك: لفظ " جند "، فقد وردت في القرآن الكريم على خمسة أوجه، كما بينه الدامغاني (478هـ)²²، بمعنى: الملائكة، الرسل والمؤمنون، ذرية إبليس، الجموع، الأنصار والنصراء.

- وجه منها: الجنود بمعنى الملائكة، قوله تعالى في سورة المدثر: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، المدثر-31.

- الثاني: الجند الرسل والمؤمنون، قوله تعالى في سورة الصافات ﴿وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾، الصافات-173، يعني رسلنا، والمؤمنون هم الغالبون بالحجة .

- الثالث: الجنود الذرية، قوله تعالى في سورة الشعراء ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ الشعراء95، يعني ذرية إبليس وهم الشياطين .

-الرابع:الجنود الجموع، قوله تعالى في سورة النمل ﴿لَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾، النمل-37، يعني الجموع لا طاقة لهم بها، كقوله تعالى في سورة البروج ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ﴾، يعني الجموع، مثلها في سورة القصص ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾، القصص-8، أي مجموعهما .

-الخامس:الجند الأنصار أو النصراء، قوله تعالى في سورة مريم ﴿سَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنداً﴾، مريم-75.

والغالب على هذا اللون من التفسير الجانب اللغوي، إذ أنه يعتني بالكلمات التي يتحد لفظها ويختلف معناها حسب استعمالها، وهو أول وسيلة يلجأ إليها العلماء في البحث عن موضوعات القرآن، حيث يجمعون ألفاظ ذلك الموضوع من سور القرآن، ثم يتعرفون على دلالة اللفظ في أماكن وروده.

ثم تطوّر هذا اللون من التفسير، فتتبع الباحثون الكلمة في القرآن الكريم، واجتهدوا في الربط بين دلالتها في مختلف المواضع، وأظهروا بهذه الطريقة معاني جديدة، وألوانا من الدقائق واللطائف العلمية، من البلاغة والإعجاز القرآني، ومن المؤلفات في هذا الباب:

- "كلمة الحق في القرآن الكريم"، للشيخ محمد بن عبد الرحمن الراوي .

- "المصطلحات الأربعة في القرآن: الإله، الرب، العبادة، الدين"، لأبي الأعلى المودودي (1399هـ).

- "الأمة في دلالتها العربية والقرآنية"، للدكتور أحمد حسن فرحات، وغيرها .

ولا شك أن هذا العمل هو لون من ألوان التفسير الموضوعي.

د-الدراسات في علوم القرآن: اهتم العلماء بموضوعات علوم القرآن، ولم تقتصر جهودهم على الجوانب اللغوية لكلمات القرآن الكريم، بل جمعوا الآيات التي تشترك في موضوع واحد، أو قضية واحدة، كالنسخ، والقسم، والمشكل، والجدل، والأمثال، وغير ذلك، فجمعوها، ثم تناولوها من الجانب المراد، والمؤلفات في هذا الباب كثيرة، من أشهرها:

الناسخ والمنسوخ، لأبي عبيدة القاسم بن سلام (224 هـ).

وتأويل مختلف القرآن، لابن قتيبة (276هـ).

والتبيان في أقسام القرآن، لابن القيم (751هـ).

وفي غريب القرآن، نزهة القلوب في غريب القرآن لأبي بكر السجستاني(320هـ)، ومفردات القرآن، للراغب الأصفهاني (502هـ).

وألّف في إعجاز القرآن، الباقلائي (403هـ)، والجرجاني (471هـ).

إلى غير ذلك من المؤلفات الحديثة التي تتناول التفسير من زاوية الموضوع الواحد ذي الهدف الواحد؛ وهذه الدراسات تدلنا على أن التفسير الموضوعي ليس بدعاً من العلوم، وإنما هو من علوم السابقين وجهودهم، إلا أن هذه الكتب المذكورة هي من باب التفسير الموضوعي بمعناه العام، الذي يقوم على الرابطة البعيدة بين قضاياها المتعددة، ك تفسير آيات الأحكام، فالرابطة بينها كون كل منها حكماً شرعياً، وليس وحدة موضوعية في المعنى، لأن منها آيات

في الصلاة، وأخرى في الصيام، وأخرى في الزكاة، وهكذا، وحتى الآية يستخرج منه المفسر مجموعة من المسائل المختلفة، وهذا غير التفسير الموضوعي بمعناه الخاص الذي يراد منه جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد، ووضعها تحت عنوان واحد، والنظر فيها بما يؤلف منها موضوعا واحدا، مستخرجا من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة.²³

المطلب الخامس: مسالك منهجية التفسير الموضوعي:

لا شك أن التفسير الموضوعي بمفهومه الخاص، ومنهجيته الدقيقة في فهم النص القرآني، يقوم على تحديد الموضوع بشكل دقيق، وتناوله من جانبه الخاص، وربط عناصره ومسائله برباطها الأقرب، بهدف التمايز بين الموضوعات القرآنية المختلفة، والوصول إلى كل منها من وجوه الأحكام والكمال، وذلك بجمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد، ووضعها تحت عنوان واحد، والنظر فيها بما يؤلف منها موضوعا واحدا، مستخرجا من هذه الآيات على هيئة مخصوصة.

والمقصود بمنهجية التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، هو الطريقة العلمية التي ينبغي للمفسر أن ينتهجها في تعامله مع النصوص القرآنية، وضبط الخطوات المناسبة لكل مرحلة من مراحل هذا الفن الدقيق . وفي حقيقة الأمر أن البحث في التفسير الموضوعي، بمعناه الخاص، يمكن إرجاعه إلى مسلكين أساسيين:

- المسلك الأول: أن يجعل السورة القرآنية وحدة متكاملة، بتحديد هدفها الرئيسي، وإن تعددت موضوعاتها، وبيان غرضها سواء كان عاما أو خاصا.

- المسلك الثاني: أن تجمع الآيات القرآنية ذات الهدف المشترك، والموضوع الواحد، ومعرفة مكيتها ومدنيها، والوقوف على أسباب نزولها، وتناولها بالدراسة الشاملة.

- وينبغي أن نشير إلى مسلك آخر في هذا الباب، ويتعلق الأمر بتتبع الباحث كلمة من كلمات القرآن الكريم، ويجمع الآيات التي وردت فيها هذه الكلمة أو مشتقاتها من مادتها اللغوية، ثم يقوم بتفسيرها واستنباط دلالاتها واستعمالات القرآن لها، ولا شك أن كثير من الكلمات القرآنية أصبح مصطلحات قرآنية، مثل " الأمة " ، و"الجهاد"، و"الخلافة"، وما شابه ذلك، وهذا النوع من التفسير قد اهتمت به كتب " الأشباه والنظائر"، كما بينا ذلك آنفا.

1- أما عن المسلك الأول، فلا شك أن لكل سورة من سور القرآن الكريم خصائص وملامح خاصة بها، وأن لها هدفا واضحا ترمي إلى بيانه وإظهاره، والمعلوم أن إدراك هدف السورة يكشف للباحث جزئيات لطيفة وصورا بليغة.

وطريقة البحث فيه:

- أن يحدد الباحث الهدف أو الأهداف الأساسية للسورة ثم يختاره أو يختار إحداها إن كانت ثمة أهداف متعددة .

- ثم يحاول إبراز عناصر بحث هذه السورة للموضوع وتقسيمها وتبويبها.

- ثم يدرس علاقة كل المقاطع بهذا الهدف بدءاً بمقدمة السورة، وانتهاءً بخاتمتها، مع التعرف على أسباب نزولها، ومكان نزولها، وترتيبها من بين سور القرآن، وبين علاقة كل ذلك بهدف السورة وعنوان البحث.

- وليعلم أنه ينبغي عند البحث في هذا اللون ألا ينطلق الباحث في دراسة موضوع السورة من آيات لم ترد فيها، بل يكون منطلقه آيات ومباحث ومقاطع السورة ذاتها، وأما غيرها فتذكر استثناساً لا تأسيساً، وتوكيداً لا تأصيلاً، واستشهاداً لا استناداً.²⁴

ومنّ انتهج هذا السبيل في تفسيره، السيد قطب رحمه الله تعالى في كتابه "في ظلال القرآن"، حيث اعتنى بشكل دقيق في بيان مقاصد السورة وتحديد أهدافها، وينطلق في باقي تفسير السورة من خلال هذا المحور الذي تتحدث السورة عنه، وإليك نموذجاً عن هذا التفسير، من خلال "سورة النمل"، قال السيد قطب رحمه الله تعالى:

"وموضوع السورة الذي تعالجه، هو موضوع السور المكية على الإطلاق: العقيدة بموضوعاتها الرئيسية: الوحي، والوحدانية، والآخرة .

والسورة تتناول الموضوع من زاوية معينة، تتجه إلى بيان صدق الوحي بهذه العقيدة ووثاقته، ووهن عقيدة الشرك وتهاافت أساسها الوهمي الموهون. والمقطع الأول في السورة: يستهدف بيان حقيقة الوحي وطبيعته، ويصف مشهدين من مشاهده، ويثبت صحته وواقعيته في ظل هذين المشهدين؛ ويؤكد تلقي الرسول صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام تلقي رؤية وتمكن ودقة، وإطلاعه على آيات ربه الكبرى.

ويتحدث المقطع الثاني: عن آلهتهم المدعاة: اللات والعزى ومناة، وأوهامهم عن الملائكة، وأساطيرهم حول بنوهم لله، واعتمادهم في هذا كله على الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، بينما الرسول صلى الله عليه وسلم يدعوهم إلى ما دعاهم إليه عن تثبيت رؤية و يقين.

والمقطع الثالث: يلقي الرسول صلى الله عليه وسلم الإعراض عمن يتولى عن ذكر الله ويشغل نفسه بالدنيا وحدها، ويقف عند هذا الحد لا يعلم وراءه شيئاً، ويشير إلى الآخرة وما فيها من جزاء يقوم على عمل الخلق، وعلى علم الله بهم، منذ أنشأهم من الأرض، ومنذ كانوا أجنة في بطون أمهاتهم، فهو أعلم بهم من أنفسهم، وعلى أساس هذا العلم المستيقن - لا الظن والوهو - يكون حسابهم وجزاؤهم، ويصير أمرهم في نهاية المطاف.

والمقطع الرابع والأخير: يستعرض أصول العقيدة - كما هي منذ أقدم الرسالات - من فردية التبعة، ودقة الحساب، وعدالة الجزاء، ومن انتهاء الخلق إلى ربهم المنتصرف في أمرهم كله تصرف المشيئة المطلقة... وتختتم بالإيقاع الأخير: ﴿ هذا نذير من النذر الأولى . أزفت الآزفة . ليس لها من دون الله كاشفة . أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون . ولا تبكون . وأنتم سامدون . فاسجدوا لله واعبدوا ﴾... حيث يلتقي المطلع والخاتم في الإيحاء والصور والظلال والإيقاع العام".²⁵

ومما يعيننا على فهم هذا النوع من التفسير الموضوعي :

- كتاب "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"، لبرهان الدين أبي الحسن البقاعي (885هـ)، وهو كتاب جليل، وضع فيه مصنفه علماً لم يسبقه إليه أحد، ذكر فيه مناسبات ترتيب السور والآيات، أطال فيه التدبر وأنعم فيه التفكير لآيات الكتاب، وهو يشمل على أحد جوانب الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، بين فيه الربط بين جميع أجزاء القرآن، ووجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة من القرآن الكريم .

- وكتاب "النبا العظيم"، للدكتور محمد عبد الله دراز، حيث تكلم فيه عن سورة البقرة، ونظمها في عقد فريد، يظهر جمال النظم الإلهي، ذي الترتيب المحدد بمقدار معين.

2- وأما عن المسلك الثاني، فإنه يتمثل في تجميع الآيات القرآنية ذات الهدف المشترك، وتناولها بالشرح والبيان والتعليق والاستنباط، مع الإحاطة بكل جوانب الموضوع، كما ورد في القرآن الكريم، بقصد الوصول إلى الغاية المنشودة من وراء هذا البحث.

والحقيقة أن هذا النوع هو أشهر أنواع التفسير الموضوعي، بحيث إذا أطلق مصطلح " التفسير الموضوعي"، فلا يكاد ينصرف الذهن إلا إليه .

وال مؤلفات فيه كثيرة ومتنوعة، ذكرنا بعضها عند المتقدمين آنفاً، وفي العصر الحديث برزت جهود معتبرة أضفت إلى هذه العلوم موضوعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وغير ذلك، أذكر على سبيل المثال:

- " آيات الجهاد في القرآن الكريم"، كامل سلامة الدقس .

- "دستور الأخلاق في القرآن"، د. محمد عبد الله دراز.

- "التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن الكريم"، حنفي أحمد، وغيرها .

ويراعى في التعامل مع هذه الطريقة، جملة من الضوابط، أجمالها فيما يلي:

- تحديد الموضوع القرآني المراد بحثه تحديداً دقيقاً، من حيث وجوده في القرآن أولاً، ثم من حيث المعنى والمقاصد.

- اختيار العنوان وضبطه: بحيث يكون لفظاً قرآنياً صريحاً أو مشتقاً، بعيداً عن مواطن الاشتباه، فلا يعدل عن الألفاظ القرآنية إلى الألفاظ الحادثة، التي تعني معاني محددة ، قد تخالف القرآن في جملتها أو في تفاصيلها، فلا نعدل مثلاً عن لفظ "الشورى في القرآن"، إلى لفظ "الديمقراطية في القرآن"، وغيرها، اختيار أجمع لفظ قرآني، وذلك عند تعدد الألفاظ، ليكون عنواننا للبحث، ومحوراً أساسياً يدور عليه الموضوع .

- جمع الآيات القرآنية المتعلقة بالموضوع بعناية تخدم الموضوع المختار .

- ترتيب هذه الآيات حسب النزول، فما نزل في مكة أولاً، ثم ما نزل في المدينة ثانياً.

- فهم الآيات القرآنية فهماً دقيقاً، بالرجوع إلى كتب التفسير التي تناسب الموضوع، والوقوف على أحوالها المتعددة من حيث النسخ والمنسوخ، وبيان أسباب النزول، وتدريج التشريع، والعموم والخصوص، وغير ذلك مما تقرر في علوم اللغة وأصول الفقه.

ويلاحظ في هذه المرحلة توظيف التفسير التحليلي في خدمة التفسير الموضوعي، ولا ريب أن جميع مناهج التفسير، تتكامل وتتصافر في خدمة القرآن الكريم.

- الاجتهاد في تقسيم الموضوع إلى عناصر مترابطة، يربط بينها برابط علمي، يجعل من الموضوع وحدة واحدة، على نسق واحد، ومرتبطة ترتيبياً ينسجم مع السياق القرآني، ويقسمها في النهاية إلى أبواب وفصول حسب حاجة الموضوع، مما يخدم البناء الكلي للموضوع.
- تفسير الآيات أثناء عرضها تفسيراً يفهم منه الحكمة في إيراد الآيات، والمقصود من هذا التشريع، والغاية من وراء تنفيذ الأمر واجتناب النهي...
- عدم التعرض للأمور الجزئية في تفسير الآيات، فلا يذكر القراءات، ووجوه الإعراب ونحو ذلك إلا بمقدار ما يخدم الموضوع ويتصل به اتصالاً أساسياً مباشراً.
- والباحث في كل ذلك يهتم بأسلوب العرض، لتوضيح مرامي القرآن وأهدافه ومقاصده، ليتمكن القارئ من فهم الموضوع، وإدراك أسرارهِ من خلال القرآن بجاذبية العرض الشائق ورصانة الأسلوب ودقة التعبيرات، وبيان الإشارات بأوضح العبارات.
- فيتم بذلك إخراج الموضوع في صورة واضحة ومتكاملة، تامة البناء والإحكام، بهدف إبراز محاسن القرآن لخدمة الإسلام والمسلمين.²⁶

المطلب السادس: أهمية التفسير الموضوعي، وآثاره في الأمة الإسلامية:

لا شك أن للتفسير الموضوعي بمعناه الخاص، أهمية بالغة في هذا العصر، لما يحققه من فوائد تعود على الفرد والجماعة والأمة بحل المشكلات المستجدة في المجالات الحيوية لحياة الإنسان، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...، إذ لا يمكن تعطيها وإيجاد الحلول الصحيحة لها إلا باللجوء إلى القرآن الكريم، باعتباره المصدر الأول للتشريع، قال الله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الأنعام - 38.

والحاجة ماسة إلى هذا اللون من التفسير، لما يحققه من فوائد كثيرة، يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

الأول: إبراز مظاهر إعجاز القرآن الكريم:

لا شك أن القرآن الكريم معجز من كل الوجوه، معجز في أسلوبه الذي أثار دهشة العرب وذهولهم، وذلك بلفظه ونظمه وبلاغته، وهو معجز في مبادئه وتشريعه، ومعجز فيما جاء به من الحقائق العلمية، وفي عصرنا الحاضر، كلما جذت على الساحة أفكار جديدة، من مُعطيات التقدم الفكري والحضاري في جميع المجالات، إلا ووجدناها المفسر جلية في آيات الذكر الحكيم، لا لبس فيها ولا غموض، فيسجل عندها سبق القرآن إليها، ويدل ذلك على كونه المعجزة الخالدة والمستمرة، التي تقيم الحجة على البشرية قاطبة، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، لقوله تعالى: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾، فصلت-42، وقوله عز وجل: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾، النساء-82، وأنه لا تنقضي عجائبه، ولا تنتهي غرائبه ودلائل إعجازه، لقوله تعالى: ﴿ سَتَرْنَاهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾، فصلت -53.

ولا يتيسر للباحث الوصول إلى فهم وجوه الإعجاز العلمي، ومستجدات ومتطلبات العصر، إلا من خلال التفسير الموضوعي الذي يعتبر الأسلوب الأمثل في هذا الميدان.²⁷

الثاني: إن مقاصد الشريعة الإسلامية، والمصلحة التي تحققها أحكامها، تقتضي التفاعل مع تجدد حاجات المجتمعات، ببروز أفكار جديدة في المجالات الحيوية، وافتتاح ميادين للنظريات

العلمية الحديثة، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، أو طبيا، أو ثقافيا، وما إلى ذلك.

ولا يمكن تأصيل هذه الحاجات، ولا تنظير رؤية الحلول لها إلا باللجوء إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم. إذ عندما تستجد قضية أو علم مستحدث، فإننا لا نقدر على تحديد الموقف من هذا العلم وتلك القضية، وحل المشكلة القائمة، إلا عن طريق تتبع آيات القرآن الكريم، ومحاولة استنباط الأحكام المتعلقة بكل جزئية من جزئيات ذلك الموضوع. إن جمع أطراف موضوع ما، من خلال نصوص القرآن والسنة، يمكن الباحث من القيام بدور اجتهادي للتوصل إلى تنظير أصول لهذا الموضوع، وعلى ضوء هدي القرآن ومقاصده نستطيع معالجة أي موضوع يجيء على الساحة، وهذا لا يتأتى إلا في إطار التفسير الموضوعي.²⁸

الثالث: تصحيح الدراسات الإسلامية وترقيتها:

لا شك أن العلوم القرآنية قد نالت حظاً وافراً من جهود العلماء في مختلف التخصصات، كالدراسات العقدية، والفقهية، واللغوية والبلاغية، وغيرها، كالإعجاز العلمي، الذي يعتبر من مستجدات العصر لتقدم التكنولوجيا والعلوم الدقيقة، فهو يحتاج إلى ضبطه بالقواعد العلمية المستمدة من هدي القرآن الكريم، لتجنب الإفراط والتفريط، في إدخال الآيات القرآنية مجال البحث والتمحيص العلمي، وكذلك الأمر بالنسبة لأصول التربية القرآنية، وأصول علم الاقتصاد الإسلامي، وأصول علم الإعلام الإسلامي وغيرها، فكل هذه العلوم وغيرها، ينبغي الوقوف على أصولها في القرآن الكريم، وإظهار للناس كافة أن كتاب الله يمثل الدين الصحيح لهم، الذي فيه نجاحهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة علمية جادة لموضوعات القرآن الكريم، بوضع أسس وضوابط لهذه الدراسات المختلفة، وإحكامها برابط وثيق بالآيات القرآنية، وفق منهج التفسير الموضوعي.²⁹

وفي الختام: لا يسعني إلا أن أشيد بهذا اللون من ألوان التفسير القرآني، الذي شدّ اهتمام العلماء، من جميع الوجوه، لياخذ مسارا جديدا، في مقاصده وأهدافه، وطريقة عرضه وبحته، من خلال نوعية الموضوعات التي يثيرها ويستخرجها من القرآن الكريم، وفي الغاية التي يستهدفها، وفي النتائج التي يتوخّاها، ليصبح فنا من فنون التفسير القرآني، قائما بذاته، متميز بمنهج، معلوم الحدود والضوابط، من مقاصده العليا تجلية مكانة القرآن الكريم وعظمته،

وقضاياه المختلفة، وحقائقه المترابطة، خاصة في هذا العصر، المتميز بالتحديات، والنظريات، وزخارف الحضارة المادية، التي أغرقت كثيرا من الناس في ﴿ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾³⁰ و"التفسير الموضوعي"، هو بحق من أعظم ما تحتاجه المكتبة الإسلامية، وتتطلبه الدعوة إلى الله عز وجل، من الناحيتين: العلمية والعملية.

فالناس يحتاجون إلى معرفة هدي القرآن الكريم، غاية الاحتياج، وإلى فهم ما تضمنه من شمول موضوعي لكافة المجالات الحيوية لحياة الناس، وإلى إدراك ما يقدمه لهم من أجوبة عن مشكلاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والأخلاقية، وغيرها، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسات علمية جادة لموضوعات القرآن الكريم، يكون آثارها ثمرة طيبة في واقع الناس، بحيث يجدون الحلول المناسبة لتلك المشكلات؛ فيزداد المؤمن إيمانا إلى إيمانه، ويكون دعوة للأمم الحائرة على مفترق الطرق، ليرجعوا إلى ضلاله وسلامه وأمنه وإيمانه وعدله ورحمته ويسره وسماحته، وحتى يعلموا أن نهضة العلم جناية على الإنسانية جائحة، إن لم تسايها نهضة روحية صالحة، توفق بين مطالب الروح والجسد، وتواخي بين إنسان الشرق والغرب، وتستأصل النعرات الجنسية والطائفية، وتنظم من الكل جبهة متحدة على صراط الحق والخير، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله، وهل توجد هذه المزايا مجتمعة إلا في الإسلام، وهل يوجد الإسلام بغير القرآن، وهل يفهم القرآن إلا بعلوم القرآن، ولا شك أن علم التفسير عموما، و"التفسير الموضوعي" خصوصا، هو من أهم علومه، باعتباره السبيل والطريق لفهم كتاب الله عز وجل، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحكمه .

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾، الإسراء-9.

الهوامش

- ¹ - القيامة، 17-18.
- ² - محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (11/1)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفطر، بيروت، ط1، 1996، وأنظر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (277/2)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، دت.
- ³ - الدكتور صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، (ص:21)، دار العلم للملايين، بيروت، ط14، 1982.
- ⁴ - ابن القيم الجوزية، الأمثال في القرآن الكريم (ص:17)، تحقيق سعيد محمد نمر الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1983؛ والدكتور الشريف منصور بن عون العبدلي، الأمثال في القرآن الكريم (ص:13)، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1985.
- ⁵ - ابن القيم الجوزية، المصدر نفسه (ص:22).
- ⁶ - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (146/2)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، دت.
- ⁷ - الزرقاني، المصدر السابق، (4/2).
- ⁸ - الزركشي، المصدر نفسه، (13/1).
- ⁹ - الزرقاني، المصدر السابق، (4/2).
- ¹⁰ - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي (ص:16)، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، ط2، 1991.
- ¹¹ - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:17).
- ¹² - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:17).
- ¹³ - (ص:7-8).
- ¹⁴ - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (ص:593، مادة: و ض ع)، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر، بيروت، ط1، 2001.
- ¹⁵ - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:20).
- ¹⁶ - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:20).
- ¹⁷ - الدكتور أحمد رحمان، التفسير الموضوعي، نظرية وتطبيقاً، (ص:31)، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، ط1، 1996.
- ¹⁸ - صحيح البخاري (كتاب: التفسير، سورة الأنعام، باب: باب وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو، ح:4351، 4/1693).
- ¹⁹ - ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، مجموع الفتاوى، (363/13)، الرياض، 1372.
- ²⁰ - الدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، بحث في التفسير ومناهجه (ص:63)، مكتبة التوبة، الرياض.
- ²¹ - محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي، أحكام القرآن، (201/1)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار الفكر، ط3.

- ²² - الحسين بن محمد الدامغاني، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر، (ص:110)، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين، ط3، 1980م.
- ²³ - الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق (ص:32-33).
- ²⁴ - أنظر مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، (ص:40)، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، وأحمد السيد الكومي، وأحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، (ص:22-24)، القاهرة، ط1، 1982.
- ²⁵ - سيد قطب، في ظلال القرآن - سورة النجم - (3405/6)، دار الشروق، القاهرة، ط15، 1988.
- ²⁶ - أنظر عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:56-64)، ومصطفى مسلم، المصدر السابق (ص:37-39).
- ²⁷ - أنظر عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:40)، ومصطفى مسلم، المصدر السابق (ص:31).
- ²⁸ - أنظر أحمد السيد الكومي، وأحمد يوسف القاسم، المصدر السابق، (ص:17)، وعباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، (ص:31)، دار الفكر. دمشق، ط1، 2007.
- ²⁹ - أنظر عبد الستار فتح الله سعيد، المصدر السابق، (ص:51)، ومصطفى مسلم، المصدر السابق (ص:32)؛ وعباس عوض الله عباس، محاضرات في التفسير الموضوعي، (ص:32)، دار الفكر. دمشق، ط1، 2007.
- ³⁰ - النور 40 .



DYNAMIC CONDITION CORRELATION IMPLICATION FOR INTERNATIONAL PORTFOLIO DIVERSIFICATION: THE CASE OF GERMAN AND FRENCH

Hussein ALI AL-ZEAUD

Faculty of Financial and Business Administration Al al-Bayt

University, Jordan

I. Introduction.

Fundamental principal of financial theory is that portfolio diversification allows an investor to earn higher returns for each unit of risk and leads to greater portfolio performance, Grubs and Levy (1968).

The typical international equity portfolio manager will divide his portfolio into a number of regions and countries. This provides asset diversify within each country and international diversification across countries. Two features of this strategy. The first related to the expected return. This suggests that efficient investment strategy would have fund managers buying the market index in each country. The second relates to risk. Financial analysts, portfolio managers are well aware that in time of financial crises. Stock market correlations tend to increase at precisely the time when portfolio managers are most heavily reliant upon them to contain the risks in their market positions.

This study intends to investigate the Dynamic Conditional Correlation of the underlying assets, it also addresses the issue of whether the correlation increase between underlying assets which has important practical and theoretical implications in particular, if the

Hussein ALI AL-ZEAUD

integration increase between German and French stock markets then asset diversification involving the two markets would lose much of its appeal. From theatrical perspective a higher degree of correlation suggests that multinational version of the capital asset pricing model may be more appropriate model of analysis than domestic version commonly used.

The study contributes to the literature by relaxing the assumption that correlation between assets are constant with respect to time and by applying the recently developed dynamic condition correlation (DCC) model of Engle (2002) and develop by Sheppard (2002) .

Focusing on western European, as this region has gone through a unique period of economic financial and monetary integration. The indices are basically designed to reflect the largest firms. The DAX-30 is a price- weighted index of the 30 most heavily traded stocks in German market, while CAC-40 calculated on the basis of 40 best French titles listed on Paris bourse.

The rest of the paper is organized as follows. Section II is devoted to present the review of literature, section III present methodology , section IV contains the details of source of data , section V dynamic condition correlation , section VI. Conclusion

II. Review of the Related Literature

A Fundamental principle of financial theory, dating back to Markowitz (1952), is that portfolio diversification allows an investor to earn higher returns for each unit of risk and thereby leads to greater portfolio performance. Levy and Sarnat(1970), Lessard(1973) and Solnik(1976), Grubel(1968) were among the first to show that diversification across international assets increased these benefits due to their relatively low correlation compared to those of domestic stocks. Grauer and Hakansson (1988), De Santis and Gerard, (1997) Levy and Lerman, (1988) have argued that benefits are still present despite increasing integration across financial markets in both stock markets.

Atteberry and Swanson (1997) finding are consistent with previous study by (Medewitz, et al. 1991). Which appear to have concluded that the performance of equity markets is becoming

increasingly synchronized, that is, the correlation coefficients of national market index returns are increasing over time, and the markets are becoming more integrated. So the potential for the benefits from international diversification is decreasing.

On other hand Thomas and Flavin (2004) examine the relative importance of country and industry effects in European portfolio diversification and the impact of the Euro on this. He found that in the purely post-Euro sample industry effects outweigh country effects and hence industrial diversification is more likely to confer greater portfolio performance on the investor. On average, correlations between national stocks markets in this area have decreased by less than cross-industry correlations.

In another study Kearney and Poti (2003), model the time series behavior of stock market correlation, by applying the recently developed dynamic conditional correlation generalized autoregressive conditional heteroscedasticity (DCC-GARCH) model, of (2001 Engle) and Engle and Sheppard, (2002) to capture the behaviors of overall market correlations and firm-level correlations in European stock markets.

They found weak evidence of an upward trend in the average conditional correlations among the 42 stocks included in the sample. Moreover, the estimated average firm level conditional correlation does not increase sharply over the sample period. This is good news for asset allocation and portfolio management, since the lower average correlation the greater the gain from portfolio diversification.

This compares with the sharp increase in the average conditional correlation at the market index level. So they preliminary conclude that, while firm level diversification strategies retain their appeal, diversification strategies based on market indexes are now less attractive because of the increased correlation among the EMU stock markets. This study tries empirically to examine Dynamic Conditional Correlation between German and French stock markets, long-run and short-run relationship between the two stock markets.

III. Econometric Methodology

This study examines time-varying correlation between German

Hussein ALI AL-ZEAUD

(DAX-30) markets and French (CAC-40) markets for this purpose, class of multi-variate GARCH models of Engle (2002) will be used

To see how the DCC model is implemented, consider:

$$r_{t|I_{t-1}} \sim N(0, H_t)$$

$H_t = D_t R_t D_t$ Where r_t is the $k \times 1$ vector of zero mean return conditional on the information set available at time t . R_t is the time-varying correlation matrix.

D_t is $k \times k$ diagonal matrix with time-varying standard deviations stimulated by univariate GARCH model applied to each single time series.

The correlation matrix containing the conditional correlations as can be seen from rewriting this equation $H_t = D_t R_t D_t$ as

$$\varepsilon_t = D_t^{-1} r_t, \text{ since } E_{t-1}(\varepsilon_t \varepsilon_t') = R_t$$

The estimation procedure of the simple DCC model is described in (Engle 2002) as follows. In the first step the univariate GARCH volatility models will be estimated for each of the k assets and in the second step transformed residuals from the first step are used to obtain conditional correlation estimator.

In the first step, the time-varying volatility is estimated by the univariate GARCH(p,q) model represented by the following equation:

$$h_t = \omega + \sum \alpha_i r_{t-i}^2 + \sum \beta_j h_{t-j} \dots \dots \dots (1)$$

One the univariate volatility models are estimated the standardized residuals for each market is used to estimate the dynamics of the correlations. The DCC model of (2002 Engle) specifies the dynamics of correlation structure for returns as follows

$$Q_t = (1 - a - b) Q^- + a \varepsilon_{t-1} \varepsilon_{t-1}' + b Q_{t-1} \dots \dots \dots (2)$$

$$R_t = Q_t^{-1} Q_t Q_t^{-1} \dots \dots \dots (3)$$

Where a and b are scalar parameters to capture the effects of previous shocks and previous dynamic conditional correlations.

IV. Data:

The data consist of daily prices use weekly or monthly data, rather than daily data, limits the ability of the models to capture multivariate dynamics, also time zones differ across markets (Marton and Poon, 2001). I follow (Cappiello, I.et.al.2003) (Christos, S.et al. 2005), (Eun and Shim 1989) and (Andersen and Bollerslev, 1997) use daily indices data recorded at 16:00 London time of DAX-30 (German), CAC-40 (French).

I use 16:00 London time in order to avoid the problems of non-synchronous data (see Marton and Poon 2001). The period of data are chosen to include financial crises events. The period span from 1990 to April 2008.different holidays apply for each market. I side-step this problem by taking the holiday price as being the same as the previous day. Hence the sample for each country contains all days of the week except weekends.

The data are obtained from the DataStream. This is an international organization which publishes stock market data for most if not all major stock markets in the world. Following Koutmos (1996) and De santis and Imrohoroglu (1997), returns are measured in home-country currencies to incorporate hedging activities of investors against foreign exchange-rate risk. In the empirical studies below, returns are expressed in first differences of log prices to approximate continuously compound returns.

The first phase of our analysis is based on descriptive statistics of the returns Table (1) provides summary statistics, all the series seem to display "stylized" facts common to many financial assets such as nonnormality in the form of fat tails. As indicated by skewness statistics, DAX30 and CAC40 returns seem to be positively skewed which indicates along right tail in empirical distributions, Kurtosis behavior is apparent in DAX30, and CAC40.

Also, the Jarque-Bera test which combines the skewness and kurtosis result, indicate that the hypothesis of normality is rejected decisively for all return series at 5% level. The analyzed series present a slight right asymmetry, therefore, the frequency distributions of returns are no Gaussians but leptokurtic and slightly asymmetric therefore in this case the univariate specification GARCH (1, 1) is very significant to

estimate the time-varying conditional volatility of observation time series. The Jarque-Bera test strengthens this condition, rejecting the null hypothesis of normality at 5% level for all series.

Table (1): summary statistics of prices.

	DAX 30	CAC 40
Mean	3831.315	3390.298
Median	3850.510	3255.720
Maximum	8064.970	6922.330
Minimum	1420.300	1611.040
Std. Dev.	1645.744	1347.772
Skewness	0.385184	0.585887
Kurtosis	2.175296	2.418983
Jarque-Bera	194.5431	261.2995
Probability	0.000000	0.000000
Sum	14045600	12428832
Sum Sq. Dev.	9.93E+09	6.66E+09
Observations	3666	3666

Source: researcher calculations.

The second phase of our analysis is based on estimating the unconditional correlation for our sample. Correlation coefficient between the indices provides a useful measure on the long-run relationship between indices, and cornerstones for asset allocations. Table (2) shows that German and French stock markets are highly correlated with each other and this may due by fixing of the exchange rates between Germany and France in 1999, and the monetary union has strengthened real integration among its members Frank and Ross (1997), which is consistent with increase economic and financial integration between these countries. This confirms the results reported by cappiello, et, al. (2003), and it is consistent with the increase in the intensity of volatility spillover effects within EMU countries noticed by (Bale, 2002). Furthermore Taylor and Bartram, (2005), confirmed the above results but only for large equity Europeans markets.

Table (2) unconditional correlation coefficient for our sample

	CAC 40	DAX 30
CAC 40	1	.972
DAX 30	0.972	1

Source: researcher calculations.

Univariate GARCH:

When investigating the DCC across countries, it may be useful, before caring out the estimation of the multivariate GARCH specification, estimate a univariate GARCH model, from which we can extract the estimated volatility of the individual stock markets. The univariate GARCH models, used to estimate the conditional volatility of each single data series. Researcher examining high-frequency financial data has suggested that volatility dynamics may be confounded by the existence of both a periodic pattern and long-memory volatility.

Thus, we derived By far the most successful volatility forecasting model is the GARCH (1, 1) Bollerslev (1986), whose variance σ_t^2 , is represented by:

$$r_t = \mu + \varepsilon_t \text{ Where } \varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2)$$

$$\sigma_{\varepsilon t}^2 = \kappa + \alpha \varepsilon_{t-1}^2 + \beta \sigma_{\varepsilon t-1}^2$$

$$\text{Subject to } \kappa > 0, \alpha, \beta \geq 0, \alpha + \beta < 1$$

Coefficient α and β determine the short run dynamics of the resulting volatility time series. A large β indicates that shocks to conditional variance take along time to dissipate, that is, volatility is said to persistent. A large α indicates that volatility reacts intensely to market movements.

Table (3) shows the results of univariate GARCH (1, 1) estimation. All parameters are significant at 5% level. All series exhibit significant volatility persistence as indicated by large GARCH parameter estimates (β parameter in the last column in table 3) which indicates that shocks to conditional variance take along time to dissipate.

Although the GARCH model captures thick tailed returns and volatility clustering phenomenon that are evident in financial returns, it is unable to account for any asymmetric response of volatility to positive and negative shocks, since the conditional variance is function of the magnitude of the lagged residuals not their signs.

Table (3) univariate GARCH (1, 1) estimation results.

	μ	κ	α	β
DAX30	.0524(.0215)	.0376(.0051)	.0728(.0063)	.9240(.0079)
CAC40	.0411(.07466)	.4456(.0065)	.0622(.0070)	.9370(.0098)

Source: researcher calculations.

Notes: the model is $r_t = \mu + \varepsilon_t$, $\sigma_t^2 = \kappa + \alpha \varepsilon_{t-1}^2 + \beta \sigma_{t-1}^2$.

Standard errors are in parentheses.

V. Dynamic Conditional Correlation.

The plot of the conditional correlation series are presented in figure (1).the first important feature is that the correlations between French and German market indices have increased since mid-sample period., which is obviously influenced by the fixing of the exchange rates in 1999 between the two countries and after the launch of Euro, Monetary integration affects stock market return correlations in several ways. First, lower exchange rate volatility means lower transaction costs in cross-border investment. Furthermore, participation into a monetary union implies a single monetary policy and convergence in inflation expectations. Consequently, real risk-free rates will converge and lead to more homogeneous valuations.

Second, lower exchange rate volatility could lead to enhanced business cycle synchronizations, thereby leading to higher stock market comovements. Conversely, monetary authorities could use exchange rate flexibility to reduce the macroeconomic effects stemming from the transmission of country-specific real shocks, thereby delivering lower output comovements across countries.

So diversification strategies based on market indexes are now less

attractive because of the increased correlation among the two stock markets, which is consistent with Gikas et. Al (2006) found.

Finally according to persistence from our estimation results of the DCC parameter in table (4) we observe that the sum of a and b in equation (2) is very close to one (Where a and b are scalar parameters to capture the effects of previous shocks and previous dynamic conditional correlations) i.e. shocks to the correlation are very persistent, thus indicating that the process might not be stationary. Therefore we can reject the presence of deterministic time trend, but there is evidence that the market indexes correlation is influenced by a stochastic trend.

This bring us to a specification which is based on fact that the sum of the parameters is one and the process of the correlations is integrated of order one, as given in Engle and Sheppard (2001).

Figure (1) Condition Correlation between stock markets

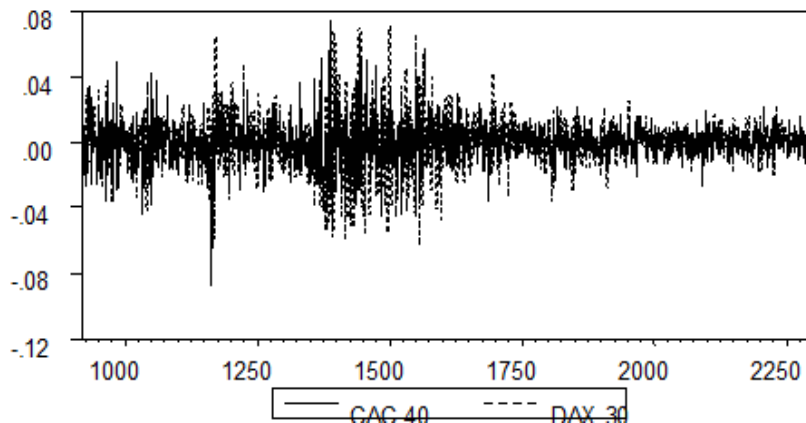


Table (4) Estimated Dynamic Condition Correlation

	CAC-DAX	T-stat	
parameter a DCC	.059395	13.25416	-302.0487
Parameter b DCC	.924962	74.23421	

VI. Conclusion

The main purpose of this study is to examine the dynamic conditional correlation between German and French stock markets it also addresses the issue of whether the correlation increase between underlying assets, which has important practical and theoretical implication The analysis was carried out using DCC model of engle (2002) and developed by Sheppard (2002) .

The empirical results show that DAX30 and CAC40 are highly correlated and this may due to fixing of the exchange rates between Germany and French stock markets in (1999) and the monetary union has strengthened real integration among its members this confirms the results reported by cappiello , et , al.(2003) and bale 2002

The correlation between French and German indices increased since mid-sample period, which is obviously influenced by the fixing of the exchanges rates in 1999 between the two countries. So diversification strategies based on market indexes are now less attractive because of the increased correlation among the two stock markets, which is consistent with Gikas et. Al (2006) found.

We cannot reject the restriction that parameters of the correlation process sum to one. Therefore we can reject the presence of deterministic time trend but there is evidence that market indices correlation is influence by a stochastic trend.

The results strongly confirm at the standard 5% significant level that the stock index series are not stationary in level, but are stationary in first differences. Or integrated of order I(1). This means there is no stability long-run relationship among stock markets.

References

- 1- Atteberry and Swanson "Equity market integration: the case of north America" (1997). *Journal of economics and finance*, vol. 8, number 1, pp 33-37.
- 2- Andersen, T. and Bollerslev, T.,. "Intraday Periodicity and

Volatility Persistence in Financial Markets" (1997) . *Journal of Empirical Finance*, Vol. 4, pp. 115-158.

3- Bollerslev,T."Generalized Autoregressive conditional Heteroscedastic".(1986).*Journal of Econometrics*, (31), 307-327.

5- Bale, L. "Volatility spillover effects in European Equity market, evidence from a Regime - switching Model" (2002). working paper.

6. Capiello, L., Engle, R., and Sheppard, K." Asymmetric dynamics in correlations of global equity and bond markets", (2004) working paper ECB.

7- Capiello, L., Engle, R. and Sheppard, K. "Asymmetric Dynamic in the correlation of global equity and bond returns"(2003). European central bank, working paper.

8- Christos,S,Denis, R,and Len,G. "spillover effect and correlations between USA and Major European stock markets: the role of euro".(2005) Discussion paper series, number 064, 2-18.

9- -De Santis, G., and Gerard, B. "International asst pricing and Portfolio Diversification. With time-varying risk"(1997). *Journal of Finance*, (52), 1881-1912.

10- Engle, R. "Dynamic conditional correlation: anew class of multivariate GARCH models multivariate GARCH models"(2002). *Journal of business Economic statistics*, (20), 339-350.

11- Engle, R. "Dynamic conditional correlation: A simple class of multivariate GACH Models "(2001).UCSD, working Paper.

12- Eun, C. and Shim, S. "International transmission of stock market movements"(1989). *The journal of financial and quantitative analysis*, 24,241-256.

13- Engle, R., and Sheppard, k." Theoretical and Empirical properties of Dynamic conditional correlation multivariate GARCH", (2001) working paper, university of California, Santiago, CA.

14- Thomas, T and Flavin, T. "The effect of the Euro on country versus Industry portfolio diversification"(2004). *Journal of International Money and finance*, (23), 2-16.

- 15- Fama, F." The behavior of stock market prices". (1965). *Journal of business*, (38), 34-105.
- 16- Frankel, j., and Rose, A. "Is EMU more justifiable ex post than ex ante"(1997). *European Economic Review*, 41,753-760.
- 17- Grauer and Hakanson. "The bear and benefits of international portfolio diversification"(1988) , *financial study* .Rotterdam, vol. 5, pp 28-37.
- 18-Gikas, A. Dimitrios, M.and Richard, P".EMU and European stock market integration"(2006). *The journal of business*, (79), 365-392.
- 19- Grubel, H.G.," internationally diversified portfolios"(1968), *American economic Review* 68, 1299- 1314.
- 20- Kearney, C., and pot, V. "DCC- GARCH modeling of market and firm – level correlation dynamics in the Dow Jones Eurostoxx50Index"(2003). Paper submitted to the European Finance Association conference, Edinburgh, 2-14.
- 21- Koutmos, G. "Modeling the Dynamic Interdependence of Major European stock Markets"(1996). *Journal of Business finance and Accounting*, (23), 975-989.
- 22- Lessard , D. "International portfolio diversification multivariate analysis for a group of Latin American countries". (1973), *journal of finance*, 28, pp 619-633.
- 23- Levy, H., and M. sarnat "international diversification of investment portfolios"(1970), *American Economic Review*, 668-675.
- 24- Levy and Lerman "Risk reduction by diversification in Nordic stock markets"(1988), *journal of economics*, vol.94 no4, and pp. 581-588.
- 25- Merton. "One estimating the expecting returns on the market"(1980). *Journal of financial economics*, 8, 323-361.
- 26- Arten, M and Poon, S."return synchronization and daily correlation dynamic between international stock markets", *journal of banking &finance* 25(10),805-827.

27- Markowitz. "Portfolio selection: efficient diversification of investment".(1952) *Journal of financial market* (21) chang E.C.

28- Medewitz, J., fuad, A., and Keith, O. "The efficacy of hedging International diversified equity portfolio".(1991). *Global finance journal*. (2), 119-127.

29- Nelson, D. "Filtering and forecasting with misspecified ARCH model : getting the right variance with the wrong model", (1992). *journal of econometrics*, 52, 61-90.

30- Pelletier, D., "Regime switching for dynamic correlations", (2004). *journal of Econometrics*, forthcoming.

31- Sheppard, k. "understanding the dynamic of equity covariance" (2002) Manuscript, UCSD.

32- Solnik, B. "An equilibrium model of the international capital market", (1976) *Journal of Economic Theory* 8, 500-524.

33- Solnik, B., C. Bourcelle, and Y. Le fur, "international market Correlation and volatility" (1996), *financial Analyst journal* 30.48-54.

34-Taylor, S. and Bartram, S "The euro and European financial market integration". (2005). *Journal of applied econometrics conference* "changing structure in international and financial markets and effects on financial decision making in Venice", Italy, 1-42.